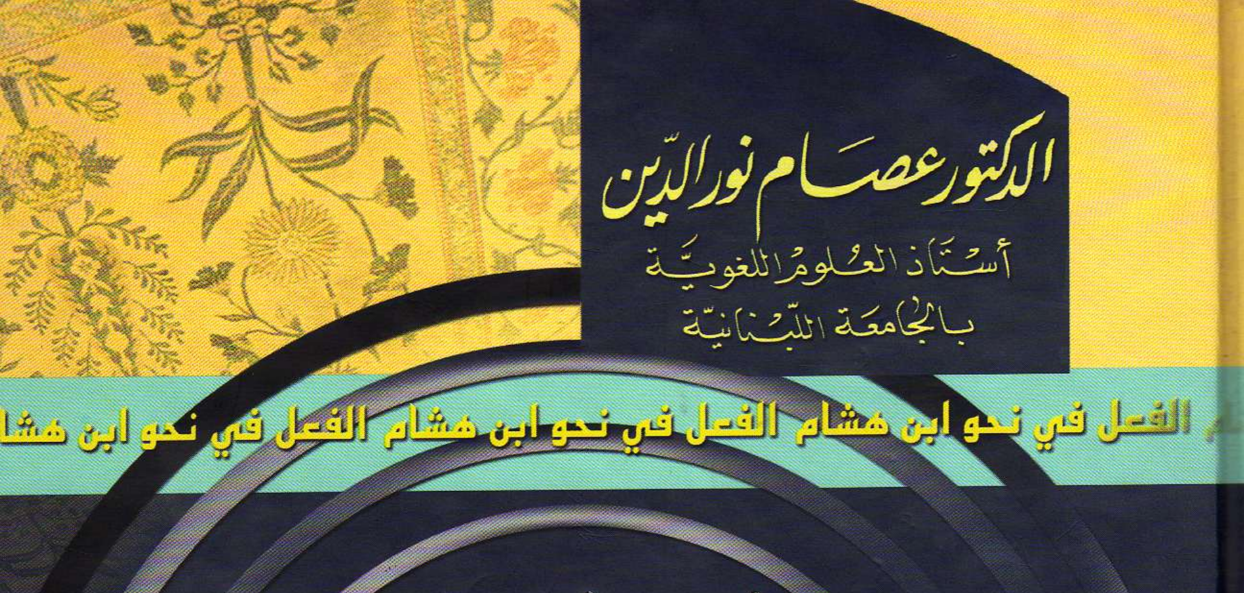


الدكتور عصام نور الدّين
أستاذ العلوم اللغويّة
بالجامعة اللبنانيّة

الفعل في نحو ابن هشام الفعل في نحو ابن هشام الفعل في نحو ابن هشام

الفِعْلُ في نَحْوِ ابْنِ هِشَام

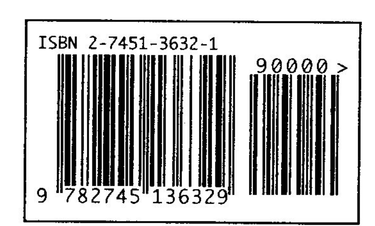
الفعل في نحو ابن هشام الفعل في نحو ابن هشام الفعل في نحو ابن هشام



DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

الكتـاب :الفعل في نحو ابن هشام
المـؤلف : الدكتور عصام نور الدين
النـاشر: دار الكتب العلميـة ـ بيروت
عدد الصفحات: 504
سنة الطباعة: 2007 م
بلد الطبـاعة: لبنـان
الطبعـة: الأولى

Title : Al-fi^c l fī naḥw Ibn Hišām
(the verb in the syntax of Ibn Hisham)
Author : Dr. ^c Iṣām Nūrid-Dīn
Publisher : Dar Al-kotob Al-Ilmiyah
Pages : 504
Year : 2007
Printed in : Lebanon
Edition : 1st


ISBN 2-7451-3632-1

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تعود صلتي بـ «الفعل» إلى عام ١٩٧٤م، عندما بدأت إعداد رسالتي «**أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**»[١]، والتي درست فيها تَصْرِيفَ الفعل دراسةً وافية بعثت فيّ التصميم على متابعة دراسة الفعل إعرابياً، لأَنَّ من الواجب على من أراد معرفة الإعراب أن يبدأ بمعرفة التصريف، فمعرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة[٢]. وغذّى هذا التصميمَ الملاحظاتُ العديدةُ التي جمعتها ـ في أثناء تدريسي النحو، بكلّ أقسامه الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، والأسلوبية، في الجامعة اللبنانية ـ عن الدراسات النحوية التي تُعنى بالفعل وتعالجُه، فهي قليلة لا تفي بحاجة الصَّدِيِّ، ولا تُعين متلهّفاً على النهوض بالنحو لجعله سهلَ المأخذِ وفي متناول كلّ الراغبين في «انتحاء سمت كلام العرب»[٣] نطقاً وكتابة.

فالفِعلُ:

ـ ثالثُ ثلاثة ـ الاسم والفعل والحرف ـ يتألفُ منها كلامُ العرب.

ـ وثاني اثنين ـ الاسم والفعل ـ يُشكّلُ كلٌّ منهما ركناً أساسياً من أركان الجملة العربية.

---

(١) نوقشت هذه الرسالة في جامعة القديس يوسف ـ معهد الآداب الشرقية بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٧٨ م، ونلت عليها شهادة الماجستير، بدرجة «**ممتاز**»، ثم نشرت كتاباً، صدر منه حتى الآن طبعتان:
ـ الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
ـ الطبعة الثانية (١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م)، بيروت: دار الفكر اللبناني.

(٢) ابن جنّي (عثمان بن أبو الفتح)، **المنصف**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى (١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م)، ص: ١/ ٤ ـ ٥.

(٣) ابن جني (عثمان بن أبو الفتح)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى، الطبعة الثانية، ص: ١/ ٣٤.

ـ وأصلٌ تُشتقُ منه الأسماءُ.

ـ وأصلٌ في العمل.

ومع ذلك كلّه «لم يصب الأفعال في النحو إلاّ النصيب اليسير. ولم يكن ذلك النصيب اليسير متّصلَ الحلقات، متتابع المواضيع، وإنّما وقع، في الغالب، مفرقاً، غير مستقل، ولا متميز»[١].

ـ لكن من أين أبدأ دراسة الفعل؟ وعند من؟

درست، في رسالة الماجستير، «**أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**»، المعتبرة قمّة التأليف في الصّرف... حتى منتصف القرن السابع الهجري[٢]، ممّا فرضَ عليَّ التفتيشَ عن «قِمّة نحوية»، فوقع اختياري على ابن هشام، الذي حاول غربلة التراث، وتصفيته من غير الجوهري، حتّى عدّه ابنُ خلدون، «أنحى من سيبويه» ـ كما شهد الدماميني، شارح مغني اللبيب ـ عندما قال لولد ابن هشام: «**لو عاش سيبويه لم يمكنه إلّا التلمذة لوالدك والقراءة عليه**»[٣] فكان «**الفعل في نحو ابن هشام**».

أمّا منهجُ البحث، في الباب الأوّل، فيتلخّصُ بمحاولةِ تحديث جوهريةِ القديم، وتحقيق أصولِ المنهج التاريخي؛ أي: **منهج الإحياء والتحديث**، ممّا أدّى إلى جعل الباب الأوّل: «**ابن هشام النحوي**»، في فصولٍ أربعةٍ، وهي: زمان ابن هشام وبيئته، نَشأة ابن هشام وتكوّنه الشخصي، حركة الحياة، وحركة التعبير عن حياته في نتاجه.

وأمّا منهج البحث، في الباب الثاني، فَوَصَفِيٌّ، يَعْتَمِدُ على رَصْدِ المادةِ من كتب ابن هشام، ومحاولة إعادة تركيبها، لتقديم مادة الفعل عنها عند ابن هشام في بناءٍ واحدٍ، وذلك عبر إثارةِ إشكالية الفعل، وجمع مادته، وإجمالها، وتبويبها، وتقويم عمل ابن هشام في نحو الفعل، ورصد أوجه الشّبه والخلاف بينه وبين غيره من أئمة البحث، في بناءٍ لغويٍّ متكامل، وبذلك يكونُ المنهجُ المعتمدُ، في هذا

---

(١) الجواري (أحمد عبد الستار)، **نحو الفعل**، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م)، ص: ١٥.

(٢) نور الدين (عصام)، **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الثانية، ص: ٦٨ وما بعدها.

(٣) ابن خلدون عبد الرحمٰن، **المقدّمة**، بيروت: مكتبة المدرسة دار الكتاب اللبناني (١٩٦٧ م)، ص: ١٠٢٢ و١٠٥٨، الأمير (محمد، الشيخ)، **حاشية الأمير على المغني**، مصر: مطبعة الحلبي (١٣٠٢ هـ)، ص: ٢/ ٢٦.

الباب، وصفياً، استقرائياً، تركيبياً، ولا يخرجُ عن أصول المنهج اللغويِّ من زاويَةِ النحوِ المتخصّصَةِ، مِمَّا فَرَضَ عَليَّ الإشارَةَ إلى القضايا التي أهملها ابنُ هشام، وإلى إتمامها من كتب غيره. . . فأخضعتُ ثلثَ مادةِ أعمال ابن هشام النحوية للتكرير ممّا خالطها من بقية المواد، وأعدتُ بناءَها من جديدٍ. . . مَثَلِي في ذلك مَثَلُ البَنَّاءِ الذي يأخذُ الحجارة من مقالعها ـ حيث تكونُ مختلفةَ الأشكال، وغير متساويةِ الأَحْجَام، ومتناثِرَةً، ومُبَعْثَرَةً ـ فَيُقَصِّبُها، وَيَبْني منها بناءً جديداً سنداً إلى تصورٍ وهندسة يأخذانِ من عَقْلِهِ وأناتِهِ الشَّيءَ الكثيرَ.

وقد جعلتُ هذا البناءَ اللغويَّ في بابين، قبلهما مقدّمة، وبعدهما خاتمةٌ، وستةُ فهارسَ فنيّة.

أمّا البابُ الأول: «منهج ابن هشام» فَيَضُمُّ خمسةَ فصولٍ، هي:

١ ـ **الفصل الأول**: «**حياة ابن هشام**»، وفيه إضاءَةٌ لِطَرَفي حياةِ ابن هشام، ورسم بيئته الطبيعية، وسياسته الفكرية والدينية والاقتصادية.

ـ **الفصل الثاني** «**إنتاج ابن هشام**»: وفيه دراسة عن كتبه في الفقه، والعقائد، والفرائض، والمسائل الدينيّة، وعن كتبه في التصريف، وعن مؤلفاته النحويّة.

وفيه ذكرٌ لِمَا طُبعَ من رسائله في كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، وما طبع من مؤلفاته في المجلات المتخصصة، وذكر أسماء كتبه المخطوطة، وأسماء كُتبٍ ذَكَرَ مترجمو حياته أنّها له.

ـ **الفصل الثالث**: «**منهج ابن هشام في كتبه النحويّة**»: وفيه دراسة عن منهجه في أحد عشر مؤلفاً من مؤلفاته النحوية.

ـ **الفصل الرابع**: «**منهج ابن هشام النحوي من خلال شواهده**»: وفيه دراسة عن موقفه من الاحتجاج بالقرآن الكريم، وبالقراءات، وبالحديث النبوي الشريف، وبالشواهد الشعرية، وبالشواهد النثرية.

ـ **الفصل الخامس**: «**موقف ابن هشام من المدارس النحوية ونحاتها**»: وفيه دراسة منهجه في التعاطي مع نحاة سبقوه زمنياً، وآخرين عاصروه، ودراسة موقفه من المدارس النحوية.

ـ **الفصل السادس**: «**منهج ابن هشام في نحو الفعل**»: وفيه دراسة عن كيفيّة معالجته «الفعل» مادة ومنهجاً، في كتبه المطبوعة.

ـ **أما الباب الثاني**: «**الفعل في نحو ابن هشام**»: فَيَضُمُّ عشرة فصول، هي:

ـ **الفصل الأول**: «**الفعل: تعريفه، وتسميته، وخصائصه**».

ـ **الفصل الثاني: «الفعل والزمان، وأسبقية الأفعال في التقدم، وأصل الاشتقاق»**[(١)].

ـ **الفصل الثالث: «تقسيم الفعل بحسب أمثلته إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمر»**، وموقف ابن هشام من البصريين، والكوفيين في ذلك.

الفصل الرابع: «البناء»: وهو الأصل في الأفعال، تكلّمت فيه على بناء الماضي، والأمر، والمضارع المتصل بنون النسوة أو بنون التوكيد.

الفصل الخامس: «الإعراب»: تكلّمت فيه على الفعل المضارع المرفوع، والمنصوب، والمجزوم.

ـ **الفصل السادس: «المتصرّف والجامد»**: وفيه دراسة مفصّلة عن الأفعال الجامدة،وهي: ليس، دام، هب، تعلّم، وجميع أفعال المقاربة إلاّ كاد وأوشك، وطفق، وجعل، وجميع أفعل الاستثناء، وصيغتا التعجّب: مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ، وفعلا المدح والذم: نِعْمَ وَبِئْسَ، وما جرى مجراهما في المدح والذم، وأخيراً ما يلحق بالأفعال الجامدة.

ـ **الفصل السابع: «المتعدّي واللازم»**: وفيه دراسة عن عمل الفعل، وقد قسمه ابن هشام تقسيماً بديعاً، لم يُسْبَق إليه، بحسب المفعول به، وبيّن حالاته.

ـ **الفصل الثامن: «الأفعال الناقصة»**: وفيه دراسة وافية عن سبب تسميتها، وعن عملها، وهي قسمان: «كان وأخواتها»، و«كاد وأخواتها».

ـ **الفصل التاسع: «تأثّر الفعل بالفاعل»**: وفيه دراسة عن الفعل من حيث تذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، وبناؤه للمجهول.

ـ **الفصل العاشر: «حذف الفعل»**: وفيه دراسة عن الحالات التي يحذف فيها الفعل حذفاً جائزاً أو واجباً.

وأمّا المقدّمة فقد صغتها بمنهجيّة حديثة، محاولاً أن تكون مَطَلاً مُشْرِفاً على الدراسةِ، تُنِيرُ صلتي بالموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج الدراسي المتبع في معالجة مادةِ البحث، وسبب اعتماد هذا المنهج من دون غيره، وأهم الصعوبات التي اعترضت سبيلي في أثناء قيامي بالبحث، وطريقة حلّها.

وأمّا الخاتمةُ فجعلتها تلخيصاً مكثّفاً لما توصّلت إليه في أثناء دراستي. .

---

(١) نشرت هذا الفصل في كتاب **«الفعل والزمن»**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م)، في ١٢٨ صفحة.

وأمّا المصادرُ والمراجعُ الأساسيةُ، التي أسهمت مباشرة في بناء هذه الدراسة فأهمها كتب ابن هشام نفسه، وهي: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، والإعراب عن قواعد الأعراب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والجامع الصغير في علم النحو، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وشرح قطر الندى وبلّ الصّدى، وشرح قصيدة بانت سعاد، وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ومسائل في إعراب القرآن، وألغاز ابن هشام، والمسائل السفرية في النحو، بالإضافة إلى أبحاثه المنشورة في كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، وفي المجلّات المختصَّة.

كما أفدت كثيراً من كتب النحاة الذين سبقوه والذين ذكر أقوالهم وناقشها، وأهمها: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والإيضاح في علل النحو والجمل للزجاجي، والمقرّب لابن عصفور، والموجز في النحو وكتاب الأصول في النحو لابن السّراج، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد والشافية الكافية، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ والألفية في النحو والصرف لابن مالك، وشروح الألفية، وخصائص ابن جني... إلخ.

كما أفدت كثيراً من بعض المراجع الحديثة التي تعالج الفعل، وأهمها: **الفعل: زمانه وأبنيته** للدكتور إبراهيم السامرائي، **ونحو الفعل** لأحمد عبد الستار الجواري، وإسناد الفعل لرسمية محمد المباح... إلخ.

وأَمَّا الفهارسُ الفنيّة، فهي: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الشواهد الشعرية، وفهرس الأعلام، وفهرس الأماكن.

وأمّا الصعوباتُ التي اعترضت عملي فكثيرة، أهمها:

١ ـ صعوبة رسم المنهج الدراسي الصالح لمعالجة الفعل في نحو ابن هشام.

٢ ـ صعوبة تقميش مادة الفعل من كتب ابن هشام كلّها.

٣ ـ صعوبة ملاحظَة منهج ابن هشام في معالجة المادة الواحدة في كتبه.

٤ ـ صعوبة رصد أوجه الشبه والخلاف بينه وبين غيره من النحاةِ في معالجةِ المادةِ الواحدة.

وقد تَسَلَّحْتُ بالصّبرِ، والأناة، والالتزام، لبناء هذه الدراسةِ، مستفيداً في ذلك

من قولِ ابن هشام (من الطويل):

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِه وَمِنْ يَخْطُبِ الحَسْنَاءَ يَصْبر عَلى البَذْلِ
ومن لا يُذِلّ النفسَ في طَلَبِ العُلاَ يسيراً يَعِشْ دَهْراً طويلاً أخا ذُلِّ

وبعد، فهذا كتابٌ ألّفته سنة ١٩٨١ م، وكان بحثاً أكاديمياً نلت عليه درجة دكتوراه في علم النحو، وها أنا أنشره سنة ٢٠٠٦ من غير أن أغيّر فيه شيئاً لأنني أيقنت يقيناً لا ريبة فيه أني لو بدأت بتغيير أيّ كلمة فيه، فإنّي أكون قد بدأت بتأليف كتاب جديد... وإذا كان قول صحيحاً، فكيف يكون الحال مع نصٍ كتب منذ ربع قرنٍ!! ولكنّي آثرت أن أنشره كما وُلد؛ لأن هذا النصّ يمثل، في مسيرتي النحوية والبحثيّة، مرحلة البدايات، أحببت أن أسجلها كما هي، مع ملاحظة أنّ بعض ما ورد عن كتبه المخطوطة قد تغيّر؛ لأنّ عدداً منها قد طبع، ولأنّ عدداً من كتبه قد أعيد تحقيقه ونشره... ولكن المادّة الأساسيّة؛ أي نصوص ابن هشام ما زالت كما كتبها صاحبها.

وأحمدُ الله ربِّي، وأتوب إليه من كلّ ذنبٍ عظيم، وأستغفره، وأدعوه متضرّعاً، بقوله تعالى، على لسان من ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴿٧٣﴾﴾ [الكهف: ٧٣]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

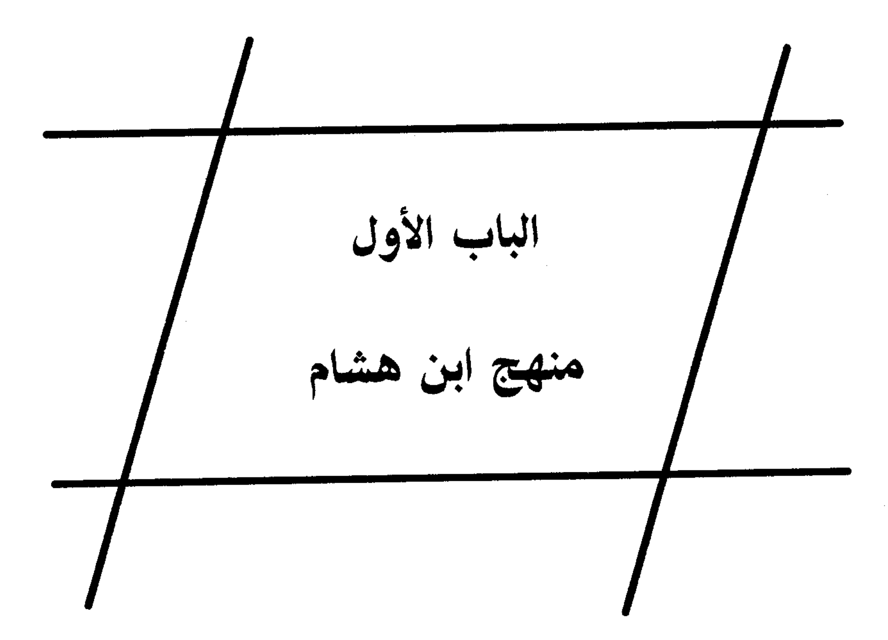
والحمد لله، وبه المُسْتَعَانُ، وإليه المصيرُ.

أ. د عصام نور الدين.(*)

ـ أستاذ العلوم اللغوية بالجامعة اللبنانية

ـ أستاذ الدراسات العليا

(*) ـ الهاتف الخلوي أو المحمول 750046 - 3 - (961) 00.
ـ هاتف المنزل في بيروت 376907 - 1 - (961) 00.
ـ هاتف المنزل في الجنوب 405090 - 7 - (961) 00.
عنوان المراسلة:
ـ البريد العادي: لبنان بيروت 11/8145.
ـ البريد الألكتروني: Issamnoureddine @ hotmail. com



الباب الأول

منهج ابن هشام



الفصل الأول

حياة ابن هشام

أولاً: مولده ووفاته:

ولد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري[١] المصري[٢] الخزرجي الشافعي الحنبلي[٣] المُلَقّب جمال الدين[٤] المكنى أبا محمد[٥] والمعروف بابن هشام النحوي[٦]، بالقاهرة، يوم السبت الخامس[٧]، من ذي القعدة، عام ثمانية وسبعمئة هجرية (٧٠٨ هـ)[٨]، الموافق أحد أيام نيسان ـ أيار عام تسعة وثلاثمئة وألف ميلادية (١٣٠٩ م)[٩] أي في أوائل القرن الثامن الهجري[١٠]. وتوفي بالقاهرة،

(١) ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، الهند: (١٣٤٩ هـ)، ص: ٢/٣٠٨.

(٢) السيوطي، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، مصر: مطبعة إدارة الوطن (١٢٩٩ هـ)، ص: ١/٣٠٩.

(٣) ابن تغري بردي الأتابكي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م)، ص: ١٠/٣٣٦.

(٤) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصر: المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى، ص: ٦/٣٣.

(٥) السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى (١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م)، ص: ٢/٦٨.

(٦) الخوانساري، **روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات**، تحقيق أسد الله إسماعيليان، إيران: مكتبة إسماعيليان (١٣٩٢ هـ)، ص: ٥/١٣٧.

(٧) طاش كبري زادة، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، الهند: حيدر أباد، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى (١٣٢٨ هـ)، ص: ١/١٥٩.

(٨) البغدادي: (إسماعيل بن محمد، أمين باشا)، **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، استانبول: مطبعة الحكومة (١٩٥١ م)، ص: ١/٤٦٥.

(٩) ابن عماد الحنبلي (عبد الحي، أبو الفلاح) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصر: مكتبة القدسي (١٣٥١ هـ)، ص: ٦/١٩١.

(١٠) الأمير (محمد، الشيخ)، **حاشية الأمير علي المغني**، مصر: مطبعة البابي الحلبي وأولاده (١٣٠٢ هـ)، ص: ١/٢.

ليلة الخميس أو الجمعة، في ذي القعدة عام إحدى وستين وسبعمئة هجرية (٧٦١ هـ)[١]، الموافق السابع عشر أو الثامن عشر من أيلول، عام ستين وثلاثمئة وألف ميلادية (١٣٦٠ م)[٢].

وقد رثاه ابنُ نباتة، بقوله (من الطويل):

سَقَى ابنَ هشامٍ في الثرى نَوْءُ رَحْمَةٍ   يَجُرُّ على مَثْوَاه ذَيلَ غَمامِ
سَأَرْوِي له من سِيرةِ المَدْحِ مِسنَداً   فما زِلتُ أروي سيرةَ ابنِ هشامِ[٣]

ورثاه ابنُ الصاحب بدر الدين بقوله (من الطويل):

تهنّ جمال الدين بالخلد إنني   لفقدك عيشي ترحة ونكال
فما لدروسٍ غبتَ عنها طلاوة   ولا لزمان لست فيه جمال[٤]

ثانياً: بيئة ابن هشام الطبيعية والاجتماعية:

أ ـ البيئة الطبيعية: ولد ابنُ هشام ونشأ وتوفي بالقاهرة مهد الحضارة وقبلة الفكر والثقافة يومذاك[٥]، لكنه سافر إلى مكة مرتين:

ـ **المرة الأولى**، عام تسعة وأربعين وسبعمئة هجرية (٧٤٩ هـ)، ويقول ابن هشام في ذلك: «وكنت في عام تسعة وأربعين وسبعمئة أنشأت بمكة ـ زادها الله شرفاً ـ كتاباً في ذلك (علم الإعراب)، منوراً من أرجاء قواعده كلّ حالك، ثم إنني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر»[٦].

ـ **والمرة الثانية**، عندما «مَنَّ اللَّهُ تعالى عليَّ في عام ستةٍ وخمسين وسبعمئة

---

(١) النجوم الزاهرة، ص: ١٠/ ٣٣٦.
(٢) البستاني (فؤاد إفرام)، **دائرة المعارف** (قاموس لكل فن ومطلب)، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ص: ٤/ ١٢٤.
(٣) الشوكاني (محمد بن علي)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت: دار المعرفة، ص: ١/ ٤٠٠.
(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٤٠٠.
(٥) مكرم (عبد العال سالم)، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، مصر: دار المعارف، ص: ١٩٩. وانظر: كاهين (كلود)، **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية**، ترجمة الدكتور بدر الدين القاسم، بيروت: دار الحقيقة، الطبعة الأولى (١٩٧٢ م)، ص: ١/ ٣٨٣.
(٦) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، (١٩٦٩ م)، ص: ١/ ١.

(٧٥٦ هـ) بمعاودة حَرَم اللَّهِ، والمجاورة في خير بلاد الله، شَمَّرتُ عن ساعدِ الاجتهاد ثانياً، واستأنفَتُ العملَ لا كَسِلاً ولا متوانياً، ووضعتُ هذا التصنيف (مغني اللبيب)، على أحسن إحكام وتَرْصِيف»[١].

فبيئة ابن هشام الطبيعية، إذاً، مصر ومكة المكرمة، وأرجّحُ أنّ البيئة الطبيعية التي أثرت فيه هي البيئة المصرية.. أما بيئةُ مكَّةَ فكانت عارضة أثرت في همته وفي إنتاجه تأثيراً غيرَ مباشرٍ.

ب ـ البيئة السياسية: كانت مصر أيام المماليك ـ بالنسبة لبقية الأقطار العربية ـ موئل الرجاء ومركز الحضارة[٢] بالرغم من كون حكّامها المماليك أنصاف برابرة، استوردهم النخاسون من البحر الأسود[٣]... ولن نستطرد في ذكر الحالة السياسية كثيراً.. وكل ما يهمنا منها اتخاذ المماليك موقفاً إيجابياً من العلماء، وإنفاقهم على نوابغ الأساتذة وأساطين العلماء من غير تضييق أو بخل[٤].

ج ـ الحياة الفكرية والدينية: غدت مصر، منذ إحياء الخلافة العباسية، محلّ سكن العلماء، ومحطّ رحال الفضلاء[٥] لأنّ إحياء الخلافة العباسية، في القاهرة، جعل العالم الإسلامي يرى مصر زعيمة له، والقاهرة وارثة لبغداد، والعلم ينمو ويزدهر في عاصمة الخلافة الإسلامية، لأنّ الخلافة ركن من أركان الدين، وشعيرة من شعائر الإسلام. ووجود الخلافة، في القاهرة، ساعد، من غير شكّ، على إيجاد حركة علمية، ودينية، ولغوية، ونحوية[٦].

وهكذا ظلت مصرُ مركز إشعاع كبير للفنون والنشاط الفكري في مجالات عدّة، وهي في حقيقة أمرها أقرب إلى النشاط الموسوعي والتعليمي منه إلى النشاط المبدع[٧].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١.

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص: ١٩٩.

(٣) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص: ١/ ٣٨٣... وانظر... لوبون (غوستاف)، **حضارة العرب**، ترجمة عادل زعيتر، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص: ٢١٧ وما بعدها.

(٤) سالم (عبد العال، الدكتور)، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، بيروت: دار الشروق، الطبعة الأولى (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م)، ص: ١٩٧.

(٥) عاشور (سعيد عبد الفتاح)، **العصر المماليكي في مصر والشام**، مصر: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى (١٩٦٥ م)، ص: ٣٢٩.

(٦) المرجع نفسه، ص: ٣٢٩.

(٧) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص: ١/ ٣٨٥ وما بعدها.

ونستطيع أن نلمس مظهراً من مظاهر هذا النشاط في **المساجد التي تحولّت إلى مدارس**، منها: مسجد عمرو بن العاص، جامع ابن طولون، الجامع الأزهر، جامع الحاكم، الجامع الأقمر، الجامع الأفخر(١).

أما **المدارس** فأهمها: المدرسة الناصرية للشافعية، المدرسة الصلاحية للشافعية، المدرسة القمحية للمالكية، المدرسة الصاحبية للمالكية، المدرسة السيوفية وهي أول مدرسة للحنفية بمصر، والمدرسة الظاهرية للشافعية والحنفية، المدرسة الفاضلية للشافعية والمالكية، المدرسة الصالحية، المدرسة المنصورية والقبة للمذاهب الأربعة(٢).

فأين ابنُ هشام من عَصْرِهِ؟

وما تأثيرُ البيئة الطبيعية في نفسيته وسلوكه؟

وما تأثيرُ البيئة السياسية والدينية والفكرية في تفكيره؟

وهل أثرت البيئةُ الثقافيةُ في اتجاهاته المذهبية والمهنية والثقافية؟

ثالثاً: نشأة ابن هشام وتكوّنه الشخصيّ والعلميّ:

١ ـ صفاته العلميّة:

لم تذكر المصادرُ التي وصلت إلينا شيئاً يفيد في الحكم على الناحية الوراثية، والحقبة التأسيسية، والبيئة الاجتماعية. لذا ستبقى هذه الأمور، في الدراسة، شبه غامضة من دون إجابات شافية.

أما صفاتُهُ وأخلاقُهُ فقد أنارت المصادرُ جوانبَ مهمة منها، كتمتّعه بملكة مكّنته من التعبير عن مقصوده بما يريد، مسهباً وموجزاً، مع التواضع والبرّ والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب(٣). وكان يصطبر للعلم، ويبذل النفس في طلبه، كما قال (من الطويل):

---

(١) بدوي (أحمد أحمد)، **الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام**، مصر: مكتبة النهضة، ص: ١١ وما بعدها.

(٢) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية، ص: ١١ وما بعدها، الخطط للمقريزي، ص: ٢/ ٢٥٦، حسن المحاضرة، ص: ٢/ ١٥٤، النجوم الزاهرة، ص: ٥/ ٢٢٩، دائرة المعارف البستاني، ص: ٤/ ١٢٤، ودائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٤١٠.

(٣) الدرر الكامنة، ص: ٣٠٩، وروضات الجنان، ص: ٥/ ١٣٧.

وَمَنْ يصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ   وَمَنْ يَخْطُبِ الحَسْناء يَصْبِرْ على البَذْلِ
وَمَنْ لَمْ يذلّ النّفسَ في طَلَبِ العُلاَ   يَسيراً يَعِشْ دَهْراً طَويلاً أخا ذلّ[١]

أليست هذه بعض أهم الصفات التي يجب توافرها في الباحثين الأحرار[٢]؟

ومن المرجح أنّ ابن هشام قد أُتيحَتْ لهُ فرصةُ التعلم الأولى على أيدي المؤدبين الذين يبدأون مع الصبيان بتعليمهم مبادىء القراءة والكتابة، فيعلّمونهم قراءة القرآن، وكتابة اللغة وقواعدها، وبعض الشعر، وآداب الدين، وشيئاً من مبادىء الحساب، ثم ينتقل الصبيُّ، بعد ذلك، إلى المدارس حيث يتطور تعليمه، فيدرس فيها الفقه، والحديث، والتّفسير، والعلوم اللّغوية كالنحو، والصّرف، والبيان، فضلاً عن الدراسات العقلية كالفلسفة والمنطق[٣].

٢ ـ أساتذته:

وقد أخذ ابنُ هشام من عدد من الأساتذة منهم:

ـ الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحّل، المكنّى بأبي فرج، وقد لزمه ابن هشام وأخذ عنه النحو، فتأثّر به. وقد نوّه به بعد ذلك وعرّف بقدره، وكان يطريه ويفضّله على أبي حيّان وغيره ويقول: كان الاسم في زمانه لأبي حيّان والانتفاع بابن المرحّل[٤].

ـ ابن السّراج (محمد بن محمد بن نمير، الشيخ شمس الدين بن السراج) وقد

---

(١) الدرر الكامنة، ص: ٢/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، وروضات الجنات، ص: ٥/ ١٣٩، وبغية الوعاة، ص: ٢/ ١٩.

(٢) راجع صفات الباحث الحر عند الدكتور أسعد علي في:
ـ **المرأة في القواهد ـ من كتاب الحقيقة**، بيروت: مكتبة مكاوي (١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م)، ص: ٤٥ وما بعدها.
ـ **مصابيح القراءة للتأليف العلمي**، دمشق: دار السؤال، الطبعة الثالثة (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م).
ـ **البحث والباحث أو السبت والإنسان**، محاضرة ألقيت في الجامعة اليسوعية (سنة ١٩٧٤ م ـ ١٩٧٥ م).
ـ **تربية باحثين أحرار، المحاضرة الأولى** (١٩٧٥ م ـ ١٩٧٤ م).

(٣) عاشور (سعيد)، **مصر في عصر دولة المماليك البحرية**، القاهرة: (١٩٥٩ م)، ص: ١٩١ وما بعدها.

(٤) الدرر الكامنة، ص: ٢/ ٣٠٨ وما بعدها. وانظر ترجمته أيضاً في ص: ٣/ ٢٠ ـ ٢١، وفي الوافي في الوفيات، ص: ٦/ ٢٩٣، وفي المنتقى في طبقات الفقهاء للأسنوي، ورقة ٩٤.

أخذ عنه ابنُ هشام القراءات[١]، فتأثر بفهم أستاذه للنّحو، وبصدقه في النّقل، وبصحة القراءة والسماع[٢].

ـ الشيخ تاج الدين التبريزي: حضر ابنُ هشام دروسَهُ في المدرسة الحسامية[٣].

ـ الشيخ تاج الدين الفاكهاني: قرأ ابنُ هشام عليه جميع شرح «الإشارة» في النّحو إلاّ الورقة الأخيرة[٤].

ـ بدر الدين بن جماعة: أخذ ابن هشام عنه علمَ الحديث، وحدّث عنه بالشاطبيّة[٥].

ـ تفقّه للشّافعي على التّقي السبكي والمجد الزنكلوني[٦].

ـ وتحنبل في أواخر أيامه، فحفظ مختصر الخرقي دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين[٧].

ـ وسمع من أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سُلْمَى ولم يلازمْهُ ولا قرأ عليه.. وكان كثيرَ المخالفةِ لهُ، شديدَ الانحراف عنهُ[٨]. يتصدّى لهُ، ويفنّد رأيه، ويسفّه

---

(١) الدرر الكامنة، ص: ٢/ ٤١٥، وانظر في ترجمته: ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره ج. براجستراسر وبيرتسل، مصر: مكتبة الخانجي (١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م)، ص: ٢/ ٢٥٦.

(٢) **تفتحات الإلهام في منهج ابن هشام**، للدكتور عصام نور الدين (مخطوط)، ص: ١٦.

(٣) الدرر الكامنة، ص: ٤/ ٣٥٠، انظر ترجمته في شذرات الذهب، ص: ٦/١٤٨، والنجوم الزاهرة، ص: ١/ ١٤٥، والبدر الطالع، ص: ١/ ٤٠١، وطبقات الشافعية للسبكي، ص: ٦/ ١٤٦.

(٤) الدرر الكامنة، ص: ٢/٣٠٨، والبدر الطالع، ص: ١/ ٤٠١، وانظر ترجمته في بغية الوعاة، ص: ٢/ ٢٢١، وابن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٢٩ هـ)، ص: ١٨٦.

(٥) الدرر الكامنة، ص: ٢/٣٠٨، طبقات الشافعية للسبكي، ص: ٤/ ٢٣٠، والنجوم الزاهرة، ص: ٧/ ٢٩٨، وشذرات الذهب، ص: ٦/ ١٠٥، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص: ١/ ١٥٩، و«الشاطبية قصيدة للشاطبي».

(٦) الدرر الكامنة، ص: ٢/ ٣٠٨، وأعلام العرب، ص: ٢/ ١٧٧.

(٧) الدرر الكامنة، ص: ٢/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩، والخرقي: هو الفقيه الحنبلي أبو القاسم عمر بن أبي علي الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي المتوفى سنة ٣٣٤ هـ بدمشق، ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة (١٩٧٠ م)، ص: ٣/ ١١٥.

(٨) الدرر الكامنة، ص: ٢/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

فكره، كما كان يفعل أبو حيّان مع ابن مالك[١].

ويبدو أن سبب هذه المنافسة بين أبي حيّان وابن مالك، ثم بين ابن هشام وأبي حيّان يعود إلى المنافسة التي تحدث بين أبناء البلد الواحد، والبيئة الواحدة، والمهنة الواحدة، حبّاً في الطموح، ورغبة في الشهرة، وحرصاً على المجد، فيحاول النَّاشِىءُ التصدّي لأستاذِهِ. . . أضف إلى ذلك أن ابن هشام لم يظفرْ من أستاذه أبي حيّان بكلمة إعجاب[٢].

يلاحظ ممّا تقدم اشتراك أساتذة ابن هشام بصفات علميّة تجسّدت فيه؛ فَهُم علماءُ نحوٍ، وقراءات، ولغة وأدب، وفقه، وحديث، وتفسير.

٣ ـ وظائفه:

كان ابنُ هشام أستاذ علوم العربية في مصر، وفي مكة حين جاور بها، وأقرأ كتابَ سيبويه مرات عدّة[٣]، ودرّس الفقه الشافعي حين كان يقرىء الحاوي الصغير أحسن إقراء[٤]، ودرّس التفسير بالقبّة المنصورية[٥]، وحدّث عن ابن جماعة بالشّاطبيّة[٦]، ثم درّس الفقه الحنبلي، وقام بشرح ديوان زهير بن أبي سلمى، وشرح قصيدة كعب بن زهير: «بانت سعادُ»، التي أنشدَها في مدح الرسول ﷺ.

فثقافتُهُ ثقافةٌ موسوعية. لكنّ الذي غلب عليه هو علم النحو، حتى أطلق عليه معاصرُه السبكيُّ لقب: «**نحوي هذا الوقت**»[٧]، ولقّبه الصّلاحُ الصّفديُّ بـ «**شيخ النحو**»[٨]، وقال ابنُ مفلح المقدسي: إنّ ذكره سار في الآفاق، وانتهت إليه مشيخةُ النحو في الديار المصرية[٩]. وقد انفرد ـ حسب تعبير ابن حجر ـ بالفوائد الدقيقة،

---

(١) المدرسة النحوية، ص: ٣١٥.

(٢) المدرسة النحوية، ص: ٣١٥ وما بعدها، البدر الطالع، ص: ٣٨٦/١، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص: ٢٠٠.

(٣) الدكتور صاحب أبو جناح، مقدمة «**مسائل إعراب القرآن لابن هشام**»، مجلة المورد العراقية، بغداد: المجلد الثالث، العدد الثالث (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م)، ص: ١٤٥.

(٤) أعيان العصر، ص: ٢٥٩/٣، والمقصد الأرشد ورقة: ١٤٢.

(٥) الدرر الكامنة، ص: ٣٠٨/٢.

(٦) المصدر نفسه، ص: ٣٠٨/٢، وبغية الوعاة، ص: ٦٨/٢.

(٧) طبقات الشافعية، ص: ٣٣/٦.

(٨) أعيان العصر، ص: ٢٥٨/٣.

(٩) المقصد الأرشد ورقة: ١٤٢.

والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكّن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً»[١]. وقال عنه صاحب النجوم الزاهرة «برع في عدّة علوم ولا سيّما العربية التي كان فارسها ومالك زمامها»[٢]. وقال عنه الشوكاني: «وقد تصدّر للتدريس، وانتفع به الناس، وتفرّد بهذا الفن، وأحاط بدقائقه وحقائقه، وصار له من الملكة فيه ما لم يكنْ لغيره، واشتهر صيته في الأقطار، وطارت مصنفاته في غالب الدّيار»[٣].

٤ ـ مقارنته مع سيبويه:

وقال ابنُ خلدون عنه: «ظهر من كلامه (ابن هشام) فيها (علم العربية وبخاصة النحو) أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة، لم تحصلْ إلاّ لسيبويه، وابن جني، وأهل طبقتهما، لعظم ملكته، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه وحسن تصرفه فيه[٤]»، وقال أيضاً: «وقفنا منه على علم جمٍّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها، **وكأنّه ينحو في طريقته منحى أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني، واتبعوا مصطلح تعليمه**، فأتى بذلك بشيء عجيب دالٍ على قوة ملكته واطلاعه»[٥].

بل إن ابن خلدون يقارنه بسيبويه ويفضله عليه ـ كما شهد الدماميني شارح مغني اللبيب ـ عندما قال لولد ابن هشام: «**لو عاش سيبويه لم يمكنه إلّا التلمذة لوالدك والقراءة عليه**»[٦].

٥ ـ تلاميذه:

إنّ ابنَ هشام ـ كما ترى ـ موردٌ عذب.. فليس غريباً أن يكون الموردُ العذبُ كثيرَ الزّحام.. لقد تتلمذ عليه عدد من الدارسين، منهم:

---

(١) الدرر الكامنة، ص: ٢/٣٠٨.
(٢) النجوم الزاهرة، ص: ١٠/٣٣٦.
(٣) البدر الطالع، ص: ١/٤٠١ وما بعدها.
(٤) ابن خلدون، المقدمة، ص: ١٠٥٨ ـ ١٠٥٩.
(٥) المصدر نفسه، ص: ١٠٢٢ ـ ١٠٢٣.
(٦) حاشية الأمير على المغني، ص: ٢/٢٦.

١ ـ ابنه محبّ الدين محمد، الذي ورث علم العربية عن أبيه، وعُرِفَ به بين معاصريه، وكان أوحد عصره في تحقيق النحو حتى قيل فيه: **كان أنحى من أبيه**[١].

٢ ـ ابنه عبد الرحمٰن، الذي ورث علم العربية عن أبيه، أيضاً، وعرف به بين معاصريه[٢].

٣ ـ إبراهيم اللخمي الشافعي، (الشيخ جمال الدين الأميوطي)[٣].

٤ ـ إبراهيم بن محمد بن إسحاق الدّجوي المصري النحوي[٤].

٥ ـ النويري، جمال الدين أبو الفضل[٥].

٦ ـ ابن الفرات عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي[٦].

٧ ـ علي بن أبي بكر البالسي[٧].

٨ ـ ابن الملقن (عمر بن علي بن عبد الله السراج)[٨].

٦ ـ معاصرته كبار اللّغويين والنّحاة:

عاصر ابنُ هشام عدداً من كبار اللّغويين والنّحاة، كأبي حيّان التّوحيدي، وابن عقيل شارح ألفية ابن مالك، والمرادي، وناظر الجيش، وابن قدامة المقدسي الحنبلي، وأبي البقاء السبكي، وابن الصائغ.

---

(١) شذرات الذهب، ص: ٦/ ٣٦١، وحسن المحاضرة، ص: ٢/ ٢٥٨.
(٢) حاشية الأمير على المغني، ص: ١/ ٢، روضات الجنات، ص: ٥/ ١٣٠.
(٣) الدرر الكامنة، ص: ١/ ٦٢.
(٤) بغية الوعاة، ص: ١/ ٤٢٧.
(٥) شذرات الذهب، ص: ٢/ ٢٩٢.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٩٢.
(٧) الدرر الكامنة، ص: ٣/ ٣٣، وبغية الوعاة، ص: ٢/ ١٥١.
(٨) البدر الطالع، ص: ١/ ٥٠٨.

الفصل الثاني

إنتاج ابن هشام

درسَ ابنُ هشام معظمَ علوم عصره[1]، فَصَبَرَ، وأذلّ النفس للعلم، حتى ظفر بنيله، كما يستنتج من قوله (من الطويل):

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِه ... ومَنْ يَخْطُب الحَسناءَ يَصْبر على البَذْلِ

ومَنْ لَمْ يذلّ النَّفْسَ في طَلَبِ العُلاَ ... يَسِيراً يَعِشْ دَهْراً طويلاً أخا ذُلِّ[2]

فـ «انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطّلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً، مع التواضع والبرّ والشفقة ودماثة الخلق ورقّة القلب»[3].

وقد ألّف ابنُ هشام خمسين كتاباً ورسالة في الفقه، والعقائد، والفرائض،

---

(١) ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أحمد بن علي، أبو الفلاح)، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، الهند: (١٣٤٩ هـ)، ص: ٢/ ٣٠٩، حيث قال: «لزم ابن هشام الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني جميع شرح «الإشارة» له إلاّ الورقة الأخيرة، وتفقّه للشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين، وأتقن العربية ففاق الأقران، بل الشيوخ، وحدّث عن ابن جماعة بالشاطبية».

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٣٠٩، وانظر:

- الخوانساري (محمد باقر الموسوي)، **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، تحقيق أسد الله إسماعيليان، إيران: مكتبة إسماعيليان (١٣٩٢ هـ)، ص: ٥/ ١٣٩.

- السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى (١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ص: ٢/ ٦٩.

(٣) الدرر الكامنة، ص: ٢/ ٣٠٩.

والمسائل الدينية واللغوية والأدبيّة، وهي:

أولاً: كتب الفقه والعقائد والفرائض، والمسائل الدينية:

كان ابنُ هشام شافعيَّ المذهب، وقد نشأ على ذلك، وَدَرَّسَ الفقهَ الشافعيَّ حينما كان يُقرىء «**الحاوي الصغير**». كذلك كان يُدرِّسُ التفسيرَ، بصفته الشافعيّة، بالقبة المنصورية بالقاهرة[١]. لكنه انتقل إلى المذهب الحنبليِّ، فحفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين، بعدما شغر مركزُ أستاذ المدرسة الحنبلية، في صدر سنة ست وخمسين وسبعمائة هجرية (٧٥٦هـ)، الموافق سنة خمس وخمسين وثلاثمئة وألف ميلادية (١٣٥٥ م)، ليعيّن في المركز المذكور[٢].

ألّف ابنُ هشام بعضَ الكتب والرسائل والأبحاث في هذه الميادين، وهي:

١ ـ «**شرح الجامع الصغير**»، وهو كتاب في فروع الحنفية لمحمد بن حسان الشيباني[٣].

٢ ـ «**شوارد الملح وموارد المنح**»، رسالة في سعادة النفس، وتعالج بعض العقائد والفرائض والمسائل الدينية، وتزيد أوراقها على ٣٠٠ ورقة، ولا تزال مخطوطة[٤]، ولدى الدكتور صاحب أبي جناح نسخة مصورة عن نسخة فريدة[٥].

---

(١) الدرر الكامنة، ص: ٢/ ٣٠٩، وانظر:

ـ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ص: ١٠/ ٣٣٦.

ـ البستاني (فؤاد افرام)، **دائرة المعارف (قاموس لكلّ فن ومطلب)**، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ص: ٤/ ١٢٤.

ـ **دائرة المعارف الإسلاميّة**، مصر: دار الشعب، ص: ١/ ٤١٠.

ـ الرجيلي (عبد الصاحب عمران)، **أعلام العرب في العلوم والفنون**، الطبعة الثانية (دون ذكر مكان الطبع)، ص: ٢/ ١٧٧.

(٢) المراجع أنفسها.

(٣) حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، طهران: مكتبة اسماعيليان، الطبعة الثالثة (١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٧ م)، ص: ٢/ ٥٦٣.

ـ البغدادي هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ص: ١/ ٤٦٥.

(٤) كشف الظنون، ص: ٢/ ١٢٤، وهدية العارفين، ص: ١/ ٤٦٥.

(٥) مقدمة الدكتور صاحب أبي جناح، لـ «**مسائل في إعراب القرآن لابن هشام**»، بغداد: مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م)، ص: ١٤٧.

٣ ـ **«مختصر الانتصاف من الكشاف»**، وهو مختصر كتاب «الانتصاف من الكشاف»، الذي ألّفه ابن المنيّر المالكي، المتوفى سنة ٦٨٣ هـ، ردّاً على آراء المعتزلة في كتاب **«الكشّاف»** للزمخشري. ولا يزال الكتاب مخطوطاً، منه نسخة ببرلين رقمها (٧٩١)، ومنه نسخة في الأزهر ناقصة من أوّلها[١].

ثانياً: مؤلفاته اللغويّة والأدبيّة:

غلب الجانبُ اللغويُّ على كتب ابن هشام الأدبيّة التالية:

١ ـ شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير:

انتهى ابنُ هشام من تأليفها في الثامن عشر من رجب الفرد سنة ست وخمسين وسبعمئة هجرية (٧٥٦هـ)[٢]، وحدّد منهجَه التأليفيَّ في شرحه، بقوله: «فإنّي موردٌ في هذا الكتاب قصيدة كعب بن زهير، رضي الله عنه، التي مدحَ بها سيّدنا رسولَ الله ﷺ، وأنشدها بحضرته الشّريفة وبحضرة أصحابه المهاجرين والأنصار، رضي الله عنهم أجمعين، **ومُرْدِفٌ كلَّ بيتٍ بشرحِ مَا يُشْكِلُ من لغَتِهِ وإعرابِهِ ومعناه، ومُعْطٍ للقول في ذلك كلّه حقّه**، إنْ شاء الله تعالى»[٣].

وذَكَرَ سببَ تأليفه هذا الشرح، بقوله: «والذي دعاني إلى هذا التأليف غرضان:

أحدهما: التعرضُ لبركات من قيلت فيه ﷺ.

والثاني: **إسعافُ طالبي علمِ العربيّة بفوائد جليلة أوردها، وقواعد عديدة أسردها**»[٤].

وقسّم الكتاب قسمين:

الأول: في ذكر شيء من أخبار كعب وسبب قوله هذه القصيدة.

والثاني: قسمه قسمين:

أ ـ في بيان بحر هذه القصيدة، وعروضها وضربها وقافيتها.

ب ـ بيان ما اشتملت عليه من المعاني إجمالاً[٥].

---

(١) مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، ص: ١٤٦، ودائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٤١١.

(٢) ابن هشام، **شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير**، القاهرة: مطبعة حسن مصطفى (١٢٩٠ هـ)، ص: ١٠١.

(٣) و(٤) المصدر نفسه، ص: ٢.

(٥) ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد، ص: ٢

ويعتبر هذا الشرح ميداناً تطبيقياً أظهر فيه ابنُ هشام ثقافته اللغويّة الواسعة، وركّز فيه القول على الاحتمالات النّحويّة والصّرفيّة تركيزاً مبدعاً. ففي البيت الأول مثلاً (من البسيط):

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليومَ متبولُ مـتـيّـمٌ إثْـرَهَـا لَـمْ يُـفْـدَ مَـكْـبُـولُ[1]

- يذكر معنى «بان» ومصدري الكلمة «البين والبينونة».

- ووزن البينونة عند البصريين «فيعلولة»، مع ذكر التغييرات التي طرأت على الكلمة.

- ووزن البينونة عند الكوفيين «فعلولة» - بالضم - كعصفورة، ثم ذكر التغييرات التي طرأت على الكلمة.

- يذكر أَنَّ التاء في «بانت» حرف تأنيث، وليست اسماً للمؤنث، ويشرح ذلك، ثم ينتقل إلى «سعاد» فيذكر أنّه عَلَمٌ مُرْتَجَلٌ، يريد به امرأة يهواها حقيقة أو ادّعاءً، ثم يذكرُ وجوبَ لحاق تاء التأنيث للفعل، كون الفاعل حقيقيَّ التأنيث، بخلاف نحو: طلعت الشمسُ ففيه الوجهان.

ثم يذكر سبب منع «سعاد» من الصرف.

ثم ينتقل إلى «فقلبي»، فيذكر أَنّ للفاء ثلاث حالات:

إحداها: أَنْ تأتي لمجرد السببية والربط.

والثانية: أَنْ تأتي لمحض العطف.

والثالثة: أَنْ تأتي لهما..

ويشرح هذه الحالات الثلاثة مقارناً أقوال النحاة، ومعلّلاً، ومستشهداً بكلام الله وبالشعر العربي.

ثم يذكر «للقلب» أَربعة معان، هي: الفؤاد، والعقل، وخالص كلّ شيء، ومصدر قلبه... ويستشهد لكلّ حالة بكلام الله أو بكلام العرب.

ثم يذكر أَنّ جمع القلب «قلوب وأقلب» عن اللحيّاني..

ثم ينتقل إلى «اليوم» فيذكر فيه مسألتين:

إحداهما أنه يطلق على أربعة أمور، هي: مقابل الليلة، مطلق الزمان، مدّة

---

(١) ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد، ص: ٩.

القتال، والدّولة. ثم يوضح كلّ ذلك بآيات قرآنية أو بأشعار عربيّة. . .

المسألة الثانية أنّه ظرف لما بعده وهو متبول لا لمتيم، ثم يذكر السّبب وأقوال النحاة في ذلك.

ثم ينتقل إلى إعراب «متبول» فيذكر أنّه خبر، ويقال: تبلهم الدهر: أفناهم، والحبّ: أسقمهم وأضناهم، ثم يشرح ذلك بالشعر العربي. .

ثم ينتقل إلى إعراب «متيّم» فيذكر أنه خبر ثان عند من أجاز تعدّد الخبر، وأمّا عند من منعه فهو خبر عن «هو» محذوف، أو صفة لمتبول عند من جوّز وصف الصفة.

ويذكر حجج كلّ منهم مستشهداً بالقرآن والقراءات والشعر العربي. . . ثم ينتقل إلى «إثرها» فيذكر فيه مسألتين:

الأولى: الإِثْر ـ بالكسر والسكون ـ أو الأَثَرَ بفتحتين. . ثم يذكر وزنه، ويورد بيتين شعريين على ذلك.

الثانية: إما ظرف لمتيّم متعلق به.

وإمّا حال من ضميره. فيتعلق بكون محذوف.

ويشرح الحالتين شرحاً نحوياً. .

ثم ينتقل إلى «لم» فيذكر أنّها حرف جزم لنفي المضارع، وقلب زمنه ماضياً. . ويورد قولَ بعضهم بأنّه حرف جزم لنفي الماضي وقلب لفظه مضارعاً. .

ثم ينتقل إلى «يفد» فيذكر أنّه مضارع «فدى الأسير»، ويذكر معناه اللغوي، والفرق بين «فاداه» و«فداه» ثم يذكر إعراب جملة «لم يفد» فهي:

ـ إمّا خبر آخر، ويذكر أقوال النحاة مستشهداً بالقرآن الكريم.

وإمّا حال من ضمير «متيّم»، وهو الظاهر، أو من ضمير «متبول»، ثم يذكر المسألة المتفرّعة عن هذين الاحتمالين. . .

ثم ينتقل إلى «مكبول» فيذكر وزنه ومعناه، ويورد بيتين شعريين، **وحديثاً نبوياً**، للتدليل على المعنى[١].

---

(١) ابن هشام شرح قصيدة بانت سعاد، ص: ٩.

٢ ـ **الكواكب الدرية في مدح سيد البرية:**

وهو شرح قصيدة «البردة» للبوصيري، في مدح النبي ﷺ[١]، وقيل إنّها طبعت مؤخراً طبعة جيدة[٢].

٣ ـ **شرح الشواهد الصغرى**: والظاهر أنّه شرح مختصر على شواهد مغني اللبيب[٣].

٤ ـ **شرح الشواهد الكبرى**: والظاهر أنه قد يكون شرحاً موسّعاً على شواهد مغني اللبيب[٤].

ويغلب على هذه الكتب الجانبُ اللغويُّ النحويُّ، حتى إِنَّ بعض الذين ترجموا لابن هشام ذكروا هذه الكتب على أنّها كتب نحوية[٥].

ولن أتوقف عند هذه الكتب أكثر مما فعلت، لأنّي أركّز بحثي على الجانب النّحويّ عند ابن هشام، ولأنّي أوردتُ منهجَه، في مثل هذه الكتب، عند الكلام على كتابه «**شرح قصيدة بانت سعاد**».

ثالثاً: كتب التصريف:

لم أستطع الحصولَ على أيّ كتابٍ لابن هشام يعالجُ التصريفَ معالجةً مستقلةً، وسأذكر كتبه، التي ذكرها مترجمو حياته، من دون أَنْ أتوقّف عندها لسببين:

ـ الأول: أنّي أعالج الناحية الإعرابية عند ابن هشام.

ـ والثاني: أنّي قد درست «**أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**» في رسالة الماجستير، التي طبعت حتّى الآن طبعتين[٦]، والكتب التي ذُكرت له في هذا

---

(١) النجوم الزاهرة، ص: ١/ ٣٣٦.

(٢) العبيدي (رشيد عبد الرحمٰن)، مقدّمته لـ «**الإعراب عن قواعد الإعراب**» لابن هشام، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى (١٩٧٠ م ـ ١٣٩٠ هـ)، ص: ٢٦.

(٣) كشف الظنون، ص: ٢/ ١٧٥١.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/ ١٧٥١.

(٥) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ص: ١/ ٤٠٠، وشذرات الذهب، ص: ٦/ ١٩٢، وهدية العارفين، ص: ١/ ٤٦٥.

(٦) والطبعتان هما:
١ ـ **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م).
٢ ـ **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، بيروت: دار الفكر اللبناني.

المجال هي:

١ ـ **إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل في الصرف**، وهي رسالة في خمس ورقات نشرها السيد هاشم طه شلاش في مجلة كلية الآداب ببغداد(١).

٢ ـ **عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب**، شرح لشافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط(٢).

٣ ـ **كفاية التعريف في علم التصريف**(٣).

٤ ـ «**نزهة الطرف في علم الصرف**»(٤). علّق السيوطي عليه وعلى كتب أخرى في مجلد سماه (النكت)، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية(٥).

وقد ذَكرتْ بعضُ المصادر كتاباً بهذا الاسم من تأليف أحمد بن محمد الميداني صاحب **مجمع الأمثال**، المتوفى سنة ٥١٨هـ(٦).

رابعاً: مؤلّفات ابن هشام النحويّة:

لابن هشام مؤلفات كثيرة في النحو، وهي:

١ ـ «**الإعراب عن قواعد الأعراب**»: وهو رسالة صغيرةٌ، طبعت بالقسطنطينية عام ١٢٩٩هـ، ونشرها مع ترجمة فرنسية دي ساسي، عام ١٩١٩ م. ونُشرت في بيروت، دار الفكر (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠ م)، تقديم وتحقيق رشيد عبد الرحمٰن العبيدي.

٢ ـ «**الألغاز**»: وهو رسالة صغيرة، في ثلاثة وخمسين لغزاً نحوياً. ألّفه لخزانة السلطان كامل. وقد طبع مراراً. آخرها طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧ م)، تحقيق وترتيب أسعد خضير.

---

(١) العدد (١٦)، سنة ١٩٧٢.

(٢) كشف الظنون، ص: ٢/ ١٠٢٠.

(٣) هدية العارفين، ص: ١/ ٤٦٥.

(٤) الزركلي (خير الدين)، **الأعلام**، قاموس تراجم، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة التاسعة (١٩٩٠م)، ص: ٤/ ١٤٧، ذكره اعتماداً على مخطوطة السحب الوابلة.

(٥) أبو جناح (صاحب، الدكتور)، **مقدمة لمسائل في إعراب القرآن**، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثالث (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤)، ص: ١٤٧.

(٦) ابن الأنباري (أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمٰن بن محمد)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الأندلس، الطبعة الثانية (١٩٧٠م)، ص: ٣٩٠.

٣ ـ «**أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**». طبع مراراً. آخرها في مصر عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧ م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٤ ـ «**الجامع الصغير في علم النحو**»: وهو كتاب صغير الحجم، طبع في دمشق عام (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨ م)، وقد نشره وحققه وعلق عليه محمد شريف سعيد الزيبق.

٥ ـ «**شذور الذهب في معرفة كلام العرب**»: طبع مراراً.

٦ ـ «**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**»: طبع مراراً.

منها طبعة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر.

ومنها طبعة بترتيب وتعليق وشرح عبد الغني الدقر، دمشق: دار الكتب العربية ودار الكتاب.

٧ ـ «**شرح قَطْر النَّدى وَبَلِّ الصَّدَى**»: طبع مراراً، والطبعة المنتشرة بين أيدي القراء اليوم بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة (الطبعة الثانية عشرة ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م).

٨ ـ «**شرح اللَّمحة البدرية في علم اللغة العربية**»: و«اللَّمحة البدرية» تأليف أبي حيّان، وقد طبع شرح ابن هشام في العراق سنة ١٩٧٧ م ـ ١٣٩٧هـ بمجلدين، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر.

٩ ـ «**قَطْر النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى**»: طبع مراراً.

١٠ ـ «**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**»: طبع مراراً. والمتداول من طبعاته:

ـ طبعة دار الفكر ببيروت، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني.

ـ طبعة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي: بيروت.

خامساً: ما طبع في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي:

١ ـ رسالة في انتصاب: لغة، وفضلاً، وإعراباً، وخلافاً، وأيضاً، وهلّم جرا»[1].

---

(١) السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، حيدر أباد: مطبعة دائرة المعارف، الطبعة الثانية (١٣٥٩ هـ)، ص: ٣/ ١٨٧ ـ ٣/ ٢٠٥.

٢ ـ **«فوح الشّذا، في مسألة كذا»**، وهو شرح لكتاب أبي حيَّان «الشذا في مسألة كذا»[١].

٣ ـ **رسالة في مسألة** ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٢].

٤ ـ **«في تذكرة ابن هشام»**: كيفية إنشاد بيت الفرزدق:

وعينان قال الله كونا فكانتا ... فعولان بالألباب ما تفعل الخَمْرُ[٣]

٥ ـ **«الكلام على مسألة الاستفهام»**[٤].

٦ ـ قوله في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾[٥].

٧ ـ **«فوائد ابن هشام»**: مسألة عن الفرق بين «والله لا كلمت زيداً ولا عمراً ولا بكراً» بتكرار «لا»، وبدون تكرارها[٦].

٨ ـ **الكلام في إنَّما من جهة لفظها ومعناها**[٧].

٩ ـ **لماذا تبدأ العرب بالمتحرك وتقف على الساكن**[٨].

١٠ ـ **الفرق بين العرض والتخصيص**[٩].

١١ ـ **فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين أو العوامل**[١٠].

سادساً: ما طبع في المجلّات:

١ ـ **«مسائل في إعراب القرآن»**، مجلة المورد، بغداد: المجلد الثالث، العدد الثالث (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح.

وجاء فيها قولُ ابنِ هشام: «سئلت عنها بالحجاز الشريف عام ٧٤٧هـ».

٢ ـ **«المسائل السفرية في النحو»**، مجلة المورد، بغداد، المجلد التاسع،

---

(١) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ص: ٤/ ١١١ ـ ١٢٢.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣/ ١١٠، انظر سورة الأعراف: ٧/ ٥٦.
(٣) الأشباه والنظائر، ص: ٣/ ٨٤.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٤/ ٢.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٤/ ٢، وانظر سورة آل عمران ٣/ ٩٧.
(٦) الأشباه والنظائر، ص: ٤/ ٩٢.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٤/ ٩٧.
(٨) المصدر نفسه، ص: ٤/ ٩٩.
(٩) المصدر نفسه، ص: ٤/ ١٠٠.
(١٠) المصدر نفسه، ص: ٤/ ١٠٢.

العدد الثالث (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.

سابعاً: كتبه المخطوطة:

١ ـ «**تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد**»، شرح على شواهد ابن الناظم في شرحه لألفية والده. منه نسخ في القاهرة وبغداد. ولم يكمله المصنف[١].

ولكنني وجدتُ نسخةً مطبوعةً منه في بيروت، في أثناء طباعة هذا الكتاب، بتحقيق الدكتور مصطفى الصالحي، دار إحياء الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م).

٢ ـ «**تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة**»: منه نسخة في مكتبة جامع القرويين بالمغرب[٢].

٣ ـ «**حواش على الألفية**»: منه نسخة بدار الكتب المصرية[٣].

٤ ـ «**رسالة صغيرة في استعمال المنادى في تسع آيات قرآنية**»: منها نسخة مخطوطة في برلين برقم ٦٨٨٤[٤].

٥ ـ «**الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية**»: وهو شرح للشواهد الشعرية التي أوردها ابنُ جني في كتاب «اللمع». منه نسخة ببرلين رقم ٧٦٥٢[٥].

٦ ـ «**شرح الجمل للزجاجي**»: منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية رقم ٧٢ نحو عن المكتبة الأحمدية بحلب، وهو في عامته شرح لشواهد الجمل في ٣٠٩ ورقات[٦].

٧ ـ «**شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية**»: منه في مكتبة برلين[٧] وذكر

---

(١) ذكره الدكتور أبو جناح، مجلة المورد العراقية، العدد الثالث (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م)، ص: ١٤٦.

(٢) ذكره الدكتور حاتم الصالح الضامن في مجلة المورد العراقية، العدد الثالث (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م)، ص: ١١٦.

(٣) المرجع السابق، ص: ١١٦.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٤١٠، حيث يقول أيضاً: والراجح أنّها الرسالة التي ذكرها درنبورغ في فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بالاسكوريال، رقم ٨٦.

(٥) المرجع نفسه، ص: ٤١٠.

(٦) هدية العارفين، ص: ١/ ٤٦٥، وانظر العبيدي في تقديمه لـ «الإعراب عن قواعد الأعراب» ص: ٢٧.

(٧) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٢٢٩٧.

في دائرة المعارف الإسلامية أنّه نشر في الأشباه والنظائر.

٨ ـ «**المباحث المرضية المتعلّقة بمن الشرطية**»: منها نسخ خطية متعددة. منها ثلاث بدار الكتب المصرية[١].

٩ ـ «**مسألة في تعدد ما بعد إلاّ على ثلاثة أقسام**»: منها نسخة في مكتبة خسرو باشا بتركيا. ولم يشر إليها أحد قبل الدكتور حاتم صالح الضامن[٢].

١٠ ـ «**مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته**»: ولم يشر إليها أحد قبل الدكتور حاتم صالح الضامن. منها نسخة مصورة في مكتبة خسرو باشا بتركيا[٣].

١١ ـ «**موقد الأذهان وموقظ الوسنان**»: في الألغاز النحوية والنكت الأدبية. منه عدة نسخ خطية بدار الكتب المصرية وبمكتبتي برلين وباريس[٤]. ومنه نسخة بمكتبة الجامعة الأميركية في بيروت.

وذكر العبيدي أنّه هو الكتاب، المسمى «ألغاز ابن هشام»[٥].

١٢ ـ «**النكتة النحوية**» اختصر فيها كتابه «**الإعراب عن قواعد الأعراب**»، تسهيلاً على الطلّاب وتقريباً على أولي الألباب. منها نسخة في سبع أوراق في الجامعة الأميركية ببيروت. وقد أكون أول من ذكرها ممن ترجموا لابن هشام.

ثامناً: كُتبٌ نُسبت إلى ابن هشام:

- وأورد مترجمو حياته عدداً من أسماء كتبٍ، قالوا إنّه ألّفها، وهي[٦]:

١ ـ «**التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل**»: ردّ فيه اعتراضات أبي حيّان في شرحه على تسهيل ابن مالك. قالوا: وهو في مجلدات عدة.

٢ ـ «**التذكرة في النحو**»: في خمسة عشر مجلداً.

---

(١) هدية العارفين، ص: ١/ ٤٦٥.

(٢) مجلة المورد العراقية، العدد الثالث (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م)، ص: ١١٧.

(٣) المرجع نفسه، ص: ١١٧.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٤١٠.

(٥) انظر تقديمه لـ«الإعرب عن قواعد الأعراب، ص: ١٩ و٣٣.

(٦) ذكر ذلك الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، العدد الثالث (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م)، ص: ١٤٧، والدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد التاسع، العدد الثالث (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م)، ص: ١١٦.

٣ ـ «**الجامع الكبير في النحو**».

٤ ـ «**حواش على التسهيل**»، نقل عنها الأزهري في التصريح.

٥ ـ «**رسالة في أحكام «لو، وحتى»**».

٦ ـ **رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة**»، شرح على ألفية ابن مالك في أربع مجلّدات.

٧ ـ «**شرح أبيات ابن الناظم**».

٨ ـ «**شرح التسهيل**»، قيل إنّه مسودة، ونقل عنه محمد بن عبد القادر الفاسي، المتوفى سنة ١٠٩١هـ.

٩ ـ «**شرح الشواهد الصغرى**»، والظاهر أنّه شرح مختصر على شواهد المغني[١].

١٠ ـ «**شرح الشواهد الكبرى**»، والظاهر أنّه شرح موسع على شواهد المغني.

١١ ـ «**القواعد الصغرى**» في النحو.

١٢ ـ «**القواعد الكبرى**» في النحو أيضاً، ولعلّه الكتاب الذي وضعه ابن هشام بمكة عام ٧٤٩هـ، وفقده في أثناء عودته إلى مصر، كما ذكر في مقدمة مغني اللبيب.

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ٢/ ١٧٥١.

الفصل الثالث

منهج ابن هشام في كتبه النحويّة

١ ـ «شرح قَطْر النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى»:

قَطْرُ الندى بالأساس رسالةٌ صغيرة في النحو، ثم رأى ابنُ هشام أن يشرحها، فقال في مقدّمة شرحه: «**فهذه نكتٌ، حررتها على مقدمتي المسماة بـ «قطر الندى وبلّ الصدى»، رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها**». ثم جعل المادة فيه ـ بعد المقدمة ـ كما يلي:

١ ـ تعريف الكلمة، وبيان ما تطلق عليه في اللغة وفي الاصطلاح.

ـ الاسم وعلاماته، وأقسامه (معرب، مبني).

ـ الفعل، وعلاماته وأقسامه (ماض، أمر، مضارع).

ـ الحرف وعلاماته. . وحكم الحروف.

٢ ـ الكلام وتفسيره. . وائتلافه على ست صور.

٣ ـ الإعراب: تعريفه، وعلاماته (الأصول، والفروع؛ أي: الأسماء الستّة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والإسم الذي لا ينصرف، والأفعال الخمسة، والمضارع المعتل الآخر في حالة الجزم).

ـ العلامات الظاهرة، والعلامات المقدّرة.

٤ ـ إعراب الفعل المضارع، المضارع المرفوع ـ المضارع المنصوب ـ المضارع المجزوم).

٥ ـ النكرة والمعرفة.

٦ ـ المبتدأ والخبر.

٧ ـ نواسخ المبتدأ (كان وأخواتها ـ إنَّ وأخواتها ـ ظنّ وأخواتها).

٨ ـ الفاعل ونائبه.

٩ ـ الاشتغال.

١٠ ـ التنازع.

١١ ـ المفعول وأنواعه (المفعول به، المنادى، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، والمفعول معه).

١٢ ـ بقية المنصوبات (الحال، التميز، المستثنى).

١٣ ـ مخفوضات الأسماء (حروف الجرّ المجرور بالإضافة).

١٤ ـ ما يعمل عمل الفعل، هو سبعة أشياء (اسم الفعل، والمصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل).

١٥ ـ التوابع خمسة (النعت، التوكيد، عطف النّسق، عطف البيان، والبدل).

١٦ ـ العدد.

١٧ ـ موانع الصرف.

١٨ ـ التعجب.

١٩ ـ الوقف.

٢٠ ـ همزة الوصل ـ ضبط مواضعها.

٢١ ـ الخاتمة وقال فيها: «**هذا ما أردنا إملاءه على هذه المقدّمة، وقد جاء بحمد الله مهذَّب المباني، مشيَّد المعاني، محكمَ الأحكام، مستوفيَ الأنواع والأقسام، تَقَرُّ به عينُ الودود، وتَكمَدُ به نفسُ الجاهل الحسود**»... **ثم ختم بقوله (من البسيط)**:

إنْ يَحْسُدُونِي فإنّي غيرُ لائِمِهِم ... قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهل الفضلِ قد حُسِدُوا

فَدَامَ لي ولهُمْ ما بي وما بِهِمُ ... وَمَاتَ أكثَرُنا غيظاً بما يَجِدُ

أَنَا الذي يَجِدُونِي في صُدُورِهِمُ ... لاَ أَرْتَقِي صَدَراً مِنْهَا وَلاَ أَرِدُ

ويلاحظ أن ابنَ هشام حاول أن يكون معلماً قبل أن يكون مُؤلّفاً، لأنّه في أكثر مسائله يذكرُ القاعدةَ ثم يأتي لها بمثال يوضحها، ثم يأتي بشاهد قرآني، أو بحديث نبوي شريف، أو ببيت شعري.

ومع أَنَّ الكتابَ وُضعَ للمبتدئين.. فإنّه لم يخلُ من إشاراتٍ إلى آراء النحاة.. يقول مثلاً في «لن»: وبدأ الكلام على (لن) لأنّها ملازمة للنصب بخلاف البواقي،

وختم بالكلام على «أن» لطول الكلام عليها. و«لن» حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق، ولا يقتضي تأبيداً خلافاً للزمخشري في «أنموذجه»، ولا تأكيداً خلافاً له في «كشّافه»، بل قولك: «لن أقومَ» محتمل لأنْ تريد بذلك أنّك لا تقوم أبداً، وأنّك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك: «لا أقومُ» في عدم إفادة التأكيد.

«ولا تقع (لن) للدعاء خلافاً لابن السراج، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ۝١٧﴾[1]، مدعياً أنّ معناه فاجعلني لا أكون، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدةً منه لله، سبحانه وتعالى، ألاّ بظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه.

«ولا هي مركبة من «لا أنْ»، فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء الساكنين، خلافاً للخليل، ولا أصلها «لا» فأبدلت بالألف نوناً خلافاً للفراء»[2].

إنّ مناقشة ثلاثة نحويين في ناصب من نواصب المضارع.. ليس عملاً مخصصاً للمبتدئين، بل لم يورد بعضَ هذه المناقشات في كتابه شرح شذور الذهب.

ومع ذلك يبقى كتابُ «شرح قطر الندى وبل الصدى» من أسهل كتب النحو القديمة، التي تناولت النحو بأسلوب واضح، وبمنهجية بعيدة عن التعقيد. حاول المؤلفُ فيها ضمَّ أبوابِ النحو المتشابهة بعضها إلى بعض.

٢ ـ «شرح شذور الذهب»:

رأى ابن هشام أَنّ قطرَ النّدى يبلُّ الصّدى لكنه لا يروي الصّدى. لذلك استدرك مؤلّفُهُ على نفسه، فضمَّنَ كتابه الثاني «**شذور الذهب**» ما يبلُّ الصدى ويروي الظامئين[3].

ويضمّ الأبواب التالية:

١ ـ باب الكلمة والكلام.

٢ ـ باب الإعراب.

٣ ـ باب البناء.

---

(١) سورة القصص، ٢٨/ ١٧.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ٧٩ ـ ٨٠.

(٣) علي (أسعد، الدكتور)، **قصة القواعد، القسم الأول**، بيروت: دار الرائد العربي، (١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م)، ص: ٨٠.

٤ ـ باب النكرة.

٥ ـ باب المعرفة، وأنواع المعارف (الضمير، العلم، الإشارة، الموصول، والمعرف بأل المضاف إلى معرفة).

٦ ـ باب المرفوعات (الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان، واسم كاد، واسم ما حمل على ليس، وخبر إنّ، خبر «لا» النافية للجنس، والفعل المضارع المجرد من النواصب والجوازم).

٧ ـ باب المنصوبات (المفعول به، والمنادى، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمشبه بالمفعول به، والحال، والتمييز، والمستثنى بليس أو بلا، وخبر كان، وكاد، وما حمل على ليس، واسم أن، ولا النافية للجنس، والفعل المضارع المنصوب).

٨ ـ باب المجرورات (بالحرف، وبالإضافة، وبالمجاورة).

٩ ـ باب المجزومات، وهي الفعل المضارع المجزوم.

١٠ ـ باب عمل الفعل.

١١ ـ باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل، (المصدر، واسم الفاعل، واسم المبالغة، واسم المفعول، الصفة المشبهة، واسم الفعل، والظرف والمجرور والمعتمدان، واسم المصدر، واسم التفضيل).

١٢ ـ باب التنازع.

١٣ ـ باب الاشتغال.

١٤ ـ باب التوابع (التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، وعطف النسق).

١٥ ـ باب موانع الصرف.

١٦ ـ باب العدد.

وقد وصف ابنُ هشام منهجَه التأليفي، في شرح شذور الذهب، فقال: «**فهذا كتاب شرحتُ به مختصري المسمّى «شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، تممت به شواهده، وجمعت به شوارده، ومكّنت من اقتناص أوابده رائده، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لف المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أنّني كلّما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلّما**

أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب»[١].

وسنأخذ الفعل المضارع المرفوع، مثلاً، لمعالجته المادة النحوية «حيث يقول: العاشرُ (من المرفوعات) المضارعُ إذا تجرد من ناصب وجازم».

«وأقول: العاشرُ من المرفوعات ـ وهو خاتمتها ـ الفعلُ المضارع إذا تجرد من ناصب وجازم، كقولك: يقومُ زيدٌ ويقعد عمرو. فأمّا قول أبي طالب. يخاطبُ النبي ﷺ، (من الوافر):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

فهو مقرون بجازم مقدر، وهو لام الدعاء. وقوله: «تَبَالا» أصله «وبالا» فأبدل الواو تاء، كما قالوا في «وُرَاثٍ وَوُجَاهٍ: تُرَاث وتُجاه» وأمّا قولُ امرىء القيس (من السريع):

فاليَوْمَ أشرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمَاً مِنَ اللَّهِ ولا واغِلِ

فليس قوله: «أشرب» مجزوماً، وإنّما هو مرفوع، ولكن حذفت الضمة للضرورة، أو على تنزيل «رَبُغَ» بالضم، من قوله: «أشربُ غَيْرَ» منزلة «عَضُدٍ» ـ بالضم ـ فإنّهم قد يُجرُون المنفصل مُجرى المتصل، فكما يقال في عَضُدٍ ـ بالضم: عَضْدٌ ـ بالسكون ـ كذلك قيل في «رَبُغَ» بالضم ـ «رَبْغَ» ـ بالإسكان[٢].

وقد افتخر ابنُ هشام بمنهجه أكثر من مرة في شرح شذور الذهب، كقوله:

«وقد قسمتُ الفعلَ، بحسب المفعول به، تقسيماً بديعاً، فذكرت أنّه سبعة أنواع»[٣].

٣ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

قال ابنُ هشام في مقدمته: «إنّ كتاب الألفية، في علم العربية، نظم الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي ـ رحمه الله ـ كتاب: صغر حجماً، وغزر علماً، **غير أنّه لإفراط الإيجاز قد كاد يعد من جملة الألغاز»**[٤].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١١.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٢١١ ـ ٢١٢.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٥٤، وانظر قبلها ص: ٢٠٥ و٢٠٦.
(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ١٠.

ثم حدّد منهجَه في توضيحه، فقال: «**وقد أسعفت طالبيه، بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحلّ به ألفاظه، وأوضح معانيه، وأحلّل تراكيبه، وأنقّح مبانيه، وأعذّب به موارده، وأعقل شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربّما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربّما خالفته في تفصيله وترتيبه**»(١).

«وسميته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»(٢).

وتبدو، من خلال دراسة المادة النحوية في الكتاب، قرابته المنهجية مع شرح قطر الندى وبلّ الصدى. يقول مثلاً في إعراب الفعل: «رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم» وفاقاً للفراء، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين، لانتقاضه بنحو «هلاّ تفعل»(٣).

لكن يلاحظ أيضاً أنّ عبارته، في هذا المبحث، أكثر اختصاراً منها في شرح قطر الندى(٤). ولنأخذ مثلاً جديداً، وهو النصب بـ «لن». يقول في أوضحه: «لن» وهي لنفي «سيفعل»، ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده، خلافاً للزمخشري، ولا تقع دعائية، خلافاً لابن السراج، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألف نوناً، خلافاً للفراء، «ولا» «لاَ أنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي(٥).

واضح اختصاره، فعبارته في شرح قطر الندى تألفت من نحو مئة وأربعين كلمة، بينما في أوضح المسالك لم تصل إلى أربعين كلمة.

ويبدو أن بعضَ النّحاة قد لاحظ صعوبة العبارة وإيجازها في أوضح المسالك، فعمد إلى شرحه، مثل الشيخ خالد بن عبد الله الأَزهري، الذي سمّى شرحه: «التصريح على التوضيح»، وقال في مقدمته: «إنّ كتاب ابن هشام» في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان، ولم يأت أحدٌ بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله»... غير أنّه يحتاجُ إلى شرح يسفر عن وجوه مخدّراته النقاب، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ١٠.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٠.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٤/ ١٤١.
(٤) شرح قطر الندى، ص: ٧٨.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤٨.

الحجاب. . وقد ذكرتُ ذلك لمصنفه في المنام، فاعترف بهذا الكلام، ووعد بأنّه سيكتبُ عليه ما يبيّن مراده، ويظهر مفاده، فقصصتُ هذه الرؤيةَ على بعض الإخوان، فقال: «هذا إذن لك يا فلان»، فإنّ إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز لقولهم: بنى الأميرُ، المجاز، «وليس هو الباني بنفسه، وإنّما بأمر العملة من أبناء جنسه، وكنتَ أنتَ المشار إليه لما تمثلت بين يديه، وخاطبك بهذا الخطاب، فانهض، وبادر للأَجر والثواب»[١]. وقد فرغ الشيخُ خالد من شرحه سنة ٨٩٠ هـ[٢].

ووضع عددٌ من العلماء تعليقات وتوضيحات عليه، منهم:

ابنُ جماعة، المتوفى سنة ٨١٩ هـ، وجمالُ الدين أحمد بن عبد الله بن هشام، المتوفى سنة ٨٣٥ هـ، وبدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ[٣]، السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ.

٤ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

ذكر ابنُ هشام، في مقدمة كتابه، سبب تأليف الكتاب، ومنهجه في ترتيب المواد، ومنهجه في معالجتها. ثم ذكر أَخطاء المؤلفين السابقين عليه، وأخيراً تسمية الكتاب، قال:

«إنَّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل.

ويتّضح به معنى حديث نبيه المرسل.

فإنّهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيويّة، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب.

وقد كنتُ، في عام تسعة وأربعين وسبعمئة (٧٤٩ هـ)، أنشأت بمكة ـ زادها الله شرفاً ـ كتاباً في ذلك، منوراً من أرجاء قواعده كل حال، ثم إنَّني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر. ولمّا منّ الله تعالى عليّ، في عام ستة وخمسين وسبعمئة (٧٥٦ هـ)، بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانياً، **ووضعت هذا**

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٧٩.

(٢) حاشية يس، ص: ١/ ٣، من شرح التصريح على التوضيح.

(٣) كشف الظنون، ص: ١/ ١٥٤.

التصنيف، على أحسن أحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب، فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلابُ فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبّهت عليها وأصلحتها»(١).

ويشرح سببَ وضعه، فيقول: «**وممّا حثني على وضعه أنّني لما أنشأت في معناه المقدّمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الأعراب» حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أَنّ الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كَشَذرةٍ عن عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر.. وها أنا بائح بما أسررته، مفيد لما قررته وحررته، مقرب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف الثمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام، سائل من حسن خيمه، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم، أَن يغتفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد، وأرحته من التعب، وصيرت القاصي يناديه من كثب، وأن يحضر قلبه أَنّ الجواد يكبو، وأنّ الصارم قد ينبو، وأَنّ النار قد تخبو، وأَنَّ الإنسان محلّ النسيان، وأَنّ الحسنات يذهبن السيئات»**(٢).

ومن ذا الذي تُرضي سجاياه كلّها كفى المرءَ نبلاً أن تعدّ معايبُه(٣)

وقد أثنى ابنُ خلدون على الكتاب ومؤلفه، بقوله: «كادت صناعةُ النحو أَن تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقص العمران. ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من التكرار في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها، فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحى أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى بذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه(٤).

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/١.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/١ ـ ٢.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/٢.
(٤) المقدمة، ص: ١٠٥٨ ـ ١٠٥٩.

وقد وصفه الدماميني شعراً بقوله (من الطويل):

«ألا إنّما مغني اللبيب مصنف جليل به النحوي يحوي أمانيه
وما هو إلاّ جنة قد تزخرفت ألم تنظر الأبواب فيه ثمانيه»[١]

و«رُزِقَ الشهرة في حياة المصنف، فكثر الإقبال عليه، وحظي بخدمة بعد وفاته، فكثرت عليه الشروح والحواشي، وكرم حياله الزمان فلم يأت على نسخه، وبقي محفوظاً في دور الكتب في كلّ البلدان»[٢].

ويمثل «المغني» منهجاً متميّزاً في الدرس النحوي، لأنّ ابن هشام لم يتّبع فيه المنهج القديم في تقسيم النحو، لكنه قسمه قسمين كبيرين، جعل الأول للمفردات، يفرد حديثاً لكلّ كلمة، متتبعاً استعمالاتها المختلفة من حيث المعنى والتركيب والوظائف النحوية والبلاغية وغيرها، وجعل القسم الثاني للجمل وأشباه الجمل وما يتصل بها من أحكام.

ونحب أن نلفت إلى أنّ المادة التي يحتويها الكتابُ ليست كلّها من مجال النحو، بل فيها شيءٌ غير قليل من الدرس البلاغي، ذلك مفهوم من الغرض من تأليف الكتاب، لأنّه لم يقدمه إلى المبتدئين في درس النحو شأن شذور الذهب، وإنّما قدّمه للذين عرفوا أصول العربية واستمسكوا منها ـ كما يقول ـ بأوثق الأسباب[٣].

٥ ـ الإعراب عن قواعد الأعراب:

رسالة صغيرة ذات «**فوائد جليلة في قواعد الإعراب، يقتفي متأملها جادة الصواب، وتطلعه في الأمد القصير على نكت كثيرة من الأبواب، عملتها عمل من طبّ لمن حبّ، وسمّيْتُها بالإعراب عن قواعد الأعراب**» ومن الله تعالى أستمدّ التوفيق والهداية إلى أقوم طريق، بمنّه وكرمه، وتنحصر في أربعة أبواب:

- الباب الأول: في الجملة وأحكامها، وفيه أربع مسائل.
- الباب الثاني: في الجار والمجرور، وفيه أربع مسائل.
- الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب وهي عشرون كلمة.

---

(١) كشف الظنون، ص: ١٢/ ١٧٥، مع الهامش.

(٢) من تاريخ النحو، ص: ١٩٢، وانظر كشف الظنون، ص: ٢/ ١٧٥٢.

(٣) الراجحي (عبده، الدكتور)، **دروس في المذاهب النحوية**، بيروت: دار النهضة العربية (١٩٨٠م)، ص: ٢٥٣.

- الباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات محرّرة مستوفاة موجزة».

وقد ألّف ابن هشام هذا الكتاب قبل مغني اللبيب، وشرح السبب بقوله: «ومما حثني على وضعه (مغني اللبيب) أنّني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الأعراب»، حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب[١].

٦ ـ النكتة النحوية:

اختصر ابنُ هشام «الإعراب عن قواعد الأعراب» في مختصر سماه «النكتة النحوية»، وذلك: تسهيلاً على الطلاب، وتقريباً على أُولي الألباب. وحصر البحث بثلاثة أبواب، هي:

- الباب الأَول: في الجمل، وفيه أربع مسائل.
- الباب الثاني: في الظرف والجار والمجرور، وفيه أربع مسائل.
- الباب الثالث: فيما يقال عند ذكر أدوات يكثر دورانها في الكلام، وهي خمس وعشرون.

٧ ـ الجامع الصغير في علم النحو:

طبع بدمشق، مكتبة الحلبوني، الطبعة الأولى (١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م) تحقيق محمد شريف سعيد الزيبق، وهو:

كتابٌ صغير الحجم، طالما تاقت نفوسُ طلاب العربية إليه، إذ كان بعيد المنال، يرد ذكره في كتب التراجم في جريدة مؤلفات ابن هشام، ولا تصل إليه أيدي الباحثين في المكتبات العربية العامة أو الخاصة»[٢].

وقد جمع ـ مع صغر حجمه ـ أمّات المسائل النحوية المهمة، في إيجاز يشبه الاختزال، فجاء شبيهاً بالتلخيصات والمذكرات، التي يكتبها العلماءُ وكبارُ طلبة العلم لأنفسهم، وقد اشتمل على مئات الشواهد القرآنية، والشعريّة، وبعض الأحاديث النبويّة»[٣].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/١.
(٢) الجامع الصغير، ص: هـ ـ من مقدمة المحقق.
(٣) المصدر نفسه، ص: ز ـ من مقدمة المحقق.

وقد جعله في أَبواب، هي:

باب الإعراب ـ باب المعرفة والنكرة ـ باب المضمر ـ باب العلم ـ باب اسم الإشارة ـ باب الموصول ـ باب المعرف بالأداة ـ باب المبتدأ والخبر ـ باب كان وأخواتها ـ باب ما حمل على ليس ـ باب أفعال المقاربة ـ باب لا النافية للجنس ـ باب ظن وأخواتها ـ باب الفاعل ـ باب نائب الفاعل ـ باب الاشتغال ـ باب التنازع ـ باب المفعول به ـ باب المفعول له ـ باب المفعول فيه ـ باب المفعول معه ـ باب الحال ـ باب التمييز ـ باب الاستثناء ـ باب حروف الجر ـ باب القسم ـ باب الإضافة ـ باب اسم الفعل ـ باب المصدر ـ باب اسم المصدر ـ باب اسم الفاعل ـ باب المثال ـ باب اسم المفعول ـ باب الصفة المشبهة ـ باب اسم التفضيل ـ باب المعرب والمبني ـ باب إعراب المضارع ـ باب التوابع ـ باب النعت ـ باب التوكيد ـ باب عطف البيان ـ باب عطف النسق ـ باب البدل ـ باب العدد ـ باب الممنوع من الصرف ـ باب التعجب ـ باب في شرح أدوات مهمة: حروف الاستفهام ـ باب الابتداء ـ باب الوقف.

٨ ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:

نشر أخيراً في بغداد، سنة ١٩٧٧ م / ١٣٩٧ هـ، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر. وصل إليّ الجزء الثاني منه فقط. وأظنُّ أنّ النسخة المطبوعة التي بحوزتي تكاد تكون الوحيدة في لبنان، لأنّي لم أستطع العثور على الكتاب لا في المكتبات العامة، ولا في مكتبات معارفي وأصدقائي.

والجزء الثاني هو المهمُّ بالنسبة لدراستي؛ لأنّ أبحاث الفعل واقعة فيه، ويضم: كان وأخواتها، أفعال المقاربة، ما النافية المشبهة بليس، لا النافية المشبهة بليس، إنَّ وأخواتها، لا النافية للجنس.

ـ باب المنصوبات: (الفعل المتعدي واللازم ـ اسم الفاعل وعمله، صيغ المبالغة وعملها، عمل المصدر، اسم الفعل، التنازع، المنادى، حروف النداء، الاستغاثة، الندبة، الترخيم، الصفة المشبهة، المفعول المطلق، الظروف، المفعول فيه، أقسام الظروف، الحال، التمييز، المفعول معه، المفعول له، الاستثناء).

ـ باب المجرورات: (حروف الجر ـ حروف القسم ـ حروف ربط الجواب بالقسم ـ الإضافة).

ـ باب التوابع: (النعت، الصفات التي ألزمتها العرب التذكير، التوكيد، البدل، عطف البيان، عطف النسق، حروف العطف).

ـ باب أقسام الفعل: أقسام الفعل بحسب الدلالة الزمانية، المعرب والمبني

من الأفعال، المتصرف والجامد، نعم وبئس، حبّذا ولا حبّذا، التعجب إعراب الفعل المضارع، (رفعه، أدوات نصبه، أدوات جزمه).

ـ باب غير المنصرف.

ـ باب تأنيث الفعل.

ـ ألفاظ العدد.

ـ البناء.

ـ الوقف.

٩ ـ ألغاز ابن هشام:

كتيبٌ صغيرُ الحجم، وضع فيه ابنُ هشام ثلاثة وخمسين لغزاً نحوياً، واتّبع فيه النهج التالي: يذكر اللغز، ثم يذكر الإشكال، ثم يذكر الحل، ثم يذكر المعنى، ونأخذ اللغز ٣٩ مثلاً (من الطويل):

أَلا طَرَقَتْنَا مِنْ سُعَادَ الطَّوَارِقُ فَأَرَّقْنَ مِنَّا مُسْتَهَامٌ وعَاشِقُ

الإشكال: في موضع واحد وهو:

رَفْعُ (مستهامٌ وعاشقُ)، وحقهما النصب ظاهرياً، على أنّهما مفعول به لفعل أَرَّقْنَ.

الحل: رُفِعَ (مستهامٌ) على أنّه مبتدأ لانتهاء الكلام في أَرَّقْنَ. وقد عطف (عاشقُ) عليه.

المعنى: يقول: إنّ خيالاً من سعاد أقلق باله، ودفع عن جفنيه النوم، فهو ساهر شاخص.. ولا عذر فقد تبله العشق وأضناه الغرام[١].

وطبع الكتاب آخر مرة في بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق وترتيب أسعد خضير.

١٠ ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان:

قال في مقدمته، بعد حمد الله والصّلاة والسلام على نبيه، الذي فاق بفصاحته الخطباء والشعراء والرجاز، وعلى آله وصحبه الذين من ائْتَمَّ بهم فقد فاز، وقد جمعت في هذه الأوراق اليسرة شذرة من الألغاز النحوية، ونبذة من النكت الأدبية،

---

(١) **ألغاز ابن هشام في النحو**، تحقيق وترتيب أسعد خضير، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص: ٤٨.

جعلتها لاستخراج الأَحاجي عنواناً، وعلى حلّ ما لم أذكره، في ذلك معواناً، فالشيء يعرف بمثله، والوابل يستدلّ عليه بطلبه.

والعذر في اختصاره أنني جمعته بين صلاتين، وبمقدار ما نظم الناظم بيتاً أو بيتين. والله أسأل أن يرزقه من الحضرة الشريفة حظاً، ويريقه من النظر الكريم لحظاً.

ثم يشرح منهجه التأليفي فيقول: ورتبته على أربعة فصول:

ـ الأول: في الأحاجي المعنوية.

ـ والثاني: في الأَحاجي اللفظية.

ـ والثالث: في الإشارة الخفية.

ـ والرابع: في التصحيفات اللوذعية.

وسميته «موقد الأذهان وموقظ الوسنان»، وبالله أعتضد، وعليه أعتمد... ثم يشرح مفهوم اللغز النحوي بقوله: «اعلم أنَّ اللغز النحوي قسمان:

ـ أحدهما: ما يطلب به تفسير المعنى.

ـ والآخر: يطلب به تفسير وجه الإعراب».

والكتاب في سبع ورقات مخطوطة في الجامعة الأميركية.

١١ ـ رسالة على فوح الشذا في أحكام كذا:

قال في مقدمتها «لما وقفت على (كتاب الشذا في أحكام كذا) لأبي حيّان ـ رحمه الله تعالى ـ رأيته لم يزد على أن نسج أقوالاً وحدها، وجمع عبارات وعددها، ولم يفصح كلّ الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بيّن ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبّه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا. فرأيت أَنَّ الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب إلاَّ على الاضطراب والشغب.

فاستخرت الله في وضع تأليف مهذب، أبين فيه ما أجمل واستئناف تصنيف مرتب، أورد فيه ما أهمل، وسمّيْتُه (فوح الشذا بمسألة كذا) وبالله تعالى أستعين (...) وينحصر في خمسة فصول:

ـ الفصل الأول: في ضبط موارد استعمالها.

ـ الفصل الثاني: في كيفية اللفظ بها وتمييزها.

ـ الفصل الثالث: في إعرابها.

ـ الفصل الرابع: في بيان معناها عند النحويين.

ـ الفصل الخامس: فيما يلزم بها عند الفقهاء[١].

١٢ ـ رسالة في «مسائل في إعراب القرآن»:

قال في مقدمتها، «فإنّي ذاكر في هذه الأَوراق مسائل، سئلت عنها في بعض الأسفار، وأجوبة أجبت بها على سبيل الاختصار، ومسائل ظهرت لي في تلك السفرات، يعمّ ـ إن شاء الله ـ نفعها، ويعظم عند اللبيب وقعها[٢].

(١) السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، حيدر أباد: مطبعة دائرة المعارف، الطبعة الثانية، (١٣٥٩ هـ)، ص: ٤/ ١١١ ـ ١٢٢.

(٢) مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، العدد الثالث (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م)، ص: ١٤٤.

الفصل الرابع

مَنْهَجُ ابن هشام النحويّ من خلال شواهده

وقفَ ابنُ هشام موقفاً جريئاً من المدارس النّحويّة والنّحاة، فلم يلتزمْ بمذهب معين التزاماً دائماً، ولم يأخذ بآراء نحويٍّ واحد ويقدّسه؛ لأنّه لا عصمة لباحث مهما بالغ في الحيطة والحذر. فالنحاةُ كلّهم ـ منذ الخليل وسيبويه ـ باحثون، درسوا النحو العربيَّ، فأصابوا وأخطأوا، وامتلأت كتبُهُم، نتيجة ذلك، بالصواب والخطأ.

حاولَ ابنُ هشام غربلةَ هذا التراث وتصفيَتَهُ من غير الجوهري، ليكون النحوُ دواء شافياً من اللحن، واقياً من الخطأ، هادياً إلى الفصاحة والبيان. فكان له فضلٌ *عظيم في تدوين علم النحو، وتسجيل جزئياته، كما كان له دورٌ كبير في الترجيح بين* هذه الجزئيات، وردّ بعضها، وتأييد بعض آخر منها. وهو في ذلك كلّه النحويُّ المدوّنُ، والنحويُّ الناقدُ، والنحويُّ المؤيد، والنحويُّ الرافضُ، وإنّه لكذلك في كلِّ مؤلفاته ومصنفاته(١).

وسَيُدْرَسُ موقفُهُ من الشواهد النحوية للوصول إلى فهم منهجه النحويّ واتجاهاته. وتنحصرُ دراسةُ الشواهد بالقرآن الكريم، والقراءات، والحديث الشريف، وكلام فصحاء العرب شعراً ونثراً. كما سَتُدْرَسُ طريقتُهُ بالجَرْح والتعديل، وطريقته في قَبولِ الشّاهدِ وردّه، وتجريده الحكم النحويّ بالعودة إلى السماع والقياس والإجماع والاستصحاب والاستحسان. كما سيدرس موقفُهُ، بعد ذلك، من المدارس النحوية والنحاة، وصولاً إلى فهم منهجِهِ النحويّ.

أولاً: القرآن الكريم:

«لم يتوفر لنصٍّ ما توفّرَ للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها

---

(١) اللبدي (محمد سمير نجيب، الدكتور)، **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، الكويت: دار الكتب الثقافية، الطبعة الأولى (١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م)، ص: ١٤٤.

وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول ﷺ، فهو النصُّ العربيُّ الصحيحُ المتواترُ المجمعُ على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تَعْتَنِ أمَّةٌ بنصٍّ ما اعتنى المسلمون بنصِّ قرآنهم. وعلى هذا يكون هو النصّ الصحيح، المجمع على الاحتجاج به، في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة(١).

ولم يكن القرآنُ الكريمُ ببعيد عن نحو ابن هشام، الذي جعله المصدرَ الأول لبناء القواعد، وتصحيح الأساليب، فتعرّضَ للآيات القرآنية، وجعلَها محورَ إعراب، وميدان تدريب، ومجال تأويل وتخريج(٢). فقد اعتمد مثلاً في «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» كثيراً على الاستشهاد بالآيات القرآنية، بحيث إنّ مصنفاً آخر لم يبد فيه للقرآن أثرٌ كما بدا في كتاب ابن هشام الذي احتوى ما يقرب من ألف وتسعمائة وثمانين، ما بين آية أو جزء آية، بينما لم يستعمل فيه من الشواهد الشعرية إلاّ تسعمئة وتسعة وأربعين بيتاً وشطراً(٣)، وكذلك فقد استعمل في شرح شذور الذهب ستمئة وخمساً وخمسين آية قرآنية، مقابل مئتين وتسعة وثلاثين شاهداً شعرياً.

ويلاحظ دارسُ كتبِ ابن هشام أنّه اعتمد على آيات القرآن الكريم في ثلاثة اتجاهات، هي:

١ ـ آيات استشهد بها على تثبيت قاعدة متفق عليها.

٢ ـ آيات اتّخذ منها المؤلفُ أدلةً على قاعدة ارتآها، وأراد أنْ يدعمها بدليل قرآني.

٣ ـ آيات أوضح ابنُ هشام ما دار حولها من نقاش وجدل(٤).

أمّا النوع الأول؛ أي: الاستشهاد بالآيات على تثبيت قاعدة متفق عليها،

---

(١) الأفغاني (سعيد)، **في أصول النحو**، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة (١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م)، ص: ٢٨.

(٢) مكرم (عبد العال سالم)، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، مصر: دار المعارف، ص: ٢٠٢، **والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، بيروت: دار الشروق، الطبعة الأولى... (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م)، ص: ٤١٧، واللبدي (محمد سمير نجيب)، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: ١٤٤.

(٣) اللبدي (محمد سمير نجيب)، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: ١٤٤.

(٤) المرجع نفسه، ص: ١٤٨.

فكقوله: عن «أَنْ» الناصبة للمضارع: «وأَمّا» «أَنْ» فشرط النصب بها أمران[١].

أحدهما: أَنْ تكون مصدرية، لا زائدة، ولا مفسّرة.

والثاني: أَنْ لا تكون مخففة من الثقيلة، وهي التابعة عِلْمًا أو ظناً تنزل منزلته. **مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى**: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾[٢]. ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾[٣].

وأمثلةُ هذا النوع من الاستشهاد بالآيات القرآنية، كثيرة لا تكاد تحصر أو تعد[٤].

وأمّا النوعُ الثاني، من الشواهد، وهو ما اتّخذ منه ابنُ هشام أدلّةً على قاعدة ارتآها وأراد أَنْ يدعمها بدليل قرآني، فكقوله في ردّ قول بعض النحاة في «كاد»: «إثباتُها نفيٌ، ونفيُهَا إثباتٌ، فإذا قيل: «كاد يفعل»، فمعناه أنَّه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يكد يفعل» فمعناه أنّه فعله».

«الصوابُ ـ يقول ابن هشام ـ أَنّ حكمها حكمُ سائر الأفعال؛ في أنّ نفيها نفيٌ وإثباتها إثبات، وبيانه أَنّ معناها المقاربة، ولا شكّ أَنَّ معنى: «كاد يفعل» قارب الفعل، وأنَّ معنى «ما كاد يفعل» ما قارب الفعل، فخبرُها منفيٌّ دائماً، أَمّا إذا كانت منفيةً فواضحٌ لأَنَّه إذا انتفت مقاربةُ الفعل انتفى عقلاً حصولُ ذلك الفعل، ودليله ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[٥] ولهذا كان أبلغ من أَنْ يقال «لم يرها»، لأَنَّ من لم يرَ قد يقارب الرؤية، وأمّا إذا كانت المقاربةُ مثبتة فلأَنّ الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلاّ لكان الإخبارُ حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أَنْ يقال لمن صلّى: «قارب الصلاة»، وإنْ كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين «كاد ويكاد»، فإن أُورد على ذلك: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ مع أَنهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[٦] فالجوابُ أَنه

---

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٢.
(٢) سورة الشعراء، ٢٦/ ٨٢.
(٣) سورة النساء، ٤/ ٢٧.
(٤) اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: ١٤٨.
(٥) سورة النور، ٢٤/ ٤٠.
(٦) سورة البقرة، ٢/ ٧١، والآية: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾.

إخبار عن حالهم في أَول الأمر، فإنّهم كانوا أولاً بُعَدَاءَ من ذبحها، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم، ولمّا كَثُرَ استعمالُ مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً، ثم فعله بعد ذلك، تَوَهَّمَ من توهم أنّ هذا الفعلَ بعينه هو الدالُّ على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنّما فهم حصول الفعل من دليل آخر، كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[1].

وأمّا النوعُ الثالث؛ وهو تلك الآيات القرآنية التي سردَ المؤلفُ ما دار حولها من نقاش وخلاف، فقد حشدَ منه ابنُ هشام ما يضيقُ هذا المقام عن حصره[2].

فالصبغةُ العامة التي تصطبغ بها كتبُ ابن هشام النحوية، هي كثرةُ الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة، ممّا يدلُ على أنّ ابنَ هشام كان يجعلُ القرآنَ الكريمَ المصدرَ الأولَ لبناءِ القواعد، وتصحيح الأساليب، فهو كلامُ الله العربيّ، الذي نزل ليكون معجزةً عربية كبرى، لأنّه على نمط ما كان يتكلّمُ العرب، والأَساليب التي كانت تدورُ على ألسنتهم، فهو صورةٌ صادقةٌ للعربية في أصولها الأولى قبل أَنْ تفسد باللحن، وتستبد بها الرطانةُ الأعجمية. وهذا الأصلُ الكبيرُ يشتركُ في الإيمان به ابنُ هشام مع غيره من النحاة أيّاً كان لونُهم، فالجميع اتفقوا على أنّ القرآنَ الكريمَ إنّما نزل بلغة قريش، وكانت قريشٌ كما يقول أبو نصر الفارابي: «أَجودَ انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلَها على اللسان عند النطق»[3].

ولابنِ هشام بحوثٌ نحويةٌ في مجال القرآن الكريم ـ كرسالته «مسائل في إعراب القرآن» ـ يبدو فيها بوضوح مثقفاً ثقافةً قرآنية واسعة، حتى أصبحَ الناسُ يلجأون إليه وهو في أسفاره يسألونه عما أُشْكَلَ عليهم من إعراب بعضِ الآيات، أو تفسير بعضها الآخر، وهو في إجاباته عن أسئلتهم يعرض آراء أئمة النحاة المفسرين، فينصُّ على أسمائهم حيناً، ويكتفي بذكر آرائهم من دون نسبة أحيّاناً أخرى، وهو يشير، في بعض

---

(١) سورة البقرة، ٢/ ٧١، مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٣٧ ـ ٧٣٨.

(٢) اللبدي، **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، ص: ١٥٢.

(٣) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها**، شرح وضبط وتصحيح وعنونة وتعليق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمود أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية، (د. ت) ص: ١/ ٢١١... ونحن لا نَتَّفِقُ معه في الجزم بنزول القرآن الكريم بلغة قريش. بل نذهبُ إلى القول: إنه نزل بلسان عربيّ مبين، قد تكون لغةُ قريش هي الأقرب إليه، من غير أن يكون هو إيّاها.

المواضع، إلى الكتب التي نقل عنها. فابنُ هشام يشكّلُ امتداداً لكلّ الجهود التي بُذلت قبله في إعراب الآيات القرآنية المُشكلة وغير المشكلة، ممّا كانت موضوعاً للجدل والخلاف بين المعربين[١].

ومنهجُهُ في بحوثه القرآنية، يتلخص في القيام بعرض المشكلة، وبيان وجهات النحاة المختلفة حولها، مع ذكر أَدلّة كلّ منهم، ثم مقارنة هذه الأدلّة بعضها ببعض. وكطبيعة الباحث الذي لا يقف عند ظواهر الأشياء كان يتعرّضُ لهذه الأدلّة بالنقد أو الإبطال ليبني على أنقاضها أَدلّةً أمتنَ، وحججاً أقوى[٢].

ثانياً: القراءاتُ القرآنيةُ:

القرآنُ والقراءاتُ حقيقتان متغايرتان؛

«**القرآن** هو الوحيُ المنزّلُ على محمد ﷺ، للبيان والإعجاز».

«**والقراءات** هي اختلافُ ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما»[٣].

ويشترطُ القرّاءُ لصحّة القراءة شروطاً ثلاثة، هي[٤]:

١ ـ صحةُ السّندِ بها إلى رسول الله ﷺ متواترةً من أوّلِ السّندِ إلى آخره.

٢ ـ موافقتُهَا رسمَ المصحف المجمع عليه؛ أي المصحف العثماني.

٣ ـ موافقتها وجهاً من وجوه العربية مجمعاً عليه، أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرّ مثله.

وقد اختلفت نظرةُ النحويين بالنسبة للقراءات اختلافاً كبيراً بين مخطّىء لها ومضعّفٍ ورادٍّ، وبينَ مؤيّدٍ، كما عبّر عن ذلك الرازي، بقوله: «إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعرٍ مجهولٍ، فجوازُ إثباتها بالقرآن العظيم أَولى. وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين

(١) أبو جناح (صاحب)، مقدمة لـ «**مسائل في إعراب القرآن**»، المورد، العدد الثالث (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م)، ص: ١٤٨.

(٢) مكرم (عبد العال سالم)، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة، ص: ٢١١.

(٣) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م)، ص: ١٣٨/١، وانظر: السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، بيروت: دار الفكر، (د. ت) ص: ٨٢/١.

(٤) البرهان في علوم القرآن، ص: ١٣٨/١.

في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديدُ التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورودَ البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها، فلأَنْ يجعلوا ورودَ القرآن دليلاً على صحتها كان أولى»[1]. ويبدو أَنّ الرازي يعني البصريين في تفضيلهم أقوال العرب على القراءات المتواترة وغير المتواترة[2].

ـ **فالبصريون**، باستثناء سيبويه وأستاذه الخليل والأخفش الأوسط ونفر غيرهما، عارضوا القراءات، فكأنهم، كما وصفهم ابنُ حزم، في «الفصل»، بقوله: «من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه مذهباً. ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها»[3].

ـ **والكوفيون** اعتمدوا كثيراً على القراءات وأخذوا بها وبنوا بعض قواعدهم عليها[4].

ويبدو أَنّ **نظرةَ ابن هشام، في الاستدلال بالقراءات، تتفقُ مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها**. والدّانيُّ ينطق بلسانهم في قوله: «وأئمةُ القراءةِ لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الروايةُ لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها»[5].

لذلك حاول **ابنُ هشام، دائماً، إزاء القراءة، التي في ظاهرها خروجٌ عن القواعد العربية، توجيهها وتخريجها على وجه ترتضيه اللغة، ويقبله النحو، ولا**

---

(١) تفسير الفخر الرازي، ص: ٣/ ٩٣.

(٢) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: ٣٢١.

(٣) ابن حزم في «الفصل»، عن «أصول النحو» لسعيد الأفغاني، ص: ٣٢.

(٤) في أصول النحو، ص: ٢٨ ـ ٤٥، وانظر: مقدّمة سعيد الأفغاني لكتاب **حجة القراءات**، للإمام أبي زرعة عبد الرحمٰن بن محمد بن زنجلة، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى... (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م)، ص: ٧ ـ ٢٤. وانظر أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: ٣٢٠ وما بعدها.

(٥) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، دمشق: مطبعة الترقي (١٩٤٥ م)، ص: ١/ ١٠، وانظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٤.
وانظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص: ١/ ٧٧.

يتجرّأ عليها فيصفها بالشذوذ، كما كان يفعل بعضُ النحاة[١] . . **بل إنّ ابن هشام قد بنى بعض القواعد النحوية مستنداً إلى القراءات. وقد صرح بذلك قائلاً: «إنّ القراءة سنّة متبعة، وليس كلّ ما تجوّزه العربية تجوز القراءة به»**[٢].

وسأورد بعض الأَمْثِلة التي تؤيّدُ موقفَ ابن هشام من القراءات:

١ ـ معاملة (لم) الجازمة معاملة «لن» الناصبة، ونصبها الفعل المضارع بعدها[٣]، **كقراءة بعض العرب، حسب زعم اللحيّاني**، ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ۝﴾»[٤]، بنصب الفعل المضارع بعدها، وقول الشاعر (من الرجز):

في أيِّ يَوْمَيّ مِنَ المَوتِ أَفِرّ   أيومَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُدِرْ

وَخُرِّجَا على أنّ الأصل: «نَشْرَحَنْ»، و«يُقْدَرَنْ»، ثم حُذِفَت نونُ التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحةُ دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيدُ المنفيّ بـ «لم»، وحذف «النون» بغير وقفٍ، ولا ساكنين»[٥] . . . ويلاحظُ أنّ في ذلك من الغرابة ما دفعَ ابنَ هشام إلى القول ـ بعد إيراده ـ **«وفيه نظر، إذ لا تحل «لن» هنا، وإنّما يصحّ، أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محلّه»**[٦]. **وقد خرجت هذه القراءة على أنَّ الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت، ونُوِيَتْ، وَبَقِيَت الفتحةُ دليلاً عليها**[٧].

٢ ـ رفع الفعل المضارع الدال على الحال بعد «حتى»، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[٨] وذلك برفع الفعل المضارع (يقولُ)، لدلالته على الحال، **حسب قراءة نافع**[٩].

٣ ـ رفع الفعل المضارع بعد «أَنْ المصدرية المخففة» «كقراءة ابن مُحيصن»

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ص: ٤١٩ ـ ٤٢١.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٤.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧.
(٤) سورة الانشراح، ٩٤/ ١.
(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧.
(٦) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: ٣٦٦.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧.
(٨) سورة البقرة، ٢/ ٢١٤.
(٩) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[(١)] :ـ لمن أرادَ أن يُتِمُّ الرَّضاعة. وزعم الكوفيون أنّ «أنْ» هذه هي المخففة من الثقيلة، شذّ اتصالها بالفعل، «والصواب قول البصريين إنّها أنَ الناصبة أهملت حملاً على «ما» أختها المصدرية»[(٢)].

وأَخيراً أختم هذا البحث بحوارٍ أجراه ابنُ هشام حول القراءة والقياس:

قال في نحو «ما تأتيني فأكرمك» إنّه يجوز في «أكرمك» أَربعة أوجه:

١ ـ أَنْ تقدر الفاء لمجرد لفظ الفعل على لفظ ما قبلها، فيكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾[(٣)]، فكأنه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون.

٢ ـ أَنْ تقدّر الفاء لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يقدّر مبنيّاً على مبتدأ محذوف، فيجب الرفع أيضاً، لخلو الفعل عن الناصب والجازم.

٣ ـ أَنْ تقدّر الفاء عاطف لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدر النفي منصباً على المعطوف من دون المعطوف عليه، فيجب، حينئذٍ، النصب بأَنْ مضمرة وجوباً، والتقدير: ما يكون منك إتيان فإكرام مني، أي: ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكونُ مني إكرام.

٤ ـ أَنْ تقدر أَيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدر النفي منصباً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف دون المعطوف عليه، لأنّه سبب عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام؟

فإن قلت: **هل يجوز أَن يقرأ: (ولا يؤذن لهم فيعتذروا)[(٤)]، بالنّصب، على أحد الوجهين المذكورين للنّصب؟**

قلت: **نعم يجوز على الوجه الثاني**، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا؛ أي: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟ ويمتنع على الوجه الأول ـ وهو ما تأتينا محدثاً

---

(١) سورة البقرة، ٢/ ٢٣٣.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٨.
(٣) سورة المرسلات: ٧٧/ ٣٥ و٣٦.
(٤) سورة المرسلات، ٧٧/ ٣٦.

بل تأتينا غير محدث ـ ألا ترى أنّ المعنى، حينئذٍ، لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم، بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم، وليس هذا المعنى مراداً.

فإن قلت: **فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته، فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين؟**

قلت لوجهين:

أحدهما: أنّ القراءة سنّة مُتَّبعة، وليس كلّ ما تجوّزه العربية تجوز القراءة به.

والثاني: أنّ الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي، والنصب بحذفها، فيزول معه التناسب[1].

ثالثاً: الاحتجاج بالحديث النبوي:

ذهب النحاة في الاحتجاج بالحديث النبوي ثلاثة مذاهب:

١ ـ مذهب الرافضين الاحتجاج بالحديث: عبّر عنه أبو حيّان، في شرح التّسهيل لابن مالك، بقوله: «وقد أكثر المصنف (ابن مالك) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث عن إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب.

«وما رأيت أَحداً من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره. على أنّ الواضعين الأَولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن **عمر**، **والخليل**، **وسيبويه**، من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلامُ في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنّما تركَ العلماءُ ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكليّة، وإنّما كان ذلك لأمرين:

١ ـ أحدهما: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ، لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما رُويَ من قوله: «زوجتكها بما معك من القرآن»، و«ملكتكها بما معك من القرآن»، و«خذها بما معك من القرآن»، وغير

---

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٢ ـ ٣٠٤.

ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقيناً أنّه ﷺ، لم يلفظ بجميع الألفاظ، بل لا يجزم بأنّه قال بعضها، إذ يحتمل أنّه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواةُ بالمرادف، ولم تأتِ بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا من ضبط اللفظ فبعيد جداً، ولا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: «إنْ قلْتُ لكُم إنّي أحدّثُكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنّما هو المعنى»... ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنّهم يروون بالمعنى.

٢ ـ والثاني أنَه وقعَ اللحنُ كثيراً فيما رُوي من الحديث؛ لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحنُ في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب.. ونعلم قطعاً من غير شك أنّ رسول الله ﷺ، كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلّمُ إلاّ بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنّما يتكلّم بذلك مع أهل اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلّم.

«والمصنّف (ابن مالك) قد أكثرَ من الاستدلال بِمَا وردَ في الأثر، متعقباً، بزعمه، على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز»[١].

وإنّما أمعنتُ النقلَ عن أبي حيّان، في هذه المسألة، لأنَّ ابنَ هشام أخذَ موقفاً مناقضاً لأستاذه في هذه المسألة بإكثاره الاستشهاد به في كتبه ما وجد إلى ذلك سبيلاً، كغيره من النّحاة، حتى لفت نظر مترجميه، فنصّوا على أنّه «كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيّان، شديد الانحراف عنه»[٢].

٢ ـ مذهب المجيزين:

وأمّا الاستدلال بحديث النبي ﷺ، فقد جوّزه ابنُ مالك[٣]، ورضيُّ الدين الأسترابادي، وابنُ خروف، وابنُ هشام، والبدرُ الدماميني، وناظرُ الجيش محبّ

---

(١) البغدادي، (عبد القادر)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة: دار الكتاب العربي (١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م)، ص: ١/ ٩ ـ ١٢.

(٢) الأفغاني (سعيد)، في أصول النحو، ص: ٥٠.

(٣) خزانة الأدب، ص: ١/ ٩.

الدين بن يوسف الحلبي، والخطيبُ البغدادي[١].

وقد جعل ابنُ مالك، وابنُ هشام، والرضي، الأحاديثَ شواهدَ وحيدةً في موضوعها، تنطق كشواهد بقواعد لا يؤيدها غيرها، وقد ردّ أصحاب هذا الاتجاه على المانعين بقولهم:

١ ـ إذا سلّمنا أَنَّ الأحاديث لم تُنْقَلْ كما سُمِعَتْ من النبي، وإنّما رُوِيَتْ بالمعنى، فهذا لا يمنع من الاحتجاج بها، لأَنَّ النقل بالمعنى إنّما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصحّ الاحتجاج به، فلا فرق. على أَنّ اليقين غير شرط، بل الظن كاف.

٢ ـ وردّ قول المعترضين بعدم احتجاج المتقدمين من أئمة النحو، في المصرين بشيء منه بأَنّه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه. ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت[٢].

٣ ـ المذهب الثالث، وسط بين المنكرين والمجيزين:

حاول الشاطبيُّ أَنْ يسلك منهجاً وسطاً بين المنكرين والمجيزين؛ لأَنّ الحديث ـ عنده ـ على قسمين:

ـ قسم يعتني ناقلُه بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهادُ أهل اللسان.

ـ وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا صحّ الاستشهاد به في العربية[٣].

والذي يعنينا، في هذه الدراسة، موقف ابن هشام من هذه المذاهب الثلاثة، وقد أشير إليه قبل قليل، فهو مجيز الاحتجاج بالحديث في اللغة، وجاء في مجلة مجمع اللغة العربية: «أجاز قومٌ الاحتجاج بالحديث في اللغة، وعدّوه في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد. وممّن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك، وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام. .

---

(١) أصول التفكير النحوي، ص: ١٤٠ ـ ١٤٤.

(٢) خزانة الأدب، ص: ١/ ٩ و١/ ٤١.

(٣) خزانة الأدب، ص: ١/ ١٢ ـ ١٣.

وعدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهري وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي[١].

بل إنّ ابن هشام قد أكثر من الاستشهاد بالحديث، فاستشهد في كتابه «مغني اللبيب» باثنين وستين حديثاً، سبعاً وسبعين مرة. . .

واستشهد بشرح شذور الذهب بستة وعشرين حديثاً سبعاً وعشرين مرة.

واستشهد بشرحه لكتاب أبي حيّان «اللمحة البدرية»، والمسمى «شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية»، بستة وعشرين حديثاً، سبعاً وعشرين مرة أيضاً.

ومن الأحاديث التي استشهد بها:

١ ـ «من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[٢].

استشهد به على أنّ «نعم، وبئس، وعسى، وليس»، أفعال، قال: «فأَمّا نعم وبئس فذهب الفراءُ وجماعةٌ من الكوفيين إلى أَنّهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما، في قول بعضهم: «وقد بشر ببنت»، «والله ما هي بنعم الولد».

وأَمّا «ليس» فذهب الفارسيُّ، في الحلبيات: إلى أَنّها حرف نفي بمنزلة «ما» النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير.

وأَمّا «عسى» فذهب الكوفيون إلى أَنّها حرف ترج، بمنزلة لعلّ، وتبعهم على ذلك ابنُ السراج. . ثم قال ابنُ هشام: «والصحيح أَنّ الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن كقوله، عليه الصلاة والسلام؛ «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل أفضل»، والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء»[٣].

٢ ـ «أسامة أحبّ الناس إليّ ما حاشا فاطمة».

قال ابن هشام: قد تكون «حاشا فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول «حاشيته» بمعنى استثنيته» ومنه الحديث أنّه، عليه الصلاة والسلام، قال: «أسامة أَحبّ الناس إليَّ ما

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية: ٣/ ١٩٩ بالاقتباس عن كتاب فاضل صالح السامرائي، **ابن جني النحوي**، بغداد: دار النذير، (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م)، ص: ١٣٤.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ٣٦ ـ ٣٧، وشرح شذور الذهب، ص: ٢١ ـ ٢٢.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٣٦ ـ ٣٧.

حاشا فاطمة»[١].

وإذا كان ابن هشام قد بنى بعض القواعد على بعض الأحاديث النبويّة، فإنّه، بالمقابل، لا يقبل الاحتجاج بأيّ حديث ما لم تكن هناك شواهد تشهد بصحته وتسلم بعدالة روايته. ومن أجل هذا ردّ على الكوفيين بعض أحاديث استدلوا بها؛ لأنَّ الشك في نفسه كان يتجه إليها[٢]، من هذه الأحاديث: «**فيذهب كيمه فيعود ظهره طبقاً واحداً**»، قال في مغني اللبيب: «قد تأتي (كي) بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاً، وذلك في نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[٣]، ويؤيده صحة حلول (أنْ) محلّها؛ ولأنّها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل (. . .) وعن الكوفيين أنّها ناصبة دائماً، ويردّه قولهم «كيمه»، كما يقولون «لمه»، وقول حاتم (من الطويل):

وأوقدتُ ناري كي لِيُبصَرَ ضوؤُها وأخرجتُ كلبي وهو في البيتِ داخلُه[٤]

لأنَّ لام الجرّ لا تفصل بين الفعل وناصبه.

وأجابوا عن الأول بأنّ الأصل «كي يفعل ماذا؟»، ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج «ما» الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجرّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكلّ ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾[٥]، «فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً؛ أي كيما يسجد، **وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه**»[٦].

إنَّ منطقَ ابن هشام السليم، وحسَّه العربيّ، ومسؤوليته العلميّة. . كل ذلك دفعه لأنْ يستدلّ مرة بالحديث النبويّ فيقيس عليه، ومرةً ثانية. . يرفض الغريب الذي لا يحتمل القياس عليه. . . «بهذا المذهب المنطقي السليم، لا نملك إلاّ أنْ نردّ قضية الاحتجاج إلى معيار لا يخطىء أبداً: وهو معيار الفصاحة والصفاء، والسلامة من الفساد، فلا يحتج في الحديث، ولا في غيره، بمن لابس الضعف لغته، وخالطت

=

وانظر شرح شذور الذهب، ص: ٢١ ـ ٢٢.

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: ٤٣١.

(٣) سورة الحديد، ٥٧/ ٢٣.

(٤) مغني اللبيب الشاهد، ٣٣٦، ص: ١/ ٢٠٠.

(٥) سورة القيامة، ٧٥/ ٢٢.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠.

العجمة كلامه، وتسربت الركّة إلى لفظه، مهما يسمّ مقامه. وكان هذا المعيار الدقيق كفيلاً ـ لو عرفه اللغويون المتقدمون في وقت مبكر ـ بإرساء قواعد اللغة وأصول النحو على دعائم ثابتة قوية، وبقطف ثمار تلك الأصول في نتاج نحويّ غني بالشّواهد كنتاج ابن مالك وابن هشام، من رجال النحو المتأخرين، وأئمته الأعلام»[١].

رابعاً: ابن هشام والشواهد الشعرية:

تمتلىء كتب ابن هشام بالشواهد الشعرية.

ففي مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ثلاثة ومئتان وألف من الشواهد الشعرية (١٢٠٣).

وفي أوضح المسالك ثلاثة وثمانون وخمسمئة شاهد شعري (٥٨٣).

وفي شرح شذور الذهب تسعة وثلاثون ومئتا شاهد شعري (٢٣٩).

وفي شرح اللمحة البدرية واحد وتسعون ومئة شاهد شعري (١٩١).

وفي شرح قطر الندى وبل الصدى خمسون ومئة شاهد شعري (١٥٠).

فكيف تعامل ابنُ هشام مع شواهده؟

أأخذ بالمذهب البصري أم بالمذهب الكوفي؟

ـ من المعروف أَنّ البصريين قد تشدّدوا في قبول المرويات؛ لأَنّ الشواهد عندهم محصورة في قبائل معينة، وفي زمن محدد، وفي بيئة محددة[٢].

ـ في حين أخذ الكوفيون من كلّ قبيلة، واستشهدوا بكلام كلّ عربي، وقبلوا كلّ ما ورد من العرب، ولو كان الوارد صدر بيت أو عجزِه[٣].

ويلاحظ أَنّ ابنَ هشام قد درس شواهده، **دراسة تاريخيّة أَدبيّة نحويّة**... كما فعل مع جماعة زعموا أَنّ «كأن تنصب الجزأين، وأنشدوا (من الرجز):

---

(١) الصالح (صبحي، الدكتور)، **علوم الحديث ومصطلحه، عرض ودراسة**، بيروت: دار العلم للملايين (١٩٧١ م)، ص: ٣٣٣.

(٢) خزانة الأدب، ص: ١/ ٥ وما بعدها، والمزهر، ص: ١/ ٢١٢، المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: ٤٢٣، وأصول التفكير النحوي، ص: ٢٥ ـ ٢٩ و٥٢ ـ ٥٥ و٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: ٤٢٤.

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا   قادمةً أو قلماً مُحرَّفا[١]

فقيل: الخبر محذوف؛ أي يحكيان.

وقيل: إنّما الرواية «تخال أذنيه».

وقيل: الرواية «قادمتا أو قلما محرّفا»، بألفات غير منونة، على أَنّ الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة.

وقيل: أخطأ قائلُه، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو، والأصمعي[٢].

ثم يختم ابن هشام هذا العرض، بنقد الرواية نقداً تاريخيّاً، علمياً مُفْحِماً، بقوله: «**وهذا وَهْمٌ فإنّ أبا عمرو توفي قبلَ الرشيد**»[٣].

ولا يكتفي ابنُ هشام بدراسة النصوص دراسة تاريخيّة، بل يعمد إلى دراستها دراسةً داخليّة، مستعيناً برواية أَئمة اللغة المعتمد عليهم، كمثل قوله:

«عندي توقفٌ في كون هذا التركيب (هَلمّ جرّا) عربياً محضاً؛ لأنّ أَئمةَ اللغة المعتمد عليهم لم يتعرّضوا له، حتى صاحب المحكم، مع كثرة استيعابه وتتبعه، وإنّما ذكره صاحب الصحاح»[٤]... أرأيت كيف يوظّف النقد التاريخي، والرواية، واللغة في دراسة قضية واحدة دراسة علمية ومنهجيّة؟

ويلاحظ أَيضاً أنّه قد يَرْفُضُ بيتَ شعرٍ؛ لأنّه قد يكون نادراً، وقابلاً للتأويل، فلا تبنى عليه قاعدة، كقوله، «من الشروط التي يعمل بها المصدر عمل الفعل ألاّ يكون مضمراً، فلا تقول: ضربي زيداً حسن، وهو عمراً قبيح»؛ لأنّه ليس فيه لفظ الفعل، **وأجاز ذلك الكوفيون**، واستدلوا بقوله (من الطويل):

وَمَا الحربُ إلاّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ   وَمَا هُوَ عَنْهَا بالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[٥]

أَي: وما الحديث عنها بالحديث المرجَّم، قالوا: فَـ «عَنْهَا» متعلق بالضمير.

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢١١.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢١١.
(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢١١.
(٤) المزهر، ص: ١/ ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٣٦٩، والشاهد: ١١٩.

ثم يختمُ تعليقَه بقوله: «وهذا البيتُ نادرٌ؛ قابل للتأويل، فلا تُبنى عليه قاعدة»[١].

فالنادرُ، عند ابن هشام، «**أَقلّ من القليل**»، كما صرّح بقوله: «اعلم أنّهم يستعملون (**غالباً**)، و(**كثيراً**)، و(**نادراً**)، و(**قليلاً**)، و(**مطرداً**).

فالمطّرِدُ: لا يتخلف.

والغالبُ: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف.

والكثيرُ: دونه.

والقليلُ: دون الكثير.

والنادر: أقلّ من القليل»[٢].

ولا يكتفي ابن هشام بهذا التحديد النظري للكم، من حيث القلّة، والكثرة، وما دونهما، وما فوقهما، بل يقرّب تعريفه من الأفهام، في أمثلةٍ حسّيّة تشبيهيّة، بقوله: «فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها»، «والخمسة عشرة بالنسبة إليها كثير لا غالب».

«والثلاثة قليل».

«والواحد نادر»[٣].

وبذلك يكون ابنُ هشام قد تدارك القصور الذي وقع فيه عددٌ من النحاة في تحديد الشواهد التي يمكن بناء القاعدة عليها. وقد يكون ذلك بتأثير الفقه الذي برع فيه ودرسه... ما يؤكد وحدة المنهج والرواية الإِبستمولوجية للعلمين: الفقه والنحو.

وقد خالف ابنُ هشام الكوفيين أيضاً بقضية الاستشهاد بما لم يعرف قائله؛ «لأنّ الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة»، فَذَكَرَ في تعليقه على الألفية رأيه، فإنّه أورد الشّعر الذي استدلّ به الكوفيون على جواز مدّ المقصور للضرورة، وهو قوله (من الرجز):

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٣٦٩.

(٢) المزهر، ص: ١/ ٢٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٣٤.

قد علمت أخت بني السِّعْلاء
وعلمت ذاك مع الجزاء
أنّ نعم مأكول على الخَوَاءِ
يا لَك مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ
يَنْشَبُ في المَشْعَل واللَّهَاءِ

وقال: الجواب عندنا أنّه لا يعلم قائله، فلا حجة فيه[١].

وهذا الموقف ليس حاسماً؛ لأنّ السيوطي يتابع مباشرة، قوله: «طعن عبد الواحد الطّراح، صاحب كتاب بغية الأمل، في الاستشهاد بقوله (من الرجز):

أَكْثَرتَ في اللّومِ مُلِحًّا دائماً
لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسيتُ صائماً[٢]

وقال: هو بيت مجهول، لم ينسبه الشرّاح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به.

وقال ابنُ هشام: «ولو صَحّ ما قاله لسقط الاحتجاجُ بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإنّ فيه ألف بيتٍ قد عُرِفَ قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين»[٣].

فكيف نُوَفِّقَ بين الروايتين اللتين ذكرهما السيوطي عن ابن هشام؟ أكان ابنُ هشام يأخذُ بالشّعر المجهول القائل أم لا؟.

إن استعراض كتب ابن هشام يوضحُ أنّه قد أَوْرَدَ أشعاراً كثيرةً لم يعرف الدارسون قائليها، فهو إذاً لا يمنع الاستشهاد بالشعر المجهول القائل إذا توافرت فيه صفات حدّدها تحديداً علمياً دقيقاً، وهي فصاحة القول، وصفاؤه، وسلامته من الفساد، فلا يحتج بمن لابس الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه وتسربت الركّة إلى لفظه، كما قال الدكتور صبحي الصالح[٤]. . . وبذلك ينتفي التناقض بين الروايتين.

وخالف ابنُ هشامٍ البصريين أيضاً في تأويل الشواهد. . . والتأويلُ كان

---

(١) المزهر، ص: ١/ ١٤١ ـ ١٤٢.
(٢) المزهر، ص: ١/ ١٤٢، والخصائص، ص: ١/ ٩٨، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٩، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٦٤.
(٣) المزهر، ص: ١/ ١٤٢.
(٤) علوم الحديث ومصطلحه، عرض ودراسة، ص: ٣٣٣.

الوسيلةَ التي لجأ إليها النحاةُ للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها، والمنسوبة ـ في الوقت نفسه ـ إلى عصر الاستشهاد، أمّا ما لا ينتسب إلى عصر الاستشهاد من هذه النّصوص فقد كان الرفض هو السّمة البارزة التي توضح موقف النحاة منه. وكان التعبير عن هذا الموقف ـ في أكثر الأحيّان ـ يتخذ اصطلاح «**الشذوذ**»[١]. وقد استخدم النحاة في التأويل ثلاثة أساليب لتحقيق غايتين؛ هما:

الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد.

وتأويل النصوص المخالفة للقواعد.

وأما أساليبُ التأويل الثلاثة فهي:

١ ـ **الأسلوب الأول**: ومضمونه ادّعاء قصور النصوص كمياً عن الأخذ بها في مجال التعقيد.

٢ ـ **الأسلوب الثاني**: ومفهومه وجود اختلاف نوعي بين النصوص، بقصر بعض الظواهر على بعض أنواع منها.

٣ ـ **الأسلوب الثالث**: يقتضي إعادة صياغة التركيب ليظهره بصورة لا يتعارض فيها مع القواعد[٢].

وقد عاب ابنُ هشام على البصريين هذا الاتجاه؛ لأَنَّ الشاهد في نظره هو الأساس في العربية، وما دام له نظائرُ فمن العبث رفضه، ومن الإجحاف نبذه[٣]، لذلك قال في بيت جرير (من البسيط):

وَالتَّغْلبيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ[٤]

إنَّ التميز مؤكد غير مبين لذات، وسيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ يمنع أَنْ يقال: **نعم الرجل رجلاً زيد، وتأولوا فحلاً. والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل**[٥].

ويلاحظ أَنّ ابنَ هشام قد أوردَ، في كتبه، عدداً من أشعار الذين اعتبرهم النحاة

---

(١) أصول التفكير النحوي، ص: ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٢) أصول التفكير النحوي، ص: ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: ٤٢٥.

(٤) شرح قطر الندى، ص: ٣٤٠، الشاهد: ١٠٨، **وديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مصر: دار المعارف، ، ص: ١/١٩٢.

(٥) شرح قطر الندى، ص: ٣٤٠ ـ ٣٤١.

خارج مجال الاستشهاد، فقد استشهد مثلاً، بشعر المتنبي، في مغني اللبيب، ثلاثاً وعشرين مرة، منها الشاهد رقم (٩) وهو قوله (من البسيط):

أَحيا، وأَيسر ما قاسيتُ ما قتلا والبين جارَ على ضعفي وما عدلا؟[١]

أحيا: فعل مضارع، والأصل أأحيا؟ فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقلّ شيء قاسيته قد قتل غيري؟[٢]. ويعلق محققو الكتاب بقولهم ذكر البيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد به؛ لأنّ المتنبي مُوَلَّدٌ، قتل سنة ٣٥٤ هـ[٣]:

ومع كلّ ما قدمَ ابنُ هشام، في مجال الاستشهاد بالشعر، فإنّ الشعر «محصور في وزن وقافية، يحتاج الشاعر معها إلى زيادة الألفاظ، والتقديم فيها والتأخير، وقصر الممدود ومدّ المقصور، وصرف ما لا ينصرف، ومنع ما ينصرف من الصرف، واستعمال الكلمة المرفوضة، وتبديل اللفظة الفصيحة بغيرها، وغير ذلك مما تلجىء إليه ضرورة الشعر، فتكون معانيه تابعة لألفاظه»[٤].

وإذا كانت لغة الشعر كما ذكر في صبح الأعشى حقّ لنا التساؤل عن جدوى الاستشهاد بكلّ ما وقعت عليه أيدي اللغويين، بل حق لنا أَنْ نطرح سؤالاً انقلابياً حول صلاحية اللغة الشعرية لتكون لغة استشهاد وحيدة على تراكيب اللغة.

فإذا كان الشعر لا يصلح أَنْ يكون مقياساً لتقعيد اللغة العربية فهل يصلح النثر لذلك؟

خامساً: ابن هشام والشّواهد النّثرية:

المرويات النثرية ـ غير القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف ـ قسمان:

١ ـ **قسم مقطوع بحجيّته عند النّحاة**، وهو الذي قيل في حَقْبَةٍ زمنية محدّدة بقرابة ثلاثة قرون؛ قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده[٥]، ولا سبيل إلى التثبت من كونها نتاجاً لهذه القرون الثلاثة إلاّ بنسبتها إلى قائليها، معتمدين على

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٧، و**ديوان المتنبي**، تقديم الدكتور عبد الوهاب عزام، بيروت: دار الزهراء (١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م)، ص: ٤٨.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٧.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٧، هامش رقم ٦.

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، القاهرة: المطبعة الأميرية (١٣٣١ هـ)، ص: ١/ ٨٥.

(٥) الخصائص، ص: ٢/ ٥.

الرواية، وهي غير السماع بطبيعة الحال[١]. وقد مرّ قبل قليل أَخذ ابن هشام برواية أئمة اللغة المعتمد عليهم، بعد دراسة المروي من عدّة وجوه[٢].

٢ ـ والقسم الثاني هو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وهو:

ـ إمَّا منقول عن أهل البادية، فهو حجّة، ويستشهد به في كلّ فروع الدراسات اللغوية: صوتية أو صرفية أو نحوية تركيبية أو معجمية، أو أسلوبية.

ـ وإمَّا منقول عن أهل الحضر فليس بحجة في مجالات الدرس اللغوي، وإنْ كان حجة في ميادين البحث الفني (أي في المعاني والبيان والبديع)[٣].

وتجدر الإشارة إلى قضية مهمة جداً، وهي أَنَّ «الكلام المنثور لا يحتاج فيه إلى شيء من ذلك مما يحتاجه الشعر، فتكون ألفاظه تابعة لمعانيه[٤]؛ ومعنى هذا أَنّ النثر أصلح من الشعر في مجال التقعيد للغة. **وقد انتبه ابن هشام لذلك فتكلّم، في مغني اللبيب، على «تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً»**[٥].

فهل استشهد ابنُ هشام بالنثر؟

لقد اعتمد ابنُ هشام في كتبه على الأمثال والأقوال المشهورة ـ بالإضافة إلى القرآن والحديث ـ فذكر، مثلاً، في مغني اللبيب اثنين وعشرين مثلاً وقولاً، في تسع وعشرين مناسبة، وستة عشر قولاً ومثلاً، في شرحه اللمحة البدرية، وذلك كاستشهاده في معظم كتبه، بقولهم «تسمَعَ بالمعيدي خير من أَنْ تراه»، وقولهم «مُرْهُ يحفرَها» بنصب «يحفرَها»، وقولهم: «خذ اللصَّ قَبْلَ يأخذَكَ»، فقد حذفت «أَنْ الناصبة» في هذه الشواهد فنصبوا «تسمَعَ»، «ويَأخذَكَ»، و«يحفرَهَا»، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[٦].

---

(١) المزهر، ص: ١/ ١٤٠ حيث ذكر أن النحاة قد استشهدوا بنصوص لغوية صدرت عن المجانين.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/١٣٦ ـ ١٣٧.
(٣) خزانة الأدب، ص: ١/ ١٣.
(٤) صبح الأعشى، ص: ١/ ٨٥.
(٥) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٥٦.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧١٢.



الفصل الخامس

موقف ابن هشام من المدارس النحوية ونحاتها

أولاً: ابن هشام والنحاة:

ما منهج ابن هشام النحوي؟ أبصريٌّ هو أم كوفيٌّ؟ أبغداديٌّ هو أم موصليٌّ؟ أمغربيٌّ هو أم أندلسيٌّ؟

أشار عددٌ من الدارسين إلى منهج ابن هشام النّحويّ، من دون أن يتفقوا على نسبته إلى مذهب معين. وسنعرض موقفه من عدد من النحاة، ومن مدارس بعضهم، حتى نصل إلى معرفة منهجه.

١ ـ ابنُ هشام والخليل بن أحمد الفراهيدي (توفي سنة ١٧٥ هـ):

قال ابنُ هشام: «**لن**» حرفٌ غير مركب من (لا) و(أنْ) الناصبة، فحُذِفَتْ الهمزةُ للتخفيف، والألف لالتقاء الساكنين، **بل هي حرف بسيط، خلافاً للخليل**، والكسائي، بدليل جواز تقديم معمولها عليها، ويجوز نحو. . «زيداً لن أضربَ»[(١)].

٢ ـ ابن هشام وسيبويه: وقف ابنُ هشام من سيبويه موقفَ الدارس الموضوعيّ، الذي لا تنسيه حسناتُ المدروس سيئاته. . لذلك فقد وَافَقَهُ في بعض الأمور، وخالفه الرأيَّ في بعضها الآخر.

أولاً: من مواقف التأييد:

١ ـ «إذما»: «حرف شرط جازم يجزم فعلين مضارعين ـ عند سيبويه ـ بمنزلة إنْ الشرطية، وهو المذهب الأصح[(٢)]، وذهب المبرّد، وابن السراج، والفارسي إلى

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٠.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٩٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٥.

أنّها ظرف(١).

٢ ـ «مَا أَحْسَنَ زَيْداً».

ما: مبتدأ باتفاق، **نكرة تامة بمعنى** (شيء) **وفاقاً لسيبويه، نقلاً عن الخليل**، وكما جزم بذلك جميعُ البصريين إلاّ الأخفش.

ـ ولا بمعنى (لا) موصولة بمعنى (الذي) خلافاً للأَخفش.

ولا نكرة بالجملة خلافاً له أيضاً، وعلى القولين فالخبر محذوف، وله قول ثالث كقول سيبويه: ولا استفهامية، خلافاً لقوم(٢).

٣ ـ ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾(٣).

التاء: فاعل.

والكاف: حرف خطاب.

هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه.

ـ وعكس الفرّاء، فقال: **التاء** حرف خطاب، **والكاف**: فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه، **ويردّه صحة الاستغناء عن الكاف، وإنّها لم تقع قط مرفوعة.**

وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول.

ويلزمه أَنْ يصحّ الاقتصار على المنصوب، في نحو: «أَرأيتك زيداً ما صنع»؛ لأنّه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتمّ عنده. وأمّا: «أرأيتك هذا الذي كرّمت عليّ» فالمفعول الثاني محذوف؛ أي لِمَ كرّمته علي وأنَا خير منه؟(٤).

ثانياً: من مواقف النقد والمعارضة:

١ ـ قال الفرزدق (من الوافر):

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٩٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٥.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٩، وشرح قطر الندى، ص: ٤٦٥، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥.

(٣) سورة الإسراء، ١٧/ ٦٢. والآية كاملة هي: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾﴾

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٨.

فـ «كانوا» ليست زائدة، لرفعها الضمير، **خلافاً لسيبويه**[(١)].

٢ ـ عسى: قال سيبويه: قد تكون حرفاً وقد تكون فعلاً.

أ ـ فهي حرف إذا اتصلت بضمير نصب، لأنّ الكاف في «عساك» منصوبة، قال الراجز:

تـقـول بـنـتـي قـد أَنَـسَـى أَنَـاكـا
يـا أَبـتـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكـا

والدليلُ على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)؛ لأنّ هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلاّ إذا كانت منصوبة.

وقال عمران بن حطان (من الوافر):

ولـي نـفـسٌ أَقـولُ لـهـا إذا مـا تُـنَـازِعُـنِـي لـعـلِّـي أو عَـسَـانـي

فلو كانت الكاف مجرورةً لقال: (عساي)، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعلّ) في هذا الموضع.

ب ـ وهي فعلٌ إذا لم تتصل بضمير نصب، نقل ذلك عنه السيرافي.

ويرفضُ ابنُ هشام تخريجَ سيبويه رَفْضاً جازماً، ويقول: إنّها فعل مطلقاً، لا حرف مطلقاً، خلافاً لابنِ السَّراجِ، وثَعْلَب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب، كقول (الرّجز):

يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَ

خلافاً لسيبويه[(٢)].

وهي فِعْلٌ مطلقاً عن ابن هشام:

ـ لاتّصالها بتاء التأنيث الساكنة، في نحو: «عَسَتْ هِنْدٌ أَنْ تُفْلِحَ».

ـ لاتّصالها بضمائر الرفع البارزة، نحو: عَسَيَا، وعَسَوْا، وَعَسَتْ، وَعَسَيْنَ»[(٣)].

ثالثاً: ما كلّ داء يعالجه الطبيب:

جميع أفعال (كان) وأخواتها لا يبنى منها اسم المفعول، فأمّا قول سيبويه،

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٧، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٨.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦٢، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٣٦ ـ ٣٧، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤.

رحمه الله، «فهو مكون فيه» كما تقول: هو مضروب.. **فسأل أبو الفتح أَبَا عليّ عنه فقال**: ما كلّ داء يعالجه الطبيب[١].

رابعاً: تأويل أقوال سيبويه:

قال سيبويه: (أَنَّ) ومعمولاها بدل من (كم) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٣١﴾[٢].

وهذا مشكل:

لأَنَّه إِنْ قدَّر (كم) معمولة لـ «يروا» لزم ما أَوردناه على الفرّاء من إخراج.

ـ وإِنْ قدّرها معمولة لـ «أهلكنا» لزم تسلط أهلكنا على «أَنَّهم»، ولا يصحّ أن يقال: أهلكنا عدم الرجوع.

والذي يصحّح قوله عندي أَنْ يكون مُراده أنّها بدل من (كم) وما بعدها، فإنّ «يروا» مسلطة في المعنى على (أن) وصلتها»[٣].

٣ ـ ابن هشام والأخفش، توفي سنة ٢١٥ هـ:

١ ـ زعم الجرمي والربعي والأخفش والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز ـ عن بعض العرب ـ الجر بـ «عدا وخلا» مع «ما» على تقدير زيادة (ما) قبل الجار، وأَنَّها ليست مصدرية. **وهذا الوجه، زيادة (ما) قبل الجار بالقياس فاسد**؛ لأَنَّ (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، أَي بين الجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[٤]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٥]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾[٦]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾[٧]، **وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه**[٨].

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٨.
(٢) سورة يس، ٣٦/ ٣١.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٨.
(٤) سورة المؤمنون، ٢٣/ ٤٠.
(٥) سورة آل عمران، ٣/ ١٥٩.
(٦) سورة المائدة، ٥/ ١٣.
(٧) سورة نوح، ٧١/ ٢٥.
(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢، شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٢.

٤ ـ ابن هشام والمبرد، توفي سنة ٢٨٥ هـ :

١ ـ (أحاشي) حرف أو فعل جامد، قال النابغة (من البسيط):

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشِي مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ

وتوهم المبرد أن (أحاشي) مضارع (حاشا) التي يستثنى بها، وإنّما تلك حرف أو فعل جامد لتضمّنه معنى الحرف[1].

٢ ـ قد تكون (حاشا) تنزيهية، نحو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2]، وهي عند المبرّد وابن جني والكوفيين فعل، قالوا: لتصرّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيّاها على الحرف، وهذان الدليلان ينافيان الحرفيّة، ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[3].

والصَّحيح أَنَّها اسم مرادف للبراءة من كذا[4].

٣ ـ امتناع تقديم خبر (ليس) عليها وعلى اسمها **مذهب المحققين وجمهور البصريين المتأخرين واختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح، لأنّه لم يسمع مثل: «ذاهباً لست»، ولأنّها فعل جامد، فاشبهت عسى، وخبرها لا يتقدّم باتّفاق**[5].

٥ ـ ابن هشام والكسائي ـ كوفي ـ توفي سنة ١٨٩ هـ :

١ ـ قال الكسائي رافع الفعل المضارع حروف المضارعة. «ويفسد قول الكسائي أنّ جزء الشيء لا يعمل فيه، ويلزم أنْ يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به»[6].

٢ ـ قال ابنُ هشام: «واعلم أنّه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلاّ بشرط أَنْ يصحّ تقدير شرط في موضعه مقرون بـ «لا» النافية، مع صحّة المعنى، وذلك نحو

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠.
(٢) سورة يوسف، ١٢/ ٣١.
(٣) سورة يوسف، ١٢/ ٣١، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠.
(٥) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٤٤، وشرح قطر الندى، ص: ١٨٥.
(٦) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩، وشرح قطر الندى، ص: ٧٨.

قولك: لا تكفر تدخل الجنة، ولا تدن من الأسد تسلم، بخلاف لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الأسد يأكلك، فإنه ممتنع الجزم، بل متعين الرفع خلافاً للكسائي، فإنّه لا يصحّ أن يقال: إنْ لا تكفر تدخل النار، وإنْ لا تدن من الأسد يأكلك[١].

٣ ـ **زعم البصريون ـ والكسائي من الكوفيين ـ أنَّ «أفعل» من «ما أفعله!» فعل ماض، وهو الصحيح**؛ لأنَّه مبني على الفتح، ففتحته بناء كالفتحة في «ضَرَبَ» من: «زيد ضَرَبَ عمراً»، وما بعده مفعول به، ولأنّه يلزمه، مع ياء المتكلم نون الوقاية، ويقال: «ما أفقرني إلى عفو الله!»، ولا يقال: «ما أفقري»، وفي الفعل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية بالإجماع[٢].

٦ ـ ابنُ هشام والفراء ـ كوفي ـ توفي سنة ٢٠٧ هـ:

١ ـ **ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنَّ «نعم وبئس» اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما، والجرّ من خصائص الأسماء، في قول بعضهم ـ وقد بشر ببنت ـ «والله ما هي بنعم الولد»، وقول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ـ نعم السير على بئس العير».**

والصحيح أنَّهما فعلان بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، كقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعةِ فَبِهَا وَنَعِمَتْ، وَمَن اغتسلَ فالغُسْلُ أَفْضَلُ»، والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرّخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء، وتقول: بئست المرأة حمّالة الحطب.

وأمّا ما استدلّ به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على غير مقول فيه بئس العير. فحرف الجرّ إنَّما دخل على اسم محذوف، كما بينا، وكما قال الآخر (من الرجز):

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ[٣]

٢ ـ **قال الفراء وأصحابه**: رافع الفعل المضارع نفس تجرده من الناصب

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٧، وشرح قطر الندى، ص: ١١٣.
(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥٢، وشرح قطر الندى، ص: ٤٥٧.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٣٦ ـ ٣٧، وشرح شذور الذهب، ص: ٢١.

والجازم، **وهو أصح الأقوال**[١].

٣ ـ «دام» فعل جامد على الأصحّ، وهو رأي الفرّاء، وكثير من المتأخرين[٢].

٤ ـ ليس أصل «لن» فأبدلت نوناً خلافاً للفراء؛ لأنَّ المعروف إبدال النون ألفاً لا العكس، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾﴾[٣].

٥ ـ جاءت «ييأس» بمعنى «يعلم» في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَايْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾[٤]، **وهو لغة النَّخع وهَوازن، ويؤيّده قراءة ابن عباس: «أَفَلَمْ يتبين»**.

وعن الفراء إنكار «ييأس» بمعنى «يعلم»، وهو ضعيف[٥].

٦ ـ منع الفراء تقديم خبر الأفعال المنفية عليها، سواء كان الفعل منفياً بـ «ما» أو بغيرها من حروف النفي.

ويردّ الفراءَ قولُ الشاعر (من الطويل):

وَرَجّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[٦]

٢ ـ قال ثعلب: يرفع المضارع لمضارعته للاسم، ويفسد قول ثعلب أنَّ المضارعة، إنَّما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كلّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم أنْ يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به[٧].

٧ ـ ابن هشام وابن السراج ـ بغدادي ـ توفي سنة ٣٣٧ هـ:

١ ـ ولا تقع «لن» للدعاء خلافاً لا بن السراج، ولا حجة له فيما استدل به في

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨، وشرح قطر الندى، ص: ٧٨.

(٢) الجامع الصغير، ص: ٢٥، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٨.

(٣) سورة العلق: ٦٩/ ١٥.

مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٧٨، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧١، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٠.

(٤) سورة الرعد، ١٣/ ٣١.

(٥) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص: ٨٦.

(٦) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٤٦.

(٧) شرح قطر الندى، ص: ٧٨، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٦٨.

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ۝١٧﴾[(١)]، أَنَّ معناه: فاجعلني لا أكون، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه للّه سبحانه وتعالى أَنْ لا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه.

ويردّ ادّعاء ابن السراج ـ أيضاً ـ دلالة الآية السابقة علي الدّعاء بقوله: «ليس منه الدعاء؛ لأنَّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى الخاطب أو الغائب، نحو: يا رب لا عذّبت فلاناً، ونحو لا عذّب الله عمراً، ويردّه قول الأعشى (من الخفيف):

لَـنْ تَـزَالُـوا كَـذَلِـكُـمْ ثُـمَّ لاَ زِلْــ ـتَ لـهـم خـالِـداً خُـلُـودَ الـجِـبَـالِ[(٢)]

وقد اضطرب موقف ابن هشام لأنه قال في مغني اللبيب: «وتأتي للدعاء كما أَنت (لا) لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قول الأعشى (من الخفيف):

لَـنْ تَـزَالُـوا كـذلـكـم ثـم لا زلــ ـت لـكـم خـالـداً خـلـود الـجـبـال»[(٣)]

٢ ـ وزعم ابن السراج أنّ (ليس) حرف بمنزلة (ما)، وتابعه الفارسي في الحلبيات، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير وجماعة، وحجتهم سكون وسطها، وبإيلائها الفعل، في قولهم: «ليس خلق الله أشعر منه»... وأجيب عن الأول بأنّها مخففة من «فعل»، لكثرة استعمالها، وعن الثاني أنه على إضمار الشأن، وقد رجع الفارسي عن هذا إلى قول الجمهور. و«ليس» فعل بدليل اتصالها بتاء التأنيث الساكنة[(٤)].

٨ ـ ابن هشام والزجاجي صاحب الجمل توفي سنة ٣٣٧ هـ :

يجزم الفعل المضارع بعد الطلب، أمّا إذا كان المتقدّم نفياً أو خبراً لم يجزم بعده.

فالأول، نحو: **ما تأتينا تحدّثُنَا ـ برفع تحدّثنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمه. وقد غلط في ذلك صاحب الجمل.**

والثاني، نحو: أنت تأتينا تحدّثُنَا، برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين[(٥)].

---

(١) سورة القصص، ٢٨/ ١٧.

(٢) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤٩، وشرح قطر الندى، ص: ٨٠.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٥، والرواية: «لا زلت لهم».

(٤) المصدر السابق، ص: ١/ ٣٢٥، وشرح قطر الندى، ص: ٣٦، وشرح شذور الذهب، ص: ٢١.

(٥) شرح قطر الندى، ص: ١١١.

٩ ـ ابن هشام وابن دُرُسْتَوَيهِ توفي سنة ٣٤٧ هـ :

منع ابن درستويه تقديم خبر ليس على اسمها، والحقيقة خلاف ما ذكر، وهو محجوج بقراءة حمزة وحَفْص: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[1]، بنصب «البرّ» على أَنَّها خبر «ليس»، و«أن تولوا» اسمها، وهو أرجح من جعل «أن تولوا» خبرها و«البرّ» اسمها، لأنّ «أَنْ» المصدرية مع صلتها أعرف من «البرّ»؛ لأنها لا توصف، كما لا يوصف المضمر، والمضمر أعرف المعارف، فلما أشبهت أعرف المعارف كان جعلها الاسم الأولى، وكقول الشاعر (من الطويل):

سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وعنهم ... فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ[2]

١٠ ـ ابن هشام وابن جني:

ـ قال ابن خلدون: إِنَّ ابن هشام ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أَثر ابن جني واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطّلاعه»[3]، «وظهر من كلامه فيها أَنَّه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة، لم تحصل إلاّ لسيبويه وابن جنى وأَهل طبقتهما، لعلو ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه وحسن تصرفه فيه. ودلّ ذلك على أنّ الفضل ليس منحصراً في المتقدمين، سيما مع ما قدمناه من كثرة الشوائب بتعدد المذاهب والطرق والتآليف، ولكن فضل الله يؤتيه من يشاء. وهذا نادر من نوادر الوجود، وإلاّ فالظاهر أَنَّ المتعلم ولو قطع عمره في هذا كله، فلا يفي له بتحصيل علم العربية مثلاً الذي هو آلة من آلالات ووسيلة، فكيف يكون في المقصود الذي هو الثمرة، ولكن الله يهدي من يشاء»[4].

بل إِنّ ابن خلدون جعله أَنحى من سيبويه عندما قال مرة لولده «لو عاش سيبويه لم يمكنه إِلاّ التلمذة لوالدك والقراءة عليه»[5].

---

(١) سورة البقرة، ٢/ ١٧٧.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ١٨١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١١، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٤٢، والجامع الصغير، ص: ٢٥.

(٣) مقدمة ابن خلدون، ص: ١٠٥٨ ـ ١٠٥٩.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١٠٢٢ ـ ١٠٢٣، وهذه الدراسة، ص: ٢٣.

(٥) حاشية الأمير على المغني، ص: ٢/ ٧٦، وهذه الدراسة، ص: ٢٣.

وكلام ابن خلدون واضح جداً. . . فابن هشام إنْ لم يكن أنحى من سيبويه فهو في طبقته وطبقة ابن جني. . بل هو ينحو منحى أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتّبعوا مصطلح تعليمه. . . فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه في وقت تقهقرت فيه العلوم ودلّ على أنَّ الفضل ليس منحصراً في المتقدمين.

وقول ابن خلدون دفع أحد الباحثين إلى إجراء مقارنة سريعة بين ابن جني وابن هشام في كتابه «مغني اللبيب» وخرج بالنتائج التالية:

١ ـ **أبو الفتح لا يرى الاستشهاد بالحديث وابن هشام يكثر منه**، فمن الواضح للقارىء في كتب ابن هشام أَنَّه يقف منه موقف سائر النحاة أي لا يرى الاستشهاد به، إلاّ أنّه لا يمتنع من أنْ يذكر الحديث تأييداً لرأي قرره أو أصل استنبطه، أمّا أنْ يكون الحديث هو الأصل الذي يردّ القاعدة أن يقرر الأصل أن ينقضه فذلك ما لم نره في كتب أبي الفتح[1]، لقد استشهد ابن هشام بالحديث النبوي في كتابه (مغني اللبيب) بما لا يقل عن ستين مرة.

٢ ـ أبو الفتح اشتهر بالتصريف واللغة ودراسة الأصوات إلى جانب النحو. أمّا ابن هشام، فإنّه أغلب ما يكون نحوياً[2].

٣ ـ أبو الفتح مولع بالتعليل والتحليل إلى أبعد الحدود وهذا ما لا نلاحظه عند ابن هشام[3].

٤ ـ أبو الفتح أنشأ «أصول النحو» أو كان علماً أكبر فيه، وهذا ما لم نعرفه عن ابن هشام[4].

٥ ـ عبارة أبي الفتح مشرقة واضحة مفصلة، وعبارة ابن هشام وخاصة في مغني اللبيب مختصرة أشبه بالاختزال[5].

---

(١) السامرائي (فاضل صالح، الدكتور)، **ابن جني النحوي**، بغداد: دار النذير (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م)، ص: ٢٣٨.
(٢) المرجع نفسه، ص: ٢٣٩.
(٣) المرجع نفسه، ص: ٢٣٩.
(٤) المرجع نفسه، ص: ٢٤٠.
(٥) المرجع نفسه، ص: ٢٤٠.

٦ ـ أبو الفتح يذكر شيوخه بالفضل ويغفلهم ابن هشام[١].. إلاّ ما كان من تنويهه بأستاذه ابن المرحل في معرض تعرّضه لأبي حيّان عندما قال: «كان الاسم في زمانه لأبي حيّان، والانتفاع بابن المرحل[٢].

٧ ـ اتساع تأليف أبي الفتح، فنرى له الكتب الضخمة الموسعة وذلك كالخصائص وكتاب فسر ديوان المتنبي[٣] الذي كان يحترمه ويرفعه إلى أعلى المراتب، بينما كان ابن هشام يحاول أن يتصيد له الأخطاء... بل ويؤول له أشعاره على بعض اللغات ليخرجه عن جادة الصواب.

٨ ـ تنوع الموضوعات التي كتب فيها أبو الفتح، فقد ألّفَ في القراءات، والعروض، وشرح الأشعار، والقصائد، والنحو واللغة، والصرف، والحروف، إلى غير ذلك، وكاد ابن هشام يكون متخصصاً نحوياً[٤].

ويختم هذا الدارس بقوله: «إذا كان من نقاط التقاء بينهما فكلاهما رجل واسع الاطلاع، جم المعرفة، فإنّك إذا قرأت كتب ابن هشام فأنت لا شك واجده واسع الاطلاع، وتطلع له على تحقيقات واستدراكات نحوية وترجيحات هي غاية في التدقيق، يتتبع الكلمات والمصطلحات، ويعني بتصحيحها ويبدي رأيه فيها إذا رأى ما يستوجب ذلك... فابن هشام قد خبر النحو وتضلع منه بوجه خاص تضلعاً مبيناً على حين أَنَّ أبا الفتح كان متسع الدائرة ولم تكن له هذه العناية الخاصة بالنحو دون غيره[٥].

٩ ـ فرق آخر يضيفه دارس ثانٍ بقوله: «إِنَّ ابن جني كان متأثراً بأستاذه أبي علي الفارسي، وإِنّهما كوّنا مدرسةً نحوية تؤمن بالقياس، وتقدّس المنطق، وتعطي للعلّة في النحو المكان الأول في سر إعرابه وفهم تراكيبه»[٦].

لكن ماذا يقول ابن هشام عن ابن جني؟ وبأيّ منظار ينظر إليه؟ نظر ابن هشام إلى ابن جني نظرته إلى أي نحوي آخر، فلم يعطه قدسيّة الأستاذ، ولم يمنحه ثقة التلميذ، بل كان شأنه معه كشأنه مع أيّ نحو آخر ينقده في مواضع النقد، ويؤيده في

(١) ابن جني النحوي، ص: ٢٤٠.
(٢) الدرر الكامنة، ص: ٢/٤٠٧.
(٣) السامرائي، ابن جني النحوي، ص: ٢٤٠.
(٤) المرجع نفسه، ص: ٢٤٠.
(٥) المرجع نفسه، ص: ٢٤٠.
(٦) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: ٤٠٠.

مواضع التأييد، وهو في كلتا الحالتين باحث مدقق، لا يعنيه إلاّ وضع الحق في نصابه[(١)].

أولاً: من مواقف التأييد:

جاء في شرح شذور الذهب أنّ الفعل المضارع ينتصب، بأنْ مضمرة وجوباً بشرطين لا بدّ منهما: أحدهما أنْ تكون الفاء للسببية، والثاني أنّ تكون مسبوقة بنفي أو طلب. . . وقد يكون الطلب بالأمر كقوله (من الرجز):

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحاً إِلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[(٢)]

وشرطه أمران:

ـ أحدهما: أنْ يكونَ بصيغة الطلب، فلو قلت: «حسبك حديث فينام الناس» ـ بالنصب ـ لم يجز، خلافاً للكسائي.

ـ الثاني: أنْ لا يكون بلفظ اسم الفعل، فلا يجوز أنْ تقول «صه فنكرمك» بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي، فأجاز النصب مطلقاً.

وفصل ابن جني وابن عصفور: فأجازه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: «نَزَالِ فَنُحَدِّثَكَ»، ومنعاه إذا لم يكن من لفظه، نحو «صَهْ فنكرِمُكَ»، **وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً**[(٣)].

ثانياً: من مواقف النقد والمخالفة:

جاء في مغني اللبيب أنَّ «حاشا» قد تكون تنزيهية نحو (حَاشَ لله)[(٤)]. **وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، قالوا**: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيّاها على الحرف.

وهذان الدليلان ينافيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية: «جانب يوسف المعصية لأجل الله ولا يتأتى هذا التأويل في مثل ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾»[(٥)].

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: ٤٠١.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٥، الشاهد: ١٥٠، هو من الرجز، أو بيتان من مشطوره.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٥.

(٤) سورة يوسف، ١٢/ ٣١، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠.

(٥) المصدران السابقان.

والصّحيح أنّها اسم مرادف للبراءة من كذا[١].

٢ ـ ومن مواقف النقد والمخالفة قوله: قد تكون «خلا» فعلاً متعدياً ناصباً للمستثنى، وفاعلها على الحدّ المذكور في فاعل (حاشا)، والجملة مستأنفة أو حالية، على خلاف في ذلك، وتقول: «قاموا خلا زيداً» وإنْ شئت خفضت إلاّ في نحو قول لبيد (من الطويل):

أَلا كُلُّ شيءٍ مَا خلا اللَّهَ باطلُ وكلّ نعيم لا محالةَ زائلُ[٢]

وذلك لأنَّ «ما» في هذه مصدرية، فدخولها يعين الفعلية، وموضع (ما خلا) نصب، فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو «أرسلها العراك»، وقيل: على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت، فمعنى «قاموا ما خلا زياد».

ـ على الأول: قاموا خالين عن زيد.

ـ وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد.

وهذا الخلاف المذكور في محلّها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا.

ـ وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب غير في «قاموا غير زيد».

ـ وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أَنَّه قد يجوز الجرّ على تقدير ما زائدة.

فإن قالوا ذلك بالقياس: ففاسد؛ لأنَّ ما لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو (عمّا قليل)[٣]، (فبما رحمة)[٤].

وإن قالوه بالسماع: فهو من الشذوذ بحيث لا يقال عليه[٥].

٣ ـ ويعلّق على كلام ابن جني بقوله: «وزعم أَبو الفتح أَنَّ اللام بعد «لو» و«لولا» و«لوما» لام جواب قسم مقدر[٦].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٤٢، والشاهد: ٢٢١.
(٣) سورة المؤمنون، ٢٣/ ٤٠.
(٤) سورة آل عمران، ٣/ ١٥٩.
(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢.
(٦) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٥٩.

وفيه تعسف، نعم الأولى في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[(١)] أَنْ تكون اللام لام جواب قسم مقدر، بدليل كون الجملة إسمية، وأمّا القول بأَنَّها لام جواب لو، وأَنَّ الإسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله (من الوافر):

وَقَدْ جَعَلَتْ قلوصُ بني سُهيلٍ مـن الأَكـوار مـرتـعُـهـا وقـريـبُ[(٢)]

ففيه تعسف، وهذا الموضع مما يدل عندي على ضعف قول أبي الفتح، إذ لو كانت اللام بعد لو أبداً في جواب قسم مقدر لكثر مجيء الجواب بعد «لو» جملة إسمية «نحو» ولو جاءني لأنا أكرمه، «كما يكثر ذلك في باب القسم»[(٣)].

ونراه في بعض الأماكن يدفع قوله بقول أستاذه قال: بعدما تكلم عن الوجوه التي تحتلها الباء ـ وقول ابن جني: إنّ العرب لا تعرف ذلك بعارض بقول شيخه أبي علي[(*)].

١١ ـ ابن هشام والزمخشري:

هاجم ابنُ مالك ابنَ الحاجب وأستاذَه الزمخشري بقوله: إنَّ ابنَ الحاجب أَخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير»[(٤)]. وتابع أبو حيّان ابنَ مالك في الحطّ من قيمة الزمخشري والزراية عليه بقوله: «أصحابنا يقولون: إنّ الزمخشري غير نحوي، ولا يتلفتون إليه ولا إلى خلافه في النحو، يعني المواضع التي خالف فيها النحويين أو انفرد بها، وكتابه «المفصل» عندهم مختصر لا يشتغل به، ولا ينظر فيه، إلاّ على وجه النقض له، والحطّ عليه»[(٥)].

وأنشدَ لبعض الأندلسيين (من المقتضب):

مـا يـقـولُ الـزمـخـشـري عـنـد عـمـرو بـن جـعـفـر
والـخـلـيـل بـن أحـمـد والـفـتـى عـبـد الأكـبـر
لـم يـزدْنـا زيـادةً غـيـر تـبـديـل الأسـطـر

(١) سورة البقرة، ٢/١٠٣.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/٢٥٩، الشاهد: ٤٢.
(٣) المصدر نفسه.
(*) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/١٩٦.
(٤) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢/١٣٤، وانظر: **«أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب»**، لعصام نور الدين، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الثانية (٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م)، ص: ٥٠.
(٥) السيوطي: الأشباه والنظائر، ص: ٣/١٢ ـ ١٣.

وســـوى اســـمـــه الـــذي نـــصـــف مـجـمـوعـة خـري

وليس مجال هذا البحث تبيان الأسباب التي دفعت بابن مالك وبأبي حيّان إلى الحطّ من قيمة الزمخشري وتلميذه ابن الحاجب، إنّما يقال بشكل سريع إنّ طلب الشهرة دفع بهما إلى ذلك.

أمّا ابن هشام فلم يكنْ كأستاذِه أبي حيّان، بل نظر إلى الزمخشري نظرة موضوعية؛ أعطاه حقّه من الثناء عند الإجادة، وشنّع عليه أخطاءه، مثله في ذلك مثل معاملته لجميع النحاة بما فيهم سيبويه وابن جني وأمثالهما.

١ ـ مناصرته للزّمخشري وهجومه على أبي حيّان:

جاء في مغني اللبيب أَنّه لا معنى لأَنّ الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد.

قال أبو حيّان: وزعم الزّمخشري أَنَّه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾[1]: دخلت (أن) في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾[2] تنبيهاً وتأكيداً على أنّ الإساءة كانت تتعقب المجيء، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتّصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين: لمّا كانت (أَنْ) للسبب في «جئت أَنْ أعطي»؛ أي للاعطاء أفادت هنا أَن الإساءة كانت لأجل المجيء، وتعقبه، وكذلك في قولهم: «أَمَا وَاللّهِ أَنْ لو فعلت لفعلت» أكدت (أَنَّ) ما بعد لو وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين» (انتهى كلام أبي حيّان)[3]، وقال ابن هشام: والذي رأيته، في كلام الزّمخشري، في تفسير سورة العنكبوت، ما نصّه: (أَنْ) صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنّهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لمّا أحسّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث» (انتهى كلام الزّمخشري)[4]. والرّيث: البطء، **وليس في كلامه تعرض للفرق**

---

(١) سورة العنكبوت، ٢٩/ ٣٣.

(٢) جاء في سورة هود، ١١/ ٦٩: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾. وجاء في العنكبوت، ٢٩/ ٣١: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ إِنَّ﴾، وبعدها بآيتين، قال تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢ ـ ٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٢ ـ ٣٣.

بين القصتين كما نقل عنه (أبو حيّان)، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين، لإطباقهم على أَنّ الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، و«لمّا» تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول، وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك.

ثم إنّ قصة الخليل التي فيها (قالوا سلاماً) ليست في السورة التي فيها (سيء بهم)، بل في سورة هود، وليس فيها «لمّا».

ثم كيف يتخيل أَنَّ التحيّة تقع بعد المجيء ببطء؟

وإنّما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت، إذ الجواب فيها ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ﴾[1].

ثمّ إنّ التعبير بالإساءة لحن، لأنَّ الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصوابْ المساء، وهي عبارة الزّمخشري[2].

فأَنتَ ترى أَنّه خطّأ أبا حيّان في ثلاث مسائل:

١ ـ افتراءه على الزّمخشري ما لم يقله.

٢ ـ وخطأه في نص الآية، إذ اختطلت لديه عبارات الآيتين؛ هود: ٦٩، والعنكبوت: ٣١[3].

٣ ـ وخطأه اللّغوي إذ استعمل لفظ (الإساءة) بدل (المساءة).

٢ ـ نقده للزمخشري:

١ ـ «هات» و«تعالَ» ـ بفتح اللام، فعلا أمر خلافاً للزمخشري في زعمه **أنّهما من أسماء الأفعال**، ولنا أنّهما يدلّان على الطلب ويقبلان الياء، تقول: «هاتي» بكسر التاء و«تعالَي» ـ بفتح اللام[4].

٢ ـ **لا تفيد «لن» توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشّافه، لأنّه دعوى بلا دليل**، بل قولك: «لن أقومَ» محتمل لأَنْ تريد بذلك:

ـ أَنّكَ لا تقوم أبداً.

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣، وانظر العنكبوت، ٢٩/ ٣١.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢ ـ ١/ ٣٣.
(٣) هامش مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٢٢، وشرح قطر الندى، ص: ٤١.

ـ أو أنَّك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل.

وهو موافق لقولك «لا أقومُ» في عدم إفادة التأكيد»[١].

٣ ـ **لا تفيد «لن» تأبيد الفعل خلافاً للزمخشري في «أنموذجه»، وهي دعوى بلا دليل**، لأنّها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾[٢].

ولكان ذكر (الأبد) في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[٣] والأصل عدمه[٤].

٤ ـ فإن قلت: فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٥].

ـ قلت لوجهين:

ـ أحدهما، أنَّ الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى قد رأيت الله أنزل من السماء ماء.

ـ والثاني، أنّ أصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عمّا دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر، وإنّما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه. فلو كانت العبارة: أَنزل اللَّهُ من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة، ثم دخل الاستفهام صح النصب (. . .).

ـ فإن قلت: فقد جعله الزّمخشري منصوباً في جواب الاستفهام؟

ـ قلت: هو غالط ذلك[٦].

٥ ـ لم يأخذ برأيه بأنّ «أفعل» من «افعل به»، لفظه ومعناه الأمر. وقد تقدم بحثه[٧].

٦ ـ قال ابن هشام: «يعدّى الفعل القاصر بتضعيف العين، تقول في فرح زيد،

---

(١) الجامع الصغير، ص: ٨٤، مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤، شرح قطر الندى، ص: ٧٩.
(٢) سورة مريم، ١٩/ ٢٦.
(٣) سورة البقرة، ٢/ ٩٥.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥، وشرح قطر الندى، ص: ٧٩، والجامع الصغير، ص: ٨٤، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤٨.
(٥) سورة الحج، ٢٢/ ٦٣.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٧ ـ ٣٠٨.
(٧) هذه الدراسة، ص: ٨٥.

وفرّحته، ومنه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾[١] و﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[٢]. وزعم أبو علي أنَّ التضعيف في هذا للمبالغة لا للتّعدية، لقولهم: «سرت زيداً» وقوله (من الطويل):

فأول راض سنة من يسيرها

وفيه نظر لأنّ «سرته» قليل، و«سيّرته كثير، بل قيل: إنّه لا يجوز «سرته»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعاً، وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[٣].

وزعم الزّمخشري أنَّ بين التّعديتين فرقاً، فقال: لما نزل القرآن منجماً والكتابان جملة واحدة جيء بنزَّلَ في الأول وأنزل في الثاني، **وإنّما قال هو** في خطبة الكشّاف: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزّله بحسب المصالح منجّماً؛ لأنّه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الإنزال المذكور في ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾[٤] وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[٥]. وأمّا قول القفال: «إنّ المعنى الذي أنزل في وجوب صومه أو الذي في أُنزل في شأنه **فتكلّف لا داعي إليه**.

ـ **وبالثاني** تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ، نجوماً في ثلاث وعشرين سنة.

ويشكل على الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾[٦] فقرن نُزِّلَ بجملة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾[٧] وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ

---

(١) سورة الشمس، ٩١/ ٩.
(٢) سورة يونس، ١٠/ ٢٢.
(٣) سورة آل عمران، ٣/ ٣ ـ ٤.
(٤) سورة القدر، ٩٧/ ١.
(٥) سورة البقرة، ٢/ ١٨٥.
(٦) سورة الفرقان، ٢٥/ ٣٢.
(٧) سورة النساء، ٤/ ١٤٠.

﴿يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾[١]، وهي آية واحدة[٢].

١٢ ـ ابن هشام وابن بَري ـ توفي سنة ٥٨٢ هـ ـ من نحاة القطرين:

وزعم ابن بري أنَّ الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين، نحو: استخبرته الخبر فأخبرني، واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث، واستعطيته درهماً فأعطاني درهما، وفي التعدي لواحد نحو: استفتيته فأفتاني، واستنصحته فنصحني.

والصواب ما قدّمته لك، وهو قول النحويين ـ وهو أنَّ أصل المطاوع ينقص عن المطاوع درجة، كألبسته الثوب فلبسه، وأقمته فقام ـ وما ذكره ليس **من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة**، وإنّما حقيقة المطاوعة أنْ يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير»[٣].

١٣ ـ ابن هشام وابن معط ـ توفي ٦٢٨ هـ ـ من نحاة القطرين:

منع ابن معط في ألفيته تقديم خبر «دام» على اسمها بقوله (من الرجز):

وَلاَ يَـجُـوزُ أَنْ تُـقَـدَّمَ الـخَـبَـرْ   على اسمِ «مَا دَامَ» وجاز في الأُخَرْ

وهو محجوج بقول الشاعر (من البسيط):

لاَ طِيْبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةَ   لَـذَّاتُـهُ بِـادِّكَـارِ الـمَـوتِ وَالـهَـرَمُ[٤]

١٤ ـ ابن هشام والسهيلي ـ توفي سنة ٥٨٣ هـ ـ أندلسي مغربي:

وزعم السهيلي أَنَّ «مَهْمَا» تأتي حرفاً. والصَّحيح أَنَّها اسم لعود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾[٥]، ولا يعود الضمير إلاّ على اسم، وهذا هو الأصحّ[٦].

---

(١) سورة الأنعام، ٦/ ٦٨.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٥٧٧ ـ ٥٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥.

(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٤٢، شرح قطر الندى، ص: ١٨٣.

(٥) سورة الأعراف، ٧/ ١٣٢.

(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

١٥ ـ ابن هشام وابن خروف ـ توفي سنة ٦١٠ هـ ـ أندلسي:

لم يأخذ برأيه بأن «أفعل» من «أفعل به» لفظه ومعناه الأمر، وقد تقدّم بحثه[١].

١٦ ـ ابن هشام وابن عصفور: توفي سنة ٦٦٣ هـ ـ أندلسي مغربي:

قال ابن هشام: «قد تأتي لن» للدعاء كما أتت (لا) لذلك، وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور، والحجة في ذلك قول الأعشى (من الخفيف):

لَـنْ تَـزَالُـوا كَـذَلِـكُـمْ ثـم لا زلـ ـت لـكـم خـالـداً خـلـود الـجـبـالِ[٢]

والحقيقة أنّ موقف ابن هشام قد اضطرب في هذه المسألة، لأنّه يقول في بعض كتبه ـ غير المغني: «ولا تقع لن للدّعاء خلافاً لابن السّرّاج»[٣].

فبأيّ الرأيين نأخذ؟

١٧ ـ ابن هشام وابن مالك ـ توفي سنة ٦٧٢ هـ ـ أندلسي مغربي:

١ ـ يجوز أَنْ يكون المنفي بـ «لم» مستمر النفي إلى زمن الحال، نحو («لم يلد»)[٤]، أو منقطعاً نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ①﴾[٥]. لأنَّ المعنى أنّه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً...

ومثل ابن مالك للنّفي المنقطع بقوله (من الرجز):

وكـنـتَ إذ كـنـتَ وحـدَكـا لـم يـكُ شيء، يا إِلٰهي، قـبـلـكـا

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل.

وذلك وهم فاحش[٦].

٢ ـ إذا تقدم على القسم والشرط ذو خبر، **جاز جعل الجواب** للشرط مع تأخيره، **ولم يجب خلافاً لابن مالك**». نحو: زيد والله إنْ يقم أقم، وقوله (من الطويل):

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٨٢.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٥.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٨٠، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤٩، الجامع الصغير، ص: ٨٤، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧١.

(٤) سورة الإخلاص ١١٢/ ٣.

(٥) سورة الإنسان، ٧٦/ ١.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٩.

لَئِن كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ اليومَ صَادِقاً ... أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيظِ للشَّمسِ باديا

ضرورة، أو اللام زائدة[١].

لكن ابن هشام ناقض نفسه في شرح شذور الذهب عندما قال: «إذا تقدم على القسم والشرط شيء يطلب الخبر وجب مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، نحو: زيد والله إن يقم أقم»[٢].

فبأيّ الرأيين نأخذ؟

٣ ـ قال ابن مالك سمع من «كابد» ـ الفعل الجامد ـ اسم الفاعل «كابد»، وأنشدَ قول كثير عزة (من الطويل):

أَمُوتُ أَسًى يومَ الرِّجامِ وإِنَّني ... يَقيناً لَرَهْنٌ بالذي أَنا كَائِدُ

والصواب أَنَّ الذي في البيت (كابد) ـ من المكابدة والعمل ـ وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب (يوسف بن السكيت) في شرح ديوان كثير[٣].

٤ ـ **قد تكون (حاشا) فعلاً متصرفاً**، تقول: «حاشيته» بمعنى استثنيته، ومنه الحديث أَنَّه عليه الصلاة والسلام، قال: «أسامة أحبّ الناس إليّ حاشا فاطمة»، «ما»: نافية، والمعنى: إنه عليه الصلاة والسلام يستثن فاطمة.

وتوهّم اِبنُ مالك أنها «ما» المصدرية، و«حاشا» الاستثنائية، بناء على أنّه من كلامه، عليه الصلاة والسلام، فاستدلّ به على أنّه قد يقال: «قام القوم ما حاشا زيداً»، كما قال (من الوافر):

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُريشاً ... فإنا نحن أفضلهم فعالا

ويرده أن في معجم الطبراني «ما حاشا فاطمة ولا غيرها»[٤].

٥ ـ قد يعطى الشيء حكم الشيء الآخر لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو «اسم التفضيل وأفعل التعجب»، فإنّهم منعوا أفعل التفضيل، أَنْ يرفع الظاهر لشبهه بـ «أفعل» في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال (من الطويل):

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢١٩.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٠.

(٣) هذه الدراسة ص: ٢٧١، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٨.

(٤) هذه الدراسة ص: ٢٨٥، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٢٩.

يا ما أُميلِح غزلاناً شَدَنّ لنا ... من هؤليائكن الضَّالِ والسَّمُرِ

ولم يسمع ذلك إلا في أَحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النّحويين مع هذا قاسوه، **ولم يحكِ ابنُ مالك اقتباسِه إلاّ عن ابن كيسان، وليسَ كذلك**، قال أبو بكر اِبن الأنباري: ولا يُقال إلاّ لمن صَغُرَ سنُّه[1].

٦ ـ ومحل أَنَّ وأَنْ وصلتهما بعد حذف الجار:

ـ نُصِبَ، عندَ الخليل وأكثرِ النحويينَ، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه في الإعراب مما حذف منه.

ـ وجوز سيبويه أَنْ يكون المحل جراً، فقال بعدما حكى قول الخليل، ولو قال إنسان إنّه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم «لاه أبوك».

أمّا نَقل جماعة منهم ابن مالك أَنَّ الخليل يرى أَنَّ الموضع جر وأَنَّ سيبويه يرى أنّه نصب فسهو[2].

٧ ـ قال النحاة، قد تفيد «قد» التوقع.

ـ وذلك مع المضارع واضح، كقولك «قدْ يقدمُ الغائبُ اليومَ»، إذا كنت تتوقع قدومه.

ـ وأمّا مع الماضي فأَثبته الأكثرونَ.

ـ قال الخليل: يقال «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذِّن: «قد قامت الصلاة»، لأنّ الجماعة منتظرون لذلك.

ـ وقال بعضهم: تقول «قد ركب الأمير» لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾[3]، لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

ـ وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي، قد وقع.

وقد تبين بما ذكرنا أَنَّ مراد المثبتين لذلك أَنَّها تدل على أَنَّ الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعاً، لا أَنَّه الآن متوقع.

---

(١) هذه الدراسة ص: ٢٨٥، مغني اللبيب، ص ٢/ ٧٥٩ ـ ٧٦٠.

(٢) هذه الدراسة، ص: ٢٨٥ وما بعدها، مغني اللبيب ص: ٢/ ٥٨٠، وانظر: الكتاب ص: ٣/ ١٢٦.

(٣) سورة المجادلة، ٥٨/ ١.

والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنَّها لا تفيد التوقع أصلاً.

ـ أما المضارع فلأنَّ قولك: «يقدم الغائب» يفيد التوقع بدون «قد»، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنّه متوله له.

ـ وأمّا في الماضي فلأنَّه لو صح إثبات التّوقع لها بمعنى أنَّها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في «لا رجل» بالفتح بعد، «لا» للاستفهام، لأنّها لا تدخل إلاّ جواباً لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أنَّ الماضي بعد قد متوقع كذلك، **وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنّه قال: إنّها تدخل على ماض متوقع، ولم يقلْ إنّها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق**»[1].

٨ ـ قال ابن مالك في التسهيل: «وتسمى: (كان وأخواتها) نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنّها تدل على زمن دون حدث، فالأصحّ دلالتها عليهما»[2].

قال ابن هشام: وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً.

ـ فعلى ما اخترناه: سُمِيَ ناقصاً لكونه لم يكتف بالمرفوع.

ـ وعلى قول الأكثرين: لأنّه سُلِبَ الدّلالةُ على الحدث وتَجَرَّدَ للدّلالةِ على الزمان.

والصحيح الأول: لأنَّ فائدتها لا تتمّ بالمرفوع فقط، بل تفتقرْ إلى المنصوب[3].

١٨ ـ ابن هشام وابن الناظم (أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن مالك):

١ ـ من وجوه لا تأكل السمك وتشرب اللّبنَ، الرفع إذا أردت الاستئناف، والواو هنا حرف استئناف. وما بعدها مرفوع، والجملة مستأنفة فلم يتوجهْ إليه حرفُ النهي.

وقال بدر الدين بن محمد بن مالك: إنَّ معناه كمعنى وجه النصب، ولكنّه على

---

(١) هذه الدراسة، ص: ١٤٢ ـ ١٤٣، ومغني اللبيب، ص: ١/١٨٦/١٨٧.

(٢) ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م)، ص: ٥٢ ـ ٥٣. وهذه الدراسة، ص: ٣٦١.

(٣) هذه الدراسة، ص: ٣٦١، وشرح قطر الندى، ص: ١٩١، أوضح المسالك، ص: ١/٢٥٣ ـ ٢٥٥، الجامع الصغير، ص: ٢٦.

تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن، وكأنه قدّر الواو للحال.

وفيه بعد، لدخولها في اللّفظ على المضارع المثبت، **ثم هو مخالف** لقولهم، إذ جعلوا لكل وجه من أوجه إعرابها معنى(١).

٢ ـ مثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله (من الرجز):

وكـنـتَ إذ كـنـتَ وحـدَكـا لـم يـكُ شـيء، يـا إلٰـهي، قـبـلـكـا

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل، وذلك وهم فاحش(٢).

١٩ ـ ابن هشام وأبو حيّان النحوي الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ:

قال ابن هشام: «كان الاسم في زمان لأبي حيّان، والانتفاع بابن المرحل و«كان» كثير المخالفة لأبي حيّان، شديد الانحراف عنه(٣).. فبماذا انحرف عنه؟

١ ـ أذكِّرُ بما ورد عن الموازنة بينهما «امتازت كتب ابن هشام بالوضوح أولاً وبالدقة ثانياً، ومن أجل هاتين الصفتين خالف ابن هشام استاذه (أَبا حيّان) في كثير من آرائه، كما خالفه في طرق آدائه، فقد كان أبو حيّان معقّداً بعض التعقيد، بينما كان ابن هشام واضحاً كل الوضوح، وكان أبو حيّان قويّ الحافظة معتمداً على الرواية والنقل، بينما كان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط في القياس وأكثر منه ميلاً إلى المناقشة(٤).

٢ ـ أذكّر بمداخلة ابن هشام بين أبي حيّان والزّمخشري، حين خطَّأَ أبا حيّان بمسائل هي:

١ ـ افتراءه على الزّمخشري بما لم يقلْهُ.

٢ ـ وخطأه في نص الآية، إذ اختلطَتْ لديه عباراتُ آيتين.

٣ ـ وخطأه لغوياً؛ لأَنَّ التعبير؛ بالإساءة لحنٌ؛ لأنّ الفعل ثلاثيٌ كما نطقَ به

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٢٤٢ ـ ٢٤٣، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٣٥، وانظر أيضاً شرح شذور الذهب، ص: ٣١٢، شرح قطر الندى، ص: ١٠٨، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٨٧.

(٢) هذه الدراسة، ص: ٨٥، ٢٤٨.

(٣) هذه الدراسة، ص: ١٥، ١٧، ٧٦، ٨٠.

(٤) الدكتورة خديجة الحديثي، **أبو حيان النحوي**، بغداد: مكتبة النهضة، الطبعة الأولى (١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م)، ص: ٥٢٦ ـ ٥٢٧.

التنزيلُ، والصّواب «المساءة»، وهي عبارة للزّمخشري[١].

٣ ـ شرح ابن هشام كتاب أَبي حيّان «اللمحة البدرية» وقال في مقدمته: «أمّا بعد حمد الله حق حمده، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد، عبده وآله الكرام من بعده. فهذه نكت حررتها على «اللّمحة البدرية في علم العربية» لأبي حيّان الأندلسي **مكملة من أبوابها ما نقص، ومسبلة من أذيالها** ما قلص، ومستهوية لواضعها من أولي الألباب دعاء يُستجاب، وثناء يُستطاب، والله المسؤول، منه حسن التوفيق، وأنْ يسلكَ سالكي الخيرات أسهل طريق بمنّه ويُمنّه»[٢].

وسأختار بعض المسائل الخلافيّة بينهما من أبواب الفعل.

١ ـ بعدما أنهى شرح «كان وأخواتها» قال: **وفي كلام المصنف خدوش**:

ـ أحدها قوله: «واسم كان وأخواتها وهي كان، أمس. . . الخ».

والجيد: «وهي أمسى. . .»، لأَنَّ «كان» عرفت، وإِنَّما الحاجة إلى استقصاء أخواتها ليس غير.

ـ والثاني ـ جعله «ما دام» من أخواتها والذي هو من أخواتها هو «دام»، و«ما» شرط لها أو كذلك القول فيما بعدها.

ـ والثالث: أَنَّ كلامه ظاهر في أنّ كلمة «ما» في الخمسة على حدّ سواء، وإنّما هي في «دام» ظرفية، وفي غيرها نافية.

ـ والرابع: أنّه يقتضي أنّ شرط «دام» تقدم «ما» على كلِّ حال وإِنَّما هو «ما» الظّرفية.

ـ والخامس: أنّه يقتضي مثل ذلك في «زال» وأخواتها أيضاً، وإنّما المعتبرُ معهنّ «ما» النافية لا «ما مطلقاً.

ـ السادس: أَنَّ هذه الأربعة لا يشترط فيهن لفظة «ما» النافية مطلقاً، والنّهي، والدّعاء، والاستفهام، بمنزلته، وهذه كلّها أمور قريبة، ولكن لا بأس بالتّنبيه عليها[٣].

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٧٩، ٨٠، ٨١.

(٢) مقدمة شرح اللمحة البدرية، ص: ١/ ١١ (بالاقتباس عن «أبو حيان النحوي»، ص: ٥٢٧، لأنّ الجزء الأول، لم أستطع الحصول عليه).

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٢، ٢/ ١٣.

٢ ـ بعدما أنهى شرحه «أفعال المقاربة» قال:

وقوله: «أفعال» دلّ على فعلية الجميع، وهو كذلك على الأرجح في «عسى»، وقوله: «المقاربة» يؤذن بأنَّ الجميع يدل على المقاربة، والنّحاة مضطربون في ذلك فمنهم من اعترف بأنَّ ذلك حقيقة كـ «أبي عمرو ابن الحاجب»، رحمه الله، وشرحه بما يُوقف عليه من كلامه، ومنهم مَنْ جعله مجازاً، وقالوا: إنَّهم سمّوا الكلّ باسم الجزء، مثل قوله (من الوافر):

وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نظمَ القَوافي فلمّا قالَ قافِيَةً هَجَاني

ـ وقوله: وهي «جَعَلَ إلى آخرها». لو أنَّه بدأ بذكر أفعال المقاربة حيث يجوز إطلاق المقاربة على الجميع لكان حسناً.

فإن قلت: لعله يرى فيها ما يراه أبو عمرو فلا يجوز.

قلت: «النقل من كلامه في غير هذا الموضع خلاف ذلك».

ـ وقوله: «يكون مضارعاً» أي لا يكون إلاّ مضارعاً، ولولا أَنَّ أراد هذا لم تحصل مقارنتها لباب كان، لأنّ (كان وأخواتها) يكون خبرها فعلاً مضارعاً[١].

ـ وقال بعدما شرح «الفعل المتعدي واللازم»:

ـ وقوله: قد ينصب إلى آخره. كان ينبغي أن يقول وقد لا ينصب لئلا يتوهم الناظر في هذا الموضع أَنّ الفعل صالح دائماً لعمل النصب.

ـ وقوله: (واحداً) أي مفعولاً به واحداً.

ـ قوله: «في نصب المبتدأ والخبر» أي في نصب ما كان مبتدأ وخبراً فسمّاها باعتبار ما كان عليه، وقد أخطأ في التّمثيل من زعم أَنَّ ظن وأخواتها تنصب ما كان مبتدأ وخبراً بنحو ذلك قولك: «ظننت زيداً عمراً»، فإنَّه لا يُقالُ: «زيد عمرو»، إلاَّ على جهة التشبيه وليس مقصوداً هنا.

ـ وفهم من كلام المصنف أَنَّ «كسا» ليست داخلة على المبتدأ والخبر، وهذا ممّا لم يختلفوا فيه[٢].

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٠ ـ ٢١.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٧ ـ ٥٨.

وقال بعدما شرح «باب الأفعال»:

«وقد تبيّن مما ذكرْناه فسادُ ما يوهمه كلامه من ملازمة الماضي للفتح، والأمر للسكون، والمضارع للإعراب، وانحصار الجوامد فيما ذكر»[١].

وقال بعد ما شرح «نعم وبئس»:

«وقد أطلق المؤلف الألف واللام والمضمر، وحقّه أَنْ يقيدهما بالجنسية، والمضمر بالمستتر، ومثل بالمخصوص بالمدح مقدّماً، والأصل فيه أنْ يكون مؤخراً، فكان الأحسن في المثال نحو: نعم رجلاً زيد، كما في المثالين قبلَهُ، ولعله أراد بذلك على أَنَّ المخصوص مقدم جوازاً فإِنَّه مثّل به في المثالينِ الأَولينِ مؤخراً»[٢].

وقال بعدما شرح «أفعال التعجب»:

ـ قوله: (وأما فعل التعجب)، كان الأحسن أن يقولَ: وأمّا فعلا التعجب، ولكنه جرى على ما تقدّم له في الأفراد.

ـ وقوله: «فنحو ما أحسن زيداً» إِنَّما كان وجه الكلام، فنحو: أحسن وأحسن، ثم يذكر المثالين بعد ذلك، لأنَّ الجملة كلّها لا تسمى فعلَ التعجب، وقد أعرب الكلام إعراباً ناقصاً إذ أهمل ذكر فاعل (أحسن) ولم يذكر أَنَّ الجملة خبرٌ، ولكنّه اختصر فاكتفى بذكر ما يستلزمهما؛ لأنَّ المبتدأ يستلزمُ الخبر، والفعل يسلتزم الفاعل.

ـ وقوله: (وأحسن فعل أمر): لم يتقدّم لـ «أحسن» ذكر فكيف يعربه قبل أن يجري ذكره.

ـ وقوله: «جار ومجرور في موضع الفاعل» إنّما الذي في موضع الفاعل المجرور.

ـ وقوله: وهو أمر بمعنى الخبر: «لا فائدة له بعد قوله ومعنى أحسن»[٣].

وقال بعد ما شرح الفعل المضارع المنصوب:

تعليقاً على قول أبي حيّان المختصر «وينصب بأَن، ولن، وكي، وإذن، محو: أَنْ اقرأَ، ولن أخرجَ، وكي أعلمَ، وإِذن أغضبَ»... ثم انتقل إلى المجزومات...

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦١.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٦٢.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٦٧.

فقال ابن هشام، بعد شرحه انتصاب الفعل بأن مضمرة في اثني عشرة **موضعاً**، وهي ضربان؛ «ما يجوز فيه إظهارها، وما يتعين فيه إضمارها» شرحاً مفصلاً. . .

«وقد أغفل المؤلف هذه المسائل كلها، ولا يجوز أن يخلو منها كتاب في النحو لا مختصر، ولا مطول، لأنَّ معرفتها ضرورية»[١].

كذلك تصدى ابن هشام لأبي حيّان في كتابه «الشذا في أحكام كذا» فشرحَهُ بكتاب سماه «فوح الشذا بمسألة كذا»، وقال في مقدمته: «وبعد، فإنّي لما وقفت على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيّان رحمه الله تعالى، رأيته لَمْ يزِدْ على أنْ نسجَ أقوالاً وحدّها، وجمع عبارات وعدّدها، ولم يفصحْ كلَّ الإفصاحِ عن حقيقتها، وأقسامها، ولا بيّن ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبّه علَى ما أُجمع عليه أربابُ تلكَ الأقوالِ واتّفقوا، ولا أعربَ عمّا اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيت الناظرَ لا يحصل منه بعد الكدّ والتعب إلاّ على الاضطرابِ والشّغبِ، فاستخرت الله في وضع تأليف مهذّب أُبَيِّنُ فيه ما أجمل واستئناف تصنيف مرتّب، أورد فيه ما لأبي حيّان»[٢].

انتقاده لانتقاده ابن مالك في «حرى»:

ـ قال ابن هشام: «ولا أعرف من ذكر «حرى» من النحويين غير ابن مالك.

وتوهّم أبو حيّان أنَّه وهم فيها، وإنَّما هي «حرًى» بالتنوين اسماً لا فعلاً، **وأبو حيّان هو الواهم، بل ذكرها أصحاب كتاب الأفعال من اللغويين كالسرقسطي، وابن طريف**، وأنشدوا عليها شعراً، وهو قول الأعشى (من الخفيف):

إنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانَا[٣]

ومن الطّبيعي أنْ لا أحصي كلّ المباحث التي تصدّى فيها ابن هشام لأبي حيّان، فيكفي الرجوعَ إلى فهرس الأعلام في مغني اللبيب حتى يأخذَ القارىءُ فكرةً واضحةً ومفصّلةً عن ذلكَ. . .

لَكِنْ يُلاحظُ أنّ ابنَ هشام قد عامله معاملةَ التلميذ الخامل. . . فرفضَ منهجَهُ في معالجة المادة وترتيبها وتبويبها. . . كما رفض عباراتِه في أحيّانٍ كثيرةٍ.

واقترح ـ كما يفعل الأستاذُ أحيّاناً عند تصحيحه موضوعاً إنشائياً ـ بعضَ

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٧.
(٢) الأشباه والنظائر، ص: ٤/ ١١١ وما بعدها.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٨.

العباراتِ البديلة.

ثانياً: ابن هشام وجماعة البصريين:

مرّ في هذا الفصل موقفُ ابن هشام من بعض النّحاة البصريينَ... وهو موقفٌ يتّسمُ بحريّةِ القبولِ والرّفض والنّقدِ... وفي هذا البحث تسليطٌ للضّوء على موقفه من البصريين كجماعة، وكمذهبٍ، فهل قَبِلَ بمذهبِهِم؟

١ ـ تقسيم الفعل إلى: ماضٍ ومضارع وأمر:

اتّبع ابنُ هشام في كتبه المدرسيّة، أو بعبارة أدق «كتبه المبسطة» منهج البصريين في **تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام بحسب أمثلته: ماضٍ، وأمر ومضارع**، وقال عنه: «وهذا هو الصحيح».

ثم أشار إلى مذهب الكوفيين بقوله: **وزعم الكوفيون أنّه نوعان: ماضٍ ومضارع**، خاصة وأنّ الأمر مضارع دخلت عليه لام الأمر فجزمته، ثم حذفت وتبعتها حروف المضارعة[1].

لكن ابن هشام في مغني اللبيب يأخذُ برأي الكوفيينَ، وينبذ رأيَ البصريينَ الذي كان يعتبره هو الصحيح فقال: «وزعم الكوفيونَ وأبو الحسن أنّ «لام الطلب» حُذِفَتْ حذفاً مستمراً في نحو: قم واقعد، وأنّ الأصل: لتقمْ ولتقعدْ، فحُذِفت اللام للتّخفيف، وتبعها حرف المضارعة، أي أن الأمر معربٌ مجزومٌ. ويضيف مرجحاً قول الكوفيين: «**وبقولهم أقول؛ لأنّ الأمر معنى حقّه أنْ يؤدي بالحرف، لأنّه أخو النّهي، ولم يدلْ عليه إلاّ بالحرفِ لأنَّ الفعل إنّما وُضِعَ لتقييدِ الحدثِ بالزمان، وكونه أمراً، أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل**»...[2].

واضح أخذ ابن هشام مذهب الكوفيين ورفضه مذهب البصريين... في قمة تأليفه النحوي...

٢ ـ قال البصريون: يرفع المضارع لحلوله محل الاسم، وقالوا: لهذا إذا دخل عليه نحو (أَنّ، ولن، ولم، ولما) امتنع رفعه، لأنّ الاسمَ لا يقع بعدها، فليس،

---

(١) هذه الدراسة، ص: ١٢٤ وما بعدها، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٨، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥٠.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٢٥٨، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥٠. وانظر أيضاً: (نور الدين، عصام، الدكتور)، **الفعل والزمن**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤)، ص: ٣٨ وما بعدها.

حينئذٍ، حالاً محل الاسم، فيكون عامله معنوياً.

لكن ابن هشام يرفض الرأي البصريّ ويقول: «ويرد قول البصريينَ: ارتفاعه في نحو: هلاّ يقول؛ لأنّ الاسم لا يقع بعد حروف التخصيص[١]...

ثم يأخذ برأي الفرّاء وجماعته من الكوفيين، القائل: «برفع الفعل المضارع لتجرده من الناصب والجازم وهو الصحيح[٢].

٣ ـ عَلا مَ يعود الضمير المستتر في «خلا وعلا» في قولنا: «قام القوم خلا زيداً وعدا عمراً»؟

ـ **إنه عند أكثر البصريين ضمير البعض... وفيه بعد،** لإطلاقهم، حينئذٍ، البعض على الجميع إلاّ واحداً[٣].

٤ ـ وزعم البصريون ـ والكسائي أنّ «أفعل» من «ما أفعله» فعل ماض وهو الصحيح[٤]...

٥ ـ يختار رأي الجمهور البصريين في أنَّ (أفعل) من «أَفعل به» ليس أمراً حقيقة والفاعل مستتر، والباء للتّعدية بل المعنى ما أحسنه...[٥].

فابن هشام من خلال هذه الأمثلة ليس بصرياً... ولكنه ليس ضدّ البصريين في كلّ شيء.. وهذه الدراسة مليئة برأيه بآرائهم...

ثالثاً: ابن هشام وجماعة الكوفيين:

١ ـ عارضهم، في البداية، بتقسيم الفعل حسب أمثلته، وأخذ برأي البصريينَ، لكنه عاد وأخذ بالرّأي الكوفي. وقد سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع[٦].

٢ ـ نعم وبئس، فعلان خلافاً لما ذهب إليه الفرّاء وجماعة من الكوفيين باعتبارهما اسمين، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع[٧].

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٢، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥٠.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ٧٨، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨.
(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٢.
(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ١٥٢.
(٥) الجامع الصغير، ص: ١٠٣.
(٦) هذه الدراسة، ص: ٩٤، وانظر صفحة ١٢٤ وما بعدها.
(٧) هذه الدراسة، ص: ٧١، ٢٩٢.

٣ ـ لا تقع (أَنْ) المصدرية بعد (كي المصدرية) في النثر خلافاً للكوفيينَ، لكنّ مثل هذا الاستعمال إنّما يجوز في الشعر فقط[١].

٤ ـ يُنصبُ الفعل المضارع بعد، (حتى)، ب«أَنْ» مضمرة وجوباً، لا بـ «حتّى» نفسها خلافاً للكوفيين، لأنّها قد عملت في الأسماء الجر.

فلو عملت في الأفعال النصب، لزم أَنّ يكون لنا عامل واحد، يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية[٢].

٥ ـ «حاشا» التنزيهية، قال الكوفيون إِنّها: فعل، والصحيح أَنّها اسم مرادف للبراءة[٣].

٦ ـ «أفعل» من قولهم (ما أفعله) زعم الكوفيون إلاّ الكسائي أَنّها اسم... والصحيح أَنّها فعل، كما قال البصريون والكسائي من الكوفيين[٤].

٧ ـ لا يجوز بالإجماع تقديم المخصوص بالمدح أو الذم على التمييز، خلافاً للكوفيين، فلا يُقال: نعم زيدٌ رجلاً[٥].

هذه بعض القضايا التي وافق ابن هشام الكوفيين في بعضها ورفض قولهم في بعضها الآخر...

وبعد هذا العرض السريع لموقف ابن هشام من الشواهد القرآنية، ومن القراءات الشاذة، ومن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وبعد استعراض موقفه من نحاة ينتمون إلى مختلف المدارس النحوية، كمدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد، ومدرسة الأندلس، إلخ... وبعد استعراض موقفه من مدرستي البصرة والكوفة... ماذا نستطيع أَنْ نقول عن مذهبه النّحوي؟

إنّا لا نبعد عن الصواب إذا قلنا: مذهبه مذهب ابن هشام، أو المذهب الهشامي... المعتمد على المعرفة الموسوعية الواعية، والغربلة الدائمة، والتّصفية المستمرة... والذّوق اللغويّ المُوجّه والمقترن بالمحبّة والطموح.

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٢١٨، شرح شذور الذهب، ص: ٢٨٩، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٢، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٩.

(٢) هذه الدراسة، ص: ٢٣١، وشرح قطر الندى، ص: ٤٩، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣، وشرح شذور الذهب، ص: ٤/ ١٧٦، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٦.

(٣) هذه الدراسة، ص: ٢٧٩.

(٤) هذه الدراسة، ص: ٢٨٣.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٢، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٧٠ وما بعدها.

الفصل السادس

منهج ابن هشام في نحو الفعل

يقسم ابنُ هشام الكلمة[1] إلى اسم وفعل وحرف[2]، ويقول: «والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراءُ، فإنَّ علماءَ هذا الفن تتبعوا كلامَ العرب، فلم يجدوا إلاّ ثلاثة أنواع، ولو كانَ ثمّ نوعٌ رابعٌ لعثروا على شيء منه»[3].

واضحٌ أَنّ ابنَ هشام لا يأخذُ بقول جعفر بن صابر، القائل بانقسام الكلمة أربعة أقسام؛ اسم، وفعل، وحرف، وخالِفة (اسم الفعل)[4]؛ لأَنَّ انحصارَ الكلمة في ثلاثة أقسام نتيجةٌ عقليّةٌ «أجمعَ على ذلك من يُعْتَدُّ بقوله»[5]، ثم يورد ابنُ هشام حججَ «المُعْتَدّ» برأيهم، فيقول: «قالوا: ودليل الحصر:

١ ـ أَنَّ المعاني ثلاثة: ذاتٌ، وحدثٌ، ورابطةٌ للحدث بالذات.

فالذاتُ: الاسم.

والحدثُ: الفعل.

والرابطةُ: الحرف.

٢ ـ وأَنَّ الكلمة:

ـ إنْ دلت على معنى في غيرها فهي الحرف.

ـ وإن دلت على معنى في نفسها:

فإنْ دلت على زمان محصل فهي الفعل.

---

(١) عرفها ابن هشام بأنها القول المفرد.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١٤ ـ ١٥.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ١٣، وانظر هامش الصفحة نفسها.

(٥) المصدر نفسه، ص: ١٣.

وإلاّ فهي الاسم»[١].

ثم يُعَمّمُ ابنُ هشام هذا التقسيم على غير لغة العرب بقوله: «**قال ابنُ الخبّاز: ولا يختصُّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأنَّ الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عَقْلِيٌّ، والأمورُ العقلية لا تختلف باختلاف اللغات**»[٢].

ويبدو بوضوح تأثر ابن هشام بالمنطق الفلسفيّ، الذي يأخذ بالدّليل العقلي، فيعمّم استنتاجه، ليشمل كلّ اللغات، ولا غرابة ـ عنده ـ في ذلك؛ «لأنَّ الدّليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة: (اسم وفعل وحرف) عقليٌّ، والأمورُ العقليةُ لا تختلفُ باختلاف اللغات»، وهذا الدليلُ العقليُّ توصّلَ إليه علماءُ الاستقراء، الذين تتّبعوا هذا الفن، فلم يجدوا إلاّ ثلاثة أنواع؛ ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه...

ولن نناقش هذه المسألة هنا[٣]؛ لأنَّ الدراسةَ مُخَصَّصَةٌ، منهجياً، لدراسة الفعل في نحو ابن هشام، وقد جعله قسماً من ثلاثة أقسام، هي: الاسم والفعل، والحرف. فهل خصّ كلّ قسم منها بباب مستقل في مؤلفاته؟.

إنَّ الاستعانة بفن الاستقراء، الذي يَعْتَمِدُ عليه ابنُ هشام، دليلٌ ممتازٌ لتناول مادة الفعل في مؤلفاته:

أولاً: في قطر النّدى وبلّ الصّدى، وشرحه:

لم يدرسْ ابنُ هشامِ الفعلَ دراسةً مستقلة، في بابٍ مستقل؛ لأنَّه أخضع ـ إلى حدٍّ بعيدٍ ـ أقسام الكلم كلّها إلى بابَيْ: البناء والإعراب، وقد احتل الفعل ١٠٩

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١٣ ـ ١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١٤... وابن الخباز هو: أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي، و«الإيضاح»، «التكملة» لأبي علي الفارسي، و«المفصل» للزمخشري، توفي سنة ٦٣٩ هـ... تنظر ترجمته في:
ـ إنباه الرواة، ص: ١/ ٣٠٤.
ـ البلغة، ص: ١٩.

(٣) راجع: نور الدين (عصام، الدكتور)، **المصطلح الصرفي**: **مميزات التذكير والتأنيث**، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي، مكتبة المدرسة، الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م)، ص: ٢٧ ـ ٣٤، حيث عُولجت هذه القضيةُ بالتفصيل في الباب الأول.

صفحات من أصل ٤٧٠ صفحة من هذا الكتاب؛ أي ما يعادل عشرين بالمئة من صفحاته . .

وقد جاء ترتيبُ ابن هشام مادة الفعل منجّماً؛ لأنّه:

ـ ذكره عند تعريف الكلمة وأقسامها.

وذكر ـ بعد كلامه على علامات الاسم وانقسامه إلى معرب ومبني ـ أقسام الفعل الثلاثة؛ الماضي، والأمر، والمضارع، وعلامة الفعل الماضي وحكمه، وعلامة فعل الأمر وحكمه، وعلامة الفعل المضارع . . . ومتى يبنى على السكون، وعلى الفتح، ثم أشار بإيجاز إلى إعرابه.

أي أن ابن هشام ذكر أقسام الفعل حسب أمثلته، فهو: ماض ومضارعٌ وأمرٌ، ثم تكلّم على بناء الأفعال.

ـ تكلّم على تعريف الإعراب ـ بعد كلامه على علامة الحرف ـ وبيان أنواعه، وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل، وما يختصّ كلّ واحد منهما، وبيان العلامات الأصول والفروع.

ـ ثم تكلّم ـ بعد كلامه على إعراب الأسماء الستة، والمثنّى، وجمع المذكر السالم، وما جُمِع بالألف والتاء، وما أُلحِقَ بِهِ، وعلى ما لا ينصرِف ـ على إعراب الأفعال الخمسة وحكمها، وعلى الفعل المضارع المعتل الآخر.

ـ تكلم على الفعل المعتل بالألف وعلى الفعل المعتل بالواو أو بالياء بعد كلامه على الاسم المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، وعلى المنقوص. . . . أي إنّه تكلّم على الفعل في آخر كلامه على ما تُقَدَّرُ فيه علامات الإعراب.

ـ ثم تكلّم على الفعل المضارع: رفعه، والخلاف في روافعه، ونواصبه، وجوازمه.

ـ ثم تكلّم على «كان وأخواتها» وعلى «ظنّ وأخواتها» مفصولاً بينهما بـ «إنَّ وأخواتها»، عند كلامه على نواسخ المبتدأ والخبر، بعد كلامه على النّكرة، وعلى المعرفة وأقسامها الستّة، وعلى المبتدأ والخبر.

ـ ثم تكلّم على تذكير الفعل وتأنيثه عند كلامه على الفاعل وأحكامه.

ـ ثم تعرّض لبعض أحكام الفعل بكلامٍ موجز عند كلامه على الفاعل وأحكامه.

ـ ثم تعرّض لبعض أحكام الفعل بكلامٍ موجز عند كلامه على نائب الفاعل،

والاشتغال، والتنازع، والمفعول وأنواعه.

- ثم تكلم على صيغَتَيْ التعجب؛ **ما أفعلَه**، **وأفعِلْ بهِ**، بعد كلامه على المنصوبات، ومخفوضات الأسماء، وما يعمل عمل الفعل، والتوابع، والعدد، وموانع الصرف.

ويلاحظ بوضوح عدم دراسة ابن هشام الفعل دراسةً مستقلةً؛ لأنّه أخضع، إلى حد بعيد، أقسام الكلم كلّها لمقولتي البناء والإعراب.

ثانياً: الجامع الصغير في علم النحو:

١ - تكلم على الفعل: تعريفه، وخصائصه، وأقسامه، بحسب أمثلته، عند كلامه على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

٢ - أشار إلى المضارع المعرب عند كلامه على الإعراب وأنواعه.

٣ - تكلّم على الأفعال الخمسة، والفعل المعتل الآخر، والفعل الذي تُقدّرُ فيه الحركات، عند كلامه على علامات الإعراب الفروع وعلى الإعراب التّقديريّ.

٤ - تكلّم على «كان وأخواتها»، وعلى «أفعال المقاربة» - وهذه لم يذكرْها في قطر الندى وشرحه - وعلى «ظن وأخواتها» المنهجية التأليفية المتّبعة في قطر الندى وشرحه.

٥ - تكلّم على تأنيث الفعل، وعلى حذفه، عند كلامه على الفاعل.

٦ - تكلّم على تعدية اللازم، وعلى حذف ناصب المفعول عند كلامه على المفعول به.

٧ - تكلّم على المعرب والمبني من الأفعال عند كلامه على المعرب والمبني في النحو.

٨ - تكلّم على التعجب.

ويكاد المنهج التأليفي المتّبع في هذا الكتاب أنْ يكون متطابقاً مع منهجه في قطر الندى وشرحه، لولا أنّ ابن هشام قد اقترب خطوة في سبيل جمع مباحث الفعل، وذلك بكلامه على الأفعال المبنية والمعربة من دون أَنْ يفصلَ بينهما بمباحث أخرى.

وقد احتلّت مباحثُ الفعل ما يُعادلُ ١٨ صفحةً من أصل ١١٢ صفحةً؛ أي ما يقرب من ١٧٪ من مساحةِ الكتاب.

ثالثاً: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

١ ـ بيَّن ابنُ هشامٍ أنّ الكلمة اسم وفعل وحرف، ثم ذكرَ علامةَ الفعل بعد كلامه على علامات الاسم.

٢ ـ تكلّم على أنواع الفعل، الماضي والمضارع والأمر، بعد كلامه على علامة الحرف.

٣ ـ بحث أنواع الفعل من حيث الإعراب والبناء بعد كلامه على انقسام الاسم إلى معرب ومبني.

٤ ـ تكلّم عن البناء وأنواعه.

٥ ـ تكلّم على معنى الإعراب وأنواعه وعلاماته في الاسم والفعل، ثم تكلّم على العلامات الفروع، فذكر الأفعال الخمسة، والفعل المعتل الآخر، والأفعال التي تقدر في أواخرها علامات الإعراب.

٦ ـ تكلّم على «كان وأخواتها» وعلى «أفعال المقاربة» مفصولاً بينهما بالحروف المشبهة بليس بعد كلامه على النكرة والمعرفة وعلى المبتدأ والخبر.

٧ ـ تكلّم على «ظن وأخواتها»، وأعلم وأرى ونحوهما، بعد كلامه على «إنّ وأخواتها».

٨ ـ تكلّم على التّعدي واللّزوم بعد كلامه على الفاعل ـ حيث تكلّم على تثنية الفعل وجمعه وإفراده ـ ونائبه ـ حيث ذكر تغير صورة الفعل عند إسناده إلى نائب عن الفاعل ـ والاشتغال.

٩ ـ تكلّم على باب التعجب، ونعم وبئس، بعد كلامه على التنازع، والمفاعيل، وبقية المنصوبات، وحروف الجرّ، والإضافة، وما يعمل عمل الفعل، ومصادر الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، وأبنية أسماء الفاعلين، والصفة المشبهة، وأبنية أسماء المفعولين.

١٠ ـ تكلّم على توكيد الفعل بعد كلامه على أفعل التفضيل، والتوابع الخمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل، وبعد كلامه على النداء، والاستغاثة، والندبة، والترخيم، والمنصوب على الاختصاص والإغراء، وباب أسماء الأفعال، وباب أسماء الأصوات.

١١ ـ تكلّم على الفعل المضارع: إعرابه، ورفعه، ونصبه، وجزمه بعد كلامه

على باب ما لا ينصرف.

وتلاحظُ مرّة ثالثة، القرابة المنهجية، في ترتيب المواد، بين أوضح المسالك وبين قطر الندى وشرحه والجامع الصغير في علم النحو.

رابعاً: شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه:

اتّبع ابن هشام في هذين المؤلفين خطة جديدة في ترتيب المواد تعتمد على الحركة الإعرابية نفسها. فبعد كلامه على أقسام الكلمة، وعلامات كلّ قسم، وعلى الإعراب وعلاماته، وعلى البناء وعلاماته، قسم كلا منهما قسمينِ: المبنيات والمعربات، وتكلّم على الفعل ضمن هذا التخطيط.

١ ـ تكلّم أولاً، على الفعل، وأنواعه وعلاماته، بعد كلامه على الاسم وعلاماته.

٢ ـ تكلّم على الأفعال الخمسة، وعلى المضارع المعتل الآخر عند كلامه على علامات الإعراب الفروع، وبعد كلامه على حدّ الإعراب وأنواعه، وعلى الاسم الذي لا ينصرف، وعلى ما جمع بالألف والتاء، والأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

٣ ـ تكلّم على الفعل المضارع المعتل الآخر بعد كلامه على الاسم المنقوص.

ويُلاحظُ أنّ ابن هشامٍ قدّم الأفعال المبنية على الأسماء المبنية تمشيّاً مع «منهج الخفة».

فقال: «لما فرغت من تفسيره (البناء) شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبقْ إليه، وذلك أنّني جعلْتُ المبني على تسعةِ أقسام:

الأول: المبني على السكون، وقدّمته لأنّه الأصل، وهو: المضارع المتّصل بنون الإناث، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك.

الثاني: المبني على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق، **وثنّيت به لأنّه شبيه بالسكون في الخفّة**، وهو نوع واحد، وهو فعل الأمر، لأنّه يُبنى على ما يُجْزمُ به مضارعه، فيُبنى على السكون في نحو: اضربْ، وعلى حذف النون في نحو: «اِضربا» وعلى حذف حرف العلة في نحو: اُغزَ واَخشَ، واَرمِ.

والثالث: المبني على الفتح، وقدّمته على المبني على الكسر لأنّه أخفّ منه، وهو: الماضي المجرد، والمضارع الذي باشرته نون التوكيد، ثم يعدّد الأسماء

المبنية على الفتح.

والرابع: المبني على الفتح ـ وهو اسم لا ـ أو نائبه، وهو اثنان: الياء في المثنّى، وجمع المذكر السالم، والكسرة في جمع المؤنث السالم.

والخامس: **المبني على الكسر وقدمته على المبني على الضّم لأنّه أخَفّ منه**، ولا يدخل الاسم فيه.

والسادس: **المبني على الكسر أو نائبه** المذكور في الباب السابق، وهذا النوع لا وجود له، ولم يشرحه ابن هشام، فذكره من باب إتمام مقتضى القسمة العقلية.

والسابع: **المبني على الضّم**، ولا يدخل هذا القسم في دراسة الفعل.

والثامن: **المبني على الضم أو نائبه**، وهو كسابقه لا يدخل في دراسة الفعل.

والتاسع: **ما ليس له قاعدة مستقرة**، بل منه ما يُبنى على السكون، وما يُبنى على الكسر، وما يُبنى على الضّم. فينحصرُ في الحروف والأسماء غير المتمكّنة.

ثم تكلّم على المعربات، فقسمها إلى مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، ومجزومات.

ـ وبعد كلامه على النّكرة والمعرفة، تكلّم على المرفوعات العشرة، فدرس تغير صيغة الفعل عند الإسناد إلى نائب الفاعل، وتكلّم على حذف الفعل، وعلى تذكيره وتأنيثه، وعلى إفراده وجمعه وتثنيته، وذلك عند كلامه على الفاعل ونائبه.

ثم درس «كان وأخواتها» عند كلامه على اسم «كان وأخواتها» على اعتباره أحد المرفوعات.

ثم تكلّم على أفعال المقاربة عند كلامه على اسم هذه الأفعال على اعتباره أحد المرفوعات.

وأخيراً درس الفعل المضارع المرفوع الذي لم يسبقْه ناصب أو جازم باعتباره المرفوع العاشر.

ـ ثم تكلّم، عند حديثه على المنصوبات ـ على:

ـ إضمار عامل المفعول به جوازاً ووجوباً.

ـ وعلى «كان وأخواتها»، و«كاد وأخواتها» مرة ثانية عند كلامه على خبريهما.

ـ وعلى الفعل المضارع المنصوب باعتباره المنصوب الخامس عشر.

ـ وأمّا المجرورات فلا يدخل الفعل ضمنها.

ـ وأمّا المجزومات فتكلّم فيها على الأفعال المضارعة المجزومة.

ـ ثم عقد، بعد هذا التقسيم، باباً للكلام في عمل الفعل، فذكر أنّ الأفعال كلّها ـ قاصرها ومتعديها، تامها وناقصها ـ مشتركة في أمرين:

أحدهما: أَنَّها تعمل الرفع، لأَنّ الفعل:

ـ إمّا ناقص فيرفع الاسم، نحو «كان زيد فاضلاً».

ـ وإمّا تام آت على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل، نحو: قَامَ زَيْدٌ.

ـ وإمّا تام آت على غير صيغته الأصليّة فيرفع النائب عن الفاعل نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[١].

الثاني: أَنَّها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع، هي:

أحدها: المشبه بالمفعول به، فإنّما تنصبه ـ عند الجمهور ـ الصفاتُ: نحو: حَسَنٌ وجْهِهِ.

والثاني: الخبر، فإنّما ينصبُهُ الفعل الناقصُ وتصاريفُهُ نحو، كان زيد قائماً، ويعجبني كونه قائماً.

والثالث التمييز: فإنّما ينصبه الاسمُ المبهمُ المعنى، كـ «رطل زيتاً»، أو الفعل المجهول النسبة كـ «طابَ زيدٌ نفساً»، وكذلك تصاريفه، نحو: «هو طيب نفسا».

والرابع: المفعول المطلق، وإنّما ينصبه الفعلُ المتصرفُ التام وتصاريفهُ، نحو: «قُمْ قِيَاماً»، وهو «قَائِمٌ قياماً»، ويمتنع: «مَا أَحْسَنَهُ إِحْسَاناً»، و«كُنْتُ قائماً كوناً».

والخامس: المفعول به، وإنّما ينصِبُه الفعلُ المتعدي بنفسه، كـ «ضَرَبْتُ زيداً»[٢].

ثم قسّم الفعلَ حسبَ المفعول به، فقال:

«وقد قسَّمت الفعل بحسب المفعول به، تقسيماً بديعاً، فذكرت أنّه سبعةُ أنواعٍ[٣]:

---

(١) سورة هود، ١١/ ٤٤.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٢ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٥٤ وما بعدها.

١ ـ ما لا يطلب مفعولاً به البتّة: وذكر له علامات، هي: دلالتُهُ على حدوث ذات، وحدوث صفةٍ حسية، وكونه على وزن (فَعُلَ، و(انْفَعَلَ)، ودلالته على عَرَضٍ، وكونه على وزن (فَعَلَ) أو (فَعِلَ).

٢ ـ ما يتعدّى إلى واحد دائماً بالجار.

٣ ـ ما يتعدّى إلى واحدٍ بنفسه دائماً كأفعال الحواس.

٤ ـ ما يتعدّى إلى واحدٍ تارة بنفسه وتارةً بالجار.

٥ ـ ما يتعدّى إلى واحدٍ بنفسه تارة، ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار.

٦ ـ ما يتعدّى إلى اثنين، وقَسمَهُ قسمين:

أ ـ ما يتعدّى إليهما تارة ولا يتعدّى أخرى.

ب ـ ما يتعدّى إليهما دائماً، وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ ما ثاني مَفْعُولَيْه كمفعول شكر.

٢ ـ ما أولُ مفعوليه فَاعلٌ في المعنى.

٣ ـ ما يتعدى لمفعولين أوّلهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل، وهو أفعال القلوب وأفعال التصيير.

ـ ثم تكلم على فِعْلَيْ التعجب، بعد كلامه على الأسماء العشرة، التي تعمل عمل الفعل.

خامساً: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:

يبدو أَنّ ابنَ هشامٍ اتّبع فيه منهجاً قريباً من منهجه في شذور الذهب، وشرحه، فقسمه إلى أبواب: بابِ المرفوعات، وباب المنصوبات، وباب المجرورات. لكنه **خصّ أقسام الفعل بباب مستقل**، فقسّمه:

١ ـ بحسب الدلالة الزمانية إلى: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

٢ ـ إلى معرب ومبني.

٣ ـ إلى متصرف وجامد (نعم وبئس، وحبّذا ولا حبّذا، والتعجب).

٤ ـ إعراب الفعل المضارع؛ رافعه، أدوات نصبه، وأدوات جزمه.

٥ ـ تكلّم على تأنيث الفعل، لكنّه فصّله عن إعراب المضارع بباب غير المتصرف.

٦ ـ تكلّم على البناء، وذكر ضمنه جميعَ الأفعال: الماضي والمضارع ـ عند بنائه ـ والأمر.

ـ أما في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وفي الإعراب عن قواعد الأعراب، وفي «النكت النحوية»، فلم يتعرّضْ ابنُ هشام مباشرةً للفعل، بالرّغم من معالجته الفعل في أثناء كلامه المسهب عن الأدوات، خاصة أدوات النصب والجزم...

فابنُ هشام، في مؤلفاته النّحوية، يدرسُ الفعل ضمن قضية البناء والإعراب، أو ضمن عمل الأدوات، من دون أن يستطيعَ التّخلص من مزج أبحاث الإعراب بأبحاث الصرف؛ لأنّ النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أيّ نوع إلاّ ما يقدّمه له الصرف من المباني(١). وهذا السبب الذي جعل النحاةَ ـ وابن هشام منهم ـ يجدون، في أغلب الأحيّان، أنّه من الصّعب الفصل بين الصرف ـ الذي يستعينُ بالأصوات، ثم يقدّم العناصر الصوتيّة إلى النحو، باعتبارها عناصر صرفية ـ والنحو، فيعالجون كلاً منهما علاجاً منفصلاً، ومن هنا جاءت متونُ القواعدِ مشتملةً على مزيجٍ من هذا وذاك، يصعُبُ معه إعطاءُ ما للنّحو للنحو وما للصّرف للصّرف(٢).

يقول ابنُ هشام مثلاً، إنّ الفعل يُؤنّثُ وجوباً إذا كان الفاعلُ اسماً ظاهراً، متّصلاً، حقيقي التأنيث ـ وهو ما بإزائه من الحيوان ذكر كـ «امرأة، ونعجة، وناقة» ـ أو تثنيته له، أو جمعاً بالألف والتاء:

فالمفرد، كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾(٣).

والمثنى، كقولك: قامت الهندان.

والجمع، كقولك: قامت الهندات(٤).

ويمكن فهم كلامه على وجهين:

أحدهما، صرفي.

---

(١) طحان، (ريمون، الدكتور)، **الألسنية العربية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٧٢ م)، ص: ٢/ ١٣ وما بعدها، وانظر (حسان تمام، الدكتور)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مصر: الهيئة العامة للكتاب، (١٩٧٣ م)، ص: ١٧٨ وما بعدها.

(٢) المرجعان أنفسهما.

(٣) سورة آل عمران، ٣/ ٣٥.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٠.

والثاني، نحوي، كما يلي:

أولاً: الفهم الصرفي:

المعنى	المبنى	العلامة
التأنيث	التاء على إطلاقها	التاء في قالت وقامت

فالتأنيث معنى صرفي. ويُمكنُ القول إنّ فهم ابن هشام على هذا النحو فهم صرفي.

ثانياً: الفهم النحوي:

يمكن فهم كلام ابن هشام من زاوية العلاقات السّياقية، أي من زاوية النّحو، وذلكَ على النحو التالي:

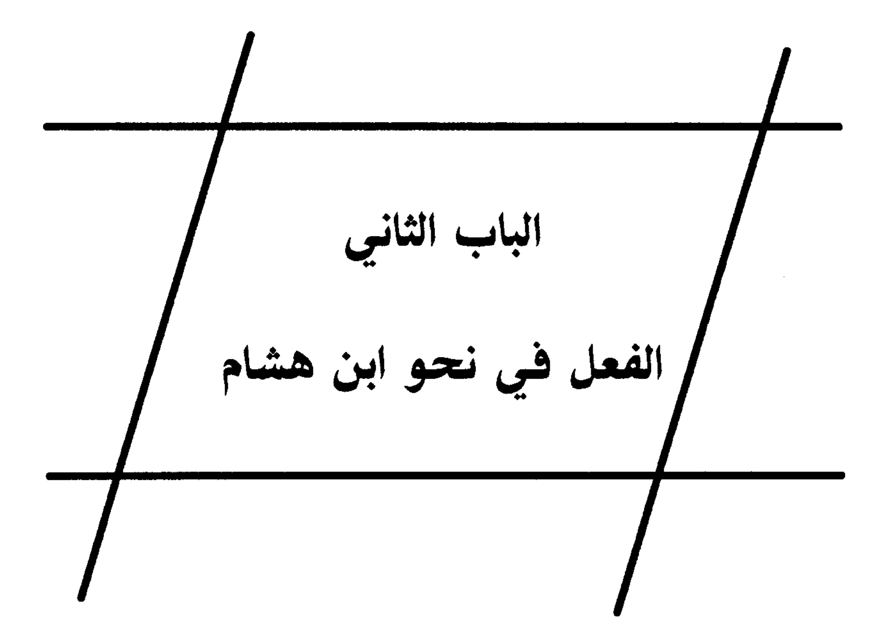
المعنى	المبنى	العلامة
المطابقة في التأنيث بين الفعل والفاعل	التاء على إطلاقها	التاء في «قالت» و«قامت».

ويبدو احتراز ابن هشام واضحاً في قوله: إذا كان الفاعلُ اسماً ظاهراً، متصلاً، حقيقي التأنيث، وهو ما بإزائه من الحيوان ذكرٌ كـ «امرأة، ونعجة، وناقة». . . وهذا ما دفع بالألسنيين إلى القول: «تؤدي قواعد الاتباع إلى التوافق التام بين المسند والمسند إليه في التذكير والتأنيث، أي بين الفعل وفاعله، أو بين الفعل ونائب فاعله كـ: جَلَسَ الرَّجلُ، جَلَسَتِ الفَتَاةُ، عُرِفَت الأمثولةُ، تُعْرَفُ الأمثولةُ، قد نتبين من دراسة قواعد الاتباع أنّ الـمُمَيِّزَ يقوم أحيّاناً بدور مزدوج صرفي ـ ونحوي، ولذا أطلقت عليه الدراسات الحديثة اسم مميز صرفي ـ نحوي[1]. . . وقد عالجتُ قضيَّة «المُمَيِّز»، معالجةً تفصيلية، في كتابي: «**المصطلح الصّرفي: مُمَيّزات التذكير والتأنيث**»[2].

(١) طحان (ريمون، الدكتور)، الألسنية العربية، ص: ٢/ ٤١ ـ ٤٣، وانظر (تمام حسان، الدكتور)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص: ١٧١ وما بعدها.

(٢) ص: ٨٤ وما بعدها.





الباب الثاني

الفعل في نحو ابن هشام





الفصل الأول

الفعل: تعريفه، وتسميته، وخصائصه

أَوّلاً: تعريف الفعل:

عرّفَ ابنُ هشام الفعلَ لغةً وإصطلاحاً:

فالفعل، في اللغة، «نفسُ الحدث الذي يُحْدِثُهُ الفاعلُ: من قيام، أو قعود، أو نحوهما»[(١)].

والفعل، في الاصطلاح، كلمةٌ تدلّ على معنى في نفسها[(٢)]، مقترنةً بأحد الأزمنة الثلاثة[(٣)]. أي: ما دلّ على حدث وزمان معين[(٤)].

ويُلاحظُ أَنّ ابنَ هشام قد استعمل في تعريفه لفظة: «كلمة»، عندما قال: «**الفعل كلمة**»، وهذا الاستعمالُ أفضل من استعمال سواه كلمة «ما» ـ مع أنّه قد استعملها في بعض كتبه[(٥)] ـ لأن كلمة «ما» من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أَنْ يُقالَ: «كلمة» أو «لفظة» أو نحوهما؛ لأَنّهما أقرب إلى الفعل من «ما».

فإِنْ قيل «ما» هٰهنا وإِنْ كان عاماً فالمراد به الخصوص، ووضع العام موضع الخاص جائز، قيل: حاصل ذلك المجاز، والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشيء لا

---

(١) ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ترتيب وتعليق وشرح عبد الغني الدقر، دمشق: دار الكتب العربية ودار الكتاب، ص: ١٨.

(٢) ابن هشام، **الجامع الصغير في علم النحو**، تحقيق وتعليق محمد شريف سعيد الزيبق دمشق: مطبعة الفلاح، الطبعة الأولى، نشر، ص: ١.

(٣) ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ١٤.

(٤) ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية، في علم اللغة العربية**، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر، بغداد: مطبعة الجامعة (١٩٧٧ م ـ ١٣٩٧ هـ)، ص: ٢/ ٥٠.

(٥) ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ١٤.

يستعمل فيه مجاز ولا استعارة[١].

كما يُلاحظ استعماله عبارة «مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة»؛ أي ما دَلَّ على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معيّناً، بحيث يكون ذلك الزمان المعيّن أيضاً مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أولاً، فيكون الظّرف والمظروف مدلول لفظ واحد بالوضع الأصلي[٢]، فيخرج عن حد الفعل:

ـ **المصدر**: كالضّرب والقتل، وإنْ وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معيّناً في نفس الأمر، لأَنّ ذلك المعنى لا يدلّ عليه لفظ المصدر[٣]، أي أن الفعل وضع للدّلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً. فدلالته عليهما من جهة اللّفظ وهي دلالة مطابقة. وقولنا: «مقترن بزمان» إشارة إلى أن اللّفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة. وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارج؛ لأنّ المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان، وإنّما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل.

فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً وليست من اللّفظ فلا اعتداد بها[٤].

ـ ويخرج نحو: الصّبوح، والغبوق، والقيلولة، والسُّرى؛ لأَنّ اللفظ وإِنْ دلّ على زمان لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة؛ أي: الماضي والحال والاستقبال[٥].

ـ ويخرج أيضاً نحو: خَلْق السمٰوات، وقيام الساعة؛ لأَنّه وإِنْ اقترن الحدثان؛ كلُّ واحد منهما بأحد الأزمنة معيّناً عند السامع، لكن لا بدلالة اللّفظ عليه وضعاً[٦].

ـ ويخرج أيضاً اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما؛ لأَنّهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلاّ مع اشتراط الحال أو الاستقبال، إلاّ أنّ ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعاً[٧].

---

(١) ابن يعيش، موفق الدين يعيش، ابن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، **شرح المفصل**، بيروت: عالم الكتب، والقاهرة: مكتبة المتنبي، ص: ٧/ ٣.

(٢) رضي الدين الأستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ)، **شرح كافية ابن الحاجب**، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، تعليق يوسف حسن عمر، ص: ١/ ٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٨.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ص: ٧/ ٢.

(٥)و (٦)و(٧) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ص: ١/ ٣٩.

- ويخرج أيضاً أسماء الأفعال؛ لأنّ ذلك فيها ليس بالوضع الأول، بل بالوضع الثاني[1].

- فهل قدّم ابن هشام جديداً في هذا التعريف؟

إنّ مقارنة تعريف ابن هشام الفعل بتعريف سيبويه، المتوفى سنة ١٨٠ هـ، القائل: «أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء (أي من المصادر) وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقعْ، وما هو كائن لم ينقطع؛

- **فأمّا بناء ما مضى، فـ: ذهب، وسمع، ومكث وحمد.**

- وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك:

آمراً: اذهبْ، واقتلْ، واضربْ.

ومخبراً: يقتلُ، ويذهبُ، ويضربُ، ويُقْتَلُ، ويُضْرَبُ.

وكذلك بناء ما لم يقعْ وهو كائن إذا أخبرت[2].

ويقول سيبويه في موضع آخر: يتعدّى الفعل إلى «الزمان» نحو قولك: ذهب؛ لأنّه بُنِي لما مضى منه وما لم يمضِ.

فإذا قال: «ذهب» فهو دليلٌ على أَنَّ الحدث فيما مضى من الزمان.

وإذا قال: «سيذهب» فإنّه دليل على أنّه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمضِ منه، كما أَنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث[3].

كذلك فإِنَّ مقارنة تعريف ابن هشام الفعل بتعريف النّحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه ـ كابن السراج، المتوفى سنة ٣١٦ هـ[4]، وأبي القاسم الزجاجي، المتوفى

---

(١) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ص: ١/ ٣٨.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار القلم، (١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م)، ص: ١/ ١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٥.

(٤) ابن السراج (أبو بكر محمد بن السراج)، **الموجز في النحو**، تحقيق وتقديم الدكتور مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، بيروت: مؤسسة بدران (١٩٦٥ م)، ص: ٢٧، حيث يقول: «الفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه وما أمرت به، فالخبر، نحو: يذهب عمرو، فيذهب حديث عن عمر، ولا يجوز أن تقول: «جاء يذهب». والأمر نحو قولك: اذهب، اقتل، دع، اضرب وما أشبه ذلك. وتعتبر الفعل بـ «سوف وقد وبالأمر، فما حسن فيه أحد هذه التلاوة فهو فعل، نحو: قد قام، وسوف يقوم، وقم».

=

سنة ٣٣٧ هـ[١]، وابن جني، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ[٢]، وأبي الحسين أحمد بن

= ـ وانظر كتابه «**الأصول في النحو**»، النجف: مطبعة النعمان، (١٩٧٣ م)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ص: ١/ ٤١، حيث يقول: «الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان، إما ماضٍ وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل. وقلنا: «وزمان لنفرّق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط. **فالماضي**، كقولك: «صلى زيد»، يدل على أنّ الصّلاة كانت فيما مضى من الزمان. **والحاضر**، نحو قولك: «يصلي» يدل على الصّلاة وعلى الوقت الحاضر. **والمستقبل**، نحو «سيصلي» يدل على الصّلاة وعلى أنّ ذلك يكون فيما يستقبل.

(١) أبو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، القاهرة: دار العروبة (١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ص: ٥٢، حيث يقول: «الفعل على أوضاع النحويين، ما دلّ على حدث وزمان، ماض أو مستقبل، نحو: قام يقوم، وقعد يقعد. والحدث المصدر، فكلّ شيء دلّ على ما ذكرناه معاً فهو فعل. فإن دلّ على حدث وحده فهو مصدر، نحو: الضرب والحمد والقتل. وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان. وهذا معنى قول سيبويه (الكتاب، ص: ١/ ١٢): «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن ولم ينقطع».

«وحدّ بعض النحويين الفعل بأَنْ قال: هو ما كان صفة موصوف، نحو قولك: هذا رجل يقوم. فيقوم صفة لرجل، ولا يجوز أن تصف يقوم بشيء. قيل له فإنّ الظروف قد تكون صفات للأسماء، ولا توصف هي. فقال: الظروف واقعة مواقع الأفعال، فالأفعال على الحقيقة هي التي توصف بها. وليس ما قاله بشيء، لأنّا قد نرى الظروف توصف في قولنا، مكاناً طيّباً، ومكاناً حسناً، وجلسنا مجلساً واسعاً، وما أشبه ذلك».

«وقد ذكرناأَنَّ الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنّما هي عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال. وإذا كان ذلك كما ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين، بطل من ذلك أن يكون فعل دائم، فمحال قول من قال من الكوفيين «فعل دائم»، ونحن نذكر حقيقة القول في «فعل الحال»، في موضعه إن شاء الله».

ويلاحظ أَنَّ الزجاجي قد أغفل في هذا الحد دلالة «الفعل على الحال»، ثم عاد وفصل رأيه في الموضوع في «باب فعل الحال وحقيقته»، ص: ٨٦، وسيعالج هذا الرأي في هذه الدراسة عند معالجة أقسام الفعل.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، (بيروت: دار الهدى، الطبعة الثانية، تحقيق محمد علي النجار) ص: ٣/ ٩٨ ـ ٩٩، حيث قال «في باب الدلالة اللفظية والصناعية»: إنَّ «أقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية، ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض: فمنه جميع الأفعال. ففي كلّ واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى «قام»، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنّما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أَنّها وإنْ لم تكن لفظاً فإنّها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنّما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيّز الضروريات، أَلاَ تراك حيث تسمع «ضَرَبَ» قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنتظر =

فارس، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ[١]، والزّمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ[٢]، وابن يعيش، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ[٣]، وابن الحاجب، المتوفى سنة

= فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بدّ له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذٍ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضع آخر لا من مسموع «ضرب»، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكر يصح منه الفعل، مجملاً غير مفصل. فقولك: ضرب زيد، وضرب عمرو، وضرب جعفر، ونحو ذلك شرع سواء، وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء، ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه، كما يخص بالضرب دون غيره من الأحادث، وبالماضي دون غيره من الأبنية. ولو كنت إنّما تستفيد الفاعل من لفظ «ضرب» لا معناه للزمك إذا قلت: «قام» أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة «ضرب» على الفاعل كدلالة قام، وقعد، وأكل، وشرب، وانطلق، واستخرج عليه، لا فرق بين جميع ذلك.

(١) فقد علمت أنَّ دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه لا من جهة لفظه، ألا ترى أن كلّ واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة، وهو استقلاله به، وانتسابه إليه، وحدوثه عنه، أو كونه بمنزلة الحادث عنه، على ما هو مبين في باب الفاعل».
وتابع ابن مضاء ابن جني بقوله: «إنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان، ويدل أيضاً، عنده على الفاعل دلالة لفظية على الأظهر. ألا ترى أنك تعلم من الفعل «يعلم» أنّه للمذكر الغائب، ومن الألف في «أعلم» أنه «متكلم»، ومن النون في «تعلم» أنه متكلمون، ومن التاء في «تعلم» أنه مخاطب أو غائبه (. .)، وتعرف من لفظ «علم» أنّ الفاعل غائب مذكر. . . انظر في ذلك:
- ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى (١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م)، نشر وتحقيق الدكتور شوقي ضيف، ص: ١٠٥.

(٢) أبو الحسين أحمد بن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب**، (بيروت: مطبعة بدران (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م)، تحقيق وتقديم الدكتور مصطفى الشويمي) ص: ٨٥، حيث يقول: «قال الكسائي: الفعل ما دلّ على زمان، وقال سيبويه: أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى. ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع. . . فيقال لسيبويه: ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أنَّ «ليس وعسى ونعم وبئس» أفعال، معلوم أنّها لم تؤخذ من مصادر؟ فإنْ قلت: إنّي حددت أكثر الفعل وتركت أقله. قيل لك: أن الحد عند النظار ما لم يزد الحدود ما ليس له ولم ينقصه ما هو له. وقال قوم: الفعل ما امتنع عن التثنية والجمع، والرّد على أصحاب هذه المقالة أنْ يقال: إنَّ الحروف كلّها ممتنعة عن التثنية والجمع وليست أفعالاً. وقال قوم: الفعل ما حسنت فيه التاء، نحو: قمت وذهبت، وهذا عندنا غلط لأنا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه. وقال قوم: ما حسن فيه أمس وغداً، وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم؛ لأنّهم يقولون: أنا قائم غداً، كما يقولون: أنا قائم أمس، والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أنَّ الفعل ما دلّ على زمان كـ: خرج، ويخرج، دلّلنا بهما على ماض ومستقبل».

(٣) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية، ص: ٢٤٣، حيث يقول: «الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان، ومن خصائصه صحة دخول «قد وحرفي الاستبقال، والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث =

٦٤٦ هـ[١]، وابن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ[٢]، وابن عصفور، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ[٣] ـ تثبت المقارنات أَنَّ ابن هشام لم يقدّم جديداً في تعريف

= ساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي وفعلت».

(١) شرح المفصل، ص: ٢/٧، حيث يقول: «الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان، وقد يضيف قوم إلى هذا الحدّ زيادة فيقولون «بزمان محصّل» ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر، وذلك أَنَّ المصدر يدل على زمان، إذ الحدث لا يكون إلاّ في زمان، لكن زمانه غير متعين كما في الفعل. والحقّ أنّه لا يحتاج إلى هذا القيد وذلك من قبل أنّ الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً. فدلالته عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالة مطابقة، وقولنا مقترن بزمان إشارة إلى أنَّ اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارج، لأنَّ المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان، وإنّما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته، بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً وليست من اللفظ فلا اعتداد بها، فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه».

ثم ينتقد تعريف الزمخشري للفعل فيقول: «إِنّ قول صاحب المفصل في حدّ الفعل» ما دل على اقتران حدث بزمان رديء من وجهين:

ـ أحدهما: أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي، وقوله: «ما دلّ» من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال: «كلمة أو لفظة» أو نحوهما، لأنّهما أقرب إلى الفعل من «ما».

فإن قلت: «ما» ههنا وإن كان عاماً، فالمراد به الخصوص، ووضع العام موضع الخاص جائز.

قيل: حاصل ما ذكرتم المجاز، والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشيء، فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة.

ـ والآخر: قوله: «على اقتران حدث بزمان»؛ لأنَّ الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنّما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان. والاقتران وجد تبعاً، فلا يؤخذ في الحدّ على ما تقدم.

ثم هذا يبطل بقولهم: القتال اليوم، فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلاً، فوجب أن يؤخذ في الحدّ «كلمة» حتى يندفع هذا الإشكال».

(٢) ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، انظر مجموع مهمات المتون، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة (١٣٦٩ هـ ـ ١٩٤٩ م)، ص: ٤١٥، حيث يقول: «الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصه دخول «قد، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء التأنيث الساكنة، ونحو تاء فعلت».

(٣) ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، مصر: دار الكتاب العربي (١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م)، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، ص: ٣، حيث يقول: الفعل كلمة تستند أبداً، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه»، وانظر:

ـ ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ**، بغداد: مطبعة العاني (١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م)، تحقيق عدنان عبد الرحمٰن الدوري، ص: ١٠٤، حيث يقول: «يعرّف الفعل بتاء التأنيث الساكنة، نحو: فعلت، وبلم، نحو: لم يفعل، وبدلالته على الأمر ولحاق نون التوكيد، نحو: قم =

الفعل، الذي لم يذكره إلاّ في كتابين من كتبه؛ وهما «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب» و«الجامع الصغير»، كما تعرض له في أثناء كلامه على المنصوبات في كتابه: «شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية». لكن هذا لا يسلبه فضله في تقريب التعريف إلى الأفهام.

ثانياً: تسميته:

قال ابن هشام: «الفعل في اللغة، نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل، من قيام أو قعود، أو نحوهما»[١]، ولكن:

لِمَ سمّي الفعل فعلاً؟

قيل: لأنَّه يدلّ على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ضَرَبَ» دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلمّا دلّ عليه سُمِيَ به، لأنّهم يسمّون الشّيء بالشّيء، إذا كان منه سبب، وهو كثير في كلامهم[٢].

وقد حاول بعضهم فلسفة التّسمية فقال:

ـ فإنْ قيل: ولِمَ لقب هذا النوع فعلاً وقد علمنا أنَّ الأَشياء كلّها أفعال الله تعالى؟

ـ قيل: إنّما لقب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخصّ بهذا اللقب لأنَّه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلقّب بما دلّ عليه.

=
وقومنّ (. . .) (فهو) ثلاثة أقسام:
ـ قسم وضع لحدث ماض، ويعرض له الحضور أو الاستبقال، وعلامته قبول تاء التأنيث، كقولك في «فعل»: فعلت.
ـ وقسم وضع صالحاً للحال والاستقبال ويعرض له تعيّن أحدهما وجعله ماضي المعنى ويسمى المضارع، وعلامته قبول «لم» كقولك في: «يفعل»: لم يفعل.
ـ وقسم وضع مستقبل المعنى ولا يعرض له غير ذلك، وهو فعل الأمر، وعلامته اقتضاء الأمرية مع قبول نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة، كقولك، في «قم» قومن أو قومنّ».

(١) ابن عصفور (علي بن مؤمن)، **المقرب**، بغداد: مطبعة العاني، الطبعة الأولى (١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ص: ١/ ٤٥، حيث يقول: «الفعل: لفظ يدلّ على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان».

(٢) شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ١٤.

ـ فإنْ قيل: فإنّه يدل على الزمان أيضاً، فهلاّ لقب به؟

ـ قيل: الفعل مشتق من لفظ المصدر، وليس مشتقاً من لفظ الزمان، فلمّا اجتمع فيه الدلالة على المصدر وأنه من لفظه كان أخص به من الزمان»[١].

ثالثاً: الفرق بين الفعل والعمل:

«الفعل» في اللغة، نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل، من قيام أو قعود، أو نحوهما. كما قال ابن هشام[٢].

فالفعل كناية عن كل عمل متعدٍّ أو غير متعدٍّ، فَعَلَ يَفْعَل فَعْلاً وفِعْلاً، فالاسم مكسور، والمصدر مفتوح، وفَعَلَه وبه، والاسم الفِعْل، والجمع الفِعَال، مثل قِدْح وقِدَاح، وبئر وبئَار، وشِعْب وشِعاب، وظِلّ وظِلاَل.

وقيل: فَعَلَه يَفْعَلَه فعلاً مصدره، والفَعْل ـ بالفتح ـ مصدر فَعَل يَفْعَل ـ بفتح العين فيهما ـ والفَعْلة ـ بفتح الفاء ـ المرة[٣].

فالفعل، هو الاسم، وهو عبارة عمّا وجد في حال كان قبلها مقدوراً سواء كان عن سبب أو لا[٤].

أمّا العَمَل: فالمِهْنة والفِعْل، والجمع أَعمال، وعَمِلَ ـ من باب طرب ـ عَمَلا، وأَعْمَلَه غيره واسْتَعْمَلَه وَاعْتَمَلَ الرجلُ: عَمِلَ بنفسه، أنشد سيبويه[٥] (من الرجز):

---

(١) أبو البركات، عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، (ت ٥٧٧ هـ)، دمشق: مطبعة الترقي (١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م)، ص: ١١. أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، **الإيضاح** العضدي، تحقيق وتقديم الدكتور حسن شاذلي فرهود، مصر: مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م)، ص: ١/ ٧، مع هامشها.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ص: ٧/ ٣ ـ ٤.

(٣) شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ١٤.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، بيروت: دار لسان العرب، مادة (ف ع ل) ص: ٢/ ١١١٢ ـ ١١١٣.
ـ أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، بيروت: دار الكتب العلمية (١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م)، ص: ٥٧٤.
ـ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، عني بترتيبه محمود خاطر، بيروت: دار الفكر ودار القرآن الكريم (١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م)، ص: ٥٠٧.
أبو هلال العسكري (ت بعد سنة ٤٠٠ هـ)، **الفروق في اللغة**، بيروت: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية (١٩٧٧ م)، ص: ١٢٦.

(٥) الكتاب، ص: ٣/ ٨١.

إنَّ الكريمَ، وأبيك، يَعْتَمِل
إنْ لم يَجِد يوماً على من يَتّكِل
فَيَكْتَسِي مِنْ بَعْدِها ويكتحِل

أرادَ من يَتَّكِلُ عليه، فحذف «عليه» هذه، وزاد «على» متقدِّمةً. أَلاَ ترى أنه يَعْتَمِل إنْ لم يجد من يتكل عليه؟

وقيل: العَمَلُ لغيره، والاعْتِمَالُ لنفسه قال الأَزهري: عمل فلان العمل يعمله عملاً، فهو عامل[١].

لكن: ما الفرق بين الفعل والعمل؟

العمل: إيجاد الأثر في الشيء.

يقال: فلان يعمل الطين خزفاً، ويعمل الخوص زنبيلاً، والأديم سقاءاً. ولا يقال: يفعل ذلك، لأَن فعل ذلك الشيء هو إيجاده في حال كان قبلها مقدوراً.

سواء كان عن سبب أو لا، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾[٢].

أَي خلقكم وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم أو صدغكم له[٣].

قال البلخي: من الأفعال ما يقع في علاج وتعب واحتيال، ولا يقال للفعل الواحد عمل، وعنده أَنَّ الصفة لله بالعمل مجاز، وعند أبي عليّ أَنّها حقيقة، وأصل العمل في اللغة الدؤوب، ومنه سميت الراحلة يعملة، قال الشاعر (من الهزج):

وقالوا قف ولا تعجل   وإن كنا على عجل
قليل في هواك اليو   م ما نلقى من العمل

أَي الدؤوب في السير.

وقال غيره (من البسيط):

---

(١) لسان العرب مادة (ع ل)، ص: ٢/ ٨٨٦ ـ ٨٨٧. والمصباح المنير، ص: ٥١٣، ومختار الصحاح، ص: ٤٥٥، ونسب أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية، ص: ١٢٨ الأبيات الشعرية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي.

(٢) سورة الصافات، ٣٧/ ٩٦.

(٣) أبو هلال العسكري، **الفروق في اللغة**، ص: ١٢٦ ـ ١٢٧. وانظر **مجمع البيان في تفسير القرآن**، للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، بيروت: مكتبة الحياة (١٣٨٠ ـ ١٩٦١)، م ٦، ج ٢٣، ص: ٧٠.

* والبرق يحدث شوقاً كلما عملا[١] *

والعمل، يعم أفعال القلوب والجوارح.

و«**عمل**» لما كان من امتداد زمان، نحو قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآءُ﴾[٢].

و«**فعل**» بخلافه، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝﴾[٣]؛ لأنّه إهلاك وقع من غير بطء.

والعمل لا يقال إلاّ فيما كان عن فكر وروية، ولهذا قرن بالعلم، حتى قال بعض الأدباء: قلب لفظ العمل عن لفظ العلم تنبيهاً على أنّه مقتضاه[٤].

ـ قال الصّغاني: تركيب الفعل يدلُّ على إحداث شيء من العمل وغيره، فهذا يدلُّ على أنّ الفعل أعمّ من العمل، والعمل أصل في الأفعال وفرع في الأسماء والحروف. فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً ينبغي أنْ يسأل عن الموجب لعمله، والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة[٥].

ومعنى لفظة: «**فعل**» مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضَّرْبُ فعل وكذا: القَتْلُ والنَّوْمْ[٦]. بل هي أعمّ الألفاظ بمعنى، ويصحّ استعمالها في كلّ الأفعال، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝﴾[٧]؛ أي مزكون، أي مؤدّون، فعبر عن التأدية بالفعل لأنّه فعل[٨].

---

(١) أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص: ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٢) سورة سبأ، ٣٤/١٣.
(٣) سورة الفيل، ١٠٥/١.
(٤) أبو البقاء بن موسى الحسيني الكفوري، توفي (١٠٩٤ هـ ـ ١٦٨٣ م)، **الكليات؛ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**. مصر: دار الطباعة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي (١٩٧٤ م)، إعداد ـ د. عدنان درويش ومحمد المصري، ص: ٣/ ٢١٣ ـ ٢١٤.
(٥) أبو البقاء، الكليات، ص: ٣/ ٢١٤.
(٦) ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ١٤.
ـ رضي الدين الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م)، تحقيق وضبط وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ١/ ١٣.
ـ عصام نور الدين، **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، (مخطوطة)، ص: ٧٠.
(٧) سورة المؤمنون، ٢٣/ ٤.
(٨) الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسن فخر الدين (ت ٧٤٦ هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة، (١٣١٠ هـ)، ص: ١/ ١٥.

رابعاً: خصائص الفعل أو علاماته:

حَدَّدَ ابنُ هشام خَصائِصَ الفِعْلِ، وذكر منها:

ـ **تاء الفاعل** كـ «ذَهَبْتُ».

ـ **وتاء التأنيث الساكنة**، كـ: «ذَهَبَتْ».

ـ **والدلالة على الأمر مع قبول ياء المخاطبة، أو نون توكيد**، كـ «اذْهَبْ»، وأنتِ ٱذْهَبِي.

ـ **(ولم)**، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[1].

ـ **وحرف تنفيس**، كـ «يذهب»، وسَيَذْهَبُ وسوف يَذْهَبُ[2].

ويذكر ابنُ هشام هذه الخصائص مجتمعة في شرحه لألفية ابن مالك، فيتأثرُ به، ويستعملُ بعضَ ألفاظهٌ، قال ابن مالك[3]، (من الرجز):

بِتَا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا اِفْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

وقال ابن هشام[4]:

ينجلي الفعل بأربع علامات:

إحداها: **تاء الفاعل**، متكلماً كان كـ: قمتُ، أو مخاطباً كـ «تَبَارَكْتَ».

الثانية: **تاء التأنيث الساكنة**، كـ «قَامَتْ هِنْدٌ وقَعَدَتْ».

فأمّا التّاءُ المتحركةُ فتختص بالاسم كـ: هِنْدٌ قَائِمَةٌ».

وبهاتين العلامتين ردّ على من زعم حرفية «لَيْسَ وَعَسَى».

= ـ ابن جماعة، عز الدين محمد بن أحمد (ت ٨١٩ هـ)، **حاشية على شرح الجاربردي مجموعة** الشافية، المطبعة العامرة (١٣١٠ هـ)، ص: ١/ ١٥.
ـ الطبرسي، مجمع البيان، م ٤، ج ١٨، ص ١٣٦.
ـ **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، (مخطوطة)، ص: ٢٠.

(١) سورة الإخلاص، ١١٢/٣ ـ ٤.

(٢) ابن هشام، الجامع الصغير في علم النحو، ص: ١.

(٣) ابن مالك، **ألفية ابن مالك**، مصر: مكتبة الحاج عبد السلام محمد بن شقرون، ص: ٢٩.

(٤) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة، (١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٧ م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ١/ ٢٢ ـ ٢٤.

وبالعلامةِ الثانيةِ رُدَّ على من زعم اسمية «نِعْمَ وَبِئْسَ».

الثالثة: **ياء المخاطبة**، كـ «قُومي».

وبهذه ردّ على من قال: إنّ «هَاتَ وَتَعَالَ» اسما فعلين.

الرابعة: **نون التوكيد شديدة أو خفيفة**، نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّٰغِرِينَ﴾[١].

وأمّا قوله من مشطور الرّجز:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودا

فضرورةٌ.

ويُلاحظُ أَنّ ابن هشام أهمل في التعريف الثاني علامةً ذكرها في كتابِهِ «الجامع الصغير»، وهي «حرف التنفيس».

كما يُلاحظُ أَنّه أَهْمَلَ في التعريفينِ حَرْفَ «قَدْ» في الدّلالةِ على الفعل، مع أن عدداً من النحاة قبله قد ذكره..

- فابن السراج (ت ٣١٦هـ)، يقول: «وتعتبر الفعل بـ «سوف، وقد»[٢].

- والزّمخشري (ت ٥٣٨هـ)، يقول: من خصائص الفعل «صحة دخول قد»[٣].

- وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يقول:

لـلفعـل تـاء الـفاعـل، أو يـاه عـلـم وقـد، وتـا الـتأنيث سـاكنـاً، ولـم[٤]

- وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) يذكرها بقوله: «ومن خواصه دخول قد»[٥].

بل إنّ ابن هشام نفسه يذكر أَنّ «قد» مختصة بالفعل المتصرّف الخبريّ المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تفصل منه بشيء

---

(١) سورة يوسف، ١٢/ ٣٢.

(٢) الموجز في النحو، ص: ٢٧.

(٣) المفصل، ص: ٢٤٣.

(٤) ابن مالك، **متن الكافية الشافية في علم العربية**، مصر: مطبعة الهلال (١٩١٤ م، ١٣٣٢ هـ)، ص: ٣، باب: الكلام وما يتألف منه.

(٥) الكافية، ص: ٤١٥.

اللهم إلاّ بالقسم»[١]، وهي حرف موضوع للتوقع في الماضي، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل في المضارع، والتّكثير، والتّحقيق. وقد تفيد النفي»[٢].

ـ فلماذا لم يذكرها مع علامات الفعل المُمَيِّزَة؟

وقد حاول ابن يعيش ذكر السبب الذي جعل هذه الحروف تختص بالأفعال فقال: «لأَنَّ معانيها في الأفعال»[٣].

ويلاحظ من خلال هذا العرض أنّ ابن هشام:

ـ وقع في التكرار في كتابه أوضح المسالك؛ لأَنّه عاد وفصّل علامات كل فعل في أثناء كلامه على أقسام الأفعال[٤].

وهو بذلك متابع لمنهج صاحب الألفية.

ـ خالف في «قطر الندى» وشرحِهِ، و«شذور الذهب» وشرحِهِ، منهجيته في هذه المسألة التي اتبعها في بقية كتبه، فذكر أقسام الفعل، وعلامات كلّ فعل، من دون أنْ يجعلها في فقرة خاصة[٥].

---

(١) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية (١٩٦٩ م)، ص: ١/١٨٦ ـ ١٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/١٨٦ ـ ١٩٠.

(٣) شرح المفصل، ص: ٧/٣.

(٤) أوضح المسالك، ص: ١/٢٧ ـ ٢٨، **وشرح قطر الندى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مصر: مطبعة السعادة (١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م)، ص: ٣٣ وما بعدها.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٢٠ وما بعدها.

الفصل الثاني

الفعل والزمان

أولاً: تمهيد عام

أقسام الفعل بحسب الزمن:

قسم ابن هشام الفعل باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة:

١ ـ باعتبار أمثلته إلى ثلاثة: ماضٍ، وأمر، ومضارع.

٢ ـ وباعتبار البناء والإعراب إلى قسمين:

أ ـ مبني، وهو الأصل، ولهذا قدّم.

ب ـ ومعرب، وهو خلاف الأصل، ولهذا أخر.

٣ ـ وباعتبار التّصرف والجمود إلى قسمين:

أ ـ متصرّف وهو الأصل.

ب ـ وجامد وهو ما لزم بناء واحداً[١].

٤ ـ باعتبار التمام والنقصان إلى قسمين:

أ ـ تام.

ب ـ ناقص.

٥ ـ وباعتبار التّعدي واللزوم إلى قسمين:

أ ـ متعد.

ب ـ ولازم.

٦ ـ وباعتبار المعلوم والمجهول إلى قسمين:

---

(١) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ص: ٢/٣٥٨.

أ ـ ما وُضِعَ للمعلوم.

ب ـ وما وُضِعَ للمجهول.

٧ ـ باعتبار الصّحة والإعلال إلى قسمين:

أ ـ صحيح، وهو ما خلت أصوله من حروف العلة.

ب ـ معتل، وهو ما كان أحد أصوله حرفاً من حروف العلة (الواو ـ الياء ـ الألف).

٨ ـ وباعتبار حروف أصوله إلى قسمين:

أ ـ ثلاثي: ما كانت حروفه الأصول ثلاثة أحرف.

ب ـ رباعي: ما كانت حروفه الأصول أربعة أحرف.

وقد اضطرب موقف ابن هشام في تقسيم الفعل.

ـ فتارة يأخذ برأي البصريين القائل بتقسيم الفعل بحسب «أمثلته إلى ثلاثة: ماضٍ، وأمر، ومضارع» ويصفه بأنه هو الصحيح، وينعت التقسيم الكوفي بالزعم[1].

ـ وتارة يأخذ برأي الكوفيين، القائل بتقسيم الفعل قسمين: «ماضٍ ومضارع». خاصّة وأن الأمر مضارع، دخلت عليه لام الأَمر فجزمته، ثم حذفت حذفاً مستمراً وتبعتها حروف المضارعة، ويرجح قول الكوفيين بقوله: «وبقولهم أقول؛ لأَنَّ الأمر معنى حقه أَنْ يؤدّى بالحرف، ولأَنّه أخو النهي؛ **ولأَنّ الفعل إنّما وُضِعَ لتقييد الحدث بالزمن**، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأَنّهم قد نطقوا بذلك الأصل»[2].

فابن هشام، قد أثار اختلاف البصريين والكوفيين في تقسيم الفعل وتقييد الحدث Action بالزمن، والصيغة Mode بالزمن Temps.

ـ أما التقسيم البصري للفعل القائل باختلاف بنيته لاختلاف زمانه فَبَدَأَهُ سيبويه عندما قال: «أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع:

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٢٥٨، الجامع الصغير، ص: ١، وشرح قطر الندى، ص: ٣٣، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٠، وأوضح المسالك، ص: ١٠/ ٢٧ـ٢٨.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥.

ـ فأمّا بناءُ ما مَضى فَذَهَبَ، وَسَمِعَ، وَمَكَثَ وَحُمِدَ.

ـ وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك:

آمراً: اذهب، واقتل، واضرب.

ومخبراً: يقتل، ويذهب، وَيَضضربُ، ويُقْتَلُ، وَيُضْرَبُ.

وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت[١].

وقال سيبويه أيضاً: «ويتعدّى (الفعل) إلى الزمان، نحو: ذهب؛ لأنّه بني لما مضى منه وما لم يمض.

ـ فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان.

ـ وإذا قال: «سيذهب» فإنّه دليل على أنّه يكون فيما يستقبل من الزمان.

ففيه بيان ما مضى، وما لم يمضِ، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث[٢].

وقد تابع معظم النحاة سيبويه، فربطوا بين الصيغة والزمان، وقسّموا الأَزمان ثلاثة: الماضي، والحال، والمستقبل، قال ابن يعيش: «لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان».

ـ فمنها حركة مضت.

ـ ومنها حركة لم تأت بعد.

ـ ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية.

كانت الأفعال كذلك: ماض، ومستقبل، وحاضر[٣].

ـ «فالماضي: ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»، أي قبل زمان إخبارك، ويريد «بالاقتران» وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. ولولا ذلك لكان الحدّ فاسداً.

ـ والمستقبل: ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده.

---

(١) الكتاب، ص: ١/ ١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٥.

(٣) شرح المفصل، ص: ٢/ ٤.

ـ وأمّا الحاضر: فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي، فيكون زمن الإخبار عنه هو زمان وجوده»[١].

لكنّ بعض المتكلمين رفض زمن الحال وفعل الحال وقال: «إن كان وجد فيكون ماضياً، وإلاّ فهو مستقبل، وليس ثمَّ ثالث. والحقّ ما ذكرناه وإِنْ لطف زمان الحال لما ذكرناه»[٢].

وقد أورد الزجاجي حجج المنكرين، ثم ناقشها بقوله: «إِنْ قال قائل: قد ذكرت أَنَّ الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، والحركة لا تبقى وقتين، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها، أن الحركة لا تبقى زمانين، وأنه محال قول من قال فعل دائم. وقد جعلتم أنتم أيضاً الأفعال ثلاثة أقسام، فقلتم: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال.

ـ فأمّا الماضي والمستقبل فمعقولان.

ـ ولم ينفك فعل الحال من أَنْ يكون في حيز الماضي أو الاستقبال، وإِلاّ رجعتم إلى ما أنكرتموه.

قيل له: الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا، ماضٍ ومستقبل ـ فالمستقبل ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود ـ والفعل الماضي ما تقضي، وأتى عليه زمانان لا أقل، زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه.

ـ فأمّا فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلّم، لم يخرجْ إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأتِ وقته، فهو المتكون في الوقت الماضي وأول المستقبل.

ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنَّه يكون أولاً أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي.

فلهذه العلة جاء الحال بلفظ المستقبل، نحو: زيد يقوم الآن، ويقوم غداً، وعبد الله يركب الآن، ويركب غداً، فإِنْ أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه

---

(١) شرح المفصل، ص: ٧/ ٤، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١/ ٢٣٧، وأسرار العربية، ص: ٣١٥، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، ص: ١/ ٧.

(٢) شرح المفصل، ص: ٧/ ٤.

السين أو سوف فقلت: سيقوم زيد، وسوف يركب عبد الله، فيصير مستقبلاً[١].

ثـم عيّن بعد ذلك سبب عدم انفراد فعل الحال بلفظ مستقل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنّه للحال، كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض، فقال: «لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم، قوي فأعرب، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على شبه الأسماء، كما أنّ من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعان كثيرة. من ذلك العين التي يبصر بها، وعين الماء، وعين الركبة، وعين الميزان، وعين القوم وهو الربيئة، والعين الحاضر من المال، والعين سحابة تنشأ من قبل القبلة، والعين نفس الشيء، والعين مصدر عِنت عيناً إذا أصبته بعين في أشياء لهذا كثيرة جداً معروفة في اللغة، كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالأسماء حتى ضارعها، والماضي لم يضارع الأسماء فتكون له قوتها، فبقي على حاله»[٢].

وواضح أنّ الزجاجي يقسم الفعل ثلاثة أقسام: ماضٍ وحال ومستقبل، إلاّ أنَّه يقول إنّ فعل الحال وفعل المستقبل يعبر عنهما بلفظ واحد. بهذا الفهم يجب النظر إلى تقسيمه للفعل. وأمّا ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي في تأويل هذا التعريف بأنّه «قصر الفعل على المضي والاستقبال»[٣].

ففيه كثير من الابتعاد عن التعريف لأنّ الزجاجي يقول إنّ فعل الحال وفعل المستقبل يعبر عنها بلفظ واحد، ويؤيد ذلك ما قاله الزجاجي في الجمل، وهو أنّ «الأَفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال، ويسمى الدائم.

ـ فالماضي ما حسن فيه أمس (وهو مبني على الفتح أبداً، نحو قولك: قام، وقعد وانطلق، وما أشبه ذلك.

ـ والمستقبل ما حسن فيه (غد)، وكانت في أوّله إحدى الزوائد الأربع وهي: ياء أو تاء أو نون أو ألف، كقولك: أقوم، ونقوم، وتقوم ويقوم وما أشبه ذلك. . .

ـ وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غداً، وعبد الله يصلي الآن ويصلي غداً.

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص: ٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٨٧ ـ ٨٨.

(٣) **الفعل، زمانه وأبنيته**، بغداد: مطبعة العاني (١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م)، ص: ١٦.

فإنْ أردت أنْ تخلّصه للاستقبال أدخل عليه السين أو سوف[١].

وبهذا الفهم أيضاً ينتفي قول الدكتور السامرائي: «وكأن الزجاجي في «الإيضاح» غيره في الجمل»[٢].

والسيرافي أيضاً، يقسم الفعل: ثلاثة أقسام بينها «فعل الحال»؛ لأَنّ كل فعل صحّ الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض، والفعل المستقبل هو الذي يحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا كان قبله. فقد تحصّل الماضي والمستقبل وبقي قاسم ثالث وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده وهو الذي قال سيبويه وما هو كائن لم ينقطع[٣].

وابن السّراج أيضاً، يقرّ بأن «الفعل ينقسم بأقسام الزمان: ماض، وحاضر ومستقبل. فالماضي، نحو: ضرب وقام، والحاضر، نحو: يصلّي ويأكلُ وجميع ما في أوائله الزوائد الأربع (الألف والتاء والنون والياء) لفظ الحاضر فيه كلفظ المستقبل فإذا أدخلت السين وسوف خلص للمستقبل»[٤].

يستنتج مما مضى أن النحاة العرب ربطوا بين المثال والزمن ربطاً وثيقاً، فقسّموا الزمان إلى ماضٍ، وحال ومستقبل، وخصوا كل زمن بصيغة أو «مثال» خاصّ من أبنية الفعل:

«فعل» للماضي دون قيد أو شرط.

«يفعل» للحال والاستقبال.

«أفعل» للحال والاستقبال، أيضاً عند البصريين.

أما الكوفيون فقسّموه، إلى ماض ومستقبل، ودائم. وقد مرّ الحديث عنه[٥].
لكن القارىء المتأني يلاحظ أَنّ الاستعمال اللغوي قد خذل النحاة في حصرهم كلّ بناء بزمان معين؛ لأنّ «فعل» قد يستعمل لغير الماضي، و«يفعل» قد يستعمل لغير الحال والاستقبال، وإفعل «قد لا يتحقق في الحال أو في المستقبل»... وكذلك بناء

(١) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق، **الجمل**، نشر وتحقيق وشرح العلامة ابن أبي شنب، باريس: مطبعة المكسيك، الطبعة الثانية (١٩٥٧ م - ١٣٧٦ هـ)، ص: ٢١- ٢٢.

(٢) الفعل، زمانه وأبنيته، ص: ١٧.

(٣) بالاقتباس عن الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص: ٨٧، هامش (١).

(٤) ابن السراج، الموجز في النحو، ص: ٢٧.

(٥) هذه الدراسة ص: ١٢٥.

فاعل لا يدل على زمان دائم بشكل مطلق؛ لأنه قد يكون في الماضي كما قد يكون في المستقبل. . .

قال ياقوت حدّث المرزبان: «عمن سمع الكسائي يقول: اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذمّ النحو ويقول: ما النحو؟ فقلت ـ وأردت أنْ أعلمه فضل النحو ـ ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك (بالإضافة)، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك (بالتنوين). أيهما كنت تأخذ به؟

قال: آخذهما جميعاً.

فقال له هارون الرشيد: أخطأت، وكان له علم بالعربية. .

فاستحيى، وقال: كيف ذلك؟

فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: «أنا قاتِلُ غلامِك» بالإضافة؛ لأنّه فعل ماض. فأمّا الذي قال: «أنا قاتلٌ غلامَك» بلا إضافة. . لا يؤخذ لأنّه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [١]، فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً. .

فكان أبو يوسف بعد ذلك، يمدح العربية والنحو [٢].

ومن أجل هذا «الخروج» على «أمثلة» الفعل لجأ النحاة مضطرين إلى تأويل النصوص وتخريجها تخريجاً ينطوي على كثير من التعسف والتحمل والتكلف، والتوجيه البعيد عن طبيعة اللغة، وما كان أغناهم عن هذا لو أنّهم نظروا لصيغ الفعل وأساليب اللّغة في الاستعمال اللّغوي بعيداً عن فكرة ربط كلّ صيغة بزمن معين [٣].

إنَّ الاستقراء اللّغوي يدلّ على أنّ العربيّ لم يكتفِ بالصّيغ الّتي أوردها النحاة للدّلالة على الأزمنة المختلفة، بل استعمل تراكيب الصيغ بطريقة جعلتها تدلّ بدقة على الزمن الذي يريد.

ـ فالسين وسوف تخلصان الفعل المضارع للمستقبل.

---

(١) سورة الكهف، ١٨/ ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص: ٣/ ٢٢٤.

(٣) الدكتور إبراهيم إنيس، **من أسرار اللغة**، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة (١٩٦٦م)، ص: ١٥٦، والدكتور مهدي المخزومي، **في النحو العربي: نقد وتوجيه**، صيدا: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى (١٩٦٤ م)، ص: ١٤٤.

ـ ولن وأخواتها تخلصه لنفي المستقبل.

ـ ولم وأخواتها تخلصه للماضي.

وسيأتي بحث ذلك مفصلاً[١].

ومع ذلك نقل أحد الدارسين المحدثين أَنّ بعض فقهاء اللغة المحدثين من المستشرقين والمعنيين بالدراسات المقارنة يرى «أَنّ الزمان ليس شيئاً أصيلاً، وأَنّ اقتران الفعل العربي به حديث النشأة، بعد أَنْ وجدت صيغة (فعل) المتطورة عن صيغة (فعل) وهي الصيغة التي يسميها الفعل الدائم في تعبير الكوفيين، والتي يعدونها أقدم وجوداً من الفعل الماضي[٢].

ثم يعلّق على ذلك بقوله: «ربما كان هذا حقاً»[٣].

يقول (وليم رايت) W. Wright «إِنَّ كلمتي «ماض» و«مستقبل»، وهما الكلمتان اللّتان أطلقتهما كتب النحو القديمة على هاتين الصيغتين لا تنطبقان انطباقاً دقيقاً على الأفكار التي تضمنها: إنّ الماضي السامي، أو المضارع السامي ليس له في حد ذاته صلة بالعلاقات الزمنية عند المتكلم (أو المفكر أو الكاتب)، كما أَنّه ليس له صلة بغيره من الأحداث التي تقاربه في الموقع. إِنَّ هذه العلاقات (الزمنية) نفسها هي التي تحدد المجال الزمني الذي يقع فيه الفعل التام وغير التام في السامية (سواء أكان ذلك الزمن ماضياً أم حاضراً، أم مستقبلاً) كما نستطيع عن طريق هذه العلاقات التعبير عنها بأزمتنا (في الإنكليزية) سواء أكان ذلك طريق الماضي، أو التام، أو الماضي التام، أو المستقبل التام، أو عن طريق المضارع، أو غير التام، أو المستقبل. ولم ينجح النحاة العرب أنفسهم في أن يتبينوا هذه النقطة الهامة في وضوح، ولكنهم علقوا أهمية لا ضرورة لها على فكرة الزمن (في ذاتها) وارتباطه بأشكال الفعل، وذلك بتقسيم الزمن إلى الماضي والحاضر والمستقبل، ثم خصوا الفعل الماضي بفكرة الزمن الماضي

---

(١) الدكتور إبراهيم السامرائي، الفعل، زمانه وأبنيته، ص: ٢٤.

(٢) هذه الدراسة، ص: ٢١٢ وما بعدها، و٢٤٤ وما بعدها.

(٣) المخزومي، في النحو العربي ـ نقد وتوجيه، ص: ١٤٤.

ـ ولفنسون، إسرائيل (أبو ذويب)، **تاريخ اللغات السامية**، مصر: مطبعة الاعتماد ـ الطبعة الأولى (١٣٤٨ هـ/ ١٩٢٩)، ص: ١٥ وما بعدها.

ـ محاضرات «باول كراوس» في طلبة الليسانس (كلية الآداب ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ م)، بالاقتباس عن المخزومي، ص: ١٤٥.

والفعل المضارع بفكرتي الزمن الحاضر والمستقبل(١).

والواقع أنّ رايت Wright نفسه قد تنبه إلى مسألة الاستعمال في اللغة - بعيداً عن تقسيم النحاة لصيغ الفعل حسب زمانه - عندما لاحظ أنّ (قد فعل) تشير إلى دلالتها على وقوع الحدث قبل قليل من زمن التكلم. كما في الشاهد الذي ساقه هو «قد ذكرنا وزارة جدهم خالد بن برمك في أيام المنصور، ونذكر ههنا وزارة الباقين»(٢).

كما تنبه المستشرق ريجس بلاشير (Régis Blachère) مع السيد ديمومبين (Gaude Froy - Demombynes) إلى أنّ (قد فعل) تدل على الماضي القريب.

1) Sert à noter un passé proche en France: Venir de.(٣)

في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾(٤)، وكقولهم: «قد أجبتك أن».

2) Je T'ai répondu, je viens de te répondre que.(٥)

أمّا قد فتفيد مع الماضي ما يسمى بالفرنسية:

3) Passé entérieur ou plus-que- parfait.

وذلك نحو: ثم قمت إلى الوطب وقد ضربه برد الشجر.

4) Puis j'allai à Loutre alors que L' atteinte la faicheur des Arbres.(٦)

فاستنتاج الدكتور المخزومي من كلام رايت Wright الذي يقول: «الصيغ الزمنية للفعل العربيّ صيغتان اثنتان فقط. تعبر إحداهما عن حدث تمّ وكمل من حيث صلته بغيره من الأعمال، والأخرى تعبر عن حدث لم يتم، حدث ابتدىء به واتصل

---

(١) المخزومي، في النحو العربي، ص: ١٤٥.

(٢) رايت، المرجع نفسه، ص: ٣، وانظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص: ١٤٥.

(٣) W. Wright, A Grammar of the Arabic Language, Gumbridge at the university press (1967 V. L, P.51).

(٤) سورة المؤمنين، ٢٣/١٧.

(٥) «رايت»، المرجع نفسه، ص: ٣، وانظر «الفعل: زمانه وأبنيته»، ص: ١٤٥.

Grammaire R. BIACHÈRE et GAUDE Froy - DEMOM BYNES de L'Arbre Classique. Paris G. P. Maisonneuve et Larose, (1978), P. 248.

Grammaire de L'Arbre Classique, p. 248.

(٦) Grammaire de L'Arbre Classique, p. 248.

إحداثه، ولم ينته بعد»[١]. استنتاجه من هذه الفقرة ليس دقيقاً عندما يقول: «ومؤدى هذا أنّ العربية، إذا أردت التعبير عن الماضي المطلق، والماضي التام، والماضي غير التام، لم تجد في الأبنية إلاّ بناء (فعل) للتعبير عما لا يعبر عنه في الإنكليزية إلاّ بعدة صيغ، وإذا أردت التعبير عن المستقبل باختلاف مجالاته الزمنية لم تجد إلاّ بناء (يفعل) للتعبير عن الحاضر والمستقبل. وهذا يعني أنّ العربية قد أهملت المجالات الزمنية التي يتضمنها الزمن الواحد كالماضي مثلاً، ولم يكن لديها من الأبنية ما تعبر به عن تلك المجالات»[٢].

فاستنتاجه غير دقيق، لأنّ العربية لم تهمل المجالات الزّمنية التي يتضمنها الزمن الواحد، بدليل أنّ النّحاة قد انتبهوا لسوابق «فعل» مثلاً، وتخصيصها بزمن معين في الماضي كما سبق في ملاحظة (رايت) و(بلاشر) و(ديمومبين). بل كما لاحظ نحاة العربية القدامى كما سيأتي[٣].

فالأزمنة المركبة قد عرفت في العربية كما عرفت في الفرنسية تحت اسم Concordance de temps وفي استعمالات القدماء أمثلة كثيرة لتركيب الأفعال للدّلالة بدقّة على الزمن المطلوب، فقد أورد الجاحظ الحوار التالي بين مريم الصناع وبين زوجها:

قال لها زوجها: أنّى لك هذا يا مريم؟

قالت: «هو من عند الله».

قال: «دعي عنك الجملة وهاتي التفسير، والله ما كنت ذا مال قديماً ولا ورثته حديثاً، وما أنت بخائنة في نفسك ولا في مال بعلك، **إلاّ أنْ تكوني قد وقعت** على كنز»[٤].

وقال الجاحظ: «**وكان ذلك منه لا يكون**»[٥] و«**أنه كان إذا صار**»[٦] و«**لو قد**

---

(١) مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص: ١٤٥، وانظر كتاب «رايت» السابق، ص: ٥١.

(٢) المرجعان أنفسهما.

(٣) هذه الدراسة، ص: ١٣٥ وما بعدها.

(٤) الجاحظ، **البخلاء**، تحقيق وتعليق طه الحاجري، مصر: دار المعارف، ص: ٣.

(٥) البخلاء، ص: ١٢٠، حيث قال: «ولربما غلبته شهوته، فكدم طرف أنفسها، وأخذ من طرف الأرنبة ما يسبغ به لقمته، وكان ذلك لا يكون إلاّ في آخرها لقمة، ليطيّب فمه بها، ثم يضعها ناحية».

(٦) المصدر نفسه، ص: ١٣١، حيث يقول: «زعموا أنّ رجلاً قد بلغ في البخل غايته وصار إماماً، =

ذهب هؤلاء الثقلاء لقد أكلنا»[١] . . وهناك أمثلة أخرى أوردها نفر من الدارسين المحدثين[٢] .

وإذا أردنا الخروج من ذلك كلّه بنتيجة مفيدة نقول مع الدكتور ريمون طحان: «استعمال المصطلحات الثلاث، الماضي والمضارع والأمر، وإطلاقها على الحيز الزماني يؤديان إلى اللبس (. . .) ويتبين للباحث ـ بعد اطّراح الأمر من حقل الزمن لأنّه وإن دل على الصيغة فلا يدخل في حقل الزمن ـ أَنَّ الماضي والمضارع لا يحددان بصيغتهما الأزمنة الماضية والحالية والمستقبلية. إذ هناك زمن التقويم أو الزمن الساعي الذي لا يرتبط بعادة صرفية من عادات اللغة، كما أَنَّ هناك الزمن الصرفي الذي يستثمر قيم صيغ الفعل للدّلالة على الحقائق المتعددة والتي تحاول تحديد مفهوم ينساب ويتهرب كلّما أردنا تعيينه»[٣] .

وفي الصفحات التّالية محاولة لدراسة كلّ صيغة (Mode) من صيغ الفعل التي قالها النحاة وتحديد الزمن (Temps) الذي تدلّ عليه . .

ثانياً: الفعل الماضي والزمن:

خصّ النّحاة صيغة «فعل» للدّلالة على الزمن الماضي دون تحديده؛ قال سيبويه: «أمّا بناء ما مضى فـ: ذهب، وسمِع، ومكث، وحمد»[٤] وقال: إنّ الفعل يتعدّى إلى الزمان، نحو قولك: «ذهب»؛ لأنّه بني لما مضى منه وما لم يمضِ.

ـ فإذا قال: «ذهب» فهو دليل على أَنّ الحدث فيما مضى من الزمان.

ـ وإذا قال: «سيذهب» فإنّه دليل على أَنّه يكون فيما يستقبل من الزمان.

= وأنه كان إذا صار في يده الدرهم، خاطبه وناجاه وفدّاه واستبطأه».

(١) البخلاء، ص: ١٥٢، حيث يقول: أنّ الحكم بن أيوب الثقفي عامل الحجّاج على البصرة: «ضيعة له يتنزه إليها ومعه خمسة رجال من خاصته، وقد حملوا معه طعام خمسماية، وثقل عليه أن يأكلوا معه، واشتد جوعه. فجلس على مشارة بقل، فأقبل ينتزع الفجلة، فيطوي جوزتها بعرقها، ثم يأكلها من غير أن تغسل، من كلب الجوع، يقول لواحد منهم، كان أقرب الخمسة إليه مجلساً: لو قد ذهب هؤلاء الثقلاء لقد أكلنا».

(٢) انظر مثلاً الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٢٥ـ ٢٦.

(٣) طحان (ريمون، الدكتور)، **الألسنية العربية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٧٢م)، ص: ١/ ١٤٦ وما بعدها.

(٤) سيبويه، الكتاب، ص: ١/ ١٢.

ففيه بيان ما مضى وما لم يمضِ منه، كما أَنّ فيه استدلالاً على قوع الحدث[١] وقد تابع عدد من النحاة سيبويه.

فقال الكسائي - ووافقه ابن فارس[٢]- «إنّ الفعل ما دل على زمان كخرج ويخرج دللنا بهما على ماض ومستقبل»[٣].

وقال الزّمخشري: «الفعل الماضي، هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»[٤].

وقال ابن يعيش: «الماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده»[٥].

وقال ابن الحاجب: «الفعل الماضي ما دلّ على زمان قبل زمانك»[٦].

فالملاحظ في تعريفات هؤلاء النحاة أنّ الماضي زمن واحد.. ولا تفريق فيه بين ماضٍ بعيد أو قريب... بل هو حدث وقع في زمن قبل زمانك، أو هو ما يصح الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده.

لكن الدارس لكتب النحو القديمة يلاحظ أَنّ عدداً من النحاة قد تكلّموا على انصراف الماضي عن «الزمن الماضي» إلى الحال وإلى الاستقبال[٧]، أي عن خروج الحدث عن زمن قبل زمانك[٨]، أي قبل زمان تلفظك به لا على وجه الحكاية، وقولنا لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو، «خرجت» من قولك اليوم: «يقول زيد: بعد غد خرجت أمس» فخرجت: فعل ماض، وإن لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به؛ لأنّك حاك، وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية. فيدل على زمان قبل زمان تلفظك به. ويخرج عنه أيضاً، نحو: «أخرج» من قولك اليوم: «قال زيد أول

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ١/ ٣٥.
(٢) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص: ٨٦.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٨٦.
(٤) الزّمخشري، المفصل، ص: ٢٤٤.
(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ص: ٧/ ٤.
(٦) **ابن الحاجب، الكافية في النحو**، ص: ٤١٥- من «مجموع مهمات المتون»، وشرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ١٢٤.
(٧) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٥.
(٨) رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ص: ٢/ ٢٢٤.

أمس: أخرج غداً»، فإنّه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به(١).

هذه اللفتة الذكية من بعض النحاة تستدعي من الدارسين المحدثين الابتعاد عن ربط الصيغة بزمن معين، وتقفز بالباحث عن أقوال النحاة التي تناقلوها عن بعضهم البعض وتضعه أمام البدايات الصحيحة التي تفصل بين الصيغة وبين الزمن وتفتح أمامه مجالات لصيغ استعمالات لغوية قد تخرج عن «زمن» النحاة. فمن معاني «فعل»(٢):

١ ـ الدلالة على وقوع الحدث بزمن الماضي المطلق ـ وهذا الاستعمال هو الغالب على بقية استعمالات «فعل»، بل هو الاستعمال الأصل من دون ضبطه أو تقييده نحو: قرأ الرجل الكتاب..

فقرأ: فعل حدث في الزمن الماضي، لكن أي ماض بالتحديد؟ الجواب يكون:

إنّ الفعل حدث قبل زمان تلفظك به... ومثله، نحو: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد(٣).

٢ ـ وقوع الحدث في الماضي مرات عدة، نحو: أشرقت الشمس، طلع القمر، اتفق المفسّرون أجمع النحويونَ وروت الرواة(٤).

٣ ـ إن الحدث كان كأنّه قد وقع، لأنّ وقوعه أمر محقق، ويكثر ذلك في الوعد والوعيد والمعاهدات كقول جعفر بن يحيى: «قد كثر شاكوك، وقلّ شاكروك.. فإمّا اعتدلت وإمّا اعتزلت» وكقول من قال: «فأعطنا الأَمان على خلّتين، إمّا إنك قبلت ما أتيناك به، وإمّا سترت وأمسكت عن أذانا حتى نخرج من بلادك»(٥).

٤ ـ يأتي في سرد أحداث ماضية في أسلوب القصص، كما جاء كثير من هذا

---

(١) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ص: ٢/ ٢٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٢٥، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ص: ٥ـ ٦، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ص: ٢١٩، والفعل: زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي، ص: ٢٨، وما بعدها، ومن أسرار اللغة لإبراهيم أنيس، ص: ١٥٥ وما بعدها، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه لمهدي مخزومي، ص: ١٥٥ وما بعدها، وإسناد الفعل لرسمية مباح، بغداد: ١٩٦٥ م ـ ١٣٨٤ هـ، ص: ١٦ وما بعدها.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٧، وانظر همع الهوامع، ص: ١/ ٢٣ ـ ٢٤، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه لمهدي المخزومي، ص: ١٢٢ـ ١٥٥، والفعل: زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي، ص: ٢٨.

(٤) المصادر والمراجع السابقة.

(٥) مهدي المخزومي، النحو العربي: نقد وتوجيه، ص: ١٢٣ وما بعدها.

النوع في النصوص القديمة كما في الأغاني مثلاً: فاستحسنها وبكى، ثم قال: بطلت والله يا بنيّ وخاب أملي فيك»[١].

٥ ـ ينصرف الماضي إلى الحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت، واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود[٢].

فـ «فعل» من أكثر أمثلة الفعل استعمالاً في الإنشاء الإيقاعي، نحو: بعت واشتريت والفرق بين «بعت» الإنشائي، و«أبيع» المقصود به الحال أن قولك: «أبيع» لا بدّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ. نقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج. فإنْ حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلا فهو كذب، فلهذا قيل إن الخبر محتمل للصدق والكذب، فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه.

وأمّا «بعت» الإنشائي فإنّه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللّفظ. وهذا اللّفظ موجود له، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته، فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها[٣]؛ أي أن الحدث وقع في أثناء الكلام، بل في اللحظة التي وقع فيها الكلام؛ لأنّه لم يتم إلاّ في الكلام نفسه، ويندرج فيه ألفاظ العقود، نحو: بعتك وزوجتك... وعبارات القسم نحو: نشدتك الله، عزمت عليك إلاّ فعلت كذا وكذا[٤]، أو لما فعلت كذا[٥].

٦ ـ وينصرف الماضي «فعل» إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي[٦] إما دعاء نحو: رحمك الله، ورحمه الله، ولا رضي عنه، وغفر الله لك، وإما أمراً، كقول الإمام علي

---

(١) Henri Fleisch, Etude sur le verbe Arab, P.24.
وانظر إبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٢٨، وانظر الأغاني لأبي الفرج.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ص: ١/ ٢٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية، ص: ١/ ٢٢٥، وانظر أيضاً، تسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٢.

(٤) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٤، ومهدي المخزومي، في النحو العربي، ص: ١١٥، وإبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٢٩، ورسمية مباح، إسناد الفعل، ص: ٢.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ص: ١/ ٢٤.

(٦) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٤.

رضي الله عنه: «أجزأ امرؤ قرنه آسى أخاه بنفسه» أي ليكف وليواس[١].

٧ ـ ينصرف إلى الاستقبال بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا﴾[٢]، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾[٣]، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾[٤].

والعلّة في الموضعين أنّه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً كأنه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه[٥]، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾﴾[٧].

٨ ـ ينصرف أيضاً، إلى الاستقبال إذا كان منفياً بـ «لا» أو «ان» في جواب القسم نحو: والله لا فعلت وإن فعلت.

فلا يلزم تكرير «لا» كما يلزم في الماضي الباقي على معناه، قال تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[٨]، أي ما يمسكهما، كقول من قال:

والله لا عذّبتهم بعدها سقر أي لا تعذبهم[٩] وكقول الشاعر (من البسيط):

رِدُوا فــوالله لاذُذْنــاكُــمُ أبــداً ... مــا دام فــي مــائـنـا وِرْدٌ لــورّاد[١٠]

٩ ـ ينصرف، أيضاً، إلى الاستقبال بدخول، إن الشرطية وما يتضمن معناها، وبدخول «ما» النائبة عن الظرف المضاف، نحو: ما ذرّ شارق، وما دامت لاسمٰوات، لتضمنها معنى (إن)؛ أي: إنْ دامت قليلاً أو كثيراً[١١].

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥، وتسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٥.
(٢) سورة الأعراف: ٧/ ٤٤.
(٣) سورة الزّمر، ٣٩/ ٧١.
(٤) سورة الزمر، ٣٩/ ٧٣.
(٥) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥.
(٦) سورة طه، ٢٠/ ١٠٢.
(٧) سورة الكهف، ١٨/ ٤٧.
(٨) سورة فاطر، ٣٥/ ٤١.
(٩) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥.
(١٠) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٤.
(١١) شرح الرضي على الكافية، ص: ١/ ٢٢٥.

وقد يبقى معها على المضي[١] كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[٢].

١٠ ـ وقد يحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو: سواء علي أقمت أم قعدت لأن فيه رايحة الشرط»[٣] إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود، أو ما يكون من ذلك[٤] وسواء كان الفعل معادلاً أم لا، نحو: سواء على أيّ وقت جئتني. فإن كان الفعل بعد «أم» مقروناً بـ (لم) تعين المضي، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٥]، لأنّ الثاني ماض معنى، فوجب مضي الأول، لأنّه معادل له[٦].

١١ ـ يحتمل المضي والاستقبال بعد (كلما)؛ لأنّ فيه رايحة الشرط[٧]:

ـ فالمضي نحو، ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾[٨].

ـ والاستقبال، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾[٩].

١٢ ـ يحتمل المضي والاستقبال: بعد «حيث» لأن فيه رايحة الشرط[١٠]، نحو: حيثما نزل قرأ.

ـ فالمضي، نحو: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾[١١].

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ص: ١/ ٢٢٥.
(٢) سورة المائدة، ٥/ ١٢٢.
(٣) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥، وهمع الهوامع، ص: ١/ ١٢٤، وتسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٦.
(٤) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٤.
(٥) سورة البقرة، ٢/ ٦، يس، ٣٦/ ١٠.
(٦) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٤.
(٧) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥، وتسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٦، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٥.
(٨) سورة المؤمنين، ٢٣/ ٤٤.
(٩) سورة النساء، ٤/ ٥٦.
(١٠) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥، ووتسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٦، وهمع الهوامع للسيوطي، ص: ١/ ٢٥.
(١١) سورة البقرة، ٢/ ٢٢٢.

ـ والاستقبال، نحو: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[١].

١٣ ـ يحتمل المضي والاستقبال بعد حرف التحضيض[٢] (هلا ـ ألا ـ لو) نحو: هلا فعلت.

ـ فإن أردت المضي، فهو توبيخ، نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْۗ﴾[٣].

والتحضيض لا يكون في الماضي الذي قد فات، إلاّ أنّها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات»[٤].

وإن أردت الاستقبال، فهو أمر به، نحو: ﴿۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةًۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾[٥].

١٤ ـ يحتمل المضي والاستقبال إذا كان صلة لموصول عام[٦] نحو: الذي أتاني فله درهم[٧].

ـ فالمضي، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[٨].

ـ والاستقبال، نحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْۖ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٩].

---

(١) سورة البقرة، ٢/ ١٤٩.
(٢) شرح الرضي على الكافية، ص: ١/ ٢٢٥، ووتسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٦، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٥.
(٣) سورة هود، ١١/ ١١٦.
(٤) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥ و٢/ ٢٨٧.
(٥) سورة التوبة: ٩/ ١١٢.
(٦) شرح الرضي على الكافية، ص: ١/ ٢٢٥، وتسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٦، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٥.
(٧) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥.
(٨) سورة آل عمران، ٣/ ١٧٣.
(٩) سورة المائدة، ٥/ ٣٤.

وقد اجتمعا في قول الطرماح[١] (من الطويل):

إنّي لآتيكم تشكر ما مضى   من الأمر واستيجاب ما كان في غد

وما كان في غد، أي ما سيكون[٢].

١٥ ـ يحتمل المضي والاستقبال إذا كان صفة لنكرة عامة، لأنّ فيه رايحة الشرط[٣].

نحو: كل رجل أتاني فله درهم[٤]:

فالمضي، نحو قول الأعشى[٥] (من الخفيف):

ربَّ رِفْدٍ هرقته ذلك اليو   م، واسرى من معشر أَقتَال

ـ والاستقبال، كحديث: «نضّر الله أمرأ سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما سمعها»[٦].

وأنكر أبو حيّان أن يكون «فعل» مفيداً للماضي والاستقبال، فقال بعد أَنْ ساق الأمثلة السابقة، وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك، ووافقه المرادي[٧].

والذي ذهب إليه السيوطي «الحمل على المضي»، لإبقاء اللّفظ على موضوعه، وإنما فهم «الاستقبال فيما مثل به من خارج»[٨].

١٦ ـ يُستعمل للدّلالة على المستقبل، وذلك بعد (إذا) وهي ظرف لما يستقبل من الزمان منصوب بجوابه خافض لشرطه، ومضمنة معنى الشرط، نحو: إذا جئتني

---

(١) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٥، وأمالي ابن الشجري، ص: ١/ ٤٥.
(٢) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٥.
(٣) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥، ووتسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٦، وهمع الهوامع للسيوطي، ص: ١/ ٢٥.
(٤) شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٥.
(٥) **ديوان الأعشى الكبير** (ميمون بن قيس)، بيروت: المكتب الشرقي للنشر، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، ص: ٤٩.
(٦) النهاية لابن الجزري، ص: ٥/ ٧١.
(٧) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٦.
(٨) المصدر نفسه، ١/ ٢٦.

أكرمتك[١]. وفي كتاب الأغاني: «فإذا فزع بكى ويبكي ما شاء الله»[٢].

١٧ ـ يأتي للدّلالة على أنَّ الحدث وقع في زمن ماض نتيجة لأحداث أخرى[٣] كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٤].

١٨ ـ يأتي للدّلالة على أنّ الحدث كان قد أُنجِزَ واستمر على هذه الحال حتّى زمن المتكلم[٥]، نحو قوله تعالى:

﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾[٦].

١٩ ـ قد تفيد «فعل» التوقع بعد «قد».

ـ قال الخليل، يقال: «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأنَّ الجماعة منتظرون لذلك[٧].

ـ وقال بعضهم: تقول: «قد ركب الأمير»، لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾[٨].

ـ وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، قال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع[٩].

ـ وقد أنكر ابن هشام أن تكون (قد فعل) تفيد التوقع، فقال: والذي يظهر لي أنها لا تفيد التوقع أصلاً، أما في الماضي فلأنه:

لو صح إثبات التّوقع لها بمعنى أنّها تدخل على ما هو متوقع لصحّ أَنْ يقال في «لا رجل» بالفتح إنّ «لا» للاستفهام؛ لأنّها لا تدخل إلاّ جواباً لمن قال: هل من رجل؟ ونحوه، فالذي بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» متوقع كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنّه قال: إنّها تدخل على

---

(١) إبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٢٩.
(٢) أبو فرج الأصفهاني، الأغاني (طبعة دار الكتب)، ص: ٧/ ١١٧.
(٣) إبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٢٨.
(٤) سورة الفاتحة، ١/ ٦ و٧.
(٥) إبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٢٨.
(٦) سورة البقرة، ٢/ ٤٠، ٤٧، ١٢٢.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٦، والكتاب لسيبويه، ص: ٣/ ١١٥.
(٨) سورة المجادلة، ٥٨/ ١.
(٩) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٧.

ماض متوقع، ولم يقل إنّها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق»[١].

٢٠ ـ «قد فعل» تستعمل لـ «تقريب الماضي من الحال، تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت، قد قام» اختص بالقريب[٢].

وقد أوجب البصريون ـ إلاّ الأخفش[٣] ـ دخول (قد) على الماضي الواقع حالاً.

ـ إمّا ظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ﴾[٤].

ـ أو مقدّرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾[٥] وقوله: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ﴾[٦].

أمّا الكوفيون والأخفش فقد خالفوا البصريين وقالوا، «لا تحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد) والأصل عدم التّقدير، ولا سيما فيما كثر استعماله[٧].

وقد ذكر ابن عصفور «أنّ القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد جميعاً»، نحو ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾﴾[٨] وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقول امرىء القيس[٩] (من الطويل):

حلفْتُ لها باللّهِ حلفةِ فاجرٍ   لناموا، فما إنْ من حديثٍ ولا صالي[١٠]

ثم يعلّق ابن هشام على قول ابن عصفور هذا بقوله: «والظاهر في الآية والبيت

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٧.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٨٧.
(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٨٨.
(٤) سورة البقرة، ٢/ ٢٤٦.
(٥) سورة يوسف، ١٢/ ٦٥.
(٦) سورة النساء، ٤/ ٩٠.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٨.
(٨) سورة يوسف، ١٢/ ١٩.
(٩) ديوان امرىء القيس، ص: ٣٢ الفاجر هنا: الكاذب، والصالي: الذي يصطلي بالنار، يقول: لما خوفتني من السمار أقسمت لها كاذباً أن ليس منهم أحد إلاّ نائماً.
(١٠) ابن عصفور، المقرب، ص: ١/ ٢٠٥، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٨ و٢/ ٧٠٨.

عكس ما قال، إذ المراد في الآية: لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو مُتّصف به مذ عقل، والمراد في البيت أنّهم ناموا قبل مجيئه»[١].

أَمّا الزّمخشري فمقتضى كلامه «أنّها في نحو: والله لقد كان كذا» للتوقع لا للتقريب، فإنّه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾[٢] في سورة الأعراف، فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلاّ مع (قد)، وقلّ عنهم نحو قوله:

حلفت لها بالله حلفة فاجر   لناموا فما إنْ من حديث ولا صالي

قلت: لأنّ الجملة القسمية لا تساق إلاّ لتأكيد الجملة المقسم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم»[٣].

وأمّا ابن مالك فمقتضى كلامه أنها من الماضي إنّما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور وأنّ شرط دخولها كون الفعل متوقعاً، كما قدمنا، فإنّه قال في تسهيله وتدخل على فعل ماض متوقّع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال[٤].

ويجوز أنّ تدخل لام الابتداء على (قد) الداخلة على الماضي، نحو: «إنّ زيداً لقد قام» وذلك لأنّ الأصل دخولها على الاسم نحو: «إنّ زيداً لقائم» وإنّما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٢٤﴾﴾[٥]، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه[٦].

٢١ ـ قد تفيد (قد فعل) التحقيق[٧] نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾[٨] ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾[٩].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٨.
(٢) سورة الأعراف، ٧/ ٥٩.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٨.
(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٨٩، وابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٢٤٢.
(٥) سورة النحل، ١٦/ ١٢٤.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٩.
(٧) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٩٠.
(٨) سورة الشمس، ٩١/ ٩.
(٩) سورة البقرة، ٢/ ٦٥.

٢٢ ـ قد تفيد النفي، حكى ابن سيده: «قد كنت في خير فتعرفَه» بنصب تعرف. وهذا غريب[١] وإليه أشار ابن مالك في التسهيل بقوله: وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها[٢].

ومحمله عندي على خلاف ما ذكر، وهو أَن يكون كقولك للكذوب، هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنّما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجيء قول (المغيرة بن حبناء) (من الوافر)[٣]:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا[٤]

وواضح أَنّ ابن هشام ينكر إفادتها النفي ويصفه بالـ «غريب: وقد جاء في الكتاب[٥] إن نفي «فعل» لم يفعل «ونفي» «قد فعل» «لما يفعل» ونفي «لقد فعل» «ما فعل».

٢٣ ـ ترتيب فعلين وقعا في الماضي بحيث وجد الأول في اللحظة التي وجد فيها الثاني[٦].

نحو: لما جاءني أكرمته، ونحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾[٧]، ونحو: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٨].

٢٤ ـ «كان فعل» تستعمل للدلالة على أَنّ الحدث وقع في الزمان الماضي البعيد، فهذه الصيغة تدل على «فعل مركب» يدلّ على زمن خاص، وهو بمثابة حكاية الماضي، فيختلف بهذا الاعتبار عن «الماضي العادي» لأَنّ كتب من قولنا: «كان كتب» يدل على ما حدث في الماضي. ولكن «كان كتب» يدل على ما حدث في ماضٍ خاص وفي الماضي الذي نتكلم عليه ونحكي أحداثه[٩].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٠.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٠. وابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٢٣١.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٠، والكتاب لسيبويه، ص: ٣/ ٣٩.
(٤) ويروى «لاستريحا» ولا شاهد فيه حينئذٍ.
(٥) الكتاب لسيبويه، ص: ١/ ١٣٥ـ١٣٦، و٣/ ١١٧.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٠.
(٧) سورة الإسراء، ١٧/ ٦٧.
(٨) سورة المائدة ٥/ ١١٦.
(٩) ساطع الحصري، **اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، (١٩٦٦)، ص: ١٠٧ـ١٠٨.

ويلاحظ ذلك في الاستعمالات التالية: قال الجاحظ: «وكنت جمعت رؤوس أفاع كن عندي لأرمي بها» وقال زفر بن الحارث (من الطويل):

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا «جذاما وحميرا»[١]

٢٥ ـ «كان قد فعل» و«قد كان فعل» تستعمل أيضاً للدلالة على أَنّ الحدث قد وقع في الزمان الماضي البعيد، كقول أبي تمام[٢] (من الكامل):

قد كان بوّأه الخليفة جانباً من قبله حرماً على الأقدار

وكقول المتنبي[٣] (من البسيط):

قَدْ كَانَ شَاهَدَ دَفْنِي قَبْلَ قَوْلِهِم جَمَاعَةٌ ثُمَّ مَاتُوا قَبْلَ مَنْ دَفَنُوا

وكقول مسكين الدارمي (من الكامل):

قَدْ كَانَ شَمَّرَ لِلصلاةِ ثِيَابَهُ حتى وَقَفْتِ لَهُ بِبَابِ المَسجِدِ[٤]

وقد أورد المستشرقان (دومبين) و(بلاشر)[٥] هذا المثل: قد كان شمر ثيابه = كان قد شمر ثيابه، (Il avait retoussé ses vêtements) وكقول الآخر (من الطويل):

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/٧٠٨، وانظر مهدي مخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص: ١٥٦، وإبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٢٩، وروي البيت (ليالي لاقينا جذاما وحميراً). والمعنى: لقد طمعنا بهاتين القبيلتين، فإذا هما قويتان، وصدر البيت مثل يضرب لمن يطمع فيخيب.

(٢) **ديوان أبي تمام**، مصر: دار المعارف الطبعة الثانية، تحقيق محمد عبده عزام، ص: ٢/ ٢٠٥، وانظر مهدي المخزومي في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص: ١٥٦.

(٣) **شرح ديوان المتنبي**، عبد الرحمٰن البرقوقي، بيروت: دار الكتاب العربي، ص: ٤/ ٣٦٦، وانظر ناصيف اليازجي، **العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب**، بيروت: دار صادر (١٣٨٤ هـ/ ١٩٦١ م)، ص: ٢/ ٣٤٤. يريد أن قوماً نعوه قبل هؤلاء وأخبروا أنهم شاهدوا دفنه ثم ماتوا قبل المتنبي، أي فقد بان كذبهم فيما ادعوا. انظر أيضاً مهدي المخزومي في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص: ١٥٦، وإبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٢٩.

(٤) ابن عبد ربه (أبو عمر، أحمد بن محمد)، **العقد الفريد**، شرحه، وطبعه، وصحّحه، وعنون موضوعاته، ورتّب فهارسه أحمد أمين وآخرون، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م)، ص: ٦/ ١٨ ـ ١٩، وانظر:
ـ ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة (د. ت)، ص: ٤/ ١٦١.

(٥) Grammaire de L'Arbre Classique, p. 249.

وكان قد استسقى الغمام وقد بدا لَـهُ عَـارِضٌ مَـن جـانـبـيـهِ جـهـام(١)

وكقول البحتري (من الطويل):

وكَانَت قَدْ اغبرت رُباها، وأظلَمَت جوانب قطريها، وبان اختلالـها(٢)

٢٦ ـ وتتصدر (قد) (فعل) لتفيد أنّ الحدث ماض بالنسبة لفترة ماضية، نحو قول الجاحظ: «ثم قمت إلى الوطب وقد ضربه برد الفجر» Puis j'allai à l'outre alors que l'avait atteinte la fraicheur des arbres(٣).

٢٧ ـ يأتي (فعل) مسبوقاً بفعل الكون المضارع فيأتي من هذا المركب إعراب عن المستقبل في زمان ماض، وهو ما يدعى في الفرنسية Future - Antèrieure نحو، ما ذاك من شيء أكون اجترحته(٤) وكقول المعربين في هذا العصر مثلاً «وأفر اللص أن يكون سرق أثاث الدار»(٥).

ولا بدّ من القول إن الفعل (كان) وأخواتها نحو: «ما زال، أضحى، أمسى، أصبح، صار، وسائر الأفعال الأخرى، قد تستعمل في صيغة الماضي متلوة بأفعال أخرى في صيغة (يفعل)، وذلك في سرد أحداث ماضية كما يحدث في الحكايات والقصص، نحو (وكان يتصدق على الفقراء ويقري الضيف ويغيض الملهوف»(٦).

ثالثاً: الفعل المضارع والزمن

في زمان المضارع خمسة أقوال:

أحدها: **أنّه لا يكون إلا للحال**، وعليه، ابن الطرواة، قال: لأَنّ المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً، فمعناه ينوي أَنْ يقوم غداً(٧).

---

(١) إبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٢٩.

(٢) **ديوان البحتري**، مصر: دار المعارف، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ص: ٣/ ١٦٣٠. وانظر أيضاً مهدي المخزومي في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص: ١٥٦. وانظر إبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٣٠.

(٣) Grammire de L'Arbre Classique, p. 249.

(٤) الأغاني: (طبعة التقدم)، ص: ٨/١٤ بالاقتباس عن إبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٣٠.

(٥) إبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٣٠.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح عبد =

الثاني: **أنّه لا يكون إلا للمستقبل**، وعليه الزّجاج، وأنكر أنْ يكون للحال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة، لأَنَّك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً، وأجيب بأنّ مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل[١].

الثالث: **أنّه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما**، وهو رأي الجمهور وسيبويه، لأنّ إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ، وإنّ ركب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنّه مجاز لتوقفه على مسوغ، نحو: «يقوم زيد» يصلح للحال والاستقبال[٢].

الرابع: **أنّه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال**، وعليه الفارسي، وابن أبي ركب (إسماعيل بن مسعود بن عبد الله بن مسعود الخشني الحيلني، أبو طاهر)[٣] وهو المختار عند السيوطي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلاّ على الفروع، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث[٤].

الخامس: **أنّه حقيقة في المستقبل مجاز في الحال**، وعليه ابن طاهر، لأنّ أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً، ثم حالاً، ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال، وردّ بأنّه لا يلزم من سبق المعنى سبقيّة المثال[٥].

فبأيّ الآراء أخذ ابن هشام؟

يقول ابن هشام، تقول، يقوم زيد «فيكون الفعل مرفوعاً لخلوه من الناصب والجازم ومحتملاً للحال والاستقبال»[٦]. وهذا رأي الجمهور وسيبويه، وللمضارع أربع دلالات زمنية.

= السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٥ م)، ص: ١/ ١٧.

(١) همع الهوامع، ص: ١/ ١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٧، وشرح المفصل، ص: ٧/ ٦.

(٣) همع الهوامع، ص: ١/ ١٨، هامش (١).

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٨.

(٥) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٨.

(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٢٤.

أولاً: دلالته على الحال في مواضع:

١ ـ يترجح في المضارع الحال «إذا كان مجرداً، لأنّه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه، ولم يكن للحال صيغة تخصّه، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن، جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغته[(١)].

وعلّله الفارسي بأنّه إذا كان لفظ صالحاً للأقرب، والأبعد، فالأقرب أحق به، والحال أقرب من المستقبل[(٢)].

وقد جاء فعل الحال بلفظ المستقبل، لأنَّ «فعل الحال في الحقيقة مستقبل؛ لأنّه يكون أولاً أولاً فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي، فلهذه العلة جاء الحال بلفظ المستقبل[(٣)].

٢ ـ يتعين فيه الحال إذا اقترن بـ «الآن»[(٤)] وما في معناه، كـ «الحين»[(٥)]، و«الساعة»[(٦)]، «آنفاً»[(٧)]، و«حالاً»[(٨)]. هذا قول أكثر النحاة[(٩)].

وزعم بعضهم إنه يجوز بقاء المقرون بـ «الآن» ونحوه مستقبلاً، لاقتران ذلك في الأمر، وهو لازم الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾[(١٠)].

وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجازٌ إنّما تخلص للحال إذا استعملت على حقيقتها[(١١)].

٣ ـ يتعين فيه الحال إذا نفي بـ «ليس» لأنّها موضوعة لنفي الحال، وتنفي غيره

---

(١) همع الهوامع، ص: ١/ ١٩، والنحو الوافي لعباس حسن، مصر: دار المعارف، الطبعة الخامسة، ص: ١/ ٥٧.
(٢) همع الهوامع، ص: ١/ ١٩، والنحو الوافي، ص: ١/ ٥٧.
(٣) أبو القاسم الزجاجي (ت سنة ٣٣٧ هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، مصر: دار العروبة (١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٩ م) ص: ٨٧.
(٤) شرح الكافية، ص: ٢/ ٢٣١، همع الهوامع، ص: ١/ ١٩، النحو الوافي، ص: ١/ ٥٧، رسمية مباح، إسناد الفعل، ص: ٢٢، ورمزي البعلبكي، **نحو الفعل المضارع**، (مخطوطة)، ص: ٣٠.
(٥) المراجع أنفسها.
(٦) شرح الكافية، ص: ٢/ ٢٣١، وهمع الهوامع، ص: ١/ ١٩، وإسناد الفعل، ص: ٢٢.
(٧) المصادر أنفسها، نحو الفعل المضارع، ص: ٣٠.
(٨) المراجع أنفسها.
(٩) همع الهوامع، ص: ١/ ١٩.
(١٠) البقرة: ٢/ ١٨٧، وراجع همع الهوامع، ص: ١/ ١٩.
(١١) همع الهوامع، ص: ١/ ١٩.

بالقرينة[١]، نحو: «ليس خلق الله مثله» وقول الأعشى (من الطويل):

لـه نـافـلات مـا يـغـب نـوالـهـا وليس عطاء اليوم مانعه غداً[٢]

وهذا قول أكثر النحاة[٣].

وزعم ابن مالك أن المنفي بها قد يكون مستقبلاً على قلّة[٤]، قال حسان (من الطويل):

فلا مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون ـ الدهر ما دام يذبل[٥]

وأجيب بأنه للحال إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظية أو معنوية.

وابن هشام واضح ودقيق في تعبيره عندما قال: «موضوعة لنفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة»[٦].

٤ ـ يتعين فيه الحال إذا نفي بـ «ما» لأنّها موضوعة لنفي الحال عند الجمهور[٧].

ورد ابن مالك عليهم بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾[٨].

وأجيب بأنّ شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه[٩].

وواضح أنّ ابن هشام يأخذ برأي الجمهور ثم يورد اعتراض ابن مالك ثم يرد هذا الاعتراض.

٥ ـ يتعين فيه الحال إذا نفي بـ «أن» لأنّها موضوعة لنفي الحال، وهذا قول أكثر

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥، وانظر شرح الأستراباذي للكافية، ص: ٢/ ٢٣١.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٠.
(٣) همع الهوامع ص: ١/ ٢٠.
(٤) المرجع نفسه، ص: ١/ ٢٠.
(٥) المرجع نفسه، الشاهد رقم: ٦.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥، وهمع الهوامع.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣٥، وهمع الهوامع، ص: ١/ ١٩، والكتاب، ص: ٣/ ١١٧، وشرح الكافية، ص: ٢/ ٢٣١.
(٨) يونس: ١٠/ ١٥، وانظر مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣٥ـ ٣٣٦، وهمع الهوامع، ص: ١/ ١٩.
(٩) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣٦، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٠.

النحاة[١] نحو: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾﴾[٢] ونحو: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[٣].

٦ ـ يتعين فيه الحال إذا دخلت عليه لام الابتداء، لأنّها تخلصه للحال، كذا قال الأكثرون[٤].

وَاعْتَرَض ابن مالك على حالية المضارع الداخلة عليه لامُ الابتداء بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[٥] و﴿إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾[٦]، فإنَّ الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنّه أثَرَهُ[٧].

وَيَرُدُّ ابنُ هشام على ابن مالك ومن اتّبع هذا الرأي بقوله: «والجوابُ أنّ الحكم في ذلك اليوم واقعٌ لا محالة، فَنَزَلَ منزلة الحاضر المشاهَد، وأن التقدير: «قَصْدُ أنْ تذهبوا»، و«القَصْدُ» حال، وتقدير أبي حيّان: «قَصْدُكم أن تَذهبوا» مردودٌ بأنه يقتضي حذفَ الفاعلِ؛ لأنّ: «أن تذهبوا على تقديره منصوب»[٨].

---

(١) همع الهوامع، ص: ١/١٩، شرح الكافية، ص: ٢/ ٢٣١.

(٢) النساء: ٤/١١٨.

(٣) سورة الكهف، ١٨/ ٥.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥١ـ ٢/٧٦٩، شرح الكافية، ص: ٢/ ٢٣١، وهمع الهوامع، ص: ١/ ١٩.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥١، النحل: ١٦/ ١٢٤.

(٦) سورة يوسف، ١٢/ ١٣.

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥١، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٠. حيث قال: «وَزَعَم ابنُ أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً»، وقال ابن يعيش في شرح المفصّل، ص: ٩/ ٢٦: «واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذ دخلت على الفعل المضارع في خبر (إنّ):
ـ ذهب قومٌ إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً.
ـ وذهب آخرون إلى أنها لا تقصر على أحد الزمانين، بل هو مبهمٌ فيهما على ما كان، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، فلو كانت اللامُ تُقصرُهُ للحال كان محالاً، وهو الاختيارُ عندنا».

(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥١ وقال السيوطي: وأوّلَ بعضُهم قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟﴾ على حذف مضاف، تقديرُهُ «نيّتكم أو قصدكم أن تذهبوا به»، وانظر همع الهوامع، ص: ٢/ ٢٠، بينما كان «تقدير أبي حيّان يقتضي حذف الفاعل من الآية؛ لأنّ: «أن تذهبوا» على تقدير منصوب مقام ناصبه في إعرابه، ويقامُ المضافُ إليه مقام المضاف فيه» حاشية الشمني، شرح =

٧ ـ يتعين فيه الحال إذا اقترن بـ «قد»[1] نحو قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[2] أي تؤذونني عالمين علماً يقيناً، فـ «تعلمون» في موضع الحال[3].

٨ ـ يدل على الحال إذا اقترن بقرينة معنوية:

أ ـ للإعراب عن حدث جرى وقوعه وقت التكلم، ولم ينته بانتهاء الكلام، بل بقي مستمراً بعده[4]، نحو:

فقلت لصاحبي: أراك في حيرة من أمرك.

فقال لي: أحسبك مدركاً أمري[5].

أو: أفهم ما تقول: أظنك صادقاً.

أو أعلم أنك مسافر.

أو: يعتقد محمد أَنّ أخاه سيعود من سفره[6].

ب ـ إذا وقع في محل نصب الحال، نحو: جاء زيد يضحك، «كما قال أبو حيّان»[7].

ج ـ للدلالة على حقيقة ثابتة، نحو قول الجاحظ: «العرب تسمي أولادها

= الماميني، مصر: المطبعة البهية، ص: ٢/ ٤٠ ـ ٤١. بينما قال الأمير: «لعلّ مراد ابن حبان مجرد بيان المعنى لأجل الإعراب». . انظر محمد لأمير على مغني اللبيب، مصر: المكتبة التجارية (١٣٧٢ هـ، ص: ١/ ١٨٩.

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٥ـ ١٩١. و.Grammaire de L'Arbre Classique, p. 253

(٢) الصف: ٦١/ ٥.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، القاهرة: مطبعة بولاق (١٢٨١ هـ)، ص: ٢/ ٣٩٤.

(٤) Grammaire de L'Arbre Classique, p. 253. W. Wrigth, A Grammar of the Arabic Language, V.2, p.18.

وفي النحو العربي لمهدي المخزومي، ص: ١٢٤ و١٥٦، وانظر الفعل: زمانه وأبنيته، لإبراهيم السامرائي، ص: ٣٢، ونحو الفعل المضارع لرمزي البعلبكي، ص: ٣٢.

(٥) السامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٣٢.

(٦) المخزومي، في النحو العربي، ص: ١٢٤ و١٥٦.

(٧) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٣.

بالضحاك وبسام»[١].

ونحو: تشرق الشمس من الشرق، ويضيء القمر، وكلّ حيّ يموت إلاّ الله[٢].

د ـ استعماله في الأمثال التي تشير إلى حقائق ثابتة[٣]، نحو: «تجوع الحرة ولا تأكل «بثدييها»[٤] ولا تعدم الحسناء ذاما»[٥].

٩ ـ وما عطف على حال أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين[٦].

١٠ ـ يتعين للحال إذا جاء بعد (إذا) الواقعة بعد القسم، نحو: «﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾[٧]؛ لأنّها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنّه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي، لأَنَّ قسم اللهسبحانه قديم ولا لِكَوْنٍ محذوف هو حال من (والليلِ) (والنجم)؛ ولأَنَّ الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعيّن أنّه ظرف لأَحدهما على أَنّ المراد به الحال».

والصحيح أنّه لا يصح التعليق بـ «أُقسِمُ» الإنشائي لأَنّ القديم لا زمان له لا حالُ ولا غيرُهُ، بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يمتنع التعليق بـ «كائناً» مع بقاء (إذا) على الاستقبال»[٨].

دلالة المضارع على الاستقبال:

١ ـ يتعين فيه الاستقبال إذا سبق بأحد حرفي التنفيس، السين وسوف، لينقل المضارع من الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ومعنى قولهم: «حرف تنفيس» «حرف توسيع» وأوضح من عباراتهم قول الزّمخشري وغيره حرف استقبال»[٩].

---

(١) البخلاء، ص: ٦.
(٢) المخزومي، النحو العربي، ص: ١٥٧، والسامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص: ٣٣، ورمزي البعلبكي، نحو الفعل المضارع، ص: ٣٢.
(٣) نحو الفعل المضارع، ص: ٣٢.
(٤) مجمع الأمثال للميداني، ص: ١/ ٨١.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٢/ ١٠٩.
(٦) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٣.
(٧) سورة الليل، الآية: ٩٢/ ١.
(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٠٠.
(٩) المصدر السابق، ص: ١/ ١٤٧ـ١٤٨.

وليست مدة الاستقبال مع السين أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين[١]
وكأن القائل بأنّها أوسع من السين نظراً إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمطرد[٢] ومن أمثلتها القرآنية ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾[٣] ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾﴾[٤]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴿٥﴾﴾[٥].

٢ ـ يتعين فيه الاستقبال إذا اقترن بـ «إذا»، وهي ظرف للمستقبل مضمّنة معنى الشرط، والفعلان معها مستقبلان، نحو: أزورك إذا تزورني[٦]، وكقول أبي ذؤيب (من الكامل):

والنفسُ راغبةٌ إذا رغبتها ... وإذا تردُّ إلى قليل تقنعُ[٧]

ويجعلها ابن هشام «على الصحيح» للاستقبال بعد القسم وقد تقدم ذلك[٨].

٣ ـ يتعين فيه الاستقبال إذا أسند إلى متوقع[٩]، كقول الشاعر (من الوافر):

يهولُكَ أَن تموتَ وأَنت ملغٍ ... لما فيه النجاةُ من العذابِ[١٠]

إذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود «وهو محال»[١١].

٤ ـ يتعيّن فيه الاستقبال إذا اقتضى طلباً، وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والإشفاق[١٢].

ـ فالأمر، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[١٣]،

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/١٤٧.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١٠/١٤٧.
(٣) سورة طه، ٢٠/ ١٣٥.
(٤) سورة النحل، ١٦/ ٥٥.
(٥) سورة الضحى، ٩٣/ ٥.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٩٧، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٠.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٩٧، الشاهد ١٣٨.
(٨) هذه الدراسة، ص: ١٥٣، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٠٠.
(٩) شرح الرضي على الكافية٢/ ٢٣١، همع الهوامع، ص: ١/ ٢٠.
(١٠) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٠، الشاهد: ٧.
(١١) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٠.
(١٢) شرح الكافية، ٢/ ٢٣١، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢١.
(١٣) سورة البقرة، ٢/ ٢٣٢.

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[١]، و«يتربّصن» خبر في معنى الأمر، وأصل الكلام: وليتربصن المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنّه مما يجب أنْ يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله[٢] و«يرضعن» مثل «يتربصن» في أنّه خبر في معنى الأمر المؤكد[٣].

ـ والنهي، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾[٥]، وكقولك: «لا أرينك»[٦]. وكقول النابغة الذبياني (من البسيط):

لا أعرفن ربوباً حوراً مدامِعُها ... كأن أبكارها نعاج دوار[٧]

وواضح أن المضارع مجزوم بـ «لا» الناهية التي تقتضي أيضاً استقباله[٨].

ـ الدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[٩]، وكقول الشاعر (من الطويل):

يقولون لا تبعدوهم يدفنونني ... وأين مكان البعد إلاّ مكانيا؟[١٠]

وكقول الآخر (من الوافر):

فلا تَشْلَلْ يدٌ فتكت بعمرو ... فإنك لن تذلّ ولن تضاما[١١]

---

(١) سورة البقرة: ٢/ ٢٢٨.
(٢) الكشاف: ١/ ٩٢.
(٣) الكشاف، ص: ١/ ٩٥.
(٤) سورة الممتحنة: ٦٠/ ١.
(٥) سورة آل عمران: ٣/ ٢٨.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٧١.
(٧) مغني اللبيب، الشاهد: ٤٤٨، والربرب: القطع من بقر الوحش واستعاره للنساء. دوار: اسم موضع. والمعنى: يا بني ذبيان، لا تغيروا على أهل الشام، وإلاّ فإنهم ينتقمون منكم حتى ترى نساؤكم الحور الأبكار مسبيات. هامش مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٧٢.
(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٧١ـ ٢٧٣.
(٩) سورة البقرة، ٢/ ٢٨٦.
(١٠) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٧٣، الشاهد: ٤٥١، وهو لمالك بن الريب من قصيدته التي رثى بها نفسه عندما شعر بدنو أجله، وتبعد: تهلك.
(١١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٧٤، الشاهد: ٤٥٢.

ويحتمل النهيَ والدعاءَ قولُ الفرزدق (من الطويل):

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبداً ما دام فيها الجراضم[١]

أي العظيم البطن[٢].

ومن الدعاء ما ورد عند الجاحظ «لعائب كتبه» فهلاّ أمسكت ـ يرحمك الله ـ عن عيبها والطعن عليها (. . . .) إلى أن تبلغ حال العلماء ومراتب الأكفاء[٣].

ـ التحضيض، وحروفه لولا لوما، هلا، وألا[٤]، نحو:

ـ ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٥]، ولَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[٦].

ويلاحظ أنّ لولا للتحضيض والعرض، ومختصة بالمضارع أو ما في تأويله، والفرق بينهما أنّ التحضيض طلب بحثٌ وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدّب[٧].

ـ لوما: بمنزلة «لولا» تقول: وفي التنزيل: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّٰدِقِينَ ﴿٧﴾﴾[٨].

ـ ألاَ ـ بفتح الهمزة والتخفيف ـ للعرض ومعناها طلب الشيء، لكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث[٩]، نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾؟[١٠]. و﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾[١١].

ـ التمني: كقول الشاعر (من الوافر):

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٧٤، الشاهد: ٤٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٧٤.
(٣) الحيوان، مقدمة الكتاب، مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي (١٩٣٨ م ـ ١٣٥٦ م)، تحقيق وشرح عبد السلام.
(٤) شرح المفصل، ص: ٨/ ١٤٤.
(٥) سورة النمل، ٢٧/ ٤٦.
(٦) سورة المنافقون، ٦٣/ ١٠.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٣، و١/ ٧٢.
(٨) سورة الحجر، ١٥/ ٧٠.
(٩) مغني اللبيب، ص: ١/ ٧٢.
(١٠) سورة النور، ٢٤/ ٢٢.
(١١) سورة التوبة، ٩/ ١٣.

فيا ليْت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب[١]

وكقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝٩﴾[٢]، و﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٣].

ـ الترجي: كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٤]، وكقوله: ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٥].

ـ الإشفاق، وهو مع «عسى) كقول رؤبة أو العجاج (من الرجز):

تقول بنتي قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا[٦]

ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾[٧].

٥ ـ يتعيّن فيه الاستقبال إذا اقتضى وعداً[٨]، كقولك واعداً: أكرمك وأحسن إليك[٩]، وكقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ۗ﴾[١٠]، وكقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾[١١].

٦ ـ يتعين فيه الاستقبال إذا اتصل بنوني التوكيد؛ لأنّه إنّما يليق بما لم يحصل[١٢]، وتدخلان على الأفعال المستقبلية خاصة للتوكيد. وتدلاّن على أنّ الفعل خالص للاستقبال دون الحال[١٣].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/٣١٦، الشاهد: ٥٢٣.
(٢) سورة القلم، ٦٨/٩، وانظر مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٩٣، وشرح الكافية، ص: ٢/ ٢٣٢.
(٣) سورة البقرة، ٢/٩٦، وهمع الهوامع، ص: ١/٢١، ومغني اللبيب، ص: ١/٢٩٣.
(٤) سورة غافر، ٤٠/٣٦، وانظر مغني اللبيب، ص: ١/٣١٨.
(٥) سورة الأعراف، ٧/١٧٦، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢١.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦٢، الشاهد: ٢٧١.
(٧) سورة البقرة، ٢/٢١٦.
(٨) شرح الأسترابادي لكافية ابن الحاجب، ص: ٢/ ٢٣١، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢١.
(٩) شرح الأسترابادي، ص: ٢/ ٢٣١.
(١٠) سورة المائدة: ٥/ ٤٠.
(١١) سورة الأنفال، ٨/ ٣٦.
(١٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٧٥، وشرح الأسترابادي، ص: ٢/ ٢٣١، همع الهوامع، ص: ١/ ٢١.
(١٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٧٥، والجمل للزجاجي، ص: ٣٣٤ـ ٣٣٥، والخصائص ٣/ ٨٣ وشرح =

٧ ـ يتعين فيه الاستقبال إذا اتصل بلام القسم[١]، نحو: والله لأضربن[٢].

٨ ـ يتعين فيه الاستقبال إذا نصب بحرف من الحروف الأربعة: أن ولن وكي وإذن، وسيأتي بحثها مفصلة[٣].

٩ ـ قال بعض النحاة إنّ فعل الشرط يدل على معنى الاستقبال[٤] لكن بعض المحدثين ينفي ذلك ويقول: ولا عبرة بما يدعيه النّحاة من دلالة فعل الشرط على معنى الاستقبال، فإنّهم إنّما استنتجوه، واستخرجوه، من كون الفعلين معلقاً أحدهما على الآخر، والتعليق في ظاهره أمر يدلّ على عدم الوقوع، وهذا هو الذي توهموا أنّه معنى الاستقبال. والفرق واضح بين قولك: «أريد أن أزورك» في دلالته على معنى الاستقبال، وقولك: «إن تزرني أزرك» في أَنّ الفعلين ليس مخبراً بهما عن الوقوع في أيّ من الأزمنة[٥].

وسيأتي بحث فعل الشرط وجوابه مفصلا[٦].

١٠ ـ يتخلص المضارع بـ «لا» النافية للاستقبال عند الأكثرين[٧]؛ أي عند سيبويه ومن تبعه[٨] وخالفهم ابن مالك، لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم «بالاتفاق»، مع الاتفاق على أَنّ الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال[٩].

وقد دخلت على الحال في قوله تعالى: ﴿لَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾[١٠].

١١ ـ وما عطف على مستقبل أو عطف عليه ذلك فهو مثله، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين[١١].

= المفصل، ص: ٩/ ٣٩.

(١) شرح الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٣١، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١.

(٢) شرح الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٣١.

(٣) هذه الدراسة، ص: ٢١٢ وما بعدها.

(٤) شرح الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٣٢.

(٥) الجواري (أحمد عبد الستار)، **نحو الفعل**، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م)، ص: ٥٢.

(٦) هذه الدراسة، ص: ٢٥٩ وما بعدها.

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٧٠، وشرح الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٣٢، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٢.

(٨) شرح الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٣٢.

(٩) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٧٠، وشرح الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٣٢، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٢.

(١٠) سورة هود، ١١/ ٣١.

(١١) السيوطي، همع الهوامع، ص: ١/ ٢٣.

رابعاً: انصراف المضارع إلى الماضي:

١ ـ إذا سبق بـ «لم» أو بـ «لمّا» اللذين يجزمان الفعل المضارع[١].

وذهب الجزولي وغيره أنّ مدخولهما كان ماضياً، فغيرت صيغته، ونسب إلى سيبويه ووجهه: أنّ المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، وردّ بأنَّه لا نظير له. ونظير الأول المضارع الواقع بعد (لو) إذ المعهود للحروف قلب المعاني لا قلب الألفاظ[٢].

وسيأتي بحثهما بالتفصيل[٣].

٢ ـ إذا اقترن بـ «لو» الشرطية نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[٤].

وقال ابن هشام: «تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت «إنّ» فَإِنّ تلك لعقد المسببة والسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ «إن» سابق على الشرط بـ «لو» **وذلك لأنّ الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون**، ألا أرى أنّك تقول: «إن جئتني غداً أكرمتك» فإذا انقضى الغد ولم يجىء قلت: لو جئتني أمس أكرمتك»[٥].

٣ ـ إذا اقترن بـ «إذ» التي تكون اسماً للزمن الماضي[٦]، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[٧]، وكقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٨]. ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾[٩].

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٢٤٥ وما بعدها، وشرح الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٣٢، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٢، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧ و ١/ ٣٠٩، والجامع الصغير، ص: ٨٧، وشرح قطر الندى، ص: ١٠٩ و ١١٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص: ٤/ ٢٠١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٨.

(٢) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٢، وشرح الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٣٢.

(٣) هذه الدراسة، ص: ٢٤٥، وما بعدها.

(٤) سورة فاطر: ٣٥/ ٤٥.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٨٣.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٨٩، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢٢.

(٧) سورة الأحزاب: ٣٣/ ٣٧.

(٨) سورة البقرة: ٢/ ١٢٧، وشرح الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٣٢.

(٩) سورة الأنفال: ٨/ ٣٠.

فهذه الأفعال المضارعة بعد «إذ» فعلها ماض، معنى لا لفظاً[١].

٤ ـ إذا اقترن بـ «بما» كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝﴾[٢]، وقيل: هو مؤول بالماضي على حدّ قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[٣].

وفيه تكلّفٌ، لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عُبِّرَ بِهِ عن ماضٍ متجوز به عن المستقبل، والدّليل على صحة استقبال ما بعدها، قول الشاعر (من الوافر):

فإنْ أهلكْ فَرُبَّ فتيٍّ سيبكي عليَّ مهذَّب رخصِ البنانِ[٤]

وواضح أن ابن هشام يرى في حمل المضارع بعد «ربما» تكلّفاً لاقتضائه الاستقبال.

٥ ـ إذا اقترن بـ «قد» التقليلية ـ ذكرها السيوطي ـ[٥] لكن ابن هشام لم يشر إلى احتمال المضارع بعدها معنى المضي..

٦ ـ مع الظرف الدّال على المضي[٦]، كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٧].

وقد علق الفراء على هذه الآية بقوله: «ألا ترى أنّك تعنف الرجل بما سلف من فعله فتقول: ويحك لم تكذب؟ لم تبغض نفسك إلى النّاس»[٨].

٧ ـ إذا كان المضارع خبراً لباب (كان) نحو: كان زيد يقوم[٩]. ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[١٠] وقوله: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝﴾[١١].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٨٩.

(٢) سورة الحجر، ١٥/ ٢.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٦. وسورة الكهف: ١٨/ ٩٩.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٦، الشاهد: ٢٣٧.

(٥) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٢٢ـ ٢٢٣.

(٦) معاني القرآن للفراء، ص: ١/ ٦١، والمزهر، ص: ١/ ٣٣٥، ورمزي بعلبكي، نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية، ص: ٤ و Grammaire de L'Arbre Classique, p. 254 - W. Wrigth, A grammar of the Arabic Language, V.2, p.21.

(٧) سورة البقرة، ٢/ ٦١.

(٨) معاني القرآن، ص: ١/ ٦١.

(٩) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٣.

(١٠) سورة الأنبياء، ٢١/ ٩٠.

(١١) سورة الطور، ٥٢/ ١٦.

وقد اعتبر الكوفيون خبر كان منصوباً على الحال[١].

أما «أمسى وأصبح وأضحى وبات». فبدل المضارع المقترن بها على حال ماضية غير مستمرة، بل معيّنة بالزّمن الذي تدلّ عليه كلّ واحدة منها، ففي مثل قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾[٢] يدلّ «يقلّب» على حال ماضية مرتبطة بزمن ماض هو الإصباح[٣].

ويتوقع الحدث في المضي باستعمال كان خبراً عنها بمضارع مقترن بتسويف، نحو: كان زيد سيقوم أمس، أي كان متوقعاً منه القيام فيما مضى[٤].

٨ ـ قال ابن عصفور: يدلّ المضارع على المضي إذا صحب «لما» الجوابية، «لما يقوم زيد قام عمرو»[٥].

وقال أبو حيّان: ويحتاج إثبات ذلكَ إلى دليل من السّماع أي في جواز وقوع المضارع بعدها، إذ المعروف أنّها لا تدخل إلاّ على ماضي اللفظ والمعنى[٦].

قال ابن هشام من أوجه لما: أَنْ تختص بالماضي[٧]... لكنّه لم يذكر إمكانية تحويلها معنى المضارع إلى الماضي.

٩ ـ عند رواية الحلم ـ وهذه قرينة معنوية ـ كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[٨]. يعني في المنام، وهي حكاية حال ماضية[٩].

١٠ ـ عند استعمال المضارع في التوكيد على الحدث، نحو (فأهويت نحو

---

(١) الإنصاف، ص: ٢/ ٤٤١.
(٢) سورة الكهف، ١٨/ ٤٢.
(٣) رمزي بعلبكي، نحو الفعل المضارع، ص: ٤٢.
(٤) الخصائص، ص: ٣/ ٣٣٢.
(٥) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٣.
(٦) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٣.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٠.
(٨) سورة يوسف، ١٢/ ٣٦.
(٩) الكشاف، ص: ١/ ٣٨٨، وانظر التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط لأبي حيان، ص: ٥/ ٣١٢.
- Brokclman Carl, Arabische Grammatik (Leipzig, 1948) p. 121- 122. der smitischem Sprachen (Berlin, 1908- 1913) V.2, p.155.
- H. Reckendorf, Aralixche syntax (Heidelberg, 1921) p.13.
بالاقتباس عن رمزي بعلبكي، نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية، (مخطوطة)، ص: ٤٣، وتأكدت منها معاينة بمساعدة أحد الأصدقاء.

الصمت فأضربه ضربة بالسيف)[١].

وهذا ما يعرف بالإنكليزية: (Dramatic Present)[٢].

١١ ـ ما عطف على ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله، لاشتراطه اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٣]، أي فأصبحت الأرض مخضرة[٤].

وكقول الشاعر (من الكامل):

ولقد أمرّ على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني[٥]

أي مررت[٦].

رابعاً: فعل الأمر والزمن:

ردّد ابن هشام في كتبه أنّ فعل الأمر يُعرفُ بعلامتين مجتمعتين وهما: دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وذلك نحو: «قم» فإنّه دال على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، وتقول إذا أمرت المرأة «قومي» وكذلك «اقعد واقعدي، واذهب واذهبي»[٧].

فالأمر مستقبل أبداً، لأنّه مطلوب منه حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[٨]. قال ابن هشام: وإلاّ أنْ يراد به الخبر، نحو: ارم، ولا حرج، فإنّه بمعنى رميت والحالة هذه، وإلاّ لكان أمراً له بتجديد الرمي، وليس كذلك[٩].

---

(١) Arabiche Grammatik p. 122. G. Undriss, V.2.p. 156.
بالاقتباس عن رمزي بعلبكي، نحو الفعل المضارع، ص: ٤٣.

(٢) Otto Jespersen, the philosophy of Grammar (London), 1935, p.258.
بالاقتباس عن رمزي البعلبكي نحو الفعل المضارع، ص: ٤٣.

(٣) سورة الحج: ٦٣/٢٢.

(٤) همع الهوامع، ص: ٢٣/١.

(٥) همع الهوامع، ص: ٢٣/١، والشاهد ١٠، والبيت من شواهد ابن هشام لكن ليس لهذا الغرض.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١٠٧/١، الشاهد: ١٥٢ و٤٨٠/٢، والشاهد: ٧٩٤، ٧١٧/٢، الشاهد: ١١٠٧، أوضح المسالك، ص: ٣٠٦/٣، الشاهد: ٣٩٣.

(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٢٢، وشرح قطر الندى، ص: ٣٩.

(٨) سورة الأحزاب، ١/٣٣.

(٩) همع الهوامع، ص: ١٦/١.

وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[١]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[٢]. كما يدل على الخبر بلفظ الأمر، نحو: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٣]، أيّ فيمد[٤].

خامساً: أسبَقُ الأفعالِ في التّقدّم:

قال ابن هشام: «الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون»[٥]، وقد فصّل النحاة هذه الفكرة من قبل ابن هشام، ومن بعده، فقال الزّجاجي: «أسبقُ الأفعال في التقدّم الفعل المستقبل؛ لأنّ الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال، ثم ماضياً فيخبر عنه بالمضي.

فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي[٦].

لكن جماعة من النحويين ذهبت إلى أنّ الأصل في الأفعال هو الماضي، لأنّه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأنّ المضارع هو الماضي من الزوائد، والأمر منه بعد طرحها، والجمهور على أنّ الثلاثة أصول كما يقول السيوطي[٧].

أمّا فعل الأمر فهو، عند النحاة، أحدث وجوداً من الفعل المضارع، لأنّه، عند البصريين، مشتق من الفعل المضارع بعد حذف حرف المضارعة، وزيادة همزة وصل إذا كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً، ليستعين المتكلم بها على النطق بالساكن، ولأنّ ألسنة العرب لا تنطق بالساكن ابتداء[٨]، ولأنّه، عند الكوفيين، ليس مشتقاً من المضارع ليكون له وللفعل الماضي، لكنه مقتطع من الفعل المضارع

(١) سورة البقرة، ٢/ ٢٣٣.
(٢) سورة البقرة، ٢/ ٢٢٨.
(٣) سورة مريم، ١٩/ ٧٥.
(٤) همع الهوامع، ص: ١/ ١٦.
(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٨٣، وراجع ابن جني الخصائص، ص: ٣/ ٣٣١.
(٦) الإيضاح في علل النحو، طبعة دار العروبة، ص: ٨٥، والأشباه والنظائر، ٢/ ٩.
(٧) همع الهوامع، ص: ١/ ٢٦.
(٨) المصدر نفسه، وراجع في النحو العربي للمخزومي، ص: ١١٠.

المجزوم بلام الأمر للمواجه، فهو عندهم من المضارع[١].

ومع ذلك فقد عدّ بعض المحدثين صيغة الأمر الصيغة القديمة للفعل العربي، فمن «قُمْ» و«عُذْ» و«زِدْ» و«بِعْ» اشتق (يقوم ويعود ويزيد ويبيع) وإنّ الحروف التي زيدت في أول الفعل المضارع: الهمزة والنون والتاء والياء كانت زيادتها سابقة لزيادة الحروف التي في آخره، مثل الواو والنون والياء في يقومون وتقومين... الخ.

ولا يدلّ هذا الرأي على أَنَّ الفعل مشتق من صيغة الأمر، بل كلّ ما يدلّ عليه أَنّ أقدم صيغة للفعل إنّما هي صيغة شبيهة بصيغة الأمر كانت تستعمل للدلالة على جميع صيغ الفعل من الماضي والمضارع والأمر، ثم انتقلت بالتدريج بعد ظهور صيغتي المضارع والماضي لتدلّ على حدوث الفعل في صيغة الأمر[٢].

وكذلك يعتقد العلماء أَنّ صيغة المضارع كانت في مدى قرون كثيرة تدلُّ على جميع الأزمنة كما هي الحال في اللغة الصّينية وفي اللغة الأندوجرمانية الأصلية.

ويعتقد العلماء أَنّه في الفترة الطويلة بين ظهور صيغة المضارع وصيغة الماضي كانت هناك صيغة تدلّ على معنى اسم الفاعل طوراً وتدلّ تارة أخرى على معنى اسم المفعول وتدلّ حيناً آخر على مجرد الصفة كما هي الحال في بعض الكلمات مثل () التي تدل بالبابلية على فعل (Uru) أو () (طيب) القريب من الفعل البابلي (TABU)، ويظهر أَنّ الكلمات المؤلفة من حرفين مثل: يد، وأب، وأم، وأخ، إنّما هي أقدم من الأفعال المشتقة من ثلاثة حروف، مثل: فعل وكتب وأكل، وأَنَّ الأفعال الثلاثية أقدم من الأفعال الرباعية[٣].

سادساً: الفعل أصل الاشتقاق أم المصدر؟

صرّح ابن هشام بأَنّ الفعل مشتق من المصدر «على الصحيح»[٤] آخذاً برأي سيبويه وجميع البصريين القائل بأنّ الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له. فالفعل، عند سيبويه، أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما

---

(١) همع الهوامع، ص: ١/٢٦، وفي النحو العربي، ص: ١١٠.
(٢) ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص: ١٥.
(٣) ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص: ١٥ و١٦.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٨٢.

يكون ولم يقعْ، وما هو كائن لم ينقطعْ (. . .) والأَحداث نحو: «الضّرب والحمد والقتل»[١].

ويحتج البصريون لمذهبهم بما يلي:

١ ـ الدّليل على أَنَّ المصدر هو الأصل تسميته مصدراً، فإنَّ المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل «مصدر» فلمّا سمي مصدراً دلّ على أَنّ الفعل قد صدر عنه، ولو كان هو صادراً عن الفعل سمي صادراً لا مصدراً. وهذا بين واضح[٢].

٢ ـ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معيّن، فكما أَنّ المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وبيان ذلك أَنّهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلّها لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه إشتقوا له من لفظه أمثلة تدلّ على تعين الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال الثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، لأنّ الأزمنة ثلاثة، ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة، فدلّ على أَنّ المصدر أصل للفعل[٣].

٣ ـ ومنهم من قال: الدليل على أَنّ المصدر هو الأصل أَن الفعل بصيغته يدلّ على شيئين: الحدث والزمان المحصّل، والمصدر يدلّ بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، كما وأَنّ الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل[٤].

٤ ـ ومنهم من قال: الدّليل على أَنّ المصدر هو الأصل أنّ المصدر اسم الفعل، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأمّا الفعل، فإنّه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره[٥].

٥ ـ ومنهم من قال: لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أَنْ يدلّ على ما في

(١) الكتاب، ص: ٢/ ١٢، الإيضاح في علل النحو، بيروت، دار النفائس، ص: ٥٦.
(٢) الإنصاف، ص: ١/ ٢٣٨، أسرار العربية، ص: ١٧١، وشرح الرضي، ص: ٢/ ١٩٢.
(٣) أسرار العربية، ص: ١٧١، والإنصاف، ص: ١/ ٢٣٧، الإيضاح، دار النفائس، ص: ٥٨.
(٤) المصادر أنفسها.
(٥) الإيضاح، ص: ٥٩، والإنصاف، ص: ١/ ١٣٨، أسرار العربية، ص: ١٧٢، شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ١٩٧.

الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، فلمّا لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل «وكان أبو بكر السراج يأخذ بهذا الرأي»[(١)].

٦ ـ ومنهم من قال: الدليل على أَنّ المصدر ليس مشتقاً من الفعل أَنّه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أَنْ يجري على سنن القياس، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلمّا اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرّجل والثوب والتّراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أَنّه غير مشتق من الفعل[(٢)].

٧ ـ ومنهم من قال: الدليل على أَنّ المصدر هو الأصل أَنّ الفعل بصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر والمصدر لا يدلّ على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أَنّ «ضرب» يدل على ما يدلّ عليه «الضرب» و«الضرب» لا يدلّ على ما يدل عليه «ضَرَبَ». وإذا كان كذلك دلّ على أَنّ المصدر أصل والفعل فرع، لأَنّ الفرع لا بدّ أَنْ يكون فيه الأصل وصار هذا كما يقول في الآنية المصوغة من الفضة أنها تدل على الفضة. والفضة لا تدلّ على الآنية، كما أَنّ الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها، فكذلك ها هنا: الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه[(٣)].

٨ ـ ومنهم من قال: الدليل على أَنّ المصدر هو الأصل أَنّ الفعل بصيغته له مثال واحد: نحو الضرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة[(٤)].

٩ ـ ومنهم من تمسك بأَن قال: الدليل على أَنّ المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم: «أكرم إكراماً» بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أَن تُحذفَ منه الهمزة كما حذفت منه من اسم الفاعل والمفعول، نحو: «مُكْرِم ومُكْرَم» لمّا كانا مشتقين منه، فلمّا لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دلّ على أنّه ليس مشتق منه[(٥)].

ولا بدّ أَنْ يكون ابن هشام قد أخذ ببعض هذه الحجج أو بها كلّها، لكنه لم

---

(١) الإيضاح، ص: ٥٩، والإنصاف، ص: ١/١٣٨، أسرار العربية، ص: ١٧٢، شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/١٩٧.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) الإيضاح، ص: ٥٩، الإنصاف، ص: ١/١٣٨، أسرار العربية، ص: ١٧٢.

يصرح ـ في الكتب التي وصلت إليها ـ بالحجج التي استند إليها.

لكن المهم تصريحه «أَنّ الفعل مشتق من المصدر على الصحيح»[١].. فالمذهب الكوفي في رأيه ـ غير صحيح ـ فماذا يقول الكوفيون؟

قالوا: الفعل أصل المصدر، والمصدر مأخوذ من الفعل، والدليل على ذلك:

١ ـ أَنّ المصدر يعتل إذا اعتل الفعل «ويصحّ» إذا «صحّ» فتقول: قام زيد قياماً، فتعل القيام لاعتلال قام، وتقول: «قاوم قواماً، وعور الرجل يعور عورا وحول حولا، وصيد البعير صيداً»، فيصح المصدر لصحة فعله، فلمّا صحّ لصحته واعتل لاعتلاله علمنا أَنَّ المصادر بعد الأفعال تابعة لها، وأنّ الأفعال هي الأصول التي أخذت منها المصادر[٢].

٢ ـ ومنهم من قال: الدّليل على أنَّ المصدر فرع على الفعل أَنّ الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنك تقول: «ضربت ضرباً» فتنصب ضرباً بضربت، فوجب أَنْ يكون فرعاً له، لأَنَّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فوجب أَنْ يكون المصدر فرعاً على الفعل[٣].

٣ ـ وقال أبو بكر الأنباري، الدّليل على أنّ المصادر بعد الأفعال، وأَنّها مأخوذة منها أَنّ المصادر تكون توكيداً للأفعال، كقولك: «ضرب زيد ضرباً» وخرج خروجاً وقعد قعوداً، وما شابه ذلك، فلا خلاف، في أنّ المصادر ها هنا توكيد للأفعال. والتوكيد تابع للمؤكد ثان بعده، والمؤكد سابق له، فدلّ ذلك على أنّ المصدر تابع للفعل، مأخوذ منه، وأَنّ الفعل هو الأصل الذي أخذ منه[٤].

٤ ـ وقال أبو بكر الأنباري أيضاً، لا يجوز أَنْ يقال: «إنّ المصدر إنّما سُمِّيَ مصدراً لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه بل سُمذِيَ مصدراً لأَنّه مصدور عن الفعل، كما قالوا: مركب فاره، ومشرب عذب، أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول لا الموضع فلا تمسك للبصريين بتسميته مصدراً[٥].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٨٢.
(٢) الإيضاح في علل النحو، ص: ٦٠، الإنصاف، ص: ١/ ٢٣٥، أسرار العربية، ص: ١٧٢.
(٣) المصادر أنفسها، وشرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ١٩٢.
(٤) الإيضاح، ص: ٦٠، الإنصاف، ص: ١/ ١٣٨، أسرار العربية، ص: ١٧٢.
(٥) الإيضاح في علل النحو، ١/ ٦٣، والإنصاف، ص: ١/ ٢٣٦.

٥ ـ ومنهم من قال: الدليل على أَنّ المصدر فرع على الفعل أنّ المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له «فَعَل ويَفْعَلُ»، فينبغي أَنْ يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر(١).

وقد رد البصريون على الكوفيين بقولهم على لسان ابن الأنباري:

«والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وأَما ما استدلّ به الكوفيون ففاسد».

١ ـ أمّا قولهم: إنّه يصحّ لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، فنقول: إنّما صحّ لصحّته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل، ليجري على نسق واحد، لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة، وهذا لا يدلّ على الأصل والفرع، ألا ترى أَنّهم قالوا: «يَعِدُ» والأصل «يُوعَدُ» فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا: «أَعِدُ» و«تَعِدُ»، فحذفوا الواو وإنْ لم تقع بين ياء وكسرة، حملاً على «يَعِدُ» ولئلا تختلف طرق تصانيف الكلام، وكذلك قالوا: «أكرم» والأصل «أأكرم» إلاّ أَنّهم حذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما ثم قالوا: يكرم ونكرم وتكرم، فحذفوا الهمزة وإنْ لم يجتمع همزتان حملاً على «أكرم» ليجري الباب على سنن واحد وكذلك ههنا(٢).

٢ ـ وأمّا قولهم إنّ الفعل يعمل في المصدر، فنقول: هذا لا يدلّ على أنّه أصل له، فإنّا أجمعنا على أنّ الحروف تعمل في الأسماء والأفعال، ولا شكّ أنَّ الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال، فكذلك ههنا(٣).

٣ ـ وأَمّا قولهم: إنّ المصدر يذكر تأكيداً للفعل، فنقول: هذا يدلّ على أَنّه فرع عليه، أَلا ترى أنك تقول: «جاءني زيد زيد» و«رأيت زيداً زيداً» ولا يدلّ هذا على أنّ زيداً الثاني فرع على الأول فكذلك ههنا(٤).

وقد اختلفت الآراء في قضية الاشتقاق:

فابن جني، مثلاً، يرى: «أَنّ أسماء الأعيان والأزمنة والذوات أصل في الاشتقاق أحيّاناً»(٥).

---

(١) الإنصاف، ص: ١/ ٢٣٦.
(٢) أسرار العربية، ص: ١٧٤ـ ١٧٥، وراجع الإيضاح في علل النحو، ص: ٥٧.
(٣) أسرار العربية، ص: ١٧٥.
(٤) المصدر نفسه، ص: ١٧٥.
(٥) الخصائص، ص: ١/ ٤٤ و٢/ ١٢٧.

وولفنسون يرى «أَنّ أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة حروف (لبعضها أصل ذو حرفين)، وهذا الأصل فعل، يضاف إلى أوله وآخره حرف أو أكثر، فتتكون في الكلمة الواحدة صور مختلفة، تدلّ على معان مختلفة[١]، ويضيف: وقد رأى بعضُ علماء العربية . . . .أَنّ المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كلِّ الكلمات والصيغ، ولكن هذا الرأي ـ خطأ ـ في رأينا ـ لأَنّه يجعل أصل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها السامية. **وقد تسرّب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أَنْ يكون من مصدر اسمي. أمّا في اللغات السامية فالفعل هو كلّ شيء، فمنه تتكون الجملة، ولم يخضع الفعل للاسم والضمير، بل نجد الضمير مسنداً إلى الفعل ومرتبطاً به ارتباطاً وثيقاً»**[٢].

ويقول إبراهيم السامرائي: «والاستقراء يدلّنا على أنّ هذه الأسماء قد أمدت العربية بالمواد الاشتقاقية مثل الأفعال»[٣].

وتورد رسمية مباح في إسناد الفعل ما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية من أنّ بعض الباحثين يرى أَنّ «البداهة تقتضي وجود أسماء الأعيان والمشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني والمصادر، غير أَنّ الأَقدمين لم يصرحوا بقياسية الاشتقاق من أسماء الأعيان والجواهر لأمرين:

١ ـ إن ما ورد من مشتقات الأعيان قليل لو قيس بالنسبة إلى ما ورد من أسماء المعاني التي تعد بعشرات الألوف وإنها لم تتخذ قياساً، يقاس عليه، نظراً لقتلها نسبياً.

٢ ـ إن المشتق يتضمن حدثاً هو إما قائم بذاته، وإما مرتبط بزمان أو مكان، والاسم الدال على الحدث مجرداً عن الذات والزمان والمكان هو الأصل، وهذا الأصل هو المصدر عند البصريين ومنه جميع المشتقات.

فعلى هذا بنى المتقدمون قياسهم وأحجموا عن التصريح بقياسية الاشتقاق من الأعيان والجواهر، غير أن العرب اشتقوا كثيراً من أسماء الأعيان وذلك جائز عندهم

---

(١) إسرائيل (ولفنسون)، تاريخ اللغات السامية، القاهرة (١٩٢٩ م)، ص: ١٤١.
(٢) المرجع نفسه، ص: ١٤ـ ١٥.
(٣) الفعل: زمانه وأبنيته، بغداد: مطبعة العاني (١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م)، ص: ٥٢.

للضّرورة في لغة العلوم[١].

وينتصر الدكتور صبحي الصالح للرأي القائل بأَنّ أصل المشتقات هي الأسماء لا الأفعال: «لا سيما أسماء الأعيان مستنداً إلى قول ابن جني «بأنّ المصدر مشتق من الجوهر، كالنبات من النبت، والاستحجار من الحجر»[٢].

فجعل المصدر نفسه ـ وهو أصل الاشتقاق ـ مأخوذاً من اسم الجوهر أي اسم العين[٣].

إن البداهة تقضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني التي تطورت وانتقلت من مضايق الحس إلى آفاق النفس، وما علم أَنه أقدم فهو أجدر أَنْ يكون الأصل، إذ يكون قياسه مطّرداً، وميزانه واضحاً، لذلك كانت أسماء الأعيان هي أصل الاشتقاق دون المصادر، لأنّ هذه المصادر كالأفعال لا تتقيد بموازين دقيقة، ولا تقاس أقيسة سليمة مطردة. وكيف لا تكون أسماء الأعيان أصول المشتقات كلّها وقد أكثر العرب من اشتقاق الأفعال والمصادر من هذه الأسماء؟[٤].

ويذهب الأستاذ سعيد الأفغاني إلى: «أَنّ المصدر يدلّ على حدث، والفعل يدلّ على حدث وزمن، والأسماء المشتقة تدلّ على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدّلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان. فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومرانتها أخذت من المصادر التي هي جميعاً أسماء معان»[٥].

وذهب الدكتور مبارك إلى نتيجة هي: «وأَيّاً كان أمر الاشتقاق، فيه نحدد مادة الكلمة ونربطها بأخواتها وبالمجموعة التي تنتسب إليها، فلا يلتبس علينا الفرع بالأصل، إنْ أدركنا عملية الاشتقاق كيف تكون»[٦].

ويبدو أنّ مصدر الاشتقاق ليس واحداً، فقد يكون مصدر الاشتقاق لبعض المفردات اسم عين جامدة، وقد يكون اسم زمان، وربما كان اسم آلة، وربّما كان

---

(١) **رسمية مباح، إسناد الفعل**، بغداد (١٩٦٥ م/ ١٣٨٤ هـ)، ص: ٥٩، وأحالت إلى مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ص: ١/ ٢٣٣.

(٢) **دراسات في فقه اللغة**، بيروت: المكتبة الأهلية، الطبعة الثالثة، ص: ١٩٧.

(٣) المرجع نفسه، ص: ١٩٧.

(٤) المرجع نفسه، ص: ١٩٩.

(٥) **في أصول النحو**، دمشق: مطبعة الجامعة، الطبعة الثالثة، (١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٤ م)، ص: ١٤٣.

(٦) بالاقتباس عن دراسات فقه اللغة العربية، ص: ١٩٦.

المصدر لطائفة من الأفعال، والفعل لطائفة من المصادر، وأن من الصفات ما يسبق فعله في الظهور فضلاً عن مصدره كالأسود فإنّه بعد أن رئي أسود قيل: «اسود» ومنه اسوداد، والتزام أنْ يكون مصدر الاشتقاق واحداً التزام لا ضرورة له[1].

(١) أصول النحو، ص: ٤٣، حيث يحيل إلى مجلة مجمع اللغة العربية، ص: ١/ ٣٨٥، إسناد الفعل، ص: ٦٠.

الفصل الثالث

أقسام الفعل بحسب أمثلته

ينقسم الفعل بحسب أمثلته إلى ثلاثة: ماض، وأمر، ومضارع[١].

أولاً: الفعل الماضي:

ويعرف بواحدة من علامتين تلحقان به:

١ ـ قبوله تاء التأنيث الساكنة كـ: قامت، وقعدت، ومنه قول جعفر بن علبة الحارثي (من الطويل):

أَلمّت فحيّتْ ثم قَامتْ فودَّعتْ   فلمّا تولّت كَادت النَّفسُ تُزْهَقُ[٢]

«واحترزت بالسّاكنة عن المتحرّكة؛ فإنّها خاصة بالأسماء كـ: قائمة وقاعدة[٣]. «ولمّا كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصت عليه ونبّهت على أنّ الأصحّ فعليته، وهو أربع كلمات: نعم، وبئس، وعسى، وليس».

---

(١) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٨.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٢٠، وقد اختاره أبو تمام ضمن ستة أبيات في ديوان الحماسة: انظر **شرح ديوان الحماسة**، لأبي علي أحمد بن محمد حسن المرزوقي، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف، الطبعة الأولى (١٣٧١ هـ/ ١٩٥١ م)، نشر: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ص: ١/ ٥١ـ ٥٦، والأبيات هي:

هَوَاي من الركبِ اليمانينَ مُصْعِدُ   جنيت وجُثماني بمكّةَ موثق

عجبت لمسراها وأنّي تخلّصَتْ   إليَّ وبابُ السجن دونِي مُغْلَقُ

أَلمّت فحيّت ثم قامت فودعت   فلما تولّت كادت النفس تُزْهق

فلا تَحسبي أنّي تخشّعتُ بعدكم   لِشيءٍ ولا أنّي من الموت أَفْرَقُ

وَلاَ أَنَّ نفسي يزدهيها وعيدُكم   ولا أنني بالمشيِ في القيد أَخْرَقُ

ولكن عرتني من هواك صبابة   كما كنت ألقى منك إذ أنا مُطْلَقُ

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٢٢.

ـ **فأمّا نعم وبئس «فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان** واستدلّوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم ـ وقد بشر ببنت ـ «والله ما هي بنعم الولد» وقول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ـ «نعم السير على بئس العير».

والصحيح أنّهما فعلان ماضيان بدليل اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة، كقوله، عليه الصلاة والسلام، «من توضأ يومَ الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[١].

والمعنى من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء.

وكقول الشاعر (من الرجز):

نِعْمَتْ جزاء المتّقينَ الجَنَّهْ دار الأماني والمُنى والمِنَّهْ[٢]

وأَمّا ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هو بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير. فحرف الجر في الحقيقة إنّما دخل على اسم محذوف كما بينا، وكما قال الآخر (مجهول) من الرجز:

واللَّهِ ما ليلي بِنَامِ صَاحِبُهْ ولا مُخَالِطَ اللَّيَانِ جَانِبُهْ[٣]

أي بدليل مقول فيه نام صاحبه[٤].

وسيأتي تفصيل ذلك على الكلام عن نعم وبئس.

وأما «ليس» فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنّها حرف نفي بمنزلة «ما» النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير[٥].

والصحيح أنّها فعل لدخول تاء التأنيث عليها، وذلك نحو: ليست هند مفلحة[٦]. وسيأتي تفصيل القول فيها عند الكلام عنها.

---

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٢١، وشرح قطر الندى، ص: ٣٦/٣٧، وانظر الحديث في مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٥.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٢١.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٣٧.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٨.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٢١، وشرح قطر الندى، ص: ٣١.

(٦) المصدران أنفسهما.

وأما «عسى» فذهب الكوفيون إلى أنّها حرف ترجٍّ بمنزلة «لعل» وتبعهم على ذلك ابن السراج وثعلب[(١)]، والصحيح أنّها فعل ماض لدخول تاء التأنيث عليها، ذلك نحو: عست هند أَن تزورنا[(٢)].

وسيأتي الكلام عنها.

١ ـ قبوله تاء الفاعل: كـ «تبارك وعسى وليس»[(٣)].

ومتى دلت كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التاءين فهي اسم، ونحو: هيهات وشتّان، بمعنى: بعُد وافترق[(٤)].

فإن قيل: وردت كلمات تدلّ على معنى الماضي، ولا تقبل التاءين، وهي، مع ذلك، أفعال، وذلك مثل «حبّذا» في المدح، ومثل «ما أحسنه» في التعجب. قيل: إنّ عدم لحاقهن إحدى التاءين عارض لا أصلي[(٥)].

ثانياً: فعل الأمر:

ويعرف:

أ ـ بدلالته على الطلب مع قبول ياء المخاطبة، وذلك نحو: «قم» فإنّه دال علي طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة «قومي» ومنه قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[(٦)].

ومنه «هاتِ» ـ بكسر التاء ـ و«تعالَ» بفتح اللام، **خلافاً للزمخشري في زعمه أنّهما من أسماء الأفعال**[(٧)]، لأنّهما يدلّان على الطلب ويقبلان الياء، تقول: «هاتي» بكسر التاء، و«تعالَي» بفتح اللام، قال امرؤ القيس (من الطويل):

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٢١، وشرح قطر الندى، ص: ٣١.
(٢) المصدران أنفسهما.
(٣) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص: ١/ ٢٨.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٤.
(٥) محمد محيي الدين عبد الحميد، **عدة السالك إلى أوضح المسالك**، (انظر أوضح المسالك، هامش، ص: ١/ ٢٨، الملاحظة الأولى).
(٦) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٢٢، وشرح قطر الندى، ص: ٣٩، سورة مريم: ١٩/ ٢٦.
(٧) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٢٢، وشرح قطر الندى، ص: ٤١، وانظر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، ص: ١٥١، وانظر **شرح المفصل لابن يعيش**، ص: ٤/ ٢٥، والكشاف، ص: ١/ ١٧٨ حيث قال: وهات «صوت بمنزلة» (هاء) بمعنى أحضر.

إذا قلت هاتي نوليني تمايلت على هضيم الكشح ريا المخلخل[١]

«واعلم أن آخر «هات» مكسور أبداً، إلاّ إذا كان لجماعة المذكرين فإنّه يضمّ، فتقول هاتِ يا زيدُ، وهاتي يا هندُ، وهاتيا يا زيدان، أو يا هندان، وهاتين يا هندات، كل ذلك بكسر التاء»[٢] فعلامة الجزم فيه سقوط الياء، وهو على مثال: قاض يا رجل». وإذا قال رجل لرجل: هاتِ يا رجل، فأراد أن يقول لهُ لا أفعل قال: لا أهاتِي[٣] وتقول لجماعة المذكرين: هاتُوا يا قوم ـ بضمها ـ قال تعالى: «وقالوا: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[٤].

أمَّا «تعالَي» ـ «بفتح اللام في جميع أحواله من غير استثناء ـ ففعل أمر أيضاً ـ خلافاً للزمخشري، في تفسيره سورة النساء في كشافه[٥]؛ لأنها تدل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة، تقول: تعال يا زيد، وتعالَي يا هند، وتعالَيا يا زيدان، وتعاليا يا هندان، وتعالَوا يا زيدون، وتعالَين يا هندات، كلّ ذلك بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾﴾[٧]، ومن ثم لَحّنُوا أبا فراس في قوله (من الطويل):

---

(١) **ديوان امرىء القيس**، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص: ١٥، وابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري)، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص: ٥٦، وانظر الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، **شرح المعلقات السبع**، بيروت: دار القاموس الحديث، ص: ٢٦.

(٢) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص: ٤١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ص: ٥٦. وانظر لسان العرب لابن منظور، ص: ٣/ ٨٥٢.

(٣) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص: ٥٦.

(٤) البقرة: ٢/ ١١١، وانظر الآية: ٣٤ من سورة الأنبياء، ٢١/ ٣٤ من سورة النمل، ٢٧/ ٦٤ حيث وردت عبارة: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

(٥) الكشاف، ص: ١/ ٥٢٥ و٥٢٦.

(٦) سورة الأنعام: ٦/ ١٥١.

(٧) سورة الأحزاب: ٣٣/ ٢٨.

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا   تعالِي أقاسمك الهموم تعالِي[١]

(تعالِي): بكسر اللام، بدليل قوافي بقية الأبيات.. فهذا خطأ العامة... وبعض المحدثين، والصواب الفتح، كما يقال: اخشى واسعى، أي إن شأنه الأفعال المعتلة الآخر بالألف[٢].

أمّا الزّمخشري فيقول:

«قرأ الحسن (تعالُوا) بضم اللام ـ وشرحه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾[٣].

على أنّه حذف اللام من تعاليت تخفيفاً، كما قالوا: «باليت بمبالة، وأصلها «بالية» كـ «عافية»، وكما قال الكسائي في (آية) إنَّ أصلها «آيية» فاعلة، فحذفت اللام، فلمّا حذفت وقعت واو الجمع بعد اللام من «تعال»، فضمّت فصار (تعالوا)، نحو: تقدموا، ومنه قول أهل مكة: «تعالِي» ـ بكسر اللام ـ للمرأة ـ وفي شعر الحمداني: تَعَالِي أقاسِمْك الهمومَ تعالي.

والوجه الفتح[٤].

ب ـ **قبوله نون التوكيد مع دلالته على الأمر**: نحو: «قُوْمَنَّ»[٥]، فإن قبلت كلمة النون ولم تدلّ على الطلب فهي فعل مضارع[٦]، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[٧].

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٤٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٣. وانظر **ديوان أبي فراس الحمداني**، رواية أبي عبد الله الحسين بن الخالدية، بيروت: دار بيروت ودار صادر (١٣٧٩ هـ/ ١٩٥٩ م)، ص: ٢٣٨. ويلاحظ في هذه الطبعة أنَّه حرك «تعالى» الأولى بفتح اللام والثانية بكسرها. كما حرك الثالثة في البيت الذي يلي بفتح اللام، فهل نعتبر كسرها للضرورة الشعرية:

تعالَي تَرَى روما لديّ ضعيفة   تَرَدَّدُ في جسم يعذبُ بالِ

انظر ديوان أبي فراس الحمداني، بيروت: دار إحياء التراث، ص: ٢١١، حيث لا يحرك كلمة تعالي.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٢٣، وشرح قطر الندى، ص: ٤١.

(٣) سورة النساء: ٤/ ٦١.

(٤) الكشاف، ص: ١/ ٥٢٥ـ ٥٢٦.

(٥) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٨.

(٦) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٨.

(٧) سورة يوسف: ١٢/ ٣٢.

وإنّ دلت على الأمر ولم نقبل النون فهي اسم كـ «نَزَالِ ودَرَاكِ»، بمعنى أنْزِل وأدرِك، وهذا أولى من التمثيل بـ «صَهْ وحَيَّهَلْ»، فإنّ إسْمِيَّتَهُما معلومة، لأنّهما يقبلان التنوين[١].

ويبدو أَنّ ابن هشام قد أخذ هذه العلامة من قول ابن مالك في ألفيته:

وماضي الأفعال بالتامز وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

والأمر إنْ لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو: صه وحيّهل[٢]

ثم انتقد تمثيل ابن مالك بـ «صَهْ» و«حَيَّهَل»، كما مرّ، لأَنّ اسميتهما معلومة، ولأنّهما يقبلان التنوين.

ويُلاحظُ أنّ ابن هشام قد اتّبع المنهج البصري في تقسيم الأفعال، وقد صرّح بذلك عندما قسّم «الفعل بحسب أمثلته إلى ثلاثة: ماضٍ، وأمر، ومضارع، وهذا هو الصحيح»، ويضيف:

«وزعم الكوفيون أنّه نوعان: ماضٍ، ومضارع، خاصة، وأَنَّ الأمر المضارع، دخلت عليه لام الأمر فجزمته، ثم حذفت وتبعتها حروف المضارعة»[٣].

فهو يشير، في تقسيمه الأفعال، إلى خلاف البصريين والكوفيين حول فعل الأمر، فبينما يعتبره البصريون قسماً قائماً بذاته، يعتبره الكوفيون فعلاً مضارعاً دخلت عليه لام الأمر فجزمته، ثم حذفت وتبعتها حروف المضارعة[٤].

ويبدو أن وجهة النظر هذه قد صدرت إلى الكوفيين عن الفرّاء عندما قال في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[٥]، إنّ العرب حذفوا اللام من فعل المأمور المواجه، لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام، كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أنّ الجازم أو الناصب لا يقعان

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٨ـ ٢٩.

(٢) **ألفية ابن مالك**، مصر: مكتبة ومطبعة الحاج عبد السلام ابن محمد شقرون، ص: ١٠.

(٣) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٨.

(٤) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٨، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥٠ وما بعدها، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢/ ٥٢٤. المسألة: ٧٢، فعل الأمر معرب أم مبني؟ شرح رضي الدين الأستراباذي على كافية ابن الحاجب، ص: ٢/ ٢٦٨، وشرح ابن يعيش على المفصل، ص: ٧/ ٤٠ وما بعدها، وأسرار العربية لابن الأنباري، ص: ١٢٥.

(٥) سورة يونس: ١٠/ ٥٨.

إلاّ على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: اضرب، وافرح، لأَنَّ الضاد ساكنة، فلم يستقم أَنْ يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة، يقع بها الابتداء، كما قالوا: ادَّارك، ,اثّاقلتم.

«وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)؛ لأَنّه وجده قليلاً، فجعله عيباً، وهو الأصل، ولقد سمعتُ عن النبي ﷺ أنّه قال في بعض المشاهد: «لتأخذوا مصافّكم» يريد به: خذوا مصافّكم[١].

وقد فصل ابن هشام القول في ذلك عندما قال: وزعم الكوفيون وأبو الحسن أنّ «الام» الطلب، حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم واقعد، وأَنَّ الأصل: «لتقم ولتقعد»، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة[٢]، أي أَنَّ الأمر معرب مجزوم[٣]، **ويضيف ابن هشام مرجّحاً قول الكوفيين، وبقولهم**: أقول: لأَنّ الأمر **معنى حقه أَنْ يؤدّى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يدلّ عليه إلاّ بالحرف، لأنّ الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصّل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل**، كقوله (من الخفيف):

لِتَقُمْ أَنتَ يابنَ خَيرِ قُرَيشٍ فَلْتُقضّي حَوَائِجَ المُسْلِمِينا[٤]

وكقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا)، وفي الحديث «لتأخذوا مصافكم»، ولأنّك تقول: اغزُ واخشَ وارم واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولأَنّ البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأنّ المحققين على أَنّ أفعال الإنشاء مجرّدة عن الزمان كـ «بعت وأقسمت وقبلت»، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأَنّ تجرّدها عارض لها عند نقلها عَن الخبر، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك في نحو: قم؛ لأَنّه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكل فعليته، فإذا ادّعى أَنّ أصله «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل[٥].

---

(١) الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧ هـ) **معاني القرآن**: تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، (١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٥ م)، ص: ١/ ٤٦٩-٤٧٠.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥٠.

(٣) الإنصاف، ص: ٢/ ٥٢٥.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥١ و٢/ ٦٠٩، ويروى: «كي لتقضي حوائج المسلمينا» و«فتقضي حوائج المسلمينا»، وانظر الإنصاف، ص: ٢/ ٥٢٥.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥٠-٢٥١.

وسيأتي الكلام بالتفصيل على قضية بناء الأمر أو إعرابه.

وإذا تذكّرنا أَنَّ مغني اللبيب تتويج لحياة ابن هشام النحوية، وأَنّه كتبه بعدما بلغ مرحلة القمة في النحو: عرفنا أنه يميل في هذه القضية إلى رأي الكوفيين بل يأخذ بقولهم عندما يقول: «وبقولهم أقول».

- فكيف يفسر موقفه المتناقض بين كتاب وآخر؟

- وهل يعتبر ذلك تناقضاً أم تطوراً؟

ثالثاً: الفعل المضارع:

وعلامته أَنْ يصلح دخول «لم» عليه، نحو:

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[1].

ولا بد من كونه مفتتحاً بحرف من حروف «نأيت» نحو: نقوم، وأقوم، ويقوم زيد، وتقوم يا زيد»[2].

سبب زيادة حروف المضارعة: فإنْ قيل: لمَ زيدت هذه الحروف من دون غيرها؟

قيل: الأصل أنْ تزاد حروف المد واللين، وهي: الواو والياء والألف.

- إلاّ أنّ الألف لمّا لم يكن زيادتها أولاً، لأنّ الألف لا تكون إلاّ ساكنة، والابتداء بالساكن محال، أبدلوا الهمزة، لقرب مخرجيها، لأنّهما هواءان يخرجان من أقصى الحلق.

وكذلك الواو أيضاً، لمّا لم يمكن زيادتها أولاً، لأنّه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً، فأبدلوا منها التاء، لأنّها تبدل منها كثيراً، ألا ترى أنّهم قالوا: تراث، وتجاه، وتخمة، وتيقور، وتولج، قال جرير بن عطية في قصيدة يهجو بها الغيث المجاشعي (من الرجز):

متخذاً في ضَغوات تَوْلَجا   أَرْدَى بني مُجاشع وما نجا[3]

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٢٣/ ٢٤. وشرح قطر الندى، ص: ٤٣/ ٤٤، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٧، وسورة الإخلاص: ١١٢/ ١ ـ ٤.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) **ديوان جرير** بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مصر: دار المعارف، ص: ١٨٧، والضعوات: جمع ضعة: وهي من الجنبة شبيه بالثمام، والتولج والدولج: الكنائس =

وهو (التولج) بيت الصائد.

والأصل: وارث، ووجاه، ووخمة، ووهمة، وويقور، لأنّه من الوقار، وولج لأنّه من الولوج، فأبدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلّها، وكذلك ههنا.

ـ وأما الياء فزيدت لأنّها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الألف والواو.

ـ وأمّا النون فزيدت لأنّها تشبه حروف المد واللين، وتزاد معها في باب: «الزيدين والزيدين»[١].

ترتيب حروف المضارعة: والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف أنّ تُقدّم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء[٢] وذلك لأن:

ـ الهمزة للمتكلم وحده، مذكراً كان أم مؤنثاً.

ـ والنون، للمتكلم مع غيره، سواء أكانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين.

ـ والتاء للمخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

وللمؤنث والمؤنثين غيبة.

ـ والياء للغائب غير المؤنث والمؤنثين[٣].

حركة حروف المضارعة: وحروف المضارعة مضمومة إنْ كان الماضي أربعة أحرف، سواء أكانت حروفه أصلية كـ: دَحْرَجَ يُدَحْرِج، أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً، نحو: أكرم يُكرم، فإنّ الهمزة فيه زائدة، لأنّه أصله «كرم».

ومفتوحة إنْ كان الماضي أقلّ من الأربعة، أو أكثر منها؛ فالأول نحو: ضَرَبَ، يَضرب، وَذَهَبَ، يَذهب، ودَخَلَ يَدخل.

= كما جاء في لسان العرب، وهو ما انكرس فيه، أي دخل كما جاء في شرح البيت في الديوان، وانظر أسرار العربية لابن الأنباري، ص: ٢٣.

(١) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: ٢٢/ ٢٤.

(٢) المصدر نفسه. وانظر أيضاً: ابن الحاجب **الكافية في النحو**، قسطنطينة: مطبعة الجوائب (١٣٠٢ هـ)، ص: ٣٣. وانظر شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، ص: ٢/ ٢٧٧، وانظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب لـ: عصام نور الدين (مخطوطة)، ص: ١٢٩.

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري، ص: ٢٤.

وابن الحاجب، الكافية في النحو، ص: ٣٣، ورضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ص: ٢/ ٢٢٧، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (مخطوطة)، ص: ١٢٩.

والثاني نحو: انطلق، يَنطلق، واستخرج يَستَخرج[1].

حركة الحرف الذي يلي حرف المضارعة:

أمّا الحرف الذي بعد حرف المضارعة فيسكن في الثلاثي أبداً، نحو: يضرب، ويعلم، ويشرف، وإنّما سكن لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم، وذلك معدوم في كلامهم، وأما نحو: «يعد ويقول، ويشد» فإنّ ما بعد حرف المضارعة غير مسكن، وذلك لأنّ «يعد» وشبهه قد حذفت منه «الفاء» الساكنة وأصله:

«يوعد»، ولأنّ «يقول ويشد» ونحوهما من المضاعف والمعتل العين، فالحركة فيه عارضة لأنّها منقولة من العين إلى الفاء، وأصلها: يقول ويشدد.

وأمّا الرباعي فلا يلزم إسكان سكان «الفا» منه كما يلزم في الثلاثي، لأنّ السكون قد لزم عينه فاستغنى عن إسكان الفاء منه[2].

ويلاحظ أنّ ابن هشام قد اتّبع المنهج البصري في تقسيم «الفعل بحسب أمثلته إلى ثلاثة: ماض، وأمر، ومضارع، وهذا هو الصحيح.

«وزعم الكوفيون أنّه نوعان: ماضٍ ومضارع، خاصة وأنّ الأمر مضارع دخلت عليه لام الأمر فجزمته، ثم حذفت وتبعتها حروف المضارعة[3].

فابن هشام يفتح للدارسين نافذة للمقارنة بين المنهج البصري، في تقسيم الأفعال بحسب أمثلتها، وبين المنهج الكوفي. . فهل نقل أقوال الكوفيين بدقّة في هذه المسألة؟

رابعاً: الفعل الدائم وموقف ابن هشام منه:

تقسم المدرسة الكوفية الفعل ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع ودائم كما قال السيرافي[4].

---

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص: ٤٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٤. وانظر: شرح رضي الدين الأستراباذي لكافية ابن الحاجب، ص: ٢/ ٢٧٧ـ ٢٢٨. وانظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب لعصام نور الدين، ص: ١٢٩.

(٢) وابن يعيش **شرح الملوكي في التصريف**، سوريا: المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى (١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ص: ٦٢. وانظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٣٠.

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٨.

(٤) السيرافي شرح الكتاب، ورقة ٤٩٣، بالاقتباس عن أبي القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل** =

ـ فالفعل الماضي نحو: قعد، وكتب.

ـ والفعل المضارع نحو: يقعد، ويكتب، وقد ذكرهما ابن هشام.

ـ والفعل الدائم، أي اسم الفعل المتطلب للمفعول، نحو: قاعد، وكاتب، وجالس وقائم.

ولم يذكره ابن هشام عن الكوفيين الذين أخذوا هذه التسمية عن الفرّاء الذي قال في كتابه «معاني القرآن» إنّ «الكسائي قال في إدخالهم «أنْ» في «ما لك»: هو بمنزلة قوله: ما لكم ألّا تقاتلوا، ولو كان ذلك على ما قال، لجاز في الكلام أن تقول: ما لك إن قمت، وما لك إنك قائم، وذلك غير جائز، لأنّ المنع إنما يأتي بالاستقبال، تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك إن قمت، فلذلك جاءت «ما لك» في المستقبل، ولم يأت في «دائم» ولا «ماضٍ»[(١)].

فقد أراد بالدائم اسم الفاعل.

وبالماضي: الفعل الماضي.

وبالمستقبل: الفعل المضارع.

وعطف «ماضٍ» على «دائم» يدل إشارة على أنّه كان يسمى اسم الفاعل «فعلاً»[(٢)].

وقال الفراء أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾[(٣)].

«نَوَّنَ فيها عاصم والحسن وشيبة المدني، وأضاف يحيى بن وثّاب، وكلّ صواب ومثله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[(٤)] و«بالغٌ أمره»، و﴿مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝١٨﴾[(٥)]. وللإضافة معنى مضي في الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى، فآثر الإضافة

=

النحو، مصر: دار العروبة (١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٩ م)، ص: ٨٦، ملاحظة الدكتور مازن مبارك رقم: ١، وانظر أيضاً: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (الطبعة الثانية (١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٨ م)، ص: ٢٣٧.

(١) الفراء، معاني القرآن، ص: ١/ ١٦٥.

(٢) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص: ٢٣٩.

(٣) سورة الزمر، ٣٩/ ٣٨.

(٤) سورة الطلاق، ٦٥/ ٣.

(٥) سورة الأنفال: ٨/ ١٨.

فيه، تقول: أَخوكَ آخذٌ حقِّهِ. فنقول هاهنا: أخوكَ آخذُ حقّه، ويقبح أَنْ تقول: آخذٌ حَقَّهُ. فإذا كان مستقبلاً، لم يقع بعد، قلت: آخذٌ حقَّه عن قليل، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقول: هذا قاتلٌ حَمْزَةَ مبغضاً، لأَنَّ معناه ماضٍ، فقبح التنوين؛ لأنّه اسم»[(١)].

وقال أبو القاسم الزجاجي:

«قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يناقض، يقول: قائم، فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه.

فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن نسميه فعلاً.

فقلت: الفراء يقول: قائم: فعل دائم ـ لفظه لفظ الأسماء. . . لدخول دلائل الأسماء عليه ـ ومعناه: معنى الفعل لأنّه ينصب.

فيقال: قائم قياماً وضارب زيداً.

فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً»[(٢)].

وقال ثعلب في مكان آخر، وقد سَمَّى اسم الفاعل فعلاً: «إذا قلت: ما فيك راغبٌ زيدٌ، وما طعامَكَ آكلٌ زيدٌ، كان الاختيار هكذا الرفع، لأنّ الفعل أولى بالحقّ من المفعول والصفة، وكان كأنّ **الفعل** مع الجحد، فإذا أدخلوا الباء فيهما كان قبيحاً، لأَنّه قد جاء الاسم بعدهما، لأَنّه لما جاء ثانياً احتاجوا إلى أنّ يُعْلِمُوا أنه

---

(١) معاني القرآن، ص: ٢/ ٤٢٠، وانظر **البيان في غريب القرآن**، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف، والنشر، ص: ٢/ ٣٢٣ـ ٣٢٤. وانظر **مجمع البيان**، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، بيروت: دار الحياة (١٣٨٠ هـ/ ١٩٦١ م)، م/ ٥، جـ: ٢٣، ص: ١٥٦، حيث يقول: قرأ أهل البصرة كاشفاتٌ وممسكاتٌ بالتنوين، وما بعدها منصوبان. وقرأ الباقون بغير تنوين على إضافة كلّ واحدة منها إلى ما بعدها، لأنّه لما لم يقع وما لم يقع في أسماء الفاعلين أو كان للحال فالوجه النصب ـ ووجه الجرّ أَنّه لما حذف التنوين وإن كان المعنى على إثباته عاقبت الإضافة التنوين، وانظر **الحجة في القراءات السبع** لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ص: ٣١، بيروت: دار الشروق الطبعة الثانية (١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م)، حيث ذكر أنَّ الحجة لمن نَوَّنَ إرادة الحال والاستقبال.
وانظر **حجة القراءات** للإمام أبي زرعة، عبد الرحمٰن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٢ م)، ص: ٦٢٣.

(٢) أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي، **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت: (١٩٦٢ م)، ص: ٣٤٩.

الفعل، وإنّما تدخل الباء **للفعل**، فإذا أخّروا **الفعل** فقالوا: مَا طعامَك: زيدٌ بآكل، وما **فيك** زيدٌ براغب، **ثم** نزعوا الباء، كان الاختيار الرفع، لأنّ الباء قد حالت بين الاسم وما، فكان **الفعل** معها. وكذلك اختاروا الرفع، فإن نصبوا فقالوا: ما طعامك زيدٌ آكلاً، وما فيك زيد راغباً، لم يعبأوا بالصفة ولا المفعول، لأنّها من صلة **الفعل**، فكأنّهم قالوا: ما زيد آكلاً طعامك، وما زيد راغباً فيك»[١].

فقد استعمل ثعلب كلمة «الفعل» سبع مرات، في هذا النص، ليدل على «اسم الفاعل»، وقد سَمَّى في مكان آخر «اسم الفاعل» «فعلاً دائما»، قال: ولا يحال بين الدائم والاسم بما، طعامَكَ ما آكل عبدُ الله»[٢].

فالكوفيون ـ كما قال السيرافي ـ يقسمون الأفعال ثلاثة أقسام، هي:

ـ ماضٍ

ومستقبل وهو ما أوّله الزوائد الأربع نحو: يقوم وأقوم، ونقوم وتقوم.

ـ والثالث: الفعل الدائم، نحو: قائم، وذاهب، وضارب وأشباهه، وهو الحال[٣].

فابن هشام لم يذكر الفعل الدائم، عندما نقل تقسيم الكوفيين للفعل، بل قال إنَّه نوعان: ماض ومضارع، لكنه يذكر في مكان آخر أنّ الكوفيين يسمون «اسم الفعل» فعلاً «دون أن يسميه فعلاً دائماً» قال: «وفي اسم الفعل ثلاثة أقوال بالنظر إلى حقيقتها وما هي في الكلام»:

أحدها: قول البصريين: إنها أسماء سميت بها الأفعال.

والثاني: قول الكوفيين: إنها أفعال دالة على الحدث والزمان.

والثالث: قول بعض نحاة الأندلس: إنها قسم برأسه، رابع، خارج عن الكلم الثلاث، وسماه: خالفة[٤].

---

(١) مجالس العلماء، ص: ٣٤٩.

(٢) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص: ٢/ ٤٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٧١، وانظر أيضاً في مسألة «تقديم معمول خبر ما» النافية عليها: «أبو البركات، عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، بيروت: دار الفكر، ص: ١/ ١٧٢ و١٧٣.

(٤) السيرافي في شرح الكتاب، ١ ورقة ٤٩٣، بالاقتباس عن الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم =

«وحجة البصريين أنّ منها ما ينون كـ «صهٍ ومهٍ»، والتنوين علامة الإسمية، **وأمّا قول «الكوفيين» إنها دالة على الحدث والزمان فممنوع**، فهي إنّما تدل على الفاظ، وتلك الألفاظ هي الدالة على الحدث. وهذا هو معنى قولهم: «اسم الفعل»، فمدلول «نَزَالِ» لفظة انزل، و«انزل» هو الدال على الحدث والزمان.

وأمّا المذهب الثالث فسقوطُهُ بيِّن واجتنابُهُ متعين[(١)].

فابن هشام قد فتح للدراسة نافذة النقاش والمقارنة حول تقسيم الأفعال، وأشار إلى ثلاثة مذاهب في «اسم الفعل»، مذهب البصريين القائل باسميتها، ومذهب الكوفيين القائل بفعليتها، ومذهب بعض الأندلسيين القائل بأنّها قسم رابع خارج عن الكلم الثلاث، وسماه خالفة...

والمأخذ على ابن هشام في نقل أقوال البصريين، حيث يفهم من كلامه أنّهم يأخذون بمذهب واحد، بينما ذكر الأشموني أنّ «كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، وقال بعض البصريين: إنّها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون: إلى أنّها أفعال حقيقة.

وعلى الصحيح، فالأرجح أنّ مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على الحدث والزمان» وقيل: إنّها تدلُّ على الحدث والزمان كالفعل، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل: مدلولها المصادر، وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على إسميته كـ «رويد زيداً، ودونك زيداً». وما عداه فعل كَنَزَال وصه، وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل»[(٢)].

ويفهم من كلام الأشموني أنّ جمهور البصريين هو الذي يعتبرها أسماء أفعال وليس كلّ البصريين كما يفهم من كلام ابن هشام ؛لأنّ قسماً من البصريين يتّفق مع الكوفيين على فعليتها، كما يفهم من كلام الأشموني.

وقد رفض البصريون قول الكوفيين بالفعل الدائم، فقال السيرافي: «وقسم

= الزجاجي، تحقيق مازن مبارك الملاحظة الأولى في هامش الصفحة: ٨٦.

(١) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٨٠، وانظر أيضاً الكتاب لسيبويه، ص: ١/ ٢٤١ وما بعدها، وشرح المفصل، ص: ٤/ ٢٥، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) **المقتضب**، مصر: لجنة إحياء التراث (١٣٨٦ هـ)، ص: ٢/ ٢٠٢.

(٢) الأشموني، **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٥ م)، ص: ٢/ ٤٨٤.

الكوفيون الأفعال الثلاثة: ماضٍ، ومستقبل. . . . وهو ما في أوله الزوائد الأربع، نحو: يقوم وأقوم وتقوم ونقوم، والثالث: الفعل الدائم: وهو قائم وذاهب وضارب أو أشباهه، وهو الحال. «وكان فيما سموه من ذلك فعلاً دائماً غلط من وجوه»:

١ ـ منها: أنّ «قائم وضارب ونحوها أسماء بدخول عوامل الأسماء عليها».

٢ ـ ومنها: أن إعرابها كإعراب الأسماء في الرفع والنصب والخفض.

٣ ـ ومنها: أنّها يدخل عليها التنوين، والألف واللام، والإضافة، فكيف يجوز أنْ يسموا «قائماً» أو «ضارباً» فعلاً وفيها علامات الأسماء كلّها؟

٤ ـ ومنها: أنّهم سموه «دائماً»، وهذه التسمية تبطل معناها، لأنّ الذي سموه دائماً ليس بفعل ماضٍ ولا مستقبل، فهو فعل في الوقت الحاضر، لا يبقى لأنّه بمعنى الآن، وهو حدّ قياس الماضي والمستقبل، ومعنى الدائم أنّه يدوم ويبقى.

ـ وإنْ قال قائل: «ضارب» تعمل عمل «يضرب» فسميناه بالفعل لأنّه يعمل عمله.

ـ قيل له: لو كان الشيء إذا عمل عمل شيء سميناه باسمه لوجب أن نسمي «إنّ وأخواتها» أفعالاً لأنّها تنصب كما تنصب الأفعال، وكذلك ونسمي «عشرين وما جرى مجراها» أفعالاً لأنّها تنصب كما تنصب الأفعال، ونسمى المصدر فعلاً لأنّه ينصب كما ينصب الفعل.

ونسمي الأسماء التي تخفض ما بعدها حروفاً لأنّ أصل الخفض لحروف الخفض، والأسماء التي تخفض بتأويل الحروف ولولا الإطالة لذكرت أكثر من هذا.

ـ فإن قال قائل: سمينا ضارباً فعلاً لأنّه لا فرق بين قولنا زيد ضارب عمراً، وقولنا: زيد يضرب عمراً.

قيل له: لو جاز أنْ نحمل ضارباً على يضرب فنسويه فعلاً لاستوائهما في المعنى جاز أنْ نحمل يضرب على ضارب فنسمي «يضرب» اسماً لاستوائهما في المعنى.

وهذا قلب لأسماء عن حقائقها[1].

---

(١) السيرافي: شرح الكتاب، ١ ورقة ٤٩٣، بالاقتباس عن الإيضاح في علل النحو، ملاحظة رقم واحد في الصفحة: ٨٦.

وقد رفض الزجاجي قول الكوفيين بالفعل الدائم عندما ذكر «أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبّرين عن تلك الأفعال. وإذا كان ذلك كما ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين، بطل من ذلك أنْ يكون فعل دائم. فمحال قول من قال من الكوفيين «فعل دائم»[(١)].

وموقف ابن هشام حتى الآن، بيّنٌ: فهو بصري في تقسيم الأفعال بل بصري مدافع عن مذهبه ومهاجم «زعم الكوفيين». وواضح جداً أنّه يسير في ذلك على درب سيبويه الذي يقول: «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى فـ «ذهب وسمع ومكث، وأمّا بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبراً: يقتل، ويذهب، ويضرب، ويُقتلُ، ويُضربُ: وكذلك بناء ما لم يقع وهو كائن إذا أخبرت»[(٢)].

ويُلاحظُ أَنّ ابن هشام لم يلتزم بهذا التقسيم، منهجاً واحداً في ترتيب الأفعال؛

- ففي الجامع الصغير يقول: «وَسُمِّي الأولُ ماضياً، والثاني: أمراً، والثالث: مضارعاً»[(٣)]، والتزم بهذا الترتيب في كتابيه، شذور الذهب، وشرحه[(٤)]، وفي قطر الندى وبل الصدى[(٥)]، وفي كتاب شرح اللمحة البدرية[(٦)].

- أما في شرح قطر الندى فقال: «ينقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع وأمر»[(٧)].

لكنه عاد والتزم بالترتيب الذي أورده في قطر الندى وفي الجامع الصغير وفي شرح شذور الذهب وفي شرح اللمحة البدرية.

فلماذا قدّم المادة الواحدة وأخرها في الكتاب الواحد؛ أي في شرح قطر الندى؟

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص: ٥٣.
(٢) الكتاب، ص: ١/١٧.
(٣) الجامع الصغير، ص: ١.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٢٠ وما بعدها.
(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٣٤ وما بعدها.
(٦) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٢٥٨.
(٧) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٣٤.

ـ ولماذا قدّم المادة الواحدة وأخّرها في كتبه المختلفة؟

ـ أيعتبر ذلك زلة لسان أم أنه منهجٌ تطوريٌّ فِي الرؤية والتأليف؟

ـ الواقع أن ابن هشام قد سلك في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[١] منهجاً مغايراً تماماً للترتيب المتبع في بقيّة كتبه، فبدأ بالفعل المضارع، فالماضي، فالأمر، وقال عن المضارع إنّه استحقّ التقديم في الذكر على أخويه وأُعرِبَ لمشابهته الاسم[٢]. فهل تدلّ هذه الملاحظة على منهج ابن هشام في ترتيب الأفعال؟ وهل لذلك علاقة بأسبقية الأفعال؟

إنّ الإجابة عن هذه الأمثلة سيجاب عنها في فصول الكتاب اللاحقة.

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٧.

الفصل الرابع

البناء

أولاً: تعريف البناء:

ضد الإعراب، أي: ليس البناء أثراً يجلبه العامل في آخر الكلمة، والبناء: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً[1].

وينقسم الفعل باعتبار البناء والإعراب قسمين، هما:

أ ـ **مبني**، وهو الأصل، ولهذا قدّم.

ب ـ **ومعرب**، وهو خلاف الأصل، ولهذا أخّر[2].

الأفعال المبنيّة، هي: الفعل الماضي، وفعل الأمر، والمضارع المتصل به نون التوكيد أو نون الإناث.

ثانياً: الفعل الماضي:

وبناؤه، في الأصل، على الفتح إذا تجرد من ضمائر الرفع المتحركة، ومن واو الجماعة، كـ «ضَرَبَ، اسْتَخْرَجَ، انْطَلَقَ، دَحْرَجَ، ضَرَبَا، وضَرَبَكَ وَضَرَبَهُ، وضَرَبَتْ هندٌ زميلتها[3]؛ أي أَنّ الفعل الماضي يُبنى على الفتح:

أ ـ إذا لم يتصل به شيء، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[4].

ب ـ إذا اتصلت به ألف الاثنين، كقولنا: الطالبان نجحا.

جـ ـ إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة، كقوله تعالى: ﴿ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٦٧ـ ٦٨، شرح قطر الندى، ص: ١٦.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٢٥٩، أوضح المسالك، ص: ١/٣٦، والجامع الصغير، ص: ٨٣.

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٢٥٩، شرح شذور الذهب، ص: ٧١، شرح قطر الندى، ص: ٣٥، والجامع الصغير، ص: ٨٣، وأوضح المسالك، ص: ١/٣٦.

(٤) سورة مريم: ١٩/١٧.

شَرۡقِيّٗا فَٱتَّخَذَتۡ مِن دُونِهِمۡ حِجَابٗا﴾[١].

أما إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف، نحو: «رمى وعفا» فتقدّر الفتحة للتعذر[٢]، لأنّ أصله: رَمَيَ وعَفَوَ، تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، فسكون آخرهما عارض، والفتحة مقدّرة على الألف، ولهذا إذا قدّر سكون الآخر رجعت الياء والواو، فقيل: رميت وعفوت[٣].

وقد يخرج عن الفتح إلى الضم إذا اتصلت به واو الجماعة كقولك، قاموا وقعدُوا، فالضمة عارضة لمناسبة الواو[٤].

وقد يخرج عن الفتح إلى السكون، وذلك إذا اتّصَلَ به ضمير رفع متحرك[٥]، نحو: ضَربْتُ، وضُرِبْتُ، وضربتا زيداً، والنسوة قمن وقعدن[٦].

والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح،[٧] فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك ـ وهو التاء في الأمثلة الثلاثة الأولى؛ لأنها فاعل، و(نا) الفاعلين في المثال الرابع ـ وهما متحركان؛ أي أن التاء متحركة، و(نا) متحرك، ونون النسوة متحرك، فلذلك بنيت الأمثلة على السكون[٨].

فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة[٩]؛ لأنّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لشدّة ارتباط أحدهما بالآخر[١٠].

أمّا سبب بناء الفعل الماضي على حركة، ولِمَ كانت الحركة فتحة؟ فلم يُجب ابن هشام عن هذين السؤالين إلاّ بقوله: إن الأصل في الأفعال البناء، كما تقدم. وقد أجاب ابن الأنباري عن هذين السؤالين، في كتابه أسرار العربية، بقوله: إنّ الماضي

---

(١) سورة مريم: ١٩/ ١٦ـ ١٧.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٧١، شرح قطر الندى، ص: ٤٦، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٩، والجامع الصغير، ص: ٨٣.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٦٨ و٦٩، شرح قطر الندى، ص: ٣٥، الجامع الصغير، ص: ٨٣، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٦، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٩.

(٦) المصادر أنفسها.

(٧) المصادر أنفسها.

(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٦٩.

(٩) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٦، هامش رقم: (٣).

قد قام مقام المستقبل، والمستقبل قد أشبه الأسماء، ولذا وجب أن يبنى على حركة، تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها، وإنّما كانت الحركة فتحة لوجهين:

أحدهما: أَنَّ الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يبنى على أخفّ الحركات.

والوجه الثاني: أنه لا يخلو إمّا أن يُبنى على الكسر، وأمّا أن يُبنى على الضمّ أو على الفتح.

ـ فبطل أن يُبنى على الكسر؛ لأنّ الكسر ثقيل، والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل.

ـ وبطُل أن يُبنى على الضم أيضاً؛ لأنّ الضمّ أثقل من الكسر، وإذا بطل أن يبنى على الثقيل فلأن لا يبنى على الأثقل أولى؛ وَلأنّ الضمّ أخو الكسر؛ لأنّ الواو أخت الياء، ولم يُبْنَ على الضم، أيضاً، لأنّ من العرب من يجتزىء بالضمة عن الواو، فيقول في «قاموا» «قامُ»، وفي «كانوا» «كانُ»، وإذا بطل أَنْ يبنى على الكسر والضمّ وجب أن يبنى على الفتح[١].

ثالثاً: فعل الأمر:

يبنى على ما يجزم به مضارعه؛ أي: على السكون أو نائبه[٢].

أ ـ بناؤه على السكون؛ وهو الأصل في بناء الأمر، نحو اضرب واذهب[٣].

ب ـ بناؤه على حذف النون إذا كان مسنداً لألف الاثنين، نحو «اضربا وقوما»، أو واو الجماعة، نحو: «اضربوا وقوموا»، أو ياء المخاطبة، نحو: اضربي وقومي[٤]، كقوله (من الوافر):

تعالي واشربي روح المعاني ... أحبك فاقبلي عطر الغيوب[٥]

---

(١) أسرار العربية، ص: ٢١٥ و٣١٦ ـ ٣١٧.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٦٨، ٧٠، و٨٠، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٩، الجامع الصغير، ص: ٨٣، وشرح قطر الندى، ص: ٣٩.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٦٨ و٧٠، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٩.

(٤) المصدران أنفسهما. وأوضح المسالك، ص: ١/ ٣٧، والجامع الصغير، ص: ٨٣، وشرح قطر الندى، ص: ٣٩.

(٥) أساسيات النحو، ص: ٧٥.

ج ـ بناؤه على حذف آخره إذا كان معتل الآخر، نحو: «أغزُ» و«اخشَ» و«ارمِ»، وكقوله: ادعُ للخير والحق، واسعَ بالحبِّ، وارمِ آراء الطامعين بك، والحاسدين لك، والجاهلين بمنطق التاريخ الخالد/ ألم أقُل: نجيء بدعوة فيها خلاص/ نريد قبولها بين الشعوب[١].

وقد أشار ابن هشام إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول بناء الأمر. بقوله: «ولجريان الأمر مجرى المضارع المجزوم، قال الكوفيون: إنّه مضارع وإنّه مجزوم بلام مقدرة»[٢].

ويلاحظ أن ابن هشام قد أورد بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه كمسلّمة في شرح شذور الذهب وشرح قطر الندى، والجامع الصغير، وأوضح المسالك، لكنه أورد الرأي الكوفي ـ في شرح اللمحة البدرية[٣] ـ بعد إيراد مسألة بناء الأمر من دون تعليق على ذلك.

فهل يعتبر ذلك إشارة لميله إلى الكوفيين في هذه المسألة؟

تتمّ الإجابة عن ذلك عبر استعراض حجج البصريين والكوفيين ورأي ابن هشام فيها:

حججُ الكوفيين في «جزم» الأمر:

ـ ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر للمواجه المعرّى عن حرف المضارعة، نحو: افعل، **معرب**، **مجزوم**، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قالوا إنّه معرب مجزوم بلام مقدرة؛ لأنّ الأصل في الأمر للمواجه، في قم واذهب، لتقم ولتذهب، كقولهم في الأمر للغائب، ليفعل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[٤]، في قراءة من قرأ التاء

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٨٠، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٧، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٩، والجامع الصغير، ص: ٨٣، وشرح قطر الندى، ص: ٣٩.

(٢) أساسيات النحو: ص: ٧٦.

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٩.

(٤) سورة يونس: ١٠/ ٥٧.

من أئمة القراء[١]، وذكر أنّها قراءة النبي[٢]، وروي عن النبي أنّه قال في بعض مغازيه «لتأخذوا مصافكم»، فدلّ ذلك على أن الأصل في: قم لتقم، واذهب لتذهب[٣]، إلاّ أنّه لمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفاً.

الوجه الثاني: أنهم قالوا أجمعنا على أنّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: لا تقم ولا تذهب، فكذلك فعل الأمر، نحو: قم، واقعد، لأنّ النهي ضدّ الأمر، وهم يحملون الشيء على ضدّه، كما يحملون على نظيره[٤].

الوجه الثالث: أنّهم قالوا: الدّليل على أنّه مجزوم أنّك تقول في المعتلّ: «اغزُ، ارمِ، اخشَ»، فتحذف الواو والياء والألف، كما تقول: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، فدلّ ذلك على أنّه مجزوم بلام مقدرة، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف، قال الشاعر (من الوافر):

محمدُ تفدِ نفسك كلّ نفس إذا ما خفت من أمر تبالا[٥]

وقال ابن هشام، في مغني اللبيب بعدما درس «اللام» العاملة الجزم، وهي الموضوعة للطلب[٦]: زعم الكوفيون وأبو الحسن أنّ لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم، واقعد، وأنّ الأصل: لتقم، ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة، **وبقولهم أقول، لأنّ الأمر معنى حقّه أن يؤدّى بالحرف، ولأنّه أخو النهي، ولم يدلّ عليه إلّا بالحرف، لأنّ الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل**[٧]، وكقوله (من الخفيف):

---

(١) أسرار العربية، ص: ٣١٨، الإنصاف، ص: ٢/ ٥٢٤ـ ٥٢٥، مجمع البيان للطبرسي، م ٣، ص: ١/ ٦٣، حجة القراءات لأبي زرعة، ص: ٣٣، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص: ١٨٢، شرح الأستراباذي لكافية ابن الحاجب، ص: ٢/ ١٢٦٦.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) أسرار العربية، ص: ٣١٧ـ٣١٨، والإنصاف، ص: ٢/ ٥٢٨.

(٦) أسرار العربية، ص: ٣١٩، والإنصاف، ص: ٢/ ٢٥٨.

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٤٥.

لتقم أنت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا[١]

وكقراءة جماعة: «فبذلك فلتفرحوا»[٢].

وفي الحديث: «فلتأخذوا مصافكم»[٣].

ولأنك تقول: اغزُ واخشَ، وارم، واضربَا واضربُوا واضربِي كما تقول في الجزم، ولأَنَّ البناء لم يعهد كونه بالحذفَ.

ولأَنَّ المحققين على أَنَّ أفعال الإنشاء مجرّدة عن الزمان كـ: بعت، وأقسمت، وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً «بأَنَّ تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك في نحو: «قم»؛ لأَنّه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ، فتشكل فعليته، فإذا ادّعى أَنَّ أصله «لتقم» كان الدال على الإنشاء «اللام» لا الفعل[٤].

فابن هشام بصري، في هذه القضية، في معظم كتبه، يقول بقولهم ببناء الأمر على ما يجزم به مضارعه، وابن هشام بصري، في هذه القضية، في شرح اللمحة البدرية، لكنه يورد رأي الكوفيين وكأَنّه غير مطمئن إلى قول البصريين.

وابن هشام كوفي، في هذه القضية، في مغني اللبيب، يصرّح بذلك ويقول بقولهم: بل يورد حججهم في ذلك واضحة مفصلة.. فهل يعتبر ذلك تحوّلاً في رأي ابن هشام بسبب نضوجه العقلي.. خاصة وأَنَّ مغني اللبيب قد ألف سنة تسعة وأربعين وسبعمئة هجرية، أي: قبل وفاته باثنتي عشرة سنة.. أي أن مغني اللبيب يعتبر قمة التطور النحوي عنده؟

رابعاً: الفعل المضارع المتصل بنون الإناث:

يبنى على السكون[٥]، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[٧]، فيتربصن، ويرضعن: فعلان

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥٠ـ ٢٥١.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٥١، الشاهد: ٤١٤، والإنصاف، ص: ٢/ ٥٢٥.

(٣) جاء في سورة النساء: ٤/ ١٠٢: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ وفي سورة النساء: ٤/ ١٠٢: ﴿فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥١، والإنصاف، ص: ٢/ ٥٢٥، أسرار العربية، ص: ٣١٧، وحجة القراءات لأبي زرعة، ص: ٣٣١. شرح شذور الذهب، ص: ٦٧ـ ٦٩، الجامع الصغير، ص: ٨٣، شرح قطر الندى، ص: ٤٥، أوضح المسالك، ص: ٣٧١.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٦٧ ـ ٦٩، الجامع الصغير، ص: ٨٣، شرح قطر الندى، ص: ٤٥، أوضح المسالك، ص: ٣٧١.

(٦) سورة البقرة: ٢/ ٢٢٨.

(٧) سورة البقرة: ٢/ ٢٣٣.

مضارعان في موضع رفع لخلوهما من الناصب والجازم، ولكونهما لما اتصلا بنون النسوة بنيا على السكون.

وهذان الفعلان خبريان لفظاً، طلبيان معنى، ومثلهما. يرحمك الله، وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد والإشعار بأَنّهما جديران بأَن يُتَلَقّيا بالمسارعة، فكأنهن امتثلن، فهما مخبر عنهما لموجودين[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[2]؛ لأَنَّ الواو في (يعفون) أصلية. وهي (واو) عَفَا ويَعْفُو، والفعل مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث. والنون: فاعل مضمر عائد على المطلقات، ووزنه: يَفْعُلْنَ، وليس هذا كـ «يَعْفُون» في قولك: «الرِّجَالُ يَعفُونَ»؛ لأَنَّ تلك الواو ضمير لجماعة المذكرين، كالواو في قولك: «يَقُومُونَ»، فواو الفعل: حذفت، والنون علامة الرفع، ووزنه: يَعْفُون، وهذا يقال فيه: «إلاّ أَنْ يَعْفُوا» بحذف النون، كما تقول: «إلاّ أَنْ يَقُومُوا»[3].

ومنه قول الفرزدق (من الطويل):

ولَـكِـنْ دِيَـافِـيٌّ أَبُـوه وَأُمُّـهُ   بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ[4]

قال ابن هشام في شرح شواهد سيبويه[5]: «إنّما قال يعصرن بالنون؛ لأنّه

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٦٩.
(٢) سورة البقرة: ٢/٢٢٧.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٤٥.
(٤) ديوان الفرزدق، ص: ٥٠، الجامع الصغير، ص: ٨٣، الكتاب، ص: ٢/٤٠، وشرح المفصل، ص: ٣/٨٩.
(٥) ابن هشام، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، ص: ٤٧٤ - ٤٧٦. وانظر شرح المفصل، ص: ٣/٨٩، هامش رقم: ١، والبيت على لغة «أكلوني البراغيث وضربوني قومك، وضرباني أخواك»، فأقاربه: فاعل يعصرن، والنون علامة لكون الفاعل جمعاً كتاء التأنيث. ولخلف الأحمر تأويلات في رفع: أقاربه هي:
- أحدها: أن يكون مبتدأ مؤخراً وجملة يعصرن السليط خبره.
- والثاني: أن يكون بدلاً من النون في يعصرن.
- والثالث: أن يكون خبراً لمبتدأ مضمر، كأنه لما قيل: بحوران يعصرن السليط، فقيل من هم؟ فقال: أقاربه.
- والرابع: أن يكون مرفوعاً بحوران الواقع صفة لِدِيافيّ، ويكون قوله: يعصرن: في محل نصب =

شبههم بالنساء، لأنهم لا شجاعة فيهم، والخدمة والتبذل في العرب إنّما هو للنساء: وأمّا الرجال فشغلهم بالحروب، وقيل: شبههم ببعير ديافيّ، ثم أقبل يصف أقارب البعير وأقاربه جمال، فلذلك جاء بالنون».

خامساً: الفعل المضارع الذي باشرته نون التوكيد، لفظاً وتقديراً يبنى على الفتح[١]، كقوله تعالى:

﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ۝٤﴾[٢].

ويقول ابن هشام: «واحترزتُ بذكر النون المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ وَلَتَسۡمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَذٗى كَثِيرٗا﴾[٣]، ومن نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ وَلَتَسۡمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَذٗى كَثِيرٗا﴾[٤]، ومن قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾[٥]، فإنّ الفعل في ذلك معرب، وإنْ أكدّ بالنون؛ لأنّه:

١ ـ قد فصل بين الفعل ونون التوكيد بـ «الواو، والألف، والياء، وكلّ واحدة منها ملفوظ بها في قوله: «لتبلون»، و«ولا تتبعان، وترين»:

لتبلونّ: أصله: تبلون+ نّ.

حذفت نون الفعل للتخفيف من التقاء الأمثال.

فاللام: لام التأكيد، وفيه معنى القسم، حرف مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

تبلونّ: فعل مضارع مرفوع، وعلامةُ رفعه ثبوت النون، المحذوفة لالتقاء الأمثال، عوضاً عن الضمة لأنه من الأفعال الخمسة المحذوفة لالتقاء الأمثال.

= حال من الأقارب هذه الأوجه الأربعة مبنية على أنّ النون في «يَعْصِرْنَ»، ضَميرٌ، مَبنيّ في محل رفع فاعل، لقوله: يعصرن. وهذا الذي يريده ابن هشام.

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٧١، شرح قطر الندى، ص: ٤٦، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٥٩، الجامع الصغير، ص: ٨٣.

(٢) سورة الهمزة: ١٠٤/ ٤.

(٣) سورة آل عمران: ٣/ ١٨٦.

(٤) سورة يونس: ١٠/ ٨٩.

(٥) سورة مريم: ١٩/ ٢٦.

والواو: ضمير متّصل، مبني على الضم، في محل رفع فاعل، وضمت الواو، ولم تكسر لالتقاء الساكنين، لأَنها واو الضمير، حركت بما كان يجب لما قبلها من الضم.

والنون: حرف توكيد، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب[١].

وأما «ولا تتبعانِّ»:

فأصله: تتبعان+ ن، حدفت نون الفعل للتخفيف من التقاء الأمثال.

تتبعانّ: فعل مضارع مرفوع وعلامةُ رفعه ثبوت النون المحذوفة لالتقاء الأَمثال.

والألف: ضمير متصل، مبني على السكون في محل رفع فاعل.

والنون حرف توكيد مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب[٢].

فمن قرأ بتشديد النون لتأكيد النهي، كسرها لوقوعها بعد ألف التثنية، فأشبهت نون الاثنين في «رجلان» ولم يعتد بالنون الساكنة قبلها لسكونها وخفتها، فصارت المكسورة كأنّها وليت الألف، فموضع تتبعانِّ ـ المشددة النون ـ جزم لأنَّه نهي بعد أمر[٣].

فأما «**تَرَيِنَّ**: فأصله (ترأيينّ) على وزن: تفعلين.

إلاّ أن الاستعمال بغير همزة، فبقي (تريينَّ) على وزن: تفلينّ، لذهاب العين منه، فتحركت الياء الأولى، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار إلى: ترأين+ نّ، فاجتمعت الألف الساكنة، وياء التأنيث الساكنة، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار إلى: ترين+ نّ.

ثم حذفت نون الفعل ـ نون الإعراب ـ للتخفيف من التقاء الأمثال، لطرءان البناء؛ لدخول نون التوكيد المشدّدة عليها، فصار إلى: ترينّ.

ثم كسرت الياء لسكونها وسكون النون المشددة، ولم تحذف لأَنَّه ليس قبلها

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٧١، وشرح قطر الندى، ص: ٤٦ـ ٤٧، ومجمع البيان، م ٢، ص: ٤/ ٢٩١.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) مجمع البيان م/ ٣، ص: ١١/ ٨٥، وحجة القراءات لأبي زرعة، ص: ٣٣٦، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص: ١٨٣، والبيان في إعراب غريب القرآن، لابن الأنباري، ص: ١/ ٤٢٠.

كسرة تدلّ عليها، فصارت إلى: ترينّ، على وزن: تفيْن[١].

فهذه الأفعال معربة وليست مبنية، لأنّ الواو في (لتبلونّ)، والألف في (لا تتبعانّ)، والياء في (تَرَيِنَّ) فاصلة بين الفعل ونون التوكيد[٢]، وهذا الفاصل ملفوظ به.

ـ وقد يكون الفاصل بين الفعل ونون التوكيد مقدّراً، فيكون الفعل أيضاً معرباً[٣]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[٤]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾[٥].

فأصل: «يَصُدُّنَكَ» ـ قبل دخول الجازم ـ يَصُدُّونَ+ نّ+ ك.

ـ فحذفت نون الرفع تخفيفاً لتوالي الأمثال، فصار إلى: يصدّونك.

ـ التقى ساكنان: الواو، والنون الأولى من نوني التوكيد، فحذف الواو ـ حرف علة ـ فصار إلى: يَصُدّنك، أو لمّا دخل الجازم ـ لا النّاهية ـ على (يصدونَنَّك) حذفت النون، فالتقى ساكنان ـ وقدر الفعل معرباً ـ وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظاً لكونها منفصلة عنه تقديراً[٦].

ـ وأمّا: لَتَسْمَعُنَّ: فأصله: لتسمعون+ نّ.

ـ حذفت نون الفعل تخفيفاً لتوالي الأمثال، فصار إلى: لَتَسْمَعُونّ، فالتقى ساكنان حرف العلة الواو، ونون التوكيد الأولى من نون التوكيد المشدّدة، فحذف حرف العلة لاعتلاله ولوجود دليل يدل عليه وهو الضمة قبله، فصار إلى: لتسمعُنَّ[٧].

فاللام: لام التأكيد، وفيه معنى القسم، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

---

(١) البيان في إعراب غريب القرآن، ص: ٢/ ١٢٣، ومجمع البيان، م/ ٤، ص: ١٦/ ٢٨.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ٤٦، الجامع الصغير، ص: ٨٣، وشرح شذور الذهب، ص: ٧١.
(٣) المصادر أنفسها.
(٤) سورة القصص: ٢٨/ ٨٧.
(٥) سورة آل عمران: ٣/ ١٨٦.
(٦) شرح قطر الندى، ص: ٤٦ـ ٤٧.
(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٧١، وشرح قطر الندى، ص: ٤٦.

تَسْمَعُنَّ: فعل مضارع مرفوع، وعلامةُ رفعه ثبوت النون المحذوفة لالتقاء الأمثال.

وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير مبني على السكون، في محل رفع فاعل.

والنون المشددة، حرف توكيد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب[١].

واضح أَنَّ ابن هشام يأخذ برأي الجمهور القائل ببناء المضارع إذا باشرته نون التوكيد لفظاً وتقديراً، وبإعرابه إذا فصل بينهما لفظاً أو تقديراً.

والذي ارتضاه المحققون من النحاة، وذهب الأخفش والزجاج، وأبو علي الفارسي إلى أنّه مبني في الحالين، متى اقترنت به نون التوكيد، سواء باشرته أم فصل بينهما فاصل ملفوظ به كألف الاثنين، أو مقدر كواو الجماعة وياء المخاطبة. وزعم هؤلاء أَنّ نون التوكيد من خصائص الفعل، فإذا اقترنت به فقد أكدت أَنّه فعل، والأصل في الفعل البناء.

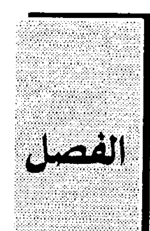
وردّ ابن مالك بأَنّ كثيراً من الأشياء من خصائص الأفعال مثل الجوازم والسين في (سيقوم) وسوف في (سوف يقوم) وهذه الأشياء تتصل بالفعل المضارع ولا تزيل عنه الإعراب، فلو كان اقتران ما هو من خصائص الفعلية يعيده إلى حكمه الأصلي، وهو البناء لأعادته هذه إليه.

وذهب جماعة إلى أنّ المضارع المقترن بنون التوكيد معرب كحاله قبل اقترانه بها. وذهب قوم إلى أنه لا معرب ولا مبني[٢].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٧١، وشرح قطر الندى، ص: ٤٦.

(٢) محمد محيي الدين عبد الحميد، **سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى**، انظر شرح قطر الندى، ص: ٤٧، هامش: (١).



الفصل الخامس

الإعراب

أولاً: تعريف الإعراب:

أ ـ **الإعراب**، لغة، الإبانة، يقال:

ـ أعرب الرجل عمَّا في نفسه، إذا أبان عنه.

ـ وفي الحديث: «البِكْرُ تُستأمَرُ، وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا، والأَيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا»[1]؛ أي تبيِّن رضاها بصريح النطق[2].

وللإعراب معان أخر....، ذكرها السيوطي، مثل: الإحالة، والتحسين، والتغيير، وإزالة الفساد.

وأعرب الرجلُ بمعنى: تكلم العربية، أو صارت له خيل عراب، أو ولد له ولد عربي اللون، أو تكلم بالفحش، أو أعطى العربون[3]. لكن المناسب لمعنى الاصطلاح ما اقتصر ابن هشام على ذكره، إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة.

ب ـ **والإعراب، اصطلاحاً**، أَثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبه العامل في آخر الفعل المضارع[4] ـ وهو مشترك بين الاسم والفعل ـ وهو:

ـ رفع ونصب في مضارع سالم من نون الإناث ومن مباشرة نون التوكيد[5]، نحو: زيدٌ يقومُ، وإنّ زيداً لن يقومَ.

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٤٠.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣، ولسان العرب، مادة: «ثيب».

(٣) همع الهوامع، ص: ١/ ٤٠، والأشباه والنظائر، ص: ١/ ٧٦.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٣٩، وشرح قطر الندى، ص: ٥٦، والجامع الصغير، ص: ٢.

(٥) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٩، شرح شذور الذهب، ص: ٣٥، وشرح قطر الندى، ص: ٥٨.

- وجزم وهو خاص بالفعل[١]، نحو: لم ينس حنيني/لمّا يهدأ/ لا تعتب وليفرح عقلك والقلب/ مهما تدفعني عنك الأيام/ يغالبها الجذب[٢].

- **أمّا الجرُّ فلا يدخل في هذا البحث؛ لأنّه خاصّ بالأسماء**[٣].

لكن لماذا يُعْرَبُ الفعل المضارع؟

أجمع الكوفيون والبصريون على أنّ الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علّة إعرابها.

- فذهب الكوفيون إلى أنّ المضارع أعرب لأنّه دَخَلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة.

- وذهب البصريون إلى أنه إنّما أعرب لمضارعته الأسماء وشبهه بها، والإعراب في الأصل للأسماء، وما أشبهها من الأفعال أعرب[٤].

وقد حاول الألَسنيّون حلّ هذه القضية، فقال الدكتور ريمون طحّان: «يخضع الفعل بما فيه المضارع لجدول تصريفي[٥] (Conjugaison) لا لجدول نحوي (Déclinaison)، ولا يكفي لإلحاق المضارع بالجدول النحوي أن نتذرّع بأنّه يتحلى بالضمة والفتحة والسكون في بعض ما يسمى بخصوصه حالات الرفع والنصب والجزم. لا تعبر الأفعال عن معنى من المعاني النحوية المعروفة التي يحددها الجدول النحوي، ولا يقوم الفعل مباشرة بوظيفة المُسْنَد إليه، ولا المضاف إليه، ولا المتعدى عليه، ولذا لا يخضع حتى الفعل المضارع للوظائف النحوية التي لا تعرفها إلاّ الأسماء فقط (. . .) وما قضية إعراب وبناء الأفعال إلاّ من القضايا المفتعلة التي تعقد الأمور وتحول دون توزيع الصيغ الفعلية على الجدول الخاص بها وهو الجدول

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٩، شرح شذور الذهب، ص: ٣٥، وشرح قطر الندى، ص: ٥٨.

(٢) أساسيات النحو، ص: ٥٤.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٥٩، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٣٩.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢/ ٥٤٩، المسألة: ٣، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين العسكري (٥٣٨ ـ ٦١٦ هـ)، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق وتقديم الدكتور محمد خير الحلواني، ص: ٨٣ـ ٨٥. دمشق: دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية.
- أبو بكر بن السراج البغدادي (ت ٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، بغداد: ومطبعة سلمان الأعظمي (١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٣ م)، ص: ٢/ ١٥٠، الخصائص ١/ ٦٣، الإيضاح ص: ٧٧ـ ٨٢، الجمل للزجاجي، ص: ٢٦.

(٥) طحان (ريمون، الدكتور) الألسنية العربية، ص: ٢/ ١٤ـ ١٥.

التصريفي، ويقول: وما قضية إعراب الفعل المضارع إلاّ قضية باطلة ويكفي للتحقق من ذلك إقامة موازنة بين صيغ الأمر وما يسمى المضارع المجزوم ومقارنة صيغتي (لم يفعل ولن يفعل) وإدخال أخذ ورأى على: (المعلم يكتب، والمعلمان يكتبان، والمعلمون يكتبون): خضع الاسم في إفراده وتثنيته وجمعه لجدول نحوي، وخضعت الأفعال المضارعة لجدول تصريفي، ولم يدخل المضارع في الحركات والتغيرات الأحرفيّة التي حلت بالأسماء[1].

وقد يكون سببُ إعراب المضارع عائداً إلى أنَّ الضمة علم الإسناد؛ بمعنى أنَّ المسند إليه والمسند يُرفعان لكونهما ركنين في الكلام، والمضارع ـ كسائر الأفعال ـ يقع دائماً مسنداً، فمن حقّه الرفع، وذلك نحو: يطالعُ التلميذُ درسَه.

ـ فإذا أراد المُتَكَلّم به، البتَّ والقطع، جزمه، وإنْ لم يكن هناك جازم، كما جاء في بعض الآيات مجزوماً ولم يكن جازم مثل ﴿ٱللَّهَ يَأۡمُرۡكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةًۖ﴾[2] ـ بإسكان الراء من «يأمركم» تشديداً للأمر ـ وهذه القراءة هي قراءة أبي عمرو بن العلاء. بينما قرأ الجمهور: «يَأۡمُرُكُم» بضم الراء، ويَأۡمُرُكُمْ ـ بصيغة المضارع ـ فيحتمل أن يُررَادَ به: الحال، ويحتمل أن يُرَادَ به الماضي إذا كان الأمرُ بذبح البقرة بما أنزل اللّهُ في التوراة، أو بما أخبر موسى[3] . . .

وإذا صُرِفَ النظر عن معنى الفعل التطابقيّ، أي الدّلالة على حصول عمل زَمَنٍ، إلى معناه التَّضَمّين؛ وهو المعنى المصدري، حينئذٍ، ينصب. فإذا قلت: «يعجبني أَنْ تدرس»، كان معنى الكلام: «يُعجبني دراستك»، وهو معنى مصدري، ولذا ينصب إذا دخلت عليه أَنْ المصدرية[4].

وسندرس كلَّ حالة من هذه الحالات في موضعها، عند دراسة المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم.

---

(١) الألسنية العربية، ص: ٢/١٩.

(٢) سورة البقرة: ٢/٦٧.

(٣) أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ص: ١/ . . . ٤١٤ وقد جاءت أفعالٌ مضارعة كثيرة، في آيات قرآنية، من غير أن تُسبقَ بجازم.

(٤) كركوش (يوسف)، **رأي في الإعراب**، تقديم الدكتور مهدي المخزومي، ص: ٢٨ـ٢٩، وص: ٤٨ وما بعدها، النجف: مطبعة الآداب (١٩٥٨ م/١٣٧٧ هـ). والجواري (عبد الستار، نحو الفعل، ص: ٢٢ وما بعدها.

ثانياً: علامات الإعراب في الفعل قسمان:

علامات أصول، وعلامات فروع[١]:

١ ـ العلامات الأصول، التي تظهر الفعل المضارع المعرب، هي: الضمة، والفتحة، والسكون:

أ ـ الضمة للرفع[٢]، نحو: **أجيءُ** بدعوةٍ فيها خلاص/ **نريدُ** قبولها بين الشعوب[٣].

ب ـ والفتحة للنصب[٤]، نحو: **لن أَضَعَ** التاج على غيرِ الرأس البطل[٥].

ج ـ والسكون للجزم، وهو حذف الحركة، وعن بعضهم أنَّ الجَزْمَ ليس بإعراب، وليس بشيءٍ[٦]، نحو: **ذلَمْ يَنْسَ** حنيني... **لمّا يهدأ.. لا تعتب.. وليفرح** عقلك والقلبُ **مهما تدفعني** عنكَ الأيامُ.. **يُغَالِبْها** الجذبُ..

ومتى **تُقْدِمْ** يا روحَ التاريخ.. **يسارع** نحو الكون الخِصبُ..[٧].

٢ ـ العلامات الفروع في الفعل منحصرة في الأفعال الخمسة، وفي الفعل المُعْتَلِّ الآخر::

أ ـ الأمثلة الخمسة أو ما يُعْرَف بالأفعال الخمسة،؛ وهي: **كلّ فعل مضارع اتصلت به**

ألف الاثنين، نحو: يقوما للغائبين وتقومان للحاضرين، **أو واو الجماعة**، نحو: يقومون للغائبين، وتقومون للحاضرين.

أو ياء المخاطبة، نحو: تقومين[٨].

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٥٩، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٣٩، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٢٨، والجامع الصغير، ص: ٢.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) أساسيات النحو، ص: ٧٤.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥، ٣٦.

(٥) شرح قطر الندى، ص: ٥٩، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٩، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٢٨، الجامع الصغير، ص: ٢.

(٦) أساسيات النحو، ص: ٣١.

(٧) شرح قطر الندى، ص: ٥٩، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٢٨، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٩، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦.

(٨) المصادر أنفسها.

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنَّها:

- **ترفع، وعلامةُ رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة**[(١)]، نحو: «**أَلاَ يَعرفون** أنَّ بذرة القمح تحقِّق ذاتها بالاعتماد على تراب الأرض؟»[(٢)].

- **وتجزم وتنصب بحذف النون نيابة عن السكون والفتحة**[(٣)] نحو:

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾[(٤)].

ب ـ **الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو بالألف أو بالياء**، نحو: «يغزو ويخشى ويرمي»، **فإنّه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن حذف الحركة**[(٥)].

تقول: لم يغزُ، لم يخشَ، ولم يرمِ.

قال تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴿١٧﴾﴾[(٦)].

اللام: لام الأمر، حرفٌ مبني، لا محل﴾ له من الإعراب..

يَدْعُ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو لأنه معتلّ الآخر بالواو.

نَاديَه: مفعول به، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها. وهو مضاف، **والهاء**: مضاف إليه.

والتقدير: فليدع أهل ناديه، أي أهل مجلسه[(٧)].

وقال تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴿٢٣﴾﴾[(٨)].

لمّا: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، كما أنّ «لم كذلك، والمعنى أنّ

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٥٩، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٢٨، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٣٩، الجامع الصغير، ص: ٢، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦.

(٢) أساسيات النحو، ص: ٥٤.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٧٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٦١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠، أوضح المسالك، ص: ١/ ٧٤، والجامع الصغير، ص: ٥.

(٤) سورة البقرة: ٢/ ٢٣ـ ٢٤.

(٥) أوضح المسالك، ص: ١/ ٧٦، والجامع الصغير، ص: ٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٦٢، وشرح قطر الندى، ص: ٧٥.

(٦) سورة العلق: ٩٦/ ١٧.

(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٥.

(٨) سورة عبس: ٨٠/ ٢٣.

الإنسان لم يقْضِ بعدُ ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أوامره، وهذا مثال حذف الياء[١].

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٢]، ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾[٣]، فهذان لحذف الألف[٤].

وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾[٥].

ـ بإثبات الياء في (يتقي)، وإسكان (الراء) في (يصبِرْ)، على قراءة قنبل ـ فمؤول، هذا جواب سؤال تقديره أَنَّ الجازم وهو (مَنْ) دخل على (يَتَّقِي) ولم يُحذف منه حرفُ العلة، وهو الياء، فالجواب عنه (أنَّ) مَنْ موصولة لا إنَّها شرطية، وسكون الراء من (يَصْبِرْ) إمّا لتوالي حركات الياء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، وإمَّا لأَنَّه وَصَلٌ بنية الوقف، أو على العطف على المعنى؛ لأنّ (مَنْ) الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها[٦].

فأمّا قوله (من الوافر):

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[٧]

فضرورة[٨].

وأما قول عبد يغوث (من الطويل):

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأَنْ لَم تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيا[٩]

فمؤول أو ضرورة[١٠].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٦٣.
(٢) سورة التوبة: ٩/١٨.
(٣) سورة البقرة: ٢/٢٤٦.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٦٣.
(٥) سورة يوسف: ١٢/٩٠.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٦٣، أوضح المسالك، ص: ١/٨٠، والجامع الصغير، ص: ٥.
(٧) أوضح المسالك، ص: ١/٧٦.
(٨) المصدر نفسه، ص: ١/٧٦.
(٩) الجامع الصغير، ص: ٥، ومغني اللبيب، ص: ١/٣٠٧، ويروى «كأن لم تري»، ولا شاهد فيه حينئذٍ.
(١٠) الجامع الصغير، ص: ٥.

أَمّا إذا كان حرف العلة بدلاً من همزته كـ «يَقْرَأُ وَيُقْرِىءُ، ويَوْضُؤُ» فإنْ كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسيّ، لأنّك حينئذٍ، تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها، ويمتنع، حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مقتضاه. وإنْ كان قبله فهو إبدال شاذ، لأنّك، حينئذٍ تقلب الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذفُ بناءً على الاعتداد بالعارضِ وعدمِه وهو الأكثر[١].

٣ ـ **علامات الإعراب المقدّرة**: علامة الإعراب على ضربين:

ظاهرة، وهي الأصل، وقد تقدمت أمثلتها.

ومقدّرة في الفعل المضارع المعتلّ الآخر[٢]، على نوعين:

أ ـ ما تقدّر فيه الضّمّة والفتحة للتعذر، وهو الفعل المعتلُّ الآخر بالألف، نحو: «يُخشَى، تقول: يُخْشَى زيدٌ، وَلَنْ يَخْشَى عَمْرٌو».

فتقدر في الأول الضمة، وفي الثاني الفتحة، لتعذر ظهور الحركة على الألف[٣].

ب ـ ما تقدر فيه الضمة فقط، وهو الفعل المضارع المعتل الآخر.

ـ بالواو، نحو: زيدٌ يدعو إلى الخير.

ـ وبالياء، نحو: زيد يرمي الخائنين في الجحيم[٤].

وتظهر الفتحةُ في الواو والياء لخفتها نحو: إن القاضي لن يرميَ ولن يغزوَ[٥].

ثالثاً: الفعل المضارع المرفوع:

الفعل أحد ركني الجملة الفعلية، ولا يفيد حتّى تسنده إلى محدَّث عنه؛ لأَنَّ الفعل نفسه خبر[٦] وإذا كان الفعل خبراً أو ضرباً من الخبر، فهو إذاً، يستحق مرتبة

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٨٠ـ ٨١، والجامع الصغير، ص: ٥، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧ـ٣٠٨.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٦٦، شرح قطر الندى، ص: ٧٦، أوضح المسالك، ص: ١/ ٨١، الجامع الصغير، ص: ٥.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) المصادر أنفسها.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ١/ ٢٠.

الخبر، فإنّه عبده مثله، وكلاهما مسند، فالفعل في الجملة الفعلية مسند، والفاعل المسند إليه، كما أنَّ الخبر في الجملة الإسمية مسند، والمبتدأ هو المسند إليه. وإذا افترضنا أنّ الضمة أو ما ينوب منابها علامة الإسناد، بمعنى أَنَّ من حق المسند إليه والمسند الرفع لكونهما ركني الجملة فإنَّ حق الفعل أَنْ يكون مرفوعاً لو استحق أَنْ يكون معرباً يتغير آخره تبعاً لموقعه من الكلام.. أي أن الفعل المضارع يرفع لكونه مسنداً أحد ركني الجملة، مثل يطالع ٦ رسَهُ، فيطالع مرفوع بالضمة لأنّه مسند إليه، ودرسه فضلة، من حقه النصب بالفتحة، وهو مضاف إلى الضمير[١].

فهل ينطبق استنتاج المحدثين مع نظرة ابن هشام الذي استعرض أقوال النحاة في رافع المضارع؟ قال ابن هشام:

للمضارع المعرف ثلاث حالات: الرفع والنصب والجزم.

* * *

أجمع النحويون على أَنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّدَ من الناصب والجازم كان مرفوعاً[٢]، كقوله: «حبُّكَ: عيدُ الأعيادِ.

يُقَدِّسُه الدهرَ، حنينُ فؤادي.

ويُقَدَّسُ حبُّ الأمجادِ[٣]».

وإنَّما اختلفوا في تحقيق الرافع له، ما هو؟[٤].

أخذ ابن هشام بقول للفرّاء وأصحابه القائل بأن رافع الفعل المضارع نفس تجرّده، من الناصب والجازم[٥]، ويعتبره أصح الأقوال، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم[٦]. ويؤكد ذلك في كتبه

---

(١) كركوش (يوسف)، رأي في الإعراب، ص: ٤٨ و٥٨ والجواري (أحمد عبد الستار)، نحو الفعل، ص: ٢٢ وما بعدها.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ٧٨، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٨١، الجامع الصغير، ص: ٨٣، شرح شذور الذهب، ص: ٢١٢.

(٣) أساسيات النحو، ص: ٢٠.

(٤) شرح قطر الندى، ص: ٧٨.

(٥) شرح قطر الندى، ص: ٧٨، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤١، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ٧٨.

بقوله: «والرافع للمضارع نفس التجرد وفاقاً للفراء»[(١)]، وهو عامل معنوي[(٢)].

ثم يورد ابن هشام أقوال النحاة الأخرى، ويناقشها ويرفضها، ويرفض قول الكسائي القائل بأن رافع المضارع حروف المضارعة[(٣)]، فيكون عامله لفظياً[(٤)]، إذ يفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه[(٥)]، ويلزم أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به[(٦)].

كما يرفض قول ثعلب القائل بأن رافع المضارع مضارعته للاسم[(٧)]. إذ يفسد قوله أن المضارعة إنما اقتضت من حيث الجملة، ثم يحتاج كلَّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ولا قائل به[(٨)]. ويرفض أيضاً قول البصريين القائل بأن رافعه حلوله محل الإسم[(٩)].

قالوا: ولهذا دخل عليه نحو «أنْ ولن ولم ولمّا» امتنع رفعه؛ لأَنَّ الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذٍ حالاً محلَّ الاسم[(١٠)]، فيكون عامله معنوياً[(١١)].

ويرد قول البصريين ارتفاعُهُ في نحو: «هَلَّا يقوم» و«هَلاَّ تَفْعَلُ»، ؛ لأنّ الاسم لا يقعُ بعد حروف التحضيض[(١٢)] منتقض أيضاً كما قال السيوطي نقلاً عن ابن مالك في نحو: «جعلتُ أَفْعَلُ، «وما لك لا تَفْعَلُ»، و«رأيت الذي يَفْعَلُ»، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها[(١٣)].

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤١.
(٢) همع الهوامع، ص: ٢/ ٢٧٣.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٧٨، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨.
(٤) همع الهوامع، ص: ٧٨، الإنصاف، ص: ٢/ ٥٥٣.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٧٨، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢٧٤.
(٦) المصدران أنفسهما.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ٧٨، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨.
(٨) شرح قطر الندى، ص: ٨٧.
(٩) شرح قطر الندى، ص: ٧٨، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤١، الكتاب، ص: ٣/ ٩ ـ ١٠، أسرار العربية، ص: ٢٨، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢٧٣.
(١٠) شرح قطر الندى، ص: ٧٨، والإنصاف، ص: ٢/ ٥٥٢.
(١١) همع الهوامع، ص: ٢/ ٢٧٣، وأسرار العربية، ص: ٢٨ـ ٢٩.
(١٢) شرح قطر الندى، ص: ٢٩، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤١، وشرح الأشموني، ص: ٣/ ٢.
(١٣) همع الهوامع، ص: ٢/ ٢٧٤، وشرح الأشموني، ص: ٣/ ٥٤٧.

لكن ابن هشام يتراجع عن نقده هذا للبصريين في «مغني اللبيب»، فيقول: «في الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها»: قولهم في المضارع في مثل «يقوم زيدٌ»: فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم، والصواب أنْ يقال: مرفوع لحلوله محلّ الاسم، وهو قول البصريين، وَكَأَنَّ حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلاّ فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عرّبوا قالوا خلاف ذلك[1].

فبأيّ الرأيين نَأْخُذ؟

أبقوله: إنّ رافعَ الفعل المضارع تجرّده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء. وقد وصفه بأنه «أصح» الأقوال، كما مر، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين؟

أم بقوله: «والصّواب أن يُقالَ: مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين؟» . . .

فأمّا قول أبي طالب، يخاطب النبي ﷺ (من المتقارب):

محمدُ تفدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تبالا[2]

فمقرون بجازم مقدر، وهو لام الدعاء[3]؛ أي: «لتفد»[4]. . . ولكن لام الأمر حذف وإبقاء عملها محصورٌ في الشِّعرِ وقد لا يتجاوزه إلى النثر. . .

وقوله: «تبالا» أصله «وَبَالا» فأبدل الواو تاء، كما قالوا في وارث ووجاه وتراث وتجاه[5].

وأَمّا قولُ امرىء القيس (من السريع):

فَاليَوْمُ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقَبٍ إثْماً مِنَ اللَّهِ ولا وَاغِلِ[6]

فليس قوله: «أشرب» مجزوماً، وإنّما هو مرفوع، ولكن حذفت الضمّة

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/٧٢٨.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/٢٤٨، وشرح شذور الذهب، ص: ٢١١.
(٣) المصدران أنفسهما.
(٤) المصدران أنفسهما.
(٥) المصدران أنفسهما.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٢١٢، الشاهد: ١٠١، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٢٦٨، وديوان امرىء القيس، ص: ٢٥٨.

للضرورة الشعرية[١]، أو على تنزيل (رَبُعَ) ـ بالضم ـ من قوله: «أَشْرَبْ غَيْرَ» منزلة، عَضُدٍ ـ بالضم فإنّهم قد يُجرُون المنفصل مُجرَى المتصل، فكما يقال في عَضُدٍ ـ بالضم ـ عَضْدٌ ـ بالسكون ـ كذلك قيل في (رَبُغَ) ـ بالضم ـ رَبْغَ ـ بالإسكان[٢]؛ أي أنه توالى في الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات:

أولاها فتحة، وهي حركة الراء من «اشرب».

وثانيها ضمة، وهي حركة البناء.

وثالثها فتحة، وهي حركة الغين من «غير»، ولما توالت هذه الحركات الثلاث أشبهت عَضُداً في وجود فتحة تتبعها ضمة، والعرب تجوّز تسكين «ضاد» عَضُد ونحوه، فلمّا أشبهت هذه الأحرف الثلاثة عَضُداً استساغ لنفسه أَنْ يسكن وسطها، كما يسكن وسط «عَضُد»[٣].

وأما قوله (من الرجز):

أَبِيتُ أَسْرى وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... وجهك بالعَنْبَرِ والمِسْك الذَّكِي[٤]

فإنّما حذفت النون من (تدلكي) لضرورة الشعر[٥].

علامة رفع الفعل المضارع: يرفع الفعل المضارع بـ:

١ ـ الضمّة الظاهرة[٦] على آخره نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[٧]، وكقوله: يقدّسُه حنين فؤادي، وَيُقدِّسُ حبُّ الأَمْجَاد[٨].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٢١٣، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٢١٣.
(٣) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، انظر شرح شذور الذهب، ص: ٢١٢ـ ٢١٣، الهامش.
(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨، وشرح المفصل، ص: ٧/ ١٢.
(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦، شرح قطر الندى، ص: ٥٩، وأوضح المسالك، ص: ٣٧١، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٨، الجامع الصغير، ص: ٢.
(٧) سورة البقرة، ٢/ ١٣٠.
(٨) أساسيات النحو، ص: ٢٩.

٢ ـ الضمة المقدرة:

أ ـ للثّقل، إذا كان معتلَّ الآخر بالواو أو بالياء[١]، نحو: يعلو قدر من يقضي بالحق[٢].

ب ـ للتعذّر، إذا كان معتلَّ الآخر بالألف[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣﴾[٥].

٣ ـ يرفع محلاً:

أ ـ إذا كان مبنياً على الفتح، نحو: لأَجْتَهِدَنَّ. اللام لام جواب القسم، واجتهدَنَّ: مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم، والنون لا محل لها من الإعراب: نون التوكيد. وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أَنَا[٦].

ب ـ إذا كان مبنياً على السكون[٧] نحو: الفتيات يجتهدْنَ، الفتيات: مبتدأ ـ يجتهدن مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، وهو مرفوع محلاً لتجرّده من النواصب والجوازم، ونون النسوة ضمير الفاعل، والجملة خبر المبتدأ[٨].

٤ ـ يُرفع بثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة[٩] نحو: الرجال يصنعون التاريخ وأنتِ تصنعين الرجال، فالرجل والمرأة يصنعان الحياة[١٠].

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٧٧، الجامع الصغير، ص: ٥، أوضح المسالك، ص: ٨١.
(٢) عصام نور الدين، محاضرات في النحو العربي، ص: ١٠.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٧٧، الجامع الصغير، ص: ١٠٥، أوضح المسالك، ص: ١/ ٨١.
(٤) سورة فاطر، ٣٥/ ٢٨.
(٥) سورة طه، ٢٠/ ٢ ـ ٣.
(٦) شرح قطر الندى، ص: ٤٥، شرح شذور الذهب، ص: ٧١، وجامع الدروس العربية، ص: ٢/ ١٧٢.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ٤٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٧١، وجامع الدروس العربية، ص: ٢/ ١٧٢.
(٨) المصادر أنفسها.
(٩) المصادر أنفسها، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٧٤.
(١٠) محاضرات في النحو العربي، ص: ١٠٠.

رابعاً: الفعل المضارع المنصوب:

ينصب الفعل المضارع ـ في رأي أحد الدارسين المحدثين ـ إذا صرف النظر عن معناه التطابقي، وقصد به معناه التضمني، وهو المصدر؛ لأَنَّ المضارع بعد أدوات النصب يراد به المصدر؛ وذلك لأَنَّ (أن) حرف مصدرية تسبك من المضارع، فتكون مصدراً مثل (أَنْ تصبر خيرٌ لك)، إذ معناه، «الصبر خير لك». وأمّا نصب المضارع بعد (لن وإذن) فكذلك المعنى المصدري ملحوظ فيهما، إذ إنّ (لَنْ وإذنْ) مركبان من (لا+ أَنْ) و(إذ+ أن). وأمّا باقي الأدوات فقد صرح النحاة بتقدير (أَنْ) المصدرية بعدها[1].

ويكمل دارس آخر هذه الملاحظة بقوله: إنَّ أدوات النصب كلها تمحض الفعل لمعنى الاستقبال، فـ «لن» لنفي المستقبل، و«كي» حرف يدل على التعليل، والتعليل يدل على معنى الاستقبال، و«إذن» تعمل النصب في المضارع بشرط تصديرها، وكون الفعل استقبالاً، واتّصالها بالفعل، ويجوز أن يفصل بينهما بالقسم ولا النافية.

«وأَنَّ» حرف لمحض الفعل المضارع لمعنى الاستقبال، وتكوِّن وإيّاه ما يعرف بالمصدر المؤول الذي يراد به معنى الزمن المستفاد من الفعل ـ بعكس المصدر الصريح[2].

والواقع أَنَّ ابن هشام لم يجمع النظرية بهذا الشكل بالرغم من أَنّه قد أشار إلى حالة الفعل المنصوب مع كلّ ناصب من أدوات النصب، فقال:

بعدما انقضى الكلام على الحالة التي يُرْفَعُ فيها المضارع ثنّى بالكلام على الحالة التي يُنصبُ فيها، وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة، هي: لَنْ، وكَيْ وإذن، وأَنْ، **وبدأ بالكلام على «لَنْ»، لأنّها ملازمة للنصب، بخلاف البواقي، وختم بالكلام على «أَنْ» لطول الكلام عليها**[3].

فإذا اتّصل بالفعل المضارع أحد النّواصب أثّر فيه أثرين:

١ ـ أثراً معنويّاً: وهو تخصيصه للاستقبال بعد أَنْ كان يصلح للحال

---

(١) كركوش، (يوسف)، رأي في الإعراب، ص: ٢٨ و٦٢.

(٢) الجواري، (أحمد عبد الستار)، نحو الفعل، ص: ٣٨ـ ٣٩.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٧٩، شرح شذور الذهب، ص: ٢٨٧ـ ٢٨٨.

والاستقبال[١]، نحو: «لَنْ أَضَعَ التَّاجَ على غير الرأسِ البطلِ»[٢].

٢ ـ أثراً لفظيّاً، وهو النصب الظاهر على آخره، نحو: «لَنْ أَضَعَ التاجَ».
فناصب الفعل المضارع عامل لفظي، وعلامة نصبه[٣]:

أ ـ الفتحة الظاهرة، إذا كان الفعل:

ـ صحيح الآخر، نحو «لَنْ أَقولَ غيرَ الحقِّ».

ـ أو معتل الآخر بالواو، نحو: «لَنْ يدعوَ الحرُّ أعداءه لنصرته ضد أبناء قومه».

ـ أو معتلّ الآخر بالياء، نحو: لن يقضيَ بيننا غيرُ الحقِّ[٤].

ب ـ الفتحة المقدّرة على الألف للتعذر، إذا كان الفعل معتلَّ الآخر بالألف، نحو:

«لن يخشى الحقَّ غيرُ المدَّعين، ولن أخشى غير الله»[٥].

ج ـ ينصب محلاً إذا كان مبنياً، نحو: على الأمهات أَنْ يعتنين بأولادهنَّ[٦]
فيعتنين: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، في محل نصب بـ «أن».

والنون: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل[٧].

د ـ ينصب بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو: «لن تفعلوا غير الحقّ»[٨].

١ ـ لن:

عاملة النصب دائماً، بخلاف بقيّة النواصب، ومن أجل ذلك صرّح ابن هشام

---

(١) أساسيات النحو، ص: ٧٣.
(٢) المرجع نفسه، ص: ٣١.
(٣) جامع الدروس العربية، ص: ٢/ ١٧٣.
(٤) محاضرات في النحو العربي، ص: ٢٠.
(٥) المرجع نفسه، ص: ٢٠، وشرح قطر الندى، ص: ٧٧، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٨٧ـ ٢٨٨.
(٦) جامع الدروس العربية، ص: ٢/ ١٧٣.
(٧) محاضرات في النحو العربي، ص: ٢٠.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٦١، وشرح قطر الندى، ص: ٧٤، أوضح المسالك، ص: ١/ ٧٤، الجامع الصغير، ص: ٥.

بأنّه قدّمها على أخواتها»[١]، **وهي حرف بالإجماع**[٢].

ـ وغير مركّب من «لا» النافية، و«أَنْ» الناصبة، فحذفت الهمزة للتخفيف والألف لالتقاء الساكنين، بل هي حرف بسيط خلافاً للخليل[٣]، والكسائي[٤]، بدليل جواز تقديم معمولها عليها، نحو: «زيداً لَنْ أضربَ»[٥].

ـ وكذلك ليس أصل «لَنْ» «لا» فأبدلت نوناً، خلافاً للفراء[٦]؛ لأَنَّ المعروف إبدال النون ألفاً لا العكس[٧]، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾﴾[٨] و﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[٩].

ـ و«لن» حرف بسيط يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق[١٠]، أي أَنّها حرف لنفي الفعل المضارع وتخليصه للاستقبال[١١]، أي أن «لن يفعل» نفي لـ «سَيَفْعَلُ» أو «سَوْفَ يَفْعَلُ»[١٢].

ولا تفيد «لن» توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه[١٣]، عندما فسّر قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي...﴾[١٤]، وفي مفصله حيث قال:

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٢٨٧ـ ٢٨٨، وشرح قطر الندى، ص: ٧٩.
(٢) المصدران أنفسهما، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٠.
(٣) المصادر أنفسها، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٠، الجامع الصغير، ص: ٨٣.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٠، والكتاب، ص: ٣/ ٥، والمقتضب، ص: ٢/ ٨.
(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٨٧، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧١، الجامع الصغير، ص: ٨٣ ـ ٨٤.
(٦) المصادر أنفسها، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٠، وشرح قطر الندى، ص: ٨٠، والمفصل، ٣٠٧، وشرح المفصل، ص: ٨/ ١١٢.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤.
(٨) سورة العلق: ٩٦/ ١٥.
(٩) سورة يوسف: ١٢/ ٣٢.
(١٠) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٨٧، وشرح قطر الندى، ص: ٧٩.
(١١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٠، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٨٧.
(١٢) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤٨، الكتاب، ص: ١/ ١٣٥ و٣/ ١١٧ و٤/ ٢٢٠، ومعاني الحروف للرماني، ص: ١٠٠، والمقرّب، ص: ١/ ٢٦١.
(١٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤، شرح قطر الندى، ص: ٧٩، الجامع الصغير، ص: ٨٤.
(١٤) سورة الأعراف: ٧/ ١٤٣.

«ولن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل: تقول: لا أبرح اليوم مكاني «فإذا وكّدت وشدّدت قلت: لن أبرح اليوم مكاني[1]، قال تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾[2]، و﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾[3].

ويرفض قول الزّمخشري، لأنّه «دعوى بلا دليل»[4]، بل قولك: «لَنْ أَقُومَ» محتمل لأَنْ تريد بذلك أَنَّك لا تقوم أبداً، أو أنّك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك: «لا أقوم» في عدم إفادة التأكيد[5]، وقد ورد المعنيان في الكلام الفصيح.

١ ـ بمعنى أنّك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، ومثاله من القرآن الكريم:

ـ ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[6]، و﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾[7]، و﴿إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴿٢٦﴾﴾[8].

٢ ـ وبمعنى لا تقوم أبداً، ومثله من القرآن الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾[9].

كذلك لا تفيد «لَنْ» تأبيد الفعل خلافاً للزمخشري في أنموذجه[10] وهي دعوى بلا دليل[11]، لأنّها لو «كانت للتأبيد لم يقيّد منفيها باليوم في ﴿إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا

---

(١) المفصل، ص: ٣٠٧، وشرح المفصل، ص: ٨/ ١١٢.
(٢) سورة الكهف: ١٨/ ٦٠.
(٣) سورة يوسف، ١٢/ ٨٠.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٨٠.
(٦) سورة طه: ٢٠/ ٩١.
(٧) سورة يوسف: ١٢/ ٨٠.
(٨) سورة مريم: ١٩/ ٢٦.
(٩) سورة الحج: ٢٢/ ٧٣.
(١٠) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤، وشرح قطر الندى، ص: ٧٩، والجامع الصغير، ص: ٨٤، وأوضح المسالك، ص: ١٤٨/٤، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٠، حيث وردت «تأبيد» بدل «تأكيد» وهو واضح التصحيف. راجع أيضاً الزمخشري محمد بن عمر «**الأنموذج**»، قسطنطينة: مطبعة الجوائب (١٣٠٠ هـ)، ص: ١٠٢.
(١١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤.

﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾[١]، ولكان ذكر «الأبد» في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[٢] تكراراً، والأصل عدمه[٣].

وقد اضطرب موقف ابن هشام حول دلالة «لَنْ» على الدّعاء أو عدمه.

فبينما قال في مغني اللبيب «وتأتي للدعاء كما أتت «لا» لذلك وفاقاً «لجماعة منهم ابن عصفور[٤]، والحجة في قول الأعشى (من الخفيف):

لَـنْ تَـزَالُـوا كَـذَلِـك ثُـمَّ لاَ زِلْـــ تُ لَكُـمْ خَـالِداً خُلُـودَ الجِبَـالِ[٥]

يقول في شرح قطر الندى[٦]، وفي أوضح المسالك[٧]، وفي الجامع الصغير[٨] وفي شرح اللمحة البدرية[٩]، «**ولا تقع» لن للدعاء خلافاً لابن السّراج ولا حجة** له فيما استدل به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾﴾[١٠]، مدّعياً أنَّ معناه: فاجعلني لا أكون، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه للّهِ سبحانه وتعالى إلاّ يظاهر مجرماً جزاءُ لتلك النعمة التي أنعم بها عليه»[١١]. ويردّ ادّعاء ابن السراج أيضاً في دلالة الآية

---

(١) سورة مريم: ١٩/٢٦.
(٢) سورة البقرة: ٢/٩٥.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٤ـ ٣١٥.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٣١٤ـ ٣١٥.
(٥) مغني اللبيب، ص: ١/٣١٥، وديوان الأعشى، ص: ٤٩ «الرواية في الديوان»، لا «زِلت» للمخاطب، انظر السيوطي، **شرح شواهد المغني**، بيروت: دار مكتبة الحياة، ص: ٢/ ٦٨٤، ووجه الاستدلال في البيت أن الفعل المعطوف عليه ـ وهو قوله: «لن تزالوا» ـ للدعاء. وهذا ظاهر على قول من قال: «إن توافق المعطوف عليه والمعطوف في الإنشاء، والخبر واجب. فأما من أجاز تخالفهما في ذلك فالأحسن عنده التوافق، فيكون حمل لن على الدعاء في هذا البيت عند هذا الفريق من العلماء أحسن من حملها على الخبر، لكنه ليس بلازم، «انظر **سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى**، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، انظر شرح قطر الندى، ص: ٨٠، الهامش.
(٦) ص: ٨٠.
(٧) ص: ٤/١٤٩.
(٨) ص: ٨٤.
(٩) ص: ٢/ ٢٧١.
(١٠) سورة القصص: ٢٨/١٧.
(١١) شرح قطر الندى، ص: ٨١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧١، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٥.

السابقة على الدّعاء بقوله، في مغني اللبيب ـ بعد إيرادها ـ[(١)]، وليس منه (الدّعاء)؛ لأنّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: «يا ربّ لا عذبت فلاناً»، ونحو «لا عذّب الله عمراً»، ويردّه قوله (الأعشى):

..... ثـــم لا زلـــت لـكـم خـالـداً خـلـود الـجـبـال[(٢)]

وتلقي القسم بـ «لمن» وبـ «لم» نادر جداً[(٣)]، كقوله أبي طالب يخاطب الرسول (من الكامل):

والـلّـهِ لَـنْ يَـصِـلُـوا إلـيـكَ بـجـمـعـهـم   حَـتَّـى أُوسَّـدَ فـي الـتُّـرَابِ دَفـيـنـا[(٤)]

وقيل لبعضهم: أَلَكَ بَنُونَ؟

فقال: نعم، وخالِقِهم لم تَقُمْ على مثلهم مُنْجِبة[(٥)].

ويحتمل هذا أنْ يكون على حذف الجواب، أي: إنَّ لي لبنينَ، ثم استأنف جملة النفي[(٦)].

ـ **وزعم بعضم أنها قد تجزم**[(٧)]، كقول كثير عزة (من الطويل):

أيادي سبايا عزّ ما كنت بعدكم   فَلَنْ يحل للعينينِ بعدك منظرُ[(٨)]

وقول أعرابي (يمدح الحسين بن علي عليهما السلام) (من المنسرح):

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣١٥.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣١٥، وراجع السيوطي، شرح شواهد المغني، ص: ٢/ ٦٨٦، حيث أورد مع الشاهد أبياتاً منها:

فـامـس لأمـرك مـا عـلـيـم غـضـاضـة   ابـشـر وقـرّ بـذاك مـنـك عـيـونـا
ودعـوتـنـي وزعـمـت أنـك نـاصـح   ولـقـد صـدقـت وكـنـت قـبـل أمـيـنـا
وعـرضـت ديـنـا قـد عـرفـت بـأنـه   مـن خـيـر أديـان الـبـريّـة ديـنـا
لـولا الـمـلامـة أو حـذار سـبّـة   لـوجـدتـنـي سـمـحـا بـذا مـبـيـنـا

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٥.

(٦) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣١٥.

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٥، وانظر **تقويم الفكر النحوي**، للدكتور علي أبو المكارم، بيروت: دار الثقافة، ص: ١٧٧.

(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٥.

لَـنْ يـخـبِ الآنَ مِـنْ رجـائـكَ مَـنْ حَـرَّكَ مـن دُونِ بـابـك الـحَـلَـقَـهْ[(١)]

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة[(٢)].

وقال البطليوسي: وجزم الأعرابي بـ «لن»، ونذكر اللحيّاني أَنَّ ذلك لغة لبعض العرب؛ يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم[(٣)].

٢ ـ كي:

الناصب الثاني: «كي» المصدرية.

إنّما تكون «كي» ناصبة إذا كانت مصدرية، بمنزلة «أَنْ» المصدرية معنًى وعملاً، وإنّما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً أو تقديراً[(٤)].

١ ـ **دخول اللام عليها لفظاً**، كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾[(٥)]، وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ﴾[(٦)].

٢ ـ **دخول اللام عليها تقديراً**، نحو: «جئتك كي تكرمني» إذا قدرت «لكي»، وإنك حذفت اللام استغناء عنها بنيّتها، كقوله تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ﴾[(٧)].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٥، وأورد السيوطي في شرحه للشواهد، ص: ٢/ ٦٨٨ بيتين بعده، وهما:

أنـت جـواد وأنـت مـعـتـبـر أبـوك مـذ كـان قـاتـل الـفـسـقـه

لـولا الـذي كـان مـن أوائـلـكـم كـانـت عـلـيـنـا الـجـحـيـم مـنـطـبـقـه

وسكن النحويون لام الحلقة، وفتحها الأعرابي، قال ابن جني: يقال: حَلْقة حديد، وحَلْقة من الناس بسكون اللام، والجمع حَلَق، بفتح اللام، وحكى عن يونس حَلَقة وحَلَق بفتح اللام. قال أبو عمرو الشيباني ليس في كلامهم «حَلَقة» بفتح اللام إلاّ في جمع حالق.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٥.

(٣) شرح شواهد المغني للسيوطي، ص: ٢/ ٦٨٩.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٩، وشرح قطر الندى، ص: ٨٠ و٨١، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٨٨، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧١ـ ٢٧٢، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٠، والجامع الصغير، ص: ٨٤.

(٥) سورة الحديد، ٥٧/ ٢٣.

(٦) سورة الأحزاب، ٣٣/ ٣٧.

(٧) سورة الحشر، ٥٩/ ٧.

فاللام جارة دالّة على التّعليل، و«كي» مصدريّة بمنزلة «أَنْ» لا تعليليّة؛ لأَنَّها لو كانت تعليليّة لكانت خافضة، فيلزم دخول الجار وذلك لا يجوز[١].

فإن لم تقدّر «اللام» قبل «كي»، فهي حرف جر، بمنزلةُ «اللام» في الدّلالة على التعليل، ويجب حينئذٍ، إضمار «أَنْ» بعدها إضماراً لازماً[٢]، وذلك نحو: «جئتك كي تكرمني»، فيكون التقدير: «جئتك كي أن تكرمني»[٣].

وأخذ ابن هشام بالمذهب البصريّ عندما قرر أنّ «أَنْ» المصدرية لا تقع بعد «كي» المصدرية في النثر، لذلك «يمتنع أن تكون «كي» مصدرية، في نحو: «جئتك كي أن تكرمني[٤] إذ لا يدخل الحرف المصدريّ على مثله. ومثل هذا الاستعمال إنّما يجوز في الشعر، كقول جميل بن معمر (من الطويل):

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟[٥]

ولا يجوز ذلك في النثر خلافاً للكوفيين[٦].

ويعلّل ابن هشام قولهم: «جئتك كي أن تكرمني» «بأنّه» تعيّن أَنْ تكون (كي) تعليليّة بمعنى «اللام»، وكون النصب بـ (أَنْ) لأَنّها لو قدّرت مصدرية لزم دخول الحرف المصدري على مثله، وذلك لا يجوز[٧].

أَمّا إذا تأخّر «اللام» عن «كي» فتكون تعليليّة لا مصدريّة، نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات (من المديد):

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧١، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٨٨.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٩، شرح قطر الندى، ص: ٨١، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٨٩، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٢.
(٣) المصادر أنفسها.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٨٨، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٢.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٢٨٩، الشاهد، ١٤٣، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٢، الشاهد: ٤٩١، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٩، الشاهد: ٣٣٤، شرح الأشموني، ص: ٣/ ٥٤٩.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٢٨٨ـ ٢٨٩، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢/ ٥٧٩، المسألة ٨٠، شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٢٢.
(٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٢، شرح شذور الذهب، ص: ٢٨٨ ـ ٢٨٩، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥١.

كَـيْ لِـتَـقْـضِـيَـنِـي رُقَـيَّـةُ مَـا وَعَـدَتْـنِـي غَـيْـرَ مُـخْـتَـلَـسِ[١]

فانتصب الفعل «لتقضيني» بـ «أَنْ» مضمرة، وتكون «كي» حرف تعليل، واللام للتعليل مؤكدة لكي[٢].

أمّا قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[٣] فيجوز فيه الأمران، وكذلك قول الشاعر (من الطويل):

أَرَدْت لِـكَـيْـمَـا أَنْ تَـطِـير بِـقِـرْبَـتِـي فَـتَـتْـرُكَـهَـا شَـنّـاً بِـبَـيْـدَاءَ بَـلْـقَـعِ[٤]

فيجور فيه، أيضاً الأمران؛ أي: يجوز أن تكون «كي»:

- مصدرية، فتكون «أَنْ» مؤكدة لها؛ وذلك بسبب تقديم اللام الدّالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها، قبل كي المصدرية.

- تعليلية مؤكدة للام، فيكون السابك هو «أَنْ» وحدها.

ولولا (أنْ) لوجب أن تكون «كي» مصدرية، ولولا «اللام» لوجب أَنْ تكون «كي» تعليليّة[٥].

ويبرر ابن هشام سبب تأخير «كي» عن «لن» بقوله:

ولما كانت كي تنقسم إلى ناصبة ـ وهي المصدرية، وغير ناصبة ـ وهي التعليلية ـ أخرتها عن لن[٦].

٣ ـ إذَن:

أورد ابن هشام أقوال النحاة فيها، قال:

ـ الناصب الثالث: «إذَن»، وهي:

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥١.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٤/ ١٥١.

(٣) سورة الحشر، ٥٩/ ٧.

(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ١٥٤، الشاهد: ٤٩٢، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٩، الشاهد: ٣٣٣.

(٥) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٤، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٩٩، وعدة السالك إلى أوضح المسالك لمحيي الدين عبد الحميد، انظر هامش أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٥٥.

(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٠.

ـ حرف جواب وجزاء[١] عند سيبويه[٢].

ـ وقال الشلوبين، وهي كذلك في كل موضع[٣].

ـ وقال الفارسي: في الأكثر، وقد تتمخض للجواب، بدليل أنه يُقال: «أُحبّك» فتقول: إذا أظنُّك صادقاً ـ بالرفع ـ إذ لا مجازاة بها هنا[٤].

ثم حدّد شروط نصبها للمضارع، فقال: إنّما تكون «إذن» ناصبة بثلاثة شروط:

١ ـ **أنْ تكون واقعة في صدر الكلام**: فلو قلت: «زيدٌ»، إذاً، أكرِمُهُ ـ بالرفع، وأنا، إذاً أكافئُك ـ بالرفع معترضة بين المبتدأ وخبره وليست صدراً[٥].

فإذا وقعت «إذَن» حشواً أهملت، كقول كثير عزّة (من الطويل):

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا، إذاً، لا أَقِيلُهَا[٦]

فالبرّغم من أنَّ «إذا» حرف جواب وجزاء، إلاّ أنّها لم تعمل؛ لأنَّها وقعت في جملة جواب الشرط لـ «إن»، «وأقيلها»: فعل مضارع مرفوع لعدم تصدّر «إذاً»، لا لأنّها فصلت عن الفعل، لأنَّ فصلها بلا مغتفر[٧].

وأمّا قوله (من الرجز المشطور):

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا ... إنِّي، إذَنْ، أَهْلِكَ أو أطِيرَا[٨]

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٨١، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٦٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٢، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٥.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ٨١، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٥، الكتاب، ص: ٣/ ١٢، همع الهوامع، ص: ٣/ ١٠٣.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٨١، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٥، همع الهوامع، ص: ٤/ ١٠٣.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) شرح قطر الندى، ص: ٨٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٢، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٦٢، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٠، الجامع الصغير، ص: ٨٤، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦.

(٦) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٦٥، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٠، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٥، الكتاب، ص: ٣/ ١٥، شرح المفصل، ص: ٩/ ١٣، و٩/ ٢٢، وهمع الهوامع، ص: ٤/ ١٠٦، وشرح السيوطي لشواهد مغني اللبيب، ص: ١/ ٦٣، وشرح عبد القادر البغدادي لشواهد المغني، ص: ١/ ٧٨.

(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩١.

(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ١١٦، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٦٦، معاني القرآن للفراء، ص: ٢/ ٣٣٨، شرح الرضي على الكافية، ص: ٢/ ٢٣٨، شرح البغدادي لشواهد المغني، ص: ١/ ٨٧، شرح السيوطي لشواهد المغني، ص: ١/ ٧٠، شرح المفصّل، ص: ٧/ ١٧، وهمع الهوامع، =

فضرورة[(١)]، أو مؤول على حذف خبر «أن»، أي إنّي لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده[(٢)].

وللنّحاة تأويلات غير ما ذكر ابن هشام، منها:

ـ قول السّيرافي: قد يكون النصب لغة، حمل فيها «إذن» على «لن» وبها أخذ الفراء[(٣)].

ـ وقال الرّضي: إنَّ الخبر هو مجموع «إذَن أهلك «لا» أهلك» وحده، فتكون «إذن» مصدّرة[(٤)].

ـ وقول ابن الحاجب في شرحه لمفصل الزّمخشري: وقد أوّل: «إنّي إذنْ أهلك»، على معنى: إني أقول، والقول يحذف كثيراً[(٥)].

أمّا إذا كان السابق على «إذَنْ» (واواً) أو (فاءً) جاز الرفع والنصب[(٦)]، والرفع هو الغالب، نحو: وَإِذَنْ أُكَافِئُكَ، وقد قُرِئ، شاذاً، بالنصب[(٧)]، قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَاۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٧٦﴾[(٨)]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ۝٥٣﴾[(٩)]، بينما قرأ السبعة بالرفع (وإذاً لا يلبثون... وإذاً لا يؤتون)[(١٠)].

ـ فإذا وقعت «إذَنْ» بين الفاء والفعل، أو بين الواو والفعل، ولم تعمل قُدّرت متوسطة فتلغى كما يلغى ظننت وأخواتها إذا توسطت وتأخرت لأنَّ النيّة به التأخير،

=

ص: ٤/١٠٦، الإنصاف، ص: ١٧٧.

(١) أوضح المسالك، ص: ٤/١٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٤/١٦٦، مغني اللبيب، ص: ١/١٦، شرح البغدادي لشواهد المغني، ص: ١/٨٧.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/٨٧، معاني القرآن للفراء، ص: ٢/٣٣٨، شرح البغدادي لشواهد المغني، ص: ١/٨٧.

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص: ٢/٣٨، وشرح البغدادي لشواهد المغني، ص: ١/٨٨.

(٥) شرح البغدادي لشواهد المغني، ص: ١/٨٨.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١/١٧، أوضح المسالك، ص: ٤/١٦٧.

(٧) المصدران أنفسهما.

(٨) سورة الإسراء، ١٧/٧٦.

(٩) سورة النساء، ٤/٥٣.

(١٠) مغني اللبيب، ص: ١/١٧، أوضح المسالك، ص: ٤/١٦٨.

فالتقدير «فلا يؤتون الناس نقيراً، وإذ لا يلبثون خلافك إلا قليلاً».

ـ وإذا وقعتْ إذنْ بين الفاء والفعل، أو بين الواو والفعل، وعملت: قدّرت مستأنفة مع حرف العطف[١].

٢ ـ أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً[٢]، يقال: سآتيك غداً، فتقول: إذن أكرِمَكَ بالنصب[٣].

لكن لو حدّثك شخص بحديث فقلت: إذاً تصدُقُ ـ بالرفع ـ لأَنَّ نواصب الفعل تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحال، فترفعها[٤].

٣ ـ أن يكون الفعل:

ـ متصلاً، نحو قولك لمن قال لك «سأجتهد» إذن أكرمَك ـ بالنصب ـ[٥].

ـ أو منفصلاً.

ـ بالقسم، نحو: إذن، والله، أكرمَك، جواباً لمن قال سأجتهد[٦]. كقول حسان بن ثابت (من الوافر):

إِذَنْ، وَاللَّـهِ، نَـرْمِيَـهُـمْ بِـحَـرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيْبِ[٧]

ـ **أو بـ «لا» النافية**، نحو: «إِذَنْ» لاَ أفعلَ[٨].

فلو فُصِل بغير ذلك لم يجز العمل بها بحيث نقول:

ـ إذاً، يا زيدُ، أكْرِمُكَ ـ بالرفع[٩].

---

(١) مجمع البيان للطبرسي، م/٢، ص: ٥/ ١٣٠.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٦٨، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩١، شرح قطر الندى، ص: ٨٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٢، الجامع الصغير، ص: ٨٤.

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٣.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩١، شرح قطر الندى، ص: ٨٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٣، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٦٨.

(٥) المصادر نفسها والجامع الصغير، ص: ٨٤، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٦.

(٦) المصادر نفسها.

(٧) شرح قطر الندى، ص: ٨٢، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩١، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٦٨.

(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩١ـ ٢٩٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٢، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦، وشرح قطر الندى، ص: ٨٢ ـ ٨٣.

(٩) المصادر أنفسها.

- وإذاً، في الدار، أكرِمُكَ - بالرفع[(١)].

- وإذاً، يومَ الجمعة، أكرِمُكَ - بالرفع[(٢)].

وأورد ابن هشام تجويزات النحاة للفصل بين «إذَنْ» والفعل - بعدما أعطى القاعدة - بقوله:

وأجاز ابن عصفور الفصل بالنداء، نحو: إذَنْ، يَا عبد الله، أُكْرِمَكَ - بالنصب - وذلك جواباً لمن قال: سأجتهد.

وأجاز ابن بشار الفصل بالنداء، وبالدعاء، وذلك ردّاً على قول القائل سأجتهد:

- إذَنْ، يَا عبد الله تنجحَ - بالنّصب.

- إذن، غفر الله لك - أكرِمَك - بالنّصب.

وأجاز الكسائي والفصل بمعمول الفعل.

والأرجح، حينئذٍ، عند الكسائي النصب.

وعند هشام الرفع.

ولو قيل لك: «أحبُّك» فقلت: إذاً أظنك صادقاً»، رفعت؛ لأنّه حال[(٣)].

٤ - أن:

أنْ: حرف مصدريّة ونصب واستقبال.

- حرف مصدريّة، لأنّها مع ما بعدها في تأويل مصدر.

- وحرف نصب لنصب، الفعل المضارع بعدها.

- وحرف استقبال لأنّها تجعل المضارع بعدها خالصاً للاستقبال[(٤)].

وهي أمّ الباب، وَإنّما أخرت في الذكر لما قدمناه - كما يقول ابن هشام - ولأصالتها عملت ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية النواصب، فلا تعمل إلا ظاهرة[(٥)].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩١- ٢٩٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٢، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦، وشرح قطر الندى، ص: ٨٢ - ٨٣.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٥ وما بعدها، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤٨، شرح قطر الندى، ص: ٧٩، شرح شذور الذهب، ص: ٢٨٧، الجامع الصغير، ص: ٨٣.

(٥) شرح قطر الندى، ص: ٨٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٨٧- ٢٨٨.

وشرط النصب بها أمران:

١ ـ أَنْ تكون مصدرية؛ لاَ زائدة ولا مفسرة.

٢ ـ أَنْ لا تكون مخففة من الثّقيلة، وهي التابعة عِلماً أو ظنّاً تنزل منزلته[(١)].

ـ **ومثال ما اجتمع فيه الشرطان**[(٢)]، قوله تعالى:

﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ٨٢﴾[(٣)].

﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا ٢٧ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[(٤)].

ـ **ومثال ما انتفى عنه الشّرط الأول:**

١ ـ **إذا كانت مفسرة:** «كتبت إليه أنْ يفعل» إذا أردت بأَنْ معنى «أي». فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأَنَّها تفسير لقولك: «كتبت»، فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أَنْ تنصب كما لا تنصب لو صرحت «بأيْ» فَإِنْ قدّرت معها الجار ـ وهو الباء ـ فهي مصدريّة، ووجب عليك أن تنصب بها[(٥)].

٢ ـ **إذا كانت زائدة بعد:** «لمّا» التوفيقية، وبين «لو» و«القسم»، وبين «الكاف» التي هي حرف جر ومجرورها، أو إذا وقعت، بعد «إذا»[(٦)].

ـ **ومثال ما انتقى عنه الشرط الثاني، أي إذا كانت مخففة من الثقيلة،** وهي التابعة عِلماً أو ظنّاً تنزل منزلته[(٧)].

١ ـ إذا تقدّم عليها (عِلْم) أو ما يدلّ عليه، نحو: رَأى، تحقّق، تيقّن، تبيّن، عرف، ظنّ ـ إذا أريد بها اليقين ـ وبئس ـ بمعنى علم ـ فيجب فيما بعدها أمران:

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٢، شرح قطر الندى، ص: ٨٤، الجامع الصغير، ص: ٨٤، مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٥ وما بعدها، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦١.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) سورة الشعراء، ٢٦/ ٨٢.

(٤) سورة النساء، ٤/ ٢٧ـ ٢٨.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٢، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٢٩.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١، شرح قطر الندى، ص: ٨٥، حيث يسلم على أن الزائدة وشروطها، الجامع الصغير، ص: ٨٤، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٢.

(٧) شرح قطر الندى، ص: ٨٦، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٩٣، الجامع الصغير، ص: ٨٤، مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٨.

أ ـ رفعه.

ب ـ فصله عنها بحرف من خمسة، وهي: حرفا التنفيس، السين وسوف، وحرف النفي، وقد، ولو[١] وذلك نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾[٢].

ـ ونحو (علمت أنْ قد يقوم زيد)[٣].

ـ ونحو: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[٤]. على اعتبار «ييأس» بمعنى «يعلم»، وهو لغة النَّخع وهوازن[٥]، ويؤيده قراءة ابن عباس (أفلم يتبين)، وعن الفرّاء إنكار كون «ييأس» بمعنى «يعلم»، وهو ضعيف[٦]، ومنه قول سحيم (من الطويل):

أَقُوْلُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّي ابنُ فارِسِ زَهْدَمِ[٧]

فـ «أَنْ» في هذه الأمثلة، هي المخففة من الثقيلة «أَنَّ» التي تدخل على المبتدأ والخبر، واسمها محذوف، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية (علمت أنّه قد يقوم زيد)[٨].

٢ ـ إذا تقدّم عليها (ظنّ) أو ما يدلّ عليه، نحو: خال، حسب، رجا، طمع، علم ـ إذا لم يقصد به اليقين[٩] ـ كـ ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾[١٠]، فيجوز فيها أمران:

أ ـ إجراء الظنّ على أصله، وعدم تنزله منزلة العلم، وهو الأرجح في القيام والأكثر في كلامهم[١١]؛ أي أَنَّ «أَنْ» هي الناصبة، ولهذا قرئت الآية السابقة بالنصب،

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٨٦، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٣.
(٢) سورة المزمل، ٧٣/ ٢٠.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٨٦.
(٤) سورة الرعد، ١٣/ ٣١.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٨٦، ومعاني القرآن، ص: ٢/ ٦٤.
(٦) شرح قطر الندى، ص: ٨٨، ومعاني القرآن، ص: ٢/ ٦٣ـ ٦٤.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ٨٧، الشاهد: ١٤.
(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٩.
(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٣ـ ٢٩٤، شرح قطر الندى، ص: ٨٨ ـ ٨٩.
(١٠) سورة المائدة، ٥/ ٧١.
(١١) شرح قطر الندى، ص: ٨٩، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٩٤.

ومنه بالنصب، قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾[١]، و﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾[٢]، و﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟﴾[٣].

ب ـ إجراء الظنّ مُجرى العلم، ظن = علم، فتكون «أَنْ» مخففة من الثقيلة، ويكون حكم الفعل بعدها الرفع، كما تقدم، ولذلك قرئت الآية ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ ـ بالرفع[٤]، ويؤيد هذه القراءة، قوله تعال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝﴾[٥]، و﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝﴾[٦]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝﴾[٧].

ألا ترى: أَنَّها فيهن مخففة من الثقيلة إذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر، ولا على جازم[٨].

وقد اختصّت «أَنْ» بأَنّها تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة ـ بخلاف أخواتها الثلاث فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة ـ وإعمالها مضمرة على وجهين: جائز وواجب[٩].

أ: إضمار «أَنْ» جوازاً:

تضمر (أن) جوازاً:

١ ـ إذا وقعت بعد عاطف (الواو، الفاء، ثم، أو) مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، أي إذا عطفنا المضارع على اسم جامد، وينصب المضارع عند ذلك ليتسنّى أَنْ يسبك مع (أَنْ) المضمرة جوازاً بمصدر يعطف على الاسم الجامد، لأَنَّ الفعلَ لا يُعطف على الاسم الخالص[١٠]، وذلك بعد:

ـ **أو**، نحو: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ﴾[١١]، والتقدير: «أَوْ أَنْ يُرْسِلَ»، و«أَنْ» وَالفعل المؤولان

---

(١) سورة العنكبوت، ٢٩/ ١ ـ ٢.
(٢) سورة البقرة، ٢/ ٢١٤.
(٣) سورة التوبة، ٩/ ١٦.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٣، وشرح قطر الندى، ص: ٨٨ ـ ٨٩.
(٥) سورة القيامة، ٧٥/ ٣.
(٦) سورة البلد، ٩٠/ ٥.
(٧) سورة البلد، ٩٠/ ٧.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٤.
(٩) شرح قطر الندى، ص: ٨٩، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٥.
(١٠) شرح قطر الندى، ص: ٨٩، وشرح شذور الذهب، ص: ٣١٣، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٤، والجامع الصغير، ص: ٨٥، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٤١.
(١١) سورة الشورى، ٤٢/ ٥١.

بمصدر معطوفان على (وحياً) أي؛ (وحياً أو إرسالاً)، «ووحياً ليس في تقدير الفعل، ولو أظهرت (أنْ) في الكلام لجاز[١]؛ لأنّه يقرأ في السبع برفع (يرسل) ونصبه، وقال أبو بكر مجاهد المقرىء، رحمه الله: قرىء: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيَ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴿٨٠﴾﴾[٢] بنصب (آوى) ولا وجه له، وردّ عليه ابن جنّي في محتسبه وغيره، وقالوا: وجهها كوجه قراءة أكثر السبعة (أو يرسل رسولاً) بالنصب، وذلك لتقدُّم الاسم الصريح، وهو (قُوَّة)، فكأنه قيل: لو أنَّ لي بكم قوة أو إيواءً إلى ركن شديد[٣].

ـ **الواو**، نحو قول ميسون البدوية، زوجة معاوية (من الوافر):

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[٤]

وتقديره: ولبس عباءة وأَنْ تَقَرَّ عيني، ولبس عباءة وقرة عيني[٥].

ـ **الفاء**: كقول الشاعر (من البسيط):

لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ   مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ[٦]

أي: لولا توقع معترٌ فإرضاؤه.

ـ ثم: كقول الشاعر (من البسيط):

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ[٧]

أي: قَتلي سليكاً وعقله.

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٩٥، وشرح قطر الندى، ص: ٨٩، وشرح شذور الذهب، ص: ٣١٣، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٤، والجامع الصغير، ص: ٨٥، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٢.

(٢) سورة هود، ١١/ ٨٠.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣١٤، شرح قطر الندى، ص: ٨٩، مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٩٥، ص: ١/ ٣١٤، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٤، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٢، وانظر الكتاب، ص: ٣/ ٤٥، وشرح المفصل، ص: ٧/ ٢٥، وأمالي ابن الشجري، ص: ١/ ٢٨٠.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) المصادر أنفسها.

(٦) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٤، الشاهد: ٥٠٦، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٣١٥، الشاهد: ١٥٧.

(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٣١٦، الشاهد: ١٥٨، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٥، وانظر حكاية البيت في الحيوان للجاحظ، ص: ١/ ١٨.

٢ ـ أن تقع بعد لام الجرّ، سواء أكانت:

أ ـ للتعليل الحقيقي، والتي يكون ما قبلها علّة لحصول ما بعدها، وتسمّى، أيضاً، لام كي[١]، نحو ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[٢]، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[٣]، و﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[٤]؛ أي لأنْ يقطع[٥]، «وحضرت لأستفيد»؛ أي لأن أستفيد فظهورها واستتارها سواء... إلاّ إذا كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقروناً بـ «لا» فيجب إظهار (أَنْ) بعد اللام سواء كانت (لا)[٦].

ـ النافية، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[٧].

ـ أو زائدة، نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ۝﴾[٨]؛ أي: لِيَعْلَم.

ب ـ أو للتعليل المجازي، وتسمّى اللام لام العاقبة أو المآل أو الصيرورة، وما قبلها ليس علة لما بعدها، ولكنه يحدث بعدها اتفاقاً، ويكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها[٩]، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[١٠]، فاللام هنا ليست للتعليل، لأنّهم لم يلتقطوا موسى لذلك، بل لرأفتهم عليه وليكون

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٩١، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٣، شرح شذور الذهب، ص: ٣٩٢، الجامع الصغير، ص: ٨٥، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩١، مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٣١، وانظر الكتاب، ص: ٣/ ٧، والمقتضب، ص: ٢/ ٧٢، ومعاني القرآن، ص: ١/ ٢٦١ـ ٤٦٢، شرح المفصل، ص: ٢/ ١٩.

(٢) سورة النحل، ١٦/ ٤٤.

(٣) سورة الفتح، ٤٨/ ١ ـ ٢.

(٤) سورة آل عمران، ٣/ ١٢٧.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٣.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ٩٢، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٢، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٢٣١، الجامع الصغير، ص: ٨٥.

(٧) المصادر السابقة، وسورة النساء، ٤/ ١٦٥.

(٨) الحديد: ٥٧/ ٢٩.

(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٦ـ ٢٩٧، شرح قطر الندى، ص: ٩١ ـ ٩٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٣.

(١٠) سورة القصص، ٢٨/ ٨.

لهم قرّة عين، فكانت عاقبة التقاطهم أنْ صار لهم عدوّاً وحزناً[١] فيجوز ظهور (أن) واستتارها.

ج ـ **أو زائدة** وهي الواقعة بعد فعل متعدّ، وفائدتها توكيد تعديته إلى مدخول اللام[٢]، وذلك نحو: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[٣]، و﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٤]، و﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾[٥]، و﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾[٦].. فيجوز ظهور (أنْ) واستتارها[٧].

ب: إضمار (أَنْ) وجوباً:

١ ـ إضمار (أَنْ) وجوباً بعد لام الجحود، وتسمّى لام النفي، وهي المسبوقة بكونٍ ماضٍ ناقصٍ منفي[٨]، سواء كان المضيّ:

أ ـ في اللفظ والمعنى[٩]، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[١٠]، فـ «يعذبهم»: مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وأن وَالفعل المؤولان بمصدر في محل جر بحرف الجر «اللام»، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدّر والتقدير: ما كان الله مريداً لتعذيبهم، ونفي إرادة التعذيب أبلغ من نفي التعذيب[١١].

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٩٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٩٧.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ٩٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٩٧، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٤، والجامع الصغير، ص: ٨٥.
(٣) سورة الأحزاب، ٣٣/ ٣٣.
(٤) سورة النساء، ٤/ ٢٦.
(٥) سورة الأنعام، ٦/ ٧١.
(٦) سورة الزمر، ٣٩/ ١٢.
(٧) عصام نور الدين، محاضرات في النحو العربي، ص: ١٩.
(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٥، شرح قطر الندى، ص: ٩٢، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٧، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٠، الجامع الصغير، ص: ٨٥، مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٣٢.
(٩) المصادر أنفسها.
(١٠) سورة الأنفال، ٨/ ٣٣.
(١١) محاضرات في النحو العربي، ص: ٢٠.

ومنه: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[١]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[٢].

ب ـ **أو في المعنى فقط**[٣]، وذلك نحو: و﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٤].

أمّا إذا كانت (كان) تامة، بمعنى: حدث، حصل، وقع... جاز بعدها إظهار (أَنْ)؛ لأنَّ اللام في هذه الحالة لام التعليل وليست لام الجحود[٥]، نحو: ما كان الرجل ليخون وطنه، أو ما كان الرجل لأن يخون وطنه؛ أي ما وجد ليخونه[٦].

٢ ـ إضمار (أَنْ) وجوباً بعد (حتّى) الدالة على الانتهاء والتعليل:

وشرط إضمار (أَنْ) بعدها كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن المتكلم أو لا[٧].

ـ فإذا كان استقباله بالنسبة إلى زمن المتكلم فالنصب واجب[٨]، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٩]، فإنَّ رجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى الأمرين؛ أي أن رجوع موسى بعد العكوف على عبادة العجل، وبعد زمن المتكلم، فـ (حتّى) هنا بمعنى (إلى أنْ)، وهي، هنا، غاية، وكذلك قولك: أسلمت حتّى أدخلَ الجنة، وأجتهد حتّى أنجحَ[١٠].

ـ وإذا كان استقباله بالنسبة إلى ما قبلها فالوجهان[١١]، كقوله تعالى: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾؟[١٢]، فإنَّ قول

---

(١) سورة آل عمران، ٣/ ١٧٩.
(٢) سورة آل عمران، ٣/ ١٧٩.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٩٢.
(٤) سورة النساء، ٤/ ١٣٧.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٩٢.
(٦) محاضرات في النحو العربي، ص: ٢٠.
(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٥، شرح قطر الندى، ص: ٩٣، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٦، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٤، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٤.
(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٤.
(٩) سورة طه، ٢٠/ ٩١.
(١٠) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٤، شرح قطر الندى، ص: ٩٣، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٦.
(١١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٤.
(١٢) سورة البقرة، ٢/ ٢١٤.

الرسول مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم، لكنه ماض بالنسبة إلى زمن الإخبار عنه، لأنّ كُلاً من القول والزلزال مضى[١]، وفي هذه الحالة يجوز أمران:

أ ـ النصب بأَنْ مضمرة وجوباً بعد (حَتَّى)، وتقديره حَتَّى أَنْ يقولَ، وَحَتَّى، هنا، غاية، بمعنى (إلى أَنْ)، فجعل قول الرسول غاية لخوف أصحابه.

ب ـ الرفع، على أَنّه فعل قد مضى وَانقضى، وأَنَّهُ يخبر عن الحال التي كان فيها الرسول فيما مضى، والتقدير: وزلزلوا حتى قال الرسول، أو حتى كان من شأنه أن يقول، فيكون حكاية الحال[٢].

ولا ينتصب الفعل بعد (حتَّى) إلاّ إذا كان بمعنى الاستقبال من دون الماضي، والحال لأنَّه إذا كان بمعنى الماضي أو الحال كان ما بعد (حتّى) جملة، و(حتى) لا تعمل في الجمل، وتكون (حتّى) في هذه الحالة حرف ابتداء، والفعل بعدها مرفوع لتجرده من النواصب والجوازم، والجملة مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب[٣].

ويُرفع الفعل بعد حتّى بثلاثة شروط:

١ ـ كونه مسبّباً عما قبلها، ولهذا امتنع الرفع في نحو «سرت حَتَّى تطلع الشّمس»، لأنّ السير لا يكون سبباً لطلوعها.

٢ ـ أَنْ يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال، على العكس من شرط النصب؛ لأَنّ الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً.

أ ـ إذا كان تحقيقاً، نحو: سرت حتّى أدخلها، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، ومنه: «سألتُ عَنْ هذه المسألة حتّى لا أحتاج إلى السؤال»؛ أَي حتّى حالتي الآن أَنّني لا أحتاج إلى السؤال عنها.

ب ـ إذا كان تقديراً، نحو: «سرت حتّى أدخلها»، إذا كان السير والدخول قد مضيا، ولكنّك أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ...﴾؛ لأَنَّ الزلزال والقول قد مضيا[٤].

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٩٣، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٦، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٤، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٦.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ٩٤ـ ٩٥.
(٣) البيان في إعراب غريب القرآن لأبي البركات بن الأنباري، ص: ١/ ١٥٠.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٦.

٣ ـ أن يكون ما قبلها تاماً، ولهذا امتنع الرفع في نحو «سيري حتّى أدخلها»، وفي نحو «كان سيري حتّى أدخلها»، إذا حملت «كان» على النقصان من دون التمام[(١)].

ولـ «حتى» التي ينتصب الفعل بعدها معنيان:

ـ فتارة تكون بمعنى «كي»، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها، نحو: أسلم حتّى تدخلَ الجنّة[(٢)].

ـ وتارة تكون بمعنى «إلى أنْ»، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها[(٣)]، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[(٤)]، وكقولك: «لأسيرن حتّى تطلع الشمسُ»[(٥)].

وقد تصلح للمعنيين معاً[(٦)]، كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ...﴾[(٧)]، ويحتمل أنْ يكونَ المعنى «كي تفيءَ»، أو «إلى أنْ تفيء»[(٨)].

ونصب الفعل بعد (حتّى) بـ «أنْ» مضمرة وجوباً لا بحتَّى نفسها خلافاً للكوفيين[(٩)]، لأنَّها قد عملت في الأسماء الجر، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[(١٠)]، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ ۝٣٥﴾[(١١)]. فلو عملت في الأفعال النصب لزم أنْ يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربيّة[(١٢)].

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٩٤ـ ٩٥، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٦.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ٩٣، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٦.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٩٣.
(٤) سورة طه، ٢٠/٩.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٩٣.
(٦) المصدر نفسه: ٩٣.
(٧) سورة الحجرات، ٤٩/٩.
(٨) شرح قطر الندى، ص: ٩٤.
(٩) المصدر نفسه، ص: ٩٤، مغني اللبيب، ص: ١/١٣٣.
(١٠) سورة القدر: ٩٧/ ٥.
(١١) سورة يوسف، ١٢/ ٣٥.
(١٢) شرح قطر الندى، ص: ٩٤، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٦، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٦، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٥.

٣ ـ إضمار (أن) وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (إلى أنْ)، و(حتى) أو (إلّا)[(١)]:

ـ **فالأول**، كقولك: «لألزمنّك أو تقضيني حقّي» أي إلى أنْ تقضيني حقّي[(٢)]، وكقول الشاعر (من الطويل):

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَو أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ[(٣)]

أي: إلى أنْ أدرك المنى، أي: ليكوننّ مني استسهال للصعب، أو إدراك للمنى[(٤)].

والثاني: إذا كان بمعنى (إلاّ) في الاستثناء[(٥)]، كقولك: لأَقْتُلَنَّ الكافرَ، أو يسلم، أي: «إلاّ يسلم»[(٦)]، ومنه قول زياد الأعجم (من الوافر):

وَكُنْتَ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا[(٧)]

أي: إلاَّ أَنْ تستقيمَ فلا أكسر كعوبها، أي: ليكوننّ مني كسر لكعوبها أو استقامة منها[(٨)].

ويلاحظ أَنَّ الفعل المنصوب بـ «أَنْ» المضمرة وجوباً بعد «أو» مؤولٌ بمصدر

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٩٢، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٦، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٧، الجامع الصغير، ص: ٨٥، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٠، مغني اللبيب، ص: ١/ ٦٩ـ ٧٠.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٢، الجامع الصغير، ص: ٨٥، شرح قطر الندى، ص: ٩٥، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٨، مغني اللبيب، ص: ١/ ٧٠، شواهد المغني للسيوطي، ص: ١/ ٢٠٦، شواهد المغني للبغدادي، ص: ٢/ ٧٤.

(٤) محاضرات في النحو العربي، ص: ٢٢.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٧، شرح قطر الندى، ص: ٩٢، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٨، الجامع الصغير، ص: ٨٥، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٠، مغني اللبيب، ص: ١/ ٦٩ـ ٧٠.

(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٩، وشرح قطر الندى، ص: ٩٧.

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٦٩، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٧٣، شرح شذور الذهب، ص: ٢٩٩، شرح قطر الندى، ص: ٩٧، الجامع الصغير، ص: ٨٥، الكتاب، ص: ٣/ ٤٨، أمالي ابن الشجري، ص: ٢/ ٣١٩، شرح المفصل، ص: ٥/ ١٥، المقتضب، ص: ٢/ ٢٩، شواهد المغني للبغدادي، ص: ٢/ ٦٨، الأشموني، ص: ٣/ ٥٥٨، ابن عقيل، ص: ٢/ ٣٤٧.

(٨) محاضرات في النحو العربي، ص: ٢٢.

معطوف على مصدر آخر مفهوم من الفعل المتقدم(١).

٤ ـ إضمار (أَنْ) وجوباً بعد فاء السببية التي يكون ما قبلها سبباً لما بعدها(٢)، وذلك:

أ ـ **إذا كانت مسبوقة بنفي محض**، سواءٌ أكانَ حرفاً أم فعلاً أم اسماً:

ـ **النفي بالحرف**، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَاۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾(٣).

بـ ـ **النفي بالفعل**، نحو: «ليس زيد محبًّا فيخلص لنا».

ج ـ **النفي بالاسم**، نحو: «أنت غير محب فتخلص لنا»(٤).

ويلحق بالنفي التشبيه اللفظي إذا كان معناه النفي، وتقدّر (أَنْ) بعد «فاء السببية»، مثل: «كأنَّكَ ناجحٌ فتبتجح»، بالنصب، أي: أنت غير ناجح فتبتجح(٥).

أمَّا قولك: «ما تأتيني فأكرمك»، فلك فيه أربعة أوجه:

١ ـ **الوجه الأول**: أن تقدّر «الفاء» لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها، فيكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع؛ لأنّ الفعل الذي قبلها مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه، فكأنّك قلت: ما تأتيني فما أكرمك، فهو شريكه في النفي الداخل عليه(٦)، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾(٧)، فالفاء، هنا عاطفة، عاطفة، كما ذكرنا، والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق، فكأنّه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون(٨).

---

(١) محاضرات في النحو العربي، ص: ٢٢.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٢٧٦، شرح قطر الندى، ص: ٩٨، شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٠، أوضح المسالك، ص: ٤/١٧٧، وقد اختلفوا في عامل النصب بعد (أن) المضمرة وجوباً: انظر الكتاب، ص: ٣/١٥٣، معاني القرآن، ص: ١/٣٤٥ و٢٣٥، الخصائص، ص: ١/٢٦٣، شرح المفصل، ص: ٢/٤٩.

(٣) سورة فاطر، ٣٥/٣٦.

(٤) محاضرات في النحو العربي، ص: ٢٢.

(٥) الرد على النحاة، ص: ١٤٤.

(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٢.

(٧) المرسلات، ٧٧/ ٣٥ و٣٦.

(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٢.

٢ ـ **الوجه الثاني**: أن تقدّر «الفاء» لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يقّر على مبتدأ محذوف، فيجب الرفع أيضاً، لخلو الفعل من الناصب والجازم، فتقول «ما تأتيني فأكرمك»، بمعنى: فأنا أكرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه، ويوضح هذا أنّك تقول: «ما زيد قاسياً فيعطف على عبده»، أي: فهو إنتفاء القسوة عنه يعطف على عبده[١].

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح، لأنّ الوجه الأول شمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها، وهذا الوجه انصبّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها، وذلك لأنَّكَ لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على النفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي، وإنّما أخلصتها للسببية[٢].

ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك: «ما تأتينا فتحدثنا»، وهذا سهو، إذ يستحيل أَنْ ينتفي الإتيان ويوجد الحديث، والصواب ما مثلت لك به[٣].

٣ ـ **الوجه الثالث**: أن تقدّر «الفاء» عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدّر النفي منصبّاً على المعطوف دون المعطوف عليه، فيجب، حينئذ، النصب بـ «أنْ» مضمرة وجوباً، والتقدير: ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام[٤].

٤ ـ **الوجه الرابع**: أن تقدّر «الفاء» لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن تقدر النفي منصبًا على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف، لأنّه مسببٌ عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام؟[٥].

وهذان الوجهان سائغان في: «ما تأتينا فتحدثنا»، إذ يصحّ أَنْ يقال: ما تأتينا محدّثاً بل تأتينا غيرَ محدّث، وأن يقال: ما تأتينا فيكف تحدثنا؟[٦].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٢ ـ ٣٠٣.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٠٣.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٠٣.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٠٣، والرد على النحاة، ص: ١٤٢.
(٥) المصدران أنفسهما.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٣.

وتلخص أَنَّ لنا في الرفع وجهين، وفي النصب وجهين:

فإن قلت: هل يجوز أَنْ يقرأ: (ولا يؤذن لهم فيعتذروا)[١]، بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب؟

قلت: نعم يجوز على الوجه الثاني، وهو: «ما تأتينا فكيف تحدثنا»؟؛، أَي: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟ ويمتنع على الوجه الأول ـ وهو: «ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث» ـ ألا ترى أَنَّ المعنى، حينئذٍ، لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم، بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم، وليس هذا المعنى مراداً[٢].

فإن قلت: **فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته فما باله لم يقرأ به أَحَدٌ من القراء المشهورين؟**

قلت: لوجهين:

أحدهما: **أن القراءة سنّةٌ متّبعةٌ، وليس كلُّ ما تجوّزُهُ العربيةُ تجوزُ القراءةُ به.**

والثاني: **أن الرفع هنا بثبوت النون، فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي**، والنصب بحذفها، فيزول معه التناسب[٣].

ومن مجيء النصب بعد النفي قول الله عز وجل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٤]، والنصب هنا على معنى قولك: ما تأتينا فكيف تحدّثنا؟، لا على قولك: ما تأتينا مُحَدِّثاً بل غير مُحَدِّثٍ[٥].

ولو قلت: ما تأتينا فَتُحَدِّثُنا، أو لا تزال تأتينا فتحدّثُنا، وجب الرفع، وذلك لأَنَّ النفي في المثال الأول قد انقضى بـ (إلاّ)، وفي المثال الثاني هو داخل على «زال» للنفي، ونفي النفي إيجاب[٦]، ولذلك اشترطنا النفي المحض[٧].

وهذه المسألة يعبّر عنها بمسألة الأَجوبة الثمانية[٨].

ب ـ أو إذا كانت «الفاءُ» مسبوقة بطلب، ويشمل ذلك:

---

(١) سورة المرسلات، ٧٧/ ٣٦. والآية في القرآن الكريم: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ٣٦﴾.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٣ ـ ٣٠٤.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٤.
(٤) سورة فاطر: ٣٥/ ٣٦.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٤.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٣٠٤، شرح قطر الندى، ص: ٩٩، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٨٤.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ٩٩، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٨٤..
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٢.

١ ـ الأمر، وشرطه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغة الطلب، فلو قلت: «حَسْبُكَ حديثٌ فَيَنَامَ الناسُ» ـ بالنصب ـ لم يَجُزْ، خلافاً للكسائي.

والثاني: أن لا يكون بلحظ اسم الفعل، فلا يجوز أن تقول: صَهْ فنكرمَك»، بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي، فأجاز النصب مطلقاً، وفصّل ابنُ جني وابنُ عصفور: فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل، نحو: «نَزَالِ فنحدثَك»، ومنعاه إذا لم يكن من لفظه، نحو: صَهْ فنكرمك، وما أحرى هذا القول بأَنْ يكون صواباً[١].

ـ ومن أَمثلةَ الطلب الشعريّة قول أبي النجيم العجلي (من الرجز):

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[٢]

٢ ـ النهي، كقولك: «لاَ تَفْعَلْ شَرّاً فَأُعَاقِبَكَ»، «ولا يعص زيدٌ اللَّهَ فيعاقبه»[٣]، وكقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾[٤]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[٥]، ولو نقضت النهي بـ «إلاّ» قبل الفاء لم تنصب، نحو: «لاَ تَضْرِبْ إلاّ عَمْراً فَيَغْضَبُ» فيجب الرفع في «يَغْضَبُ»[٦].

٣ ـ التحضيض، كقولك: «هَلَّا اتَّقَيْتَ اللَّهَ تَعَالى فَيَغْفِرَ لَكَ، وهَلَّا أَسْلَمْتَ فَتَدْخُلَ الجَنَّةَ» وهو والعرض متقاربان، يجمعهما التنبيه على الفعل، إلاّ أَنَّ في التحضيض زيادة توكيد وحث[٧]. وأمّا قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٨]، فمن باب النصب في جواب الدعاء، ولكن

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٥، وشرح قطر الندى، ص: ١٠٤ و٣٦٥.

(٢) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٨٢، شرح قطر الندى، ص: ٩٩، شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٥، والكتاب، ص: ٣/ ٣٥، وشرح المفصل، ص: ٧/ ٢٦، همع الهوامع، ص: ٢/ ١١٩، شرح الأشموني، ص: ٣/ ٥٦، شرح ابن عقيل، ص: ٢/ ٣٥.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٦، والرد على النحاة، ص: ١٤٢.

(٤) سورة طه: ٢٠/ ٦١.

(٥) سورة طه: ٢٠/ ٨١.

(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٦.

(٧) المصدر نفسه، ص: ٣٠٩.

(٨) المنافقون: ٦٣/ ١٠.

استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء[١].

٤ ـ التمني، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾[٢].

وكقول الشاعر (من الطويل):

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً　　فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيْبُ[٣]

وكقول أمية بن أبي الصلت (من البسيط):

أَلاَ رَسُوْلَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرَنَا　　مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا[٤]

ومنه: «ليت زيداً عندنا فيُحدّثَنا»[٥].

٥ ـ التّرجي، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٦] في قراءة بعض السبعة بنصب (أطّلعَ)[٧].

٦ ـ الدّعاء، كقولك: «اللّهُمَّ تُبْ عَليَّ فَأَتُوبَ»[٨]، وكقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾[٩]، وكقولك: اللَّهُمَّ لا تؤاخذنا بذنوبنا فنهلَكَ[١٠].

وكقول الشاعر (من الرمل):

ربِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ　　سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ[١١]

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٩.
(٢) سورة النساء: ٤/ ٧٣.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٢٠٥، الشاهد: ٥٣، مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٦، الشاهد: ٥٢٣.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٩، الشاهد: ١٥٣، والكتاب، ص: ٣/ ٣٣.
(٥) الرد على النحاة، ص: ١٤٢.
(٦) سورة غافر، ٤٠/ ٣٦ـ ٣٧.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ١٠٠.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٦.
(٩) سورة يونس، ١٠/ ٨٨.
(١٠) الرد على النحاة، ص: ١٤٢.
(١١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٦، الشاهد: ١٥١، شرح قطر الندى، ص: ١٠٠، الشاهد: ١٩، شرح الأشموني، ص: ٣/ ٥٦٣، شرح ابن عقيل، ص: ٢/ ٣٥٠، همع الهوامع، ص: ٤/ ١٢٠.

وشرطه أن يكون بالفعل، فلو قلت: «سقيا لك فيرويك الله» لم يجز النصب[١].

٧ ـ **الاستفهام**، ويكون:

أ ـ **بالحرف**، نحو: قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾[٢]، ومنه قول الشاعر (من البسيط):

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُوَ أَنْ ... تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلجَسَدِ[٣]

ب ـ **أو بالاسم**، كقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[٤].

يقرأ برفع (يضاعف) ونصبه[٥].

وفي الحديث حكايةٌ عن الله تعالى: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ له»[٦] بالرّفع والنّصب في (فأستجيب وفأغفر).

ج ـ **أو بالظّرف**، نحو: أَيْنَ بيتُكَ فأَزُورَكَ؟ ومتَى تَسِيرُ فَأُرَافِقَكَ؟ وكَيْفَ تَكُونَ فأصْحَبَكَ؟[٧].

ثم يناقشُ ابنُ هشام قضيةَ الفعلِ الذي لم يُنصبْ في جواب الاستفهام بقوله: فإنْ قُلْتَ: فما بالُ الفعل لم يُنصبْ في جواب الاستفهامِ في قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٨].

قلت: **لوجهين**:

أحدهما: أنّ الاستفهامَ هنا معناه الإثبات، والمعنى: قد رأيت أنَّ اللّهَ أنزلَ من السماءِ ماءً.

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٧.

(٢) سورة الأعراف، ٧/ ٥٣.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ١٠١، وشرح الأشموني، ص: ٣/ ٥٦٣.

(٤) سورة البقرة، ٢/ ٢٤٥.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٧.

(٦) المصدر نفسه، ص: ٣٠٧.

(٧) المصدر نفسه، ص: ٣٠٧.

(٨) سورة الحج، ٢٢/ ٦٣.

والثّاني: أنّ إصباحَ الأرضِ مخضرّة لا يتسبّب عمّا دخل عليه الاستفهام، وهو رؤية المطر.

وإنّما يتسبّب ذلكَ عن نزولِ المطر نَفْسِه، فلو كانت العبارةُ: «أنزل اللّهُ من السماءِ ماءً فتصبح الأرض مخضرّةً» ثم دخل الاستفهام صحّ النّصب[١].

فإذا قُلْتَ: يردّ هذا الوجه قوله تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِىۖ﴾[٢]، فإنَّ مُواراة السّوأة لا يتسبّب عمّا دخل عليه حرف الاستفهام، لأنَّ العجزَ عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله.

قلت: ليس (أواري) منصوباً في جواب الاستفهام، وإنّما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو (أكون).

فإن قلت: فقد جعله الزّمخشري منصوباً في جواب الاستفهام؟

قلت: هو غالط في ذلك[٣].

٨ ـ **العرض**، كقول بعض العرب، «أَلَا تَقَعُ في المَاءِ فَتَسْبَح»[٤]، وكقولك: «أَلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا»[٥].

وكقول الشّاعر (من البسيط):

يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا   قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعا[٦]

خامساً: وأمّا النصب بعد واو المعية ـ المفيدة معنى (مع)، أي التي صاحب ما بعدها الّذي قبلَها ـ في المواضع المذكورة، فسُمِع في خمسة، وقاسه النحويونَ في ثلاثةٍ[٧].

فالخمسةُ المسموعُ فيها:

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٧.
(٢) سورة المائدة، ٥/ ٣١.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٧ـ ٣٠٨.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٨.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٣٠٨.
(٦) شرح قطر الندى، ص: ١٠٣، الشاهد: ٢١، شرح شذور الذهب، ص: ٣٠٨، الشاهد: ١٥٢، شرح ابن عقيل، ص: ٢/ ٣٥١، الشاهد: ٣٢٦، همع الهوامع، ص: ٤/ ١٢٣، الشاهد: ١٠٢٥، شرح الأشموني، ص: ٣/ ٥٧.
(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٣١٠.

أحدها: النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[١]، والمعنى، واللّهُ أعلمُ، إنّكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنّةَ، وإنّما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصّبر على ما يصيبكم فيه، فيعلمُ الله حينئذٍ ذلكَ واقعاً منكم، «والواو» من قوله تعالى: «وَلَمّا» واو الحال، والتّقدير: بل أحَسِبْتُمْ أنْ تدخلوا الجنّةَ وحالكم هذه الحالة[٢].

والثّاني، الأمر كقوله (من الوافر):

فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو؛ إنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[٣]

والثّالث، النّهي، كقول أبي الأسود الدؤلي (من الكامل):

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ

ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غِيِّهَا ... فَإِذا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ

فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُوْلُ، وَيُشْتَفَى ... بِالقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْمُ[٤]

وتقول: «لا تأكلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ».

- فإذا أردتَ بالواو عطفَ الفعل على الفعل جَزَمْتَ الثاني، وكان شريكَ الأول في النّهي، وكأنّك قلْتَ: لا تفعلْ هذا ولا هذا، وحينئذٍ يلتقي ساكنان «الباء» و«اللام» فتكسر الباء، على أصل التقاء الساكنين.

- وإذا أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدّر مما قبله، أي أنّ العطفَ على المعنى كما يقول البصريون، نصبت الفعل بأن مضمرة، وكان النهي حينئذٍ عن الجمع بينهما. فالنّهي أن يقرنهما في وقت واحد والواو، هنا، للمعية.

- وإن أردْتَ الاستئنافَ رفعتَ الثّاني إذا نهيتَ عن الأول وأَبْحَتَ الثاني، أي لا

---

(١) سورة آل عمران، ٣/ ١٤٢.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣١٠.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣١١، الشاهد: ١٥٤، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٨٢، الشاهد: ٥٠٢.

(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٧، شرح شذور الذهب، ص: ٣١٢، الشاهد: ١١٤، ص: ٢٣٨، الشاهد: ١١٤، وشرح قطر الندى، ص: ١٠٦، الشاهد: ٢٣، الكتاب، ص: ٣/ ٤٢، شرح ابن عقيل، ص: ٢/ ٣٥٢. وقد نسبه ابن هشام لأبي الأسود، بينما نسبه سيبويه للأخطل، الكتاب، ص: ٢٣/ ٤١.

تأكلِ السمك، ولك أنْ تشربَ اللّبَنَ، والواو هنا حرف استئناف وما بعدها مرفوع. . . والجملةَ مستأنفة[١]. فلمْ يتوجهْ إليهِ حرفُ النّهي. وقال بدرُ الدين بن مالك: إنّ معناه كمعنى وجه النّصب، ولكنّهُ على تقدير: «لا تأكل السمكَ وأنت تشرب اللّبَنَ». وكأنّه قدّر الواو للحال، وفيه بعد، لدخولها في اللّفظ على المضارعِ المثبتِ، ثم هو مخالفٌ لقولِهِم، إذ جعلوا لكلّ من أوجه الإعراب معنى[٢].

- **الرّابع: التّمني**، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، في قراءة ابن حمزة وابن عامر وحفَصَ[٤].

- **الخامس: الاستفهام**، كقوله الحطيئة (من الوافر):

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ[٥]

- **حذف «أَنْ» النّاصبة شذوذاً:**

ينصب المضارعُ، أحيّاناً، بـ «أَنْ» محذوفة شذوذاً، نحو: خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ[٦]، و«مرهُ يَحْفِرَهَا»[٧]، و«لاَ بُدَّ مِنْ تَتْبَعَهَا»[٨]، وقال به سيبويه في قوله (من الطويل):

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ واحِدٍ ... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بعدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[٩]

وقال المبرّدُ: الأصلُ أفعلها، ثم حُذِفَتْ الألفُ، ونُقِلَتْ حركةُ الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه، لأنّه أضمر (أن) في موضع حقُّها ألاّ تدخل فيه

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣١٢، شرح قطر الندى، ص: ١٠٨، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٨٧، مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٣٥.
(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٣٥.
(٣) سورة الأنعام، ٦/ ٢٧.
(٤) شرح قطر الندى، ص: ١٠٥.
(٥) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٤٥، الشاهد: ١٣١، شرح قطر الندى، ص: ١٠٥، الشاهد: ٢٢، شرح شذور الذهب، ص: ٣١٢، الشاهد: ١٥، الكتاب، ص: ٣/ ٤٣، همع الهوامع، ص: ٤/ ١٢٧، الشاهد: ١٠٢٣، شرح الأشموني، ص: ٣/ ٥٦٧، الشاهد: ١٠٣٨، شرح السيوطي لشواهد المغني، ص: ٢/ ٩٥٠.
(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧١٢، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٧.
(٧) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧١٢.
(٨) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧١٢.
(٩) المصدر نفسه، ص: ٧١٢، الشاهد: ١٠٩١، الكتاب، ص: ١/ ٣٠٧، والذي قاله سيبويه، بعد إيراد البيت: «فحملوه على (أن)، لأن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرّين كثيراً».

صريحاً، وهو خبر كاد، واعتدَّ بها من ذلك بإبقاء عملها[(١)]، إذا رفع الفعلُ بعد إضمارِ (أن) سهل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس. ومنه ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾[(٢)]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ...﴾[(٣)]. وهو الأشهر في بيت طرفة (من الطويل):

أَلاَ أَيُّهَـذَا الـزَّاجِـرِي أَحْـضُـرَ الـوَغَـى وَأَنْ أَشْهَدَ اللذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟[(٤)]

وقُرِىءَ (أَعْبُدَ) بالنّصب، كما روي (أَحْضُرَ) كذلك، وانتصاب (غير) في الآية على القراءتين لاَ يكون بأعبد، لأَنَّ الصّلة لا تعمل فيه ما قبل الموصول، بـ «تَأْمُرُونّي»، و(أن أعبد) بدل اشتمال منه، أي تأمروني بغير الله عبادته[(٥)]. وقرأ بعضُهم ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾[(٦)].

خامساً: الفعل المضارع المجزوم

- **الجزم في اللغة**: القطع: جزمت الشيءَ أجزمه جزْماً: قطعته. وجزمت اليمينُ جزْماً: أمضيتها، وحلفت يميناً حتماً جزماً، وكلّ أمر قطعْته قطعاً لا عودة فيه، فقد جزمْته، وجزمت ما بيني وبينه: قطعته[(٧)].

- **والجزم، في الإعراب**، كالسكون في البناء، تقول: جُزِمْتُ الحرف فانْجزمَ. فالحرف المجزوم آخره لا إعرابَ له. فالجزم: الحرف إذا سكُِن.

وإنّما سُمي الجزمُ، في النّحو، جزماً لأَنَّ الجزم في كلام العرب القطعُ، يُقال: افعلْ ذلكَ جزماً، فكأنّه قطع الإعراب عن الحرف. فالجزمُ إسكان الحرف عن حركته من الإعراب من ذلك، لقصوره عن حظّه منه وانقطاعه عن الحركة ومدّ الصوت بها للإعراب، فإنْ كانَ السكون في موضع الكلمة وأوّليتها لم يسمّ جزماً، لأنّه لم يكن لها

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧١٣.

(٢) سورة الزمر: ٣٩/ ٦٤.

(٣) سورة الروم، ٣٠/ ٢٤.

(٤) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧١١، الشاهد: ١٠٩٢، وص: ٢/ ٤٢٩، الشاهد: ٧١٤، وراجع شرح شذور الذهب، ص: ١٥٣، الشاهد: ٧١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ص: ١٩٢، أشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الشنتمري، ص: ٢/ ٥٠.

(٥) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧١٣، وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص: ١٩٣.

(٦) سورة الأنبياء، ٢١/ ١٨، وراجع أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٧-١٩٨.

(٧) لسان العرب، مادة: «جزم»، ص: ١/ ٤٥٦.

حظ فقصرت عنه[١].

فالجزمُ في الفعل المضارع قطعُ آخره، حركة كان أو حرفاً[٢]، وإنّما يكون الجزمُ في الفعل المضارع إذا تعيّن لمعنى المضي، أو الطّلب، أو الشرط[٣]، بل يُجزمُ إذا أرادَ المتكلّمُ بِهِ البتّ والقطعَ والتّشدّد، وإِنْ لم يكنْ هناك جازمٌ كما جاء في بعض الآياتِ مجزوماً ولم يكن هناك جازمٌ، مثل:

- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾[٤] بإسكانِ الرّاء من «يأمركم» تشديداً للأمر، وهذه القراءة هي قراءة أبي عمرو بن العلاء[٥].

- وكقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾[٦] بحذف النون، إذ الأصل «تأمرونني» تلميحاً بالجزم إِلى أَنَّ المشركين كانوا يتشدّدون بالأمر[٧].

وقد يستطيع الدارسُ المتأني استخراج مثل هذه النظرية من كتب ابن هشام التي عالج فيها الفعل المضارع المجزوم، أو التي عالج فيها أدوات الجزم.

فالمجزومات هي الأَفعالُ المضارعة الداخل عليها أداةٌ من أدواتِ الجزم. وهذه الأدوات قسمان: ما يجزمُ فعلاً مضارعاً واحداً وما يجزمُ فعلين مضارعين[٨].

أولاً: ما يجزم فعلاً مضارعاً واحداً:

لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية[٩] والطلب[١٠].

١ - لم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً[١١]، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ

---

(١) لسان العرب، ص: ١/ ٤٥٦.
(٢) حاشية الصّبان على شرح الأشموني، ص: ٤/ ٢.
(٣) نحو الفعل، ص: ٤٨.
(٤) سورة البقرة، ٢/ ٦٧.
(٥) رأي في الإعراب، ص: ٢٨ و٥٨.
(٦) سورة الزمر، ٣٩/ ٦٤.
(٧) رأي في الإعراب، ص: ٥٨.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٧، شرح قطر الندى، ص: ١٠٩، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٨، الجامع الصغير، ص: ٢٦.
(٩) المصادر أنفسها.
(١٠) شرح قطر الندى، ص: ١٠٩.
(١١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧، الجامع الصغير، ص: ٨٧، شرح قطر الندى، ص: ١٠٩.

ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[١].

ـ وقال: وقد يرفع الفعل المضارع بعدها، كقوله (من البسيط):

لولا فوارسُ مِنْ نُعْمٍ وأسرتُهمْ يومَ الصُّليفاءِ لم يُوفونَ بالجارِ[٢]

فقيل: ضرورة، أي إثبات النون في «يوفون» ضرورة بعد «لم».

وقال ابن مالك: لغة[٣].

ـ كما قال ابن هشام: وزعم اللّحيّاني أَنَّ بعض العرب ينصب بها، كقراءة بعضهم: (أَلَمْ نَشْرَحَ لك صدرك) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾﴾[٤]، وكقوله (من الرجز):

في أيِّ يوميَّ مِن الموتِ أَفِرُّ أيومَ لم يُقْدرَ أَمْ يومَ قُدِرْ[٥]

وخرّجَا على أَنّ الأصل «نَشْرَحَنْ» و«يُقْدَرَنْ»، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيّ بلم، وحذف النون لغير وقفٍ ولا ساكنينِ.

«وقال أبو الفتح: الأصل: يُقْدَرْ ـ بالسكون ـ ثم لمّا تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة ـ وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن إعطاءً للجار حكم مجاوره ـ أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة؛ يعني ولَزِمَ حينئذٍ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلاّ بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: المراة والكَمَاة، بالألف، وعليه خرَّج أبو علي قول عبد يغُوثَ (من الطويل):

وتَضْحكُ مني شَيْخَةٌ عبشمية كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيراً يمانيا[٦]

فقال: أصله تَرْأَى ـ بهمزةٍ بعدها ألف ـ (. . .) ثم حُذِفَتْ الألفُ للجازم، ثم

---

(١) سورة الإخلاص، ١١٢/ ١ ـ ٤.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧، والشاهد: ٥٠١، والجامع الصغير، ص: ٨٧.

(٣) المصدران أنفسهما.

(٤) سورة الانشراح، ٩٤/ ١٠.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧، الشاهد: ٥٠٢، والجامع الصغير، ص: ٨٧، والرجز للحارث بن منذر.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧، الشاهد: ٥٠٣.

أُبدِلَتْ الهمزةُ ألفاً لما ذكرنا[١].

وأقيس من تخريجهما أَنْ يقال في قوله: «أيومَ لم يُقْدَرَ» نقلت حركة همزة (أم) إلى (راء) يُقدر، ثم بدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركةُ فتحةً اتّباعاً لفتحة الراء، كما في «﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٢]» - فيمن همزة - وكذلك القول في «المَرَاة والكَمَاة». وقوله (من الطويل):

... ... كـأنْ لَـم تَـرَا ... ...

ولكن لم تحرك الألف فيهنَّ لعدم التقاء الساكنين[٣].

وقد تفصل من مجزومها بالضرورة بالظّرف، كقوله (من الوافر):

فـذاكَ وَلَـمْ، إذا نـحـنُ امـتـريْـنـا   تكـنْ في الـنّـاسِ يُـدركـكَ الـمـراءُ[٤]

وقوله (من الطويل):

فـأضـحـتْ مـغـانـيـهـا فـقـاراً وسُـومُـهـا   كأَنْ لمْ - سوى أهلٍ مّن الوحشِ - تُؤهَلِ[٥]

وقد يليها الاسمُ معمولاً لفعل محذوف يفسِّرُهُ ما بعدَهُ، كقوله (من الطويل):

ظُـنِـنْـتُ فـقِـيـراً ذا غـنًـى ثـم نـلـتُـهُ   فلـمْ - ذا رجاءٍ - ألـقهُ غـيرَ واهـبِ[٦]

٢ - لمّا: تختص بالمضارع، فتجزمه، وتنفيه، وتقلبه ماضياً كـ «لم»[٧]، نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾[٨].

ويلاحظ أَنَّ «لمّا» تشارك «لم» في أربعة أمور، هي: الحرفيّة، والاختصاص

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٧-٣٠٨

(٢) سورة الفاتحة، ١/ ٧.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٠٨، الشاهد .٥٠٧ والجامع الصغير، ص: ٨٧

(٥) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٠٨، الشاهد: ٥٠٩، فقيراً: حال من التاء.

(٦) التاء هي المفعول الأول النائب عن الفاعل ذا غنًى: مفعول ثانٍ، وضمير نلته عائد إلى الغنى. ذا رجاء: مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود: ألقِه. غير واهب: حال من فاعله

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٩، شرح قطر الندى، ص: ١١٤، شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤، أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠١، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٨، الجامع الصغير، ص: ٨٧.

(٨) سورة آل عمران، ٣/ ١٤٢.

بالمضارع وجزمه، وقلب زمانه ماضياً[(١)].

كما يلاحظ أنّها تفارقها في أمور:

١ ـ أنّ المنفي بـ «لمّا» مستمر النّفي في الحال[(٢)]، كقوله (من الطويل):

فإن كنتَ مَأكولاً فكن خيرَ أكل وإلاّ فأدركني ولمّا أمزَّق[(٣)]

بخلاف المنفي بـ «لم» فإنه يحتمل الاتّصال، أي الاستمرار إلى زمن الحال[(٤)]. نحو: «لَمْ يَلِدْ»[(٥)]، وكقوله: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[(٦)]، والانقطاع نحو، ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾[(٧)]، لأنَّ المعنى أنّه كان بعدَ ذلكَ شيئاً مذكوراً[(٨)].

لهذا لا يجوز «لمّا يكن ثم كان» أو «لمّا يقم ثم قام»[(٩)]، لما فيه من التناقض، وجاز «لم يكن ثم كان» و«لم يقم ثم قام»[(١٠)].

ثمّ يورد ابن هشام تمثيل ابن مالك وابنه للنّفي المنقطع بقوله: «**ومَثّلَ ابن مالك للنّفي المنقطعِ بقولهِ** (من الرجز):

وكنتَ إذْ كنتَ إلهي وحْدَكا لم يكُ شيءٌ يا إلهي قَبْلَكا[(١١)]

وتبعه ابنه فيما كتب على التّسهيل، وذلكَ وهمٌ فاحشٌ[(١٢)].

ولامتداد النّفي بعدِ «لمّا» لم يجزْ اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف «لم»،

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٢٧٨، مغني اللبيب، ص: ١/٣٠٩، شرح قطر الندى، ص: ١١٤، أوضح المسالك، ص: ٤/١٠٢.
(٢) المصادر أنفسها.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/٣٠٩، الشاهد: ٥١٠.
(٤) المصدر نفسه، ص: ١/٣٠٩، أوضح المسالك، ص: ٤/٢٠١، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٢٧٨، شرح قطر الندى، ص: ١١٤، الجامع الصغير، ص: ٨٧.
(٥) سورة الإخلاص، ١١٢/٣ (الوحيد، الصمد): ٣.
(٦) سورة مريم، ١٩/٣.
(٧) الدهر (هل أتى على الإنسان)، ٧٦/١.
(٨) شرح قطر الندى، ص: ١١٤.
(٩) مغني اللبيب، ص: ١/٣٠٩، وشرح قطر الندى، ص: ١١٥.
(١٠) المصدران أنفسهما.
(١١) مغني اللبيب، ص: ١/٣٠٩، وكان الأولى والثانية تامتان.
(١٢) المصدر نفسه، ص: ١/٣٠٩.

تقول: قمتُ فلم تقمْ؛ لأنَّ معناه وما قمتُ عقيب قيامي، ولا يجوز «قمتُ فلمّا تقم»؛ لأنَّ معناه وما قمت إلى الآن[١].

والثّاني؛ أن المنفي بـ «لمّا» لا يكون إلاّ قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي «لم»، تقول: «لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيماً»، ولا يجوز «لمّا يكن»، وقال ابن مالك: « لا أشترط كون منفي «لمّا» قريباً من الحال، مثل «عَصَى إبليسُ ربَّهُ ولمّا يَنْدمْ» بل ذلك غالب لا لازم»[٢].

الثّالث: أنَّ منفي «لمّا» متوقع ثبوتُه، بخلاف منفي «لم»، ألاَ ترى أنَّ معنى ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾[٣]، أنّهم لم يذوقوه إلى الآنَ، وأنَّ ذوقهم له متوقعٌ، قال الزّمخشري في ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[٤]: «ما» في «لمَّا» من معنى التّوقع دالٌ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد، ولهذا أجازوا «لم يُقْضَ ما لا يكون» ومنعوه في «لمّا».

وهذا الفرقُ بالنسبة إلى المستقبل، فأَمّا بالنسبة إلى المَاضي فهما سِيَّانِ في نفي المتوقع وغيره، مثال المتوقع أَنْ تقول: ما لي قمتُ، ولم تقم، أو ولمّا تقم، ومثال غير المتوقع أنْ تقولَ ابتداء: لم تقم، أو لمّا تقم»[٥].

الرابع: قد يُحذفُ الفعلُ بعد «لمّا» لدليلٍ[٦]، كقوله (من الوافر):

فجِئتُ قُبورهمْ بَدْءاً ولمّا   فَنادَيْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَه[٧]

أي: ولمّا أكن بدَءاً قبل ذلك؛ أي: سيّداً، ولا يجوز «وصلت إلى بغداد ولم»؛ تريد: ولم أدخلها، وأمّا قوله (من الكامل):

احفظْ وديعتَكَ التي استُودعتها   يومَ الأعازبِ إنْ وصلتَ وإنْ لمِ[٨]

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٩، شرح قطر الندى، ص: ١١٤، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٢، الجامع الصغير، ص: ٨٧.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٩.

(٣) سورة ص، ٣٨/ ٨.

(٤) سورة الحجرات، ٤٩/ ١٤.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، شرح قطر الندى، ص: ١١٥، الجامع الصغير، ص: ٨٧، أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٢.

(٦) المصادر أنفسها.

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٠.

(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٠، أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٩.

فضرورة، وهو شاذ[١].

الخامس: لا تقترن «لمّا» بأداة شرط، لا يقال: (إنْ لمّا تقم) بخلاف «لم»[٢] جاء في التنزيل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[٣]. و: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾[٤].

وعلة هذه الأحكام كلّها أنّ «لم» لنفي «فَعَلَ» و«لما» لنفي «قد فَعَلَ»[٥].

٣ ـ لام الأمر: وهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسر، وبنو سُلَيْم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾[٦]، وقد تُسكّن بعد ثُمّ، نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾﴾[٧]. في قراءة الكوفيين «وقالون» و«البدي»، وفي ذلك ردٌّ على من قال إنّه خاص بالشعر[٨].

فإنْ كان الطلب بها من الأدنى للأعلى سمي دعاء[٩]، نحو:

﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾[١٠].

وإن كان لمن يساويك سمي التماساً[١١]، نحو: «ليفعل فلان كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه.

وإنْ كان من الأعلى للأدنى سمي أمراً[١٢]؛ ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٠، أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٩.

(٢) المصادر أنفسها، وشرح قطر الندى، ص: ١١٥.

(٣) سورة المائدة، ٥/ ٦٧. (٤) سورة المائدة، ٥/ ٧٢.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٠، الجامع الصغير، ص: ٨٧.

(٦) سورة البقرة، ٢/ ١٨٦.

(٧) سورة الحج، ٢٢/ ٢٩.

(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٤٦.

(٩) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٤٦، شرح قطر الندى، ص: ١١٥ـ ١١٦، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠١، الجامع الصغير، ص: ٨٧.

(١٠) سورة الزخرف، ٤٣/ ٧٧.

(١١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٤٦، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٩، شرح قطر الندى، ص: ١١٥، أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠١.

(١٢) المصادر أنفسها.

عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾[١].

٤ ـ **«لا» الناهية**: وهي الموضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطباً، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾[٢].

أو غائباً، نحو: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾[٣]، أو متكلماً، نحو: «لا أرينّك ها هنا»[٤].

وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل نادر[٥]، كقول النابغة (من البسيط):

لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا ... كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارِ[٦]

وكقول الآخر (من الطويل):

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ ... لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ[٧]

ويكثر «لا أخرج» و«لا تخرج»؛ لأنَّ المنهي غير المتكلم[٨]. وتدل على النهي ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[٩]، أو قد تستعمل للدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[١٠].

٥ ـ **الطلب**، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو تحضيض أو تمنّ، أو ترجّ أو دعاء، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء، فإنّه يكون مجزوماً بذلك الطلب، لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء أنّك تقدّره سبباً عن ذلك المتقدم، كما أنَّ جزاء الشرط مسبب عن فعل

---

(١) سورة الطلاق، ٦٥/ ٧.
(٢) سورة الممتحنة، ٦٠/ ١.
(٣) سورة آل عمران، ٣/ ٢٨.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٧١، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٨.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٨.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٧١، الشاهد: ٤٤٨، أوضح المسالك، ص: ٤/ ١٩٨، الشاهد: ٥٠٨.
(٧) أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٠، الشاهد: ٥٠٩.
(٨) أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠١.
(٩) سورة لقمان، ٣١/ ١٣.
(١٠) سورة البقرة، ٢/ ٢٨٦.

الشرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[١]،

تقدم الطلب، وهو «تَعَالَوْا»،

وتأخر المضارع المجرد من الفاء، وهو «أَتْلُ»، وقصد به الجزاء، إذ المعنى: تعالوا فإنْ تأتوا أتل عليكم، فالتلاوة عليهم مسببة من مجيئهم، فلذلك جزم، وعلامة جزمه حذف آخره ـ وهو الواو ـ وقول الشاعر (من الطويل):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[٢]

وتقول: ائتني أكرمْك، وهل تأتني أحدثْك ولا تكفر تدخل الجنة[٣].

ـ ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مثبتاً لم يجزم الفعل بعده. فالأول، نحو: ما تأتينا تحدثُنا ـ برفع تحدثنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل (الزجاجي)[٤].

والثاني، نحو: أنت تأتينا تحدثُنا برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين[٥].

ـ وأمَّا قولُ العرب: «اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عليهِ ـ بالجزم فوجهه أَنْ «اتَّقَى اللَّهَ وفَعَلَ» وإنْ كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلاَّ أَنَّ المراد بهما الطلب والمعنى «ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً»، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[٦]. فجزم (يغفر) لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾ لكونه في معنى: آمنوا وجاهدوا، وليس جواباً للاستفهام، لأَنَّ غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد[٧].

---

(١) سورة الأنعام، ٦/ ١٥١.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ١٠٩، الشاهد: ٢٤، وديوان امرىء القيس، ص: ٨. وقد استشهد بالبيت لكن ليس لهذه القاعدة في أوضح المسالك، ص: ٣/ ٣٥٩، في عطف النسق، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٧٤، الشاهد: ٢٩٣، إفادة الفاء الترتيب، وص: ١/ ٣٩٤، الشاهد: ٦٦٤. دلالة الواو على الترتيب.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ١١١، راجع الكتاب، ص: ٣/ ٩٣.

(٤) شرح قطر الندى، ص: ١١١.

(٥) المصدر نفسه، ص: ١١١.

(٦) سورة الصف، ٦١/ ١٠ـ ١٣.

(٧) شرح قطر الندى، ص: ١١١، راجع الكتاب، ص: ٣/ ٩٤.

ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه، كقوله تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ﴾[(١)]، فتطهرهم: مرفوع باتفاق القرّاء، وإنْ كان مسبوقاً بالطلب وهو (خذ)، لكونه ليس مقصوداً به بمعنى إنْ تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنّما أريد: خذ من أموالهم صدقة مطهرة، فتطهرهم صفة لصدقة[(٢)].

ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرىء قوله تعالى: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا يَرِثُنِي﴾[(٣)] ـ بالرفع على جعل (يرثني) صفة لوليّاً ـ وبالجزم على جعله جزاء للأمر[(٤)].

ـ وهذا بخلاف قولك: «ائتني برجل يحبُّ الله ورسوله» فإنه لا يجوز فيه الجزم، لأنَّك لا تريد أنّ محبة الرجلِ للّهِ ورسوله مسببة عن الإتيان به، كما تريد في قولك: «ائتني أكرمك» بالجزم؛ لأنَّ الإكرام مسبب عن الإتيان، وإنّما أردت ائتني برجل موصوف بهذه الصفة[(٥)].

واعلم أنَّه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلاّ بشرط أَن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بـ «لا» النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك: «لا تكفر تدخل الجنة»، و«لا تدن من الأسد تسلم» فإنه لو قيل في موضعهما «إنْ لا تكفر تدخل الجنة» و«إن لا تدن من الأسد تسلم» صحّ، بخلاف «لا تكفر تدخل النار» و«إنْ لا تدن من الأسد يأكلك» ـ فإنه ممتنع الجزم، بل متعين الرفع خلافاً للكسائي[(٦)]، فإنّه لا يصحّ أن يقال إن لا تكفر تدخل النار، و«لا تدن من الأسد يأكلك»، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ٦﴾[(٧)]؛ لأنَّه لا يصح أَنْ يقال: «إنْ لا تمنن تستكثر»، وليس هذا بجواب، وإنّما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن)، فكأنّه قيل: ولا تمنن مستكثراً، ومعنى الآية أَنَّ الله تعالى نهى

---

(١) سورة التوبة، ٩/١٠٣.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ١١١.
(٣) سورة مريم، ١٩/ ٥ـ٦.
(٤) شرح قطر الندى، ص: ١١٢.
(٥) المصدر نفسه، ص: ١١٢.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٧، وشرح قطر الندى، ص: ١١٣، وراجع الكتاب، ص: ٣/٩٧.
(٧) سورة المدثر، ٧٤/٦.

نبيّه ﷺ عن أَنْ يهب شيئاً وهو يطمع أَن يتعوّض من الموهوب له أكثر من الموهوب[١].

فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثر) بالجزم؟ قلت: يحتمل ثلاثة أوجه:

١ ـ أَنْ يكون بدل اشتمال من (تمنن)، كأَنّه قيل: لا تستكثر، أي لا تر ما تعطيه كثيراً[٢]، لكنه قال في شرح شذور الذهب: ولا يحسن أن يقدر بدلاً مما قبله، كما زعم بعضهم، لاختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأول على الثاني»[٣].

٢ ـ أن يكون قدَّر الوقفَ عليه لكونه رأس آية، فسكّنه لأجل الوقف، ثم وصله بنية الوقف.

٣ ـ والثالث ـ أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي: فأنذر، فكبر، فطهر، فاهجر[٤].

وقرأ الأعمش بالنصب بـ (أَنْ) مضمرة، وذلك أَن يكون بدلاً من قوله: (ولا تمنن) في المعنى، أَلاَ ترى أَنَّ معناه: لا يكون منك مَنٌّ فاستكثار، فكأَنَّه قال: يكن منك منّ أن تستكثر، فتضمر «أن» لتكون مع الفعل المنصوب بها بدلاً عن المنّ في المعنى الذي دلّ عليه الفعل، ومما وقع فيه الفعل موقع المصدر قوله (من الوافر):

فقالوا ما تشاء فقلت ألهو إلى الإصباح آثر ذي أثير

أراد: فقلت اللهو، فوضع ألهو موضع اللهو[٥].

ويلاحظ أن ابن هشام قد التزم في شرح قطر الندى بمذهب الخليل وسيبويه القائل بأَنَّ الفعل قد جزم بالطلب، لما فيه من معنى الشرط[٦].

لكنه يأخذ في بقيّة كتبه بمذهب جمهور العلماء القائل بأَنَّ المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط دلّ عليه فعل الطلب

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ١١٣، والبيان في إعراب القرآن، ص: ٢/ ٤٧٣، ومعاني القرآن للفراء، ص: ٣/ ٢٠١، حيث يجوز الوجهان.
(٢) المصادر أنفسها، ومجمع البيان، م/٦، ص: ٢٩/ ١٠٥.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٧.
(٤) شرح قطر الندى، ص: ١١٣.
(٥) مجمع البيان، م: ٦، ص: ٢٩/ ١٠٥.
(٦) شرح قطر الندى، ص: ١٠٩ وما بعدها، الكتاب، ص: ٣/ ٩٣.

المذكور[١]، ويقول عن هذا الرأي في شرح شذور الذهب: «هذا هو المذهب الصحيح»[٢]. وسيأتي الكلام عليه:

ثانياً: ما يجزم فعليه مضارعين[٣] على ضربين: حرف واسم[٤]:

أ ـ الحروف التي تجزم فعلين مضارعين:

١ ـ «إنْ» حرف شرط بالاتفاق[٥]، أي بإجماع النحاة[٦]، ذلك نحو: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾[٧]، وكقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٨﴾﴾[٨].

وقد يفصل بينها وبين الفعل بـ «لا» النافية «فيظن من لا معرفة له أَنَّها «إلاّ» الاستثنائية[٩]، نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾[١٠]، و﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ﴾[١١] و﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[١٢]. وقد بلغني أنّ بعض من يدّعي الفضل سأل في ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾[١٣]، فقال: ما هذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع[١٤]. وقد وضعت للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط[١٥].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٤ وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٣٤.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤، شرح قطر الندى، ص: ١١٦، الجامع الصغير، ص: ٨٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠، الكتاب، ص: ٣/٥٦، المقتضب، ص ٢/٤٦، شرح المفصل، ص: ٢/٤١.
(٤) المصادر أنفسها.
(٥) مغني اللبيب، ص: ١/١٧.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤.
(٧) سورة الأنفال، ٨/١٩.
(٨) سورة الأنفال، ٨/٣٩.
(٩) مغني اللبيب، ص: ١/١٧.
(١٠) سورة التوبة، ٩/٤٠.
(١١) سورة التوبة، ٩/٣٩.
(١٢) سورة هود، ١١/٤٧.
(١٣) سورة الأنفال، ٨/٧٣.
(١٤) مغني اللبيب، ص: ١/١٨.
(١٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤.

٢ ـ إذْ مَا: أَداة شرط تجزم فعلين مضارعين، وهي:

ـ حرف عند سيبويه[١] والجمهور[٢] بمنزلة «إنْ» الشرطية، **وهو المذهب الأصح**[٣].

ـ وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي[٤].

وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم[٥].

ومن أمثلتها الشعرية قوله (من الطويل):

وَإِنَّـكَ إذْ مَـا تَـأْتِ مَـا أَنْـتَ آمِـرٌ بِـهِ تُـلْـفِ مَـنْ إِيَّـاهُ تَـأْمُـرُ آتِـيـا[٦]

وكقولهم: «إذ ما تقم أقم»[٧] ووضعت للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط»[٨].

ب ـ الأسماء التي تجزم فعلين مضارعين، هي:

من، ما، مهما، متى، أيّان، أين، أنّى، حيثما، كيفما، وأَي[٩].

١ ـ مهما: اسم لعود الضمير عليها في ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[١٠]، ولا يعود الضمير إلاّ على اسم، وهذا هو الأصح[١١]، وقد وضعت للدلالة على ما لا يعقل[١٢]. وزعم السهيلي أنّها تأتي حرفاً[١٣].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٩٢.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤.

(٣) أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٥.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٩٢، شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٩٢.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ١٢٢، وشرح ابن عقيل، ص: ٢/ ٣٦٧، وشرح الأشموني، ص: ٣/ ٥٨٠.

(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤.

(٨) المصدر نفسه، ص: ٣٣٤.

(٩) الجامع الصغير، ص: ٨٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠، وشرح قطر الندى، ص: ١١٦، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٥.

(١٠) سورة الأعراف، ٧/ ١٣٢.

(١١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص: ٣٣٤.

(١٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٦٧، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠.

وتجزم «مهما» فعلين مضارعين، سواء أكانت بسيطة أم مركبة[١]، وذلك نحو قول امرىء القيس (من الطويل):

أغـرّكِ مِـنّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ[٢]

٢ ـ من: اسم وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط[٣]، نحو: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾﴾[٤].

٣ ـ ما: اسم بالاتفاق[٥] وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمّن معنى الشرط[٦]، وهي نكرة متضمنة معنى الحرف[٧]، وهي:

ـ غير زمانية[٨] نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ﴾[٩] وكقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ﴾[١٠].

ـ وزمانية: أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك[١١]، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ﴾[١٢]، أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[١٣] ومحتمل في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[١٤].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٦٧.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ١١٧.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ١١٧، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٣٤.
(٤) سورة النساء، ٤/ ١٢٣ـ ١٢٤.
(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٥.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣٠ـ ٣٣٥.
(٨) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥.
(٩) سورة البقرة، ٢/ ١٩٧.
(١٠) سورة البقرة، ٢/ ١٠٦.
(١١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣٥.
(١٢) سورة التوبة، ٩/ ٧.
(١٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣٥.
(١٤) سورة النساء، ٤/ ٢٣.

٤ ـ متى: اسم وضع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط[١]، كقوله (من الطويل):

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ[٢]

وكقول سحيم بن وثيل الرياحي (من الوافر):

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعِ الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[٣]

٥ ـ أيّان: اسم وضع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط[٤]، كقوله:

إِذَا النَّعْجَةُ العَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ ... فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ[٥]

وكقول الآخر (من البسيط):

أَيَانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[٦]

٦ ـ أين: اسم وضع للدلالة على المكان ثم ضمّن معنى الشرط[٧]، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٨].

٧ ـ أنّى: اسم وضع للدلالة على المكان ثم ضمّن معنى الشرط[٩]، كقول الشاعر (من الطويل):

خليليّ أنّى تأتياني تأتيا ... أخاً غير ما يرضيكما لا يحاولُ[١٠]

وكقول الآخر (من الطويل):

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تُشْجِرْ بِهَا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا[١١]

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٥، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٣٧١.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٥، الشاهد: ١٦٨.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ١١٨، والكتاب، ص: ٣/ ٢٠٧.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٥، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠.

(٥) شرح قطر الندى، ص: ١٢٠.

(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٦.

(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٦، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠.

(٨) سورة النساء، ٤/ ٧٨.

(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٦، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٨٠.

(١٠) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٦.

(١١) شرح قطر الندى، ص: ١٢٣، والكتاب، ص: ٣/ ٥٨، حيث رواه كما يلي: =

٨ ـ **حيثما**: اسم وضع للدلالة على المكان ثم ضمّن معنى الشرط، إذا اتصلت بها «ما» الكافّة[١]، كقوله (من الخفيف):

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[٢]

وهذا البيت دليل، عندي، على مجيئها للزمان[٣].

٩ ـ **أي**: بحسب ما تضاف إليه.

فهي في قولك «أيّهم يقم أقم معه»، من باب «من».

وفي قولك: «أيَّ الدواب تركب أركب» من باب «ما».

وفي قولك: «أيَّ يوم تصم أصم» من باب «متى».

وفي قولك: أيَّ مكان تجلس أجلس» من باب «أين»[٤].

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين، ويسمّى الأول منهما شرطاً، أو: «فعل الشرط»، ويسمى الثاني جواباً وجزاء[٥]، أو: «جواب الشرط وجزاؤه».

فعل الشرط:

الفعل الأول يسمى «شرطاً» وذلك لأنَّه علامة على وجود الفعل الثاني «والعلامة تسمى شرطاً، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[٦]؛ أي علاماتها، والأشراط في الآية جمع شَرَط ـ بفتحتين ـ لا جمعَ شَرْط ـ بسكون الراء ـ لأنّ فَعْلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلاّ على معتل الوسط كأثواب وأبيات[٧].

ويشترط فيه ستة أمور، هي:

أحدها: أن لا يكون ماضي المعنى[٨]، فلا يجوز: «إنْ قام زيد أمس أقم معه»،

=

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤١، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٣٦.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ١٢١، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٣٧، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٤١.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤١.
(٤) شرح قطر الندى، ص: ١٢٦، والجامع الصغير، ص: ٨٧، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٣٠٥.
(٥) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٤١. شرح قطر الندى، ص: ١٢٦، والجامع الصغير، ص: ٨٧، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٣٠٥.
(٦) سورة محمد، ٤٧/ ١٨.
(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٨.
(٨) المصدر نفسه، ص: ٣٣٨.

وأمّا قوله تعالى: ﴿إن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[١]، فالمعنى: إنْ يتبين أنّي كنت قلته، كقوله (من الطويل):

إذا ما انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَة وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بها بُدّاً[٢]

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط[٣].

والثاني: أَنْ لا يكون طلباً، فلا يجوز «إنْ قم» ولا «إن ليقم» أو «إنْ لا يقم»[٤].

والثالث: أَنْ لا يكون جامداً، فلا يجوز «إنْ عسى»، ولا «إن ليس»[٥].

والرابع: أن لا يكون مقروناً بتنفيس، فلا يجوز «إن سوف يقم»[٦].

الخامس: أَنْ لا يكون مقروناً بـ «قد»، فلا يجوز «إنْ قد قام زيد»، ولا «إنْ قد يقم»[٧].

والسادس: أَن لا يكون مقروناً بحرف نفي، فلا يجوز إنْ «لمّا يقم»، ولا «إنْ لن يقم»، ويستثنى «لم» و«لا»، فيجوز اقترانه بهما[٨]، نحو ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[٩]، ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[١٠].

اقتران فعل جواب الشرط وجزائه بالفاء:

إذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأَن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء، وذلك إذا كانت فعلية فعلها طلبي، أو جامد، أو منفي بلن، أو ما، أو مقرون بقد، أو حرف تنفيس[١١]؛ أي أنّ جواب الشرط قد يأتي واحداً من هذه الأمور الستة التي ذكرت أنّها لا تكون شرطاً، وذلك، نحو:

---

(١) سورة المائدة، ٥/١١٦.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٣٩.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٣٩.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٤٠.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٣٤٠.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٣٤٠.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٣٤٠.
(٨) المصدر نفسه، ص: ٣٤٠.
(٩) سورة المائدة، ٥/٦٧.
(١٠) سورة الأنفال، ٨/٧.
(١١) شرح قطر الندى، ص: ١٢٦، أوضح المسالك، ص: ٤/٢١٠، وشرح شذور الذهب، ص: ١٤١، ومغني اللبيب، ص: ١/١٧٦.

١ ـ مثال ماضي المعنى قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾[١].

٢ ـ ومثال الطلب ـ أي الإنشائي ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[٢]، و﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[٣]، فيمن قرأ: «فلا يخفْ بخساً» بالجزم ـ على أنَّ لا ناهية، وأمَّا من قرأ (فلا يخاف) بالرفع، فلا نافية. ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا. فكان مقتضى الظاهر أنْ لا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبني على مبتدأ محذوف، والتقدير:

فهو لا يخاف، فالجملة اسمية والجملة الاسمية تحتاج ـ إذا وقعت جواب الشرط ـ إلى «الفاء أو إذا»، وكذا يجب هذا التقدير في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[٤]، أي فهو ينتقم الله منه، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء.[٥].

٣ ـ ومثال الجامد قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[٦]، و﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[٧]، ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَـٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾[٨].

٤ ـ ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾[٩]، و﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾[١٠].

٥ ـ ومثال المقرون بـ «قد» قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[١١].

٦ ـ ومثال المقرون بنافٍ، غير «لا» و«لم» ـ قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ

---

(١) سورة يوسف، ١٢/ ٢٦، وانظر مغني اللبيب، ص: ١/ ١٧٧، شرح شذور الذهب، ص: ٣٤١.
(٢) سورة آل عمران، ٣/ ٣١، أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢١٠، وشرح شذور الذهب، ص: ١٢٧.
(٣) سورة الجن، ٧٢/ ٣٣.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤١.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٣٤١، ومغني اللبيب، ص: ١/ ١٧٦.
(٦) سورة الكهف، ١٨/ ٣٩ـ ٤٠.
(٧) سورة البقرة، ٢/ ٢٧١.
(٨) سورة النساء، ٤/ ٣٨.
(٩) سورة التوبة، ٩/ ٢٨.
(١٠) سورة النساء، ٤/ ١٧٢.
(١١) سورة يوسف، ١٢/ ٧٧.

رِسَالَتَهُۥ﴾[١]، ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[٢]، ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾[٣].

مسائل الحذف الواقع في باب الشرط والجزاء

١ ـ حذف فعل الشرط وحده: شرطه أمران:

أ ـ دلالة الدليل عليه.

ب ـ وكون الشرط واقعاً بعد «وإلاّ» أي: «إنْ» مقرونة بـ «لا»، كقولك: «تُبْ وَإِلاّ عَاقَبْتُكَ، أي وإلاّ تَتُبْ عاقبتك[٤]، وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير[٥]، كقول الأحوص (من الوافر):

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٦]

أي: وإلا تُطَلّقها يَعْلُ[٧].

وقد لا يكون بعد «وإلاّ» فيكون شاذاً، إلاّ في نحو: «إنْ خيراً فخير»، من قوله ﷺ: «الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخير، وإن شرّاً فشر» فتقديره: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإنْ كان عملهم شراً فجزاؤهم شر»[٨]، على أَنَّ ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها، بل بعضها، وكذلك نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٩] فليستا مما نحن فيه، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية[١٠].

---

(١) سورة المائدة، ٥/ ٦٧.

(٢) سورة آل عمران، ٣/ ١١٥.

(٣) سورة آل عمران، ٣/ ١٤٤.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٣.

(٥) مغني اللبيب، ص: ٣/ ٧٢٠.

(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٣، الشاهد: ١٧٣، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٢٠. الشاهد: ١١٠٩، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٢١٥، الشاهد: ٥١٦، وابن عقيل، ص: ٢/ ٣٨٠، الشاهد: ٣٤٥.

(٧) المصادر أنفسها.

(٨) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٢، ٣٣٤.

(٩) سورة التوبة، ٩/ ٦.

(١٠) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٤.

٢ ـ حذف أداة الشرط وفعل الشرط:

شرطه أَن يتقدّم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط، فالأول: نحو: «ائتني أكرمك» تقديره: ائتني فإنْ تأتني أكرّمك، «فأكرمْك» مجزوم في جواب شرط محذوف دلّ عليه فعل الطلب المذكور، هذا هو المذهب الصحيح[١] ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[٢]، أي: تَعَالَوا فإنْ تأتوا أَتلُ، ولا يجوز أَنْ يقدّر فإنْ تَتَعَالوا؛ لأن تَعَالَ فعل أمر جامد ولا مضارع له ولا ماضي حتى توهّم بعضهم أنّه اسم فعل»[٣].

ولا فرق بين كون الطلب بالفعل، كما مثلنا، وكونه باسم الفعل كقول عمر بن الإطنابة، وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قَطَريّ بن الفُجَاءَة (من الوافر):

أَبـت لـي عِـفَّـتِـي وأَبَـى بَـلَائِـي ... وأَخْـذِي الـحَـمْـدَ بـالـثَّـمَـنِ الـرَّبـيـحِ

وإِمسـاكـي عـلـى الـمكـرُوه نَـفْـسِـي ... وَضَـرْبِـي هَـامَـةَ الـبَـطَـل الـمُـشِـيـحِ

وَقَـوْلِـي كـلّـمـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَـتْ ... مَـكَـانَـكِ تُـحْـمَـدِي أو تَـسْـتَـرِيـحِي

لأَدْفَـعَ عَـن مـآثِـرَ صـالِـحـاتٍ ... وأَحْمِي بَعْدُ عن عِرضٍ صَحيحِ[٤]

فجزم «تُحْمَدِي» بعد قوله: «مكَانَك» وهو اسم فعل بمعنى: اثبتي[٥]. وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمراً محبوباً كدخول الجنة والسلامة، وقد تقدمت في هذه الدراسة.

٣ ـ حذف جواب الشرط: وشرطه أمران:

أحدهما: أن يكون معلوماً.

والثاني: أن يكون فعل الشرط ماضياً.

تقول: أنت ظالم إن فعلت لوجود الأمرين، ويمتنع «أن تقم» و«أن تقعد» ونحوهما حيث لا دليل، لانتفاء الأمرين ونحو: «إن قمت» حيث لا دليل لانتفاء الأمر

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٤.
(٢) سورة الأنعام، ٦/١٥١.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٥.
(٤) شرح قطر الندى، ص: ٣٦٣، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٤٥، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ١٨٩، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٢٢٣.
(٥) المصادر أنفسها.

الأول، ونحو: «أنت ظالم إن لم تفعل»، لانتفاء الأمرين. قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾[1] وتقديره: فافعل، والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن؛ لأنّه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف[2]. وحذف الجواب على ثلاثة أوجه:

١ ـ ممتنع، وهو ما انتفى منه شرطا الحذف، وهما: الدليل والتقدم اللفظي، أو ما انتفى منه أحدهما[3].

٢ ـ جائز، وهو ما وجد فيه شرطا الحذف، ولم يكن الدليل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديراً[4].

٣ ـ واجب، وهو ما كان دليله الجملة المذكورة.

ـ فالمتقدمة لفظاً، كقولهم: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فعلت».

ـ والمتقدمة تقديراً، لها صورتان:

إحداهما: قولك: «إن قام زيد أقوم»، وقول زهير بن أبي سلمى (من البسيط):

وإنْ أَتَـاهُ خَـلـيـلٌ يَـوْمَ مَـسْـبَـغَـةٍ يَقُـولُ، لاَ غَـائِبٌ مَـالِي وَلاَ حَـرِمُ[5]

فإنّ المضارع المرفوع المؤخر على نيّة التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه، والأصل: أقوم إن قام، ويقول إن أتاه خليل.

والمبرد يرى أنه هو الواجب وأن الفاء مقدّرة[6].

والثانية: أن يتقدم على الشرط قسم، نحو: «وَاللَّهِ إِنْ جَاءَنِي لأكرمنّه»، فإنّ قولك: «لأكرمنّه» جواب القسم، فهو في نيّة التقديم إلى جانبه.

وَحُذِفَ جواب الشرط لدلالته عليه، ويدلّك على أَنَّ المذكور جواب القسم

---

(١) سورة الأنعام، ٦/ ٣٥.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٣، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٧٢١، والجامع الصغير، ص: ٨٨.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٤٧.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٤٧.

(٥) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٤٧٢، أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٠٧، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٤٩، حيث وردت «مسألة».

(٦) المصادر أنفسها.

توكيد الفعل في نحو المثال، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾[١]، ورفعه في قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[٢].

أمّا إذا تقدّم الشرط على القسم، نحو: إنْ يقم والله أقم، فيحذف جواب القسم[٣].

ويمكن صياغة قول ابن هشام بأنّه إذا اجتمع شرط وقسم كان الجواب للسابق. أمّا جواب المتأخر فيحذف وجوباً اكتفاء بجواب السابق[٤].

أمَّا إذا تقدم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، نحو: زيد والله إنْ يقم أقم، كما يقول في شرح شذور الذهب[٥]، لكنه لا يوجبه في أوضحه حيث قال: وإذا تقدمهما **ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافاً لابن مالك**، نحو: «زيد والله إنْ يقم أقم»، **ولا يجوز إن لم يتقدمهما، خلافاً له وللفراء**، وقوله (من الطويل):

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ اليومَ صَادِقاً ... أَصُمْ في نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا[٦]

ضرورة، أو اللام زائدة[٧].

وواضح أَنَّ ابن هشام قد ناقض نفسه.. وأخذ مرة بمذهب ابن مالك، ومرة رفض قول ابن مالك وقول الفراء، وحكم على الشاهد بأنَّه ضرورة أو بأَنَّ اللام زائدة.

وحيث حذف الجواب اشترط في غير الضرورة مضي الشرط، فلا يجوز: «أنت ظالم إن تفعل»، ولا: «والله إن تقم لأقومنّ»[٨].

---

(١) سورة الحشر، ٥٩/١٢.
(٢) سورة آل عمران، ٣/١١١.
(٣) أوضح المسالك، ص: ٤/٢١٨، ومغني اللبيب، ص: ٢/٧١٨، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٠.
(٤) محاضرات في النحو العربي، ص: لعصام نور الدين، الجامعة اللبنانية، الفرع الخامس (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ و ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠)، ص: ٤٠.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٠.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٤/٢١٩.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٤/٢١٩.
(٨) المصدر نفسه، ص: ٤/ ٢١٨ـ ٢٢١.

٤ ـ حذف فعل الشرط وجوابه وجزائه:

إذا كانت أداة الشرط «إن» الشرطية، كقول رؤبة (من الكامل):

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِمَا؟ قَالَتْ: وإِنْ[(١)]

أي: وإن كان كذلك رضيته[(٢)].

٥ ـ اجتماع شرطين لهما جواب واحد:

إذا اعترض شرط على شرط آخر، نحو: «إنْ أكلتِ إنْ شربتِ فَأَنتِ طالق»، فإنّ الجواب المذكور للسابق منهما:

وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط، ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور: إنّها لا تطلّق حتى تقدّم المؤخّر وتؤخّر المقدّم، وذلك لأَنَّ التقدير، حينئذٍ: إنْ شربت فإنْ أكلتِ فأنت طالق[(٣)].

٦ ـ وقوع الفعل بعد الشرط والجزاء:

إذا وقع الفعل بعد جواب الشرط والجزاء وكان واقعاً بعد الفاء أو الواو أو ثمّ، ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾[(٤)].

فيجوز في «يغفر»:

ـ الجزم، على العطف، وهي قراءة القرّاء غير عاصم وابن عامر وابن عباس.

ـ والرفع على الاستئناف، وهي قراءة عاصم وابن عامر.

ـ والنصب، بإضمار «أَنْ»، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما[(٥)].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٢٤، أوضح المسالك، ص: ١/ ١٨، حيث استشهد به على التنوين فاستعمل «وَإِنَنْ» بدل «وإنْ».

(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٧٩.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٧٩.

(٤) سورة البقرة، ٢/ ٢٨٤.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥١، أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢١٣ـ ٢١٤، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٢٥.

٧ ـ وقوع الفعل بعد الشرط والجزاء:

إذا وقع الفعل بعد فعلِ الشرط وقبل الجواب والجزاء، وكان واقعاً بعد الفاء أو الواء أو ثم، كقولك: «إن تأتني وتمشي إليّ اكرمك»، فالوجه الجزم، ويجوز النصب، كقوله (من الطويل):

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ   وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْما[١]

٨ ـ إعراب فعل الشرط وجوابه وجزائه بعد أسماء الشرط:

١ ـ إذا وقع بعد اسم الشرط (من، ما، مهما) فعل قاصر، فأسماء الشرط مبتدأة، نحو: «من يقم أقم معه»، والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وكذا إذا كان متعدياً مستوفياً لمفعولاته..

وإذا وقع بعدها فعل متعد واقع عليها فهي مفعول به، نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾[٢].

٢ ـ إذا وقع اسم الشرط مبتدأ، فهل خبره فعل الشرط وحده، لأنّه اسم تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «من يقم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: «كل من الناس يقوم»، أو فعل الجواب لأنَّ الفائدة به تمّت، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصحّ، ولأنَّ نظيره هو الخبر في قولك: «الذي يأتيني فله درهم» أو مجموعها، لأنَّ «من يقم أقم معه» بمنزلة قولك: «كلّ من الناس إنْ يقم أقم معه»؟

والصحيح الأول، وإنّما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية»[٣].

أما إذا وقع اسم الشرط (من، ما، مهما) بعد فعل متعد لم يستوف مفعولاته، وكان واقعاً عليها، فهي مفعول به[٤]، نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾[٥]، ونحو: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾[٦].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥١، أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢١٣ـ ٢١٤، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٢٥.

(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥١٩، وسورة الأعراف: ٧/ ١٨٦.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥١٩، وأوضح المسالك، ص: ٤/ ٢١٣ـ ٢١٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥١.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) سورة الأعراف، ٧/ ١٨٦.

(٦) سورة البقرة، ٢/ ١٠٦.

فـ «ما»: شرطية، ولهذا جزمت، ومحلّها النصب بـ «ننسخ»، وانتصابها:

ـ إمّا على أنّها مفعول به، فالتقدير: أيّ شيء ننسخ، لا أيّ آية ننسخ؛ لأنّ ذلك لا يجتمع مع (من آية).

ـ وإمّا على أنّها مفعول مطلق، فالتقدير، أيّ نسخ ننسخ، فآية مفعول ننسخ، ومن زائدة، وردّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدرية لا تعمل، وهذا سهو منه، فإنّه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أَنّ ما مصدر بمعنى أَنَّها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنَّها مصدرية»[١].

ويستنتج أنّ كلاً من أسماء الشرط (من، ما، مهما):

١ ـ مبتدأ: إذا كان الفعل الذي يليها قاصراً، أو متعدياً مستوفياً لمفعولاته أو مفعوله.

٢ ـ أو مفعول به: إذا كان الفعل الذي يليها متعدياً غير مستوف لمفعولاته.

٣ ـ ما أو مهما: مفعول مطلق إذا دلت على حدث، أي إذا كانت مصدرية.

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٥٠، أمّا إعراب الفعلين في نحو «من كرمني أكرمه» ففيه وجوه:

١ ـ من شرطية، وبعدها فعل الشرط وجوابه وجزاؤه، والخبر إما فعل الشرط، وهو الأرجح، أو جوابه.

٢ ـ استفهامية، يرفع بعدها فعل الشرط ويجزم الفعل الثاني، لأنه جواب طلب بغير الفاء، وخبر من الاستفهامية الجملة الأولى.

٣ ـ موصولة، يرفع الفعلان بعدها، وخبر المبتدأ الجملة الثانية.

٤ ـ نكرة موصوفة يرفع الفعلان بعدها، وخبر المبتدأ، الجملة الثانية.

الفصل السادس

الفعل المتصرف والجامد

ينقسم الفعل ـ باعتبار التصرف والجمود ـ قسمين؛ وهما:

أولاً: الفعلُ المُتَصَرِّفُ: وهو الأصل، وهو ما اختلفت بِنيَتُهُ لاختلاف زمانه، كـ «قام، يقوم، قم»[1] وهو كثير[2].

ثانياً: الفعلُ الجامِدُ: وهو ما لزم بناءً واحداً[3]، وهو معدود[4]:

١ ـ فعلان من باب «كان» وهما:

أ ـ **«ليس»، باتفاق**[5]:

وقد ذهب الفارسي في الحلبيات، إلى أنّها حرف نفي بمنزلة «ما» النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير[6].

والصحيح أنّها فعل، بدليل اتّصال تاء التأنيث الساكنة بها، نحو: «ليست هند مفلحة»[7]، وبدليل اتصال الضمائر بها[8]. وقد عولجت بشكل مفصل في باب «كان» وأخواتها.

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠، وهمع الهوامع، ص: ٥/ ٢٠.
(٢) همع الهوامع، ص: ٥/ ٢٠.
(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠.
(٤) همع الهوامع، ص: ٥/ ٢٠.
(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٦ و٢/ ٢٦٠، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٨، ووتسهيل الفوائد، ص: ٥٣، والمقتضب، ص: ٤/ ٨٧ و٤/ ١٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١/ ١٦١ـ ١٦٤.
(٦) شرح قطر الندى، ص: ٣٦.
(٧) المصدر نفسه، وانظر المفصل للزمخشري، ص: ٢٦٨ـ ٢٦٩، وشرح المفصل، ص: ٧/ ١١١.
(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١/ ١٦٢، والمفصل، ص: ٢٦٨ـ ٢٦٩، وشرح المفصل، =

ب ـ «دام» **على الأصح**(١)، وهو رأي الفراء وكثير من المتأخرين(٢)، وجزم به ابن مالك(٣).

وجاء في همع الهوامع: قال ابن الدهان: لا يستعمل في موضع دام «يدوم» لأنّه جرى كالمثل عندهم.

وقال ابن الخباز: لا تتصرّف «ما دام»، لأنها للتوقيت والتأبيد، فتفيد المستقبل، و«دام» لا تستعمل إلاّ بلفظ الماضي كما كانت «ليس» كذلك(٤).

٢ ـ وفعلان من باب «ظنّ» وهما: «هَبْ» و«تَعَلَّمْ»(٥).

أ ـ أمّا «هَبْ» فهي فعل جامد، ولا يستعمل منها سوى الأمر، لا ماض، ولا مضارع، ولا وصف، ولا أمر باللام(٦).

ب ـ **وأما «تَعَلَّمْ» بمعنى «أعْلَمْ» فهو فعل جامد**(٧)، ولم يستعمل فيها إلاّ الأمر(٨).

٣ ـ وجميع أفعال المقاربة إلاّ «كاد» و«أوشك»(٩)، «وطَفِقَ»، و«جَعَلَ»(١٠).

وقد علل ابن جني سبب جمودها بقوله: لما قُصِدَ بها المبالغة في القرب أُخرجت من بابها، وهو التصرف، وكذلك كلّ فعل يراد به المبالغة كنعم وبِئس وفعل التعجب(١١) وعلّله «ابن يَسْعون» بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها، فلم يبنوا منها

= ص: ٧/ ١١١، والمقتضب، ص: ٤/ ٨٧ و٤/ ١٩٠.

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٦ و٢/ ٢٦٠، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٨.

(٢) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٨، والجامع الصغير، ص: ٢٥، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٧٧، وتسهيل الفوائد، ص: ٥٣، والأشموني، ص: ١/ ١١٢.

(٣) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٧٧.

(٤) شرح المفصل، ص: ٧/ ١١٤.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢٠٩ و٢/ ٢١٣.

(٦) تسهيل الفوائد، ص: ٧١، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٣.

(٧) المصدران أنفسهما.

(٨) همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٥.

(٩) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠، والجامع الصغير، ص: ٢٩، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٨، وتسهيل الفوائد، ص: ٥٩.

(١٠) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٨، وتسهيل الفوائد، ص: ٥٩.

(١١) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٥.

مستقبلاً[١]، وعلّله «ابن عصفور» بأنّ معناها لا يكون إلاّ ماضياً، إذ لا تخبر عن الرّجاء، إلاّ وقد استقرّ في نفسك، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدوام، فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً[٢].

أ ـ أفعالُ استثناءٍ تستعمل في غير الماضي: واستثنى ابن هشام منها أربعة أفعال تستعمل في غير الماضي، وهي:

١ ـ «**كاد**»، **سمع فيها المضارع**، نحو قوله تعالى: ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾﴾[٣].

وسمع فيها اسم الفاعل، حكاه ابن مالك[٤]، قال كثيّر عزة (من الطويل):

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالذِي أَنَا كَائِدُ[٥]

ويردّ ابن هشام قول ابن مالك بقوله:

والصواب أنَّ الذي في البيت (كابِدُ).

ـ بالباء الموحدة ـ من المُكَابَدَة وَالعَمَل، وهو اسمٌ غيرُ جارٍ على الفعل، وبهذا جزم يعقوب (أبو يوسف يعقوب بن سكيت) في شرح ديوان كثير[٦].

وحكى قُطْرُب: مصدر «كاد» «كيداً» و«كيدودةً». وقال بعضهم: «كَوْداً» وَ«مَكَاداً» وَ«مَكَادَةً»[٧].

٢ ـ **وأوشك**: سمع فيها المضارع، كقول أميّة بن أبي الصّلت (من المنسرح):

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا[٨]

---

(١) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ١٣٥، وأين يسعون هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون، من مؤلفاته: «المصباح في شرح ما اعتم من شواهد الإيضاح»، توفي سنة ٥٤٠ هـ. انظر ترجمته في همع الهوامع، ص: ١/ ٢٦٢، هامش: (٥).

(٣) سورة النور، ٢٤/ ٣٥.

(٤) أوضح المسالك، ص: ١/٣١٨، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٦.

(٥) المصدران أنفسهما.

(٦) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٢٢.

(٧) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٢٢، وهمع الهوامع، ص: ١/ ١٣٦.

(٨) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٣، و١/٣١٨، الكتاب، ص: ٣/ ١٦٠ـ ١٦١، شرح المفصل، =

ومضارع أوشك أكثر استعمالاً من الماضي[١]، حتى زعم الأصمعي أنه لا يُستعمل ماضيها[٢].

وسمع فيها اسم الفاعل، كقول كثير عزة (من الوافر):

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لا تَرَاهَا وَتَعْدُ دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِي[٣]

وكقول **أبي سهم الهُذليّ** (من المتقارب):

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودا خِلافَ الأنِيس وُحُوشاً يَبَابَا[٤]

وحكى أبو حيّان: الأمر وأفعل التفضيل من «أوشك»، وأنشد قول زهير (من البسيط):

حتى إذا قبضت أولى أظافره منها وَأَوْشَكَ ما لَمْ يَخْشَه يَقَعُ[٥]

وقوله (من الطويل):

بأوشك منه أن يساوِرَ قِرْنَهُ إذا شَال عن خفض العوالي الأسافِلُ[٦]

٣ ـ طَفَقَ: حكى الأخفش:

«طَفَقَ يَطْفِقُ».

كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ».

و«طَفِقَ يَطْفَقُ».

كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»[٧].

وحكى الأَخْفَش أيضاً مصدر «طَفِقَ»: «طُفُوقاً» عمّن قال: طَفَقَ ـ بالفتح ـ وطَفَقاً عمن قال: طَفِقَ ـ بالكسر[٨].

= ص: ١٢٦/٧، همع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٥، شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٣٣٣ و١/ ٢٣٨، والأشموني، ص: ١/ ١٢٩.

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٨، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٥.

(٢) همع الهوامع، ٢/ ١٣٥.

(٣) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٢١.

(٤) شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٣٣٨ وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٣١، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٥.

(٥) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٦، والبيت غير موجود في ديوان زهير المطبوع.

(٦) المصدر نفسه، ص: ٢/ ١٣٧، والبيت مجهول القائل.

(٧) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٨.

(٨) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٢٢، و١/ ٣٢٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٦.

وحكى الجَوْهَرِيّ مضارع طفق. قال ابن مالك: ولم أره لغيره. والظاهر أنّه قال ذلك رأياً[١].

٤ ـ **جَعَلَ**: سمع منه المضارع، حكى الكسائي: «إنَّ البَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَل إذا شَرِب المَاء مَجَّهُ»[٢].

٥ ـ **وأمّا كَرَبَ**: فقال جماعة إنّ لها اسم فاعل[٣]، وأنشدوا عليه (من الكامل):

أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى المَكَارِمِ فَاعْجَلِ[٤]

ويردُّ ابن هشام هذا القول بقوله: إنَّ كارباً اسم فاعل «كَرَبَ» التّامة في نحو قولهم: «كَرَبَ الشتاءُ»، إِذَا قَرُبَ. وبهذا جزم الجوهري[٥].

٤ ـ أفعالُ الاستثناءِ الجامدة[٦]:

١ ـ «**ليس**»، كقولك: قاموا ليس زيداً[٧].

ـ ومنه قوله ﷺ: «كُلُّ خُلُقٍ يُطْبَعُ عليه الإنسانُ ليس الخيانةَ والكذبَ»[٨].

ـ ومنه قوله أيضاً ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسمُ اللَّهِ عليه فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفْرَ»[٩].

فقد زعم قومٌ أَنَّها حرفٌ ناصبٌ للمستثنى بمنزلة (إلاّ)، نحو: أتوني ليس زيداً. والصحيح أنها الناسخة وضُمِّنَتْ معنى الاستثناء فهي بمنزلةِ (إلاّ) ولا يليها في اللفظ إلا الاسم المنصوب[١٠]؛ أي المستثنى بها، ويكون واجب النصب مطلقاً

---

(١) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٦.
(٢) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٨، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٦.
(٣) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٩، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٧.
(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٩، والبيت لعبد قيس بن خفاف البرمكي أحد بني حنظلة.
(٥) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٢٢.
(٦) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٦٠، وشرح قطر الندى، ص: ٣٤٨، والجامع الصغير، ص: ٧٠، والكتاب ٢/ ٣٤٧.
(٨) مسند ابن حنبل، ص: ٥/ ٢٥٢، واستشهد به ابن هشام في شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٧٨.
(٩) وفي مسند أحمد بن حنبل، ص: ٥/ ٢٥١، جاء في الحديث: «إلا» بدل «ليس» وعلى هذه الرواية يسقط الاحتجاج به.. واستشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٠، شرح قطر الندى، ص: ٣٤٨، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٢.
(١٠) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥.

بإجماع[١]، ويقول ابن هشام:

إنَّ هذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو، وذلك أنَّه جاء إلى حمّاد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله ﷺ: «أَلَيْسَ مِنْ أصحابِي أَحَدٌ إلاَّ ولو شِئْتُ لأخذتُ عليه، ليسَ أبا الدَّرْدَاءِ»،

ـ فقال سيبويه: «ليس أبو الدرداء».

ـ فصاح به حمّاد: لحنتَ يا سيبويه، إنّما هذا استثناء.

ـ فقال سيبويه: «واللّهِ لأطلبنَّ علماً لا يلحنني معه أحدٌ».

ثُمَّ مضى ولزم الخليل وغيره[٢].

٢ ـ «**لاَ يَكُونُ**»: هي أيضاً من أدوات الاستثناء الملازمة للفعلية، نحو: «قَامُوا لاَ يَكُونُ زيداً»، وهي بمنزلة (إلاّ) في المعنى، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً، كما هو واجب مع ليس[٣]؛ لأنَّ المستثنى بهما خبرهما. وقال في همع الهوامع زادها (أي: لاَ يَكُونُ) ابنُ هشام في التوضيح وابنُ مالك في باب الاستثناء في التسهيل، وفي شرح التسهيل لأبي حيّان[٤].

فإن قيل: أين اسم «ليس» و«كان» في مثل قولنا: «قام القومُ ليس زيداً، أو لا يكون زيداً»؟

قيل: اسمهما مستتر فيهما وجوباً لجريانهما مجرى (إلاّ) التي هي أصل الاستثناء، و(إلاّ) لا يظهر بعدها إلا اسم واحد، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلّ السابق، وكأنه قيل: «ليس هو» و«لا يكون هو»؛ أي: ليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً[٥]، ومثله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/١٧٨، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٦٠.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٠، وشرح قطر الندى، ص: ٣٤٨، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/١٧٨، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٢، والجامع الصغير، ص: ٧٠، همع الهوامع، ص: ١/ ٢١٤، وشرح المفصل، ص: ٢/ ٧٨.
(٤) همع الهوامع، ص: ١/ ٢١٤.
(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/١٧٨، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٦٠، وراجع شرح المفصل، ص: ٢/ ٧٨.

﴿ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ﴾[(١)]؛ أي فإن كانت البنات؛ وذلك لأنَّ الأولادَ قد تقدّم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فَكَأَنَّه قيل أولاً: يوصيكم اللَّهُ في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: «فإنْ كنَّ» ـ حيث تعود النون من (كنّ) على بعض من تقدّم ذكره في صدر الآية ـ وكذلك هنا[(٢)].

وهذا رأي جمهور النحويين[(٣)]، وبه يأخذ ابن هشام؛ لأنَّه يقول بعد ذكر هذا الوجه:

وقال ـ الفرّاء ـ والكوفيون: التقدير: «لَيْسَ فِعْلُهُمْ فِعْلَ زيدٍ»، «وَلاَ يَكُونُ فِعْلُهُمْ فِعْلَ زَيدٍ» فحذف المضاف وأعاد الضمير على الفعل المفهوم من الكلام السابق»[(٤)].

ـ وقال بعضهم: التقدير: «ليس بعضهم»، فحذف، وهو مردود؛ لأَنَّ الفاعل لا يُحذف[(٥)].

ـ وقال بعضهم: اسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو بعض المدلول عليه بكلّه السابق، فتقدير: «قاموا ليس زيداً»: «ليس القائم»، أو «ليس بعضهم»[(٦)].

وجملتا الاستثناء، إما في موضع نصب على الحال[(٧)]؛ أي إذا قلت: جاءني القوم ليس زيداً ولا يكون بعضهم زيداً، فتقديره: جاءني القوم وليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً، كما تقول: جاءني زيدٌ وليس معه عمرو. ويجوز إسقاط الواو فتقول: جاءني زيد ليس معه عمرو، فيلزم إسقاط الواو في الاستثناء؛ لأَنَّ (ليس) و(لا يكون) نائبان عن (إلاّ)، ولا يكون مع (إلاّ) الواو، فكذلك في (ليس) و(لا يكون). ويكون التقدير: جاءني القوم خالين من زيد[(٨)].

ـ وإمَّا أَنْ تكونا مستأنفتين فلا موضع لهما[(٩)]، فالكلام المستأنف خصص به

---

(١) سورة النساء، ٤/ ١١.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٠، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٣ـ ٢٨٤.
(٣) همع الهوامع، ص: ١/ ٢١٥، وأخذ المبرد بهذا الرأي في المقتضب، ص: ٤/ ٤٢٨.
(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ١٧٩، وهمع الهوامع، ص: ١/ ٢١٥، وشرح المفصل، ص: ٢/ ٧٨.
(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٧٩.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٣.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٨٤، وشرح المفصل، ص: ٢/ ٧٩.
(٨) شرح المفصل، ص: ٢/ ٧٩.
(٩) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٤، وشرح المفصل، ص: ٢/ ٧٩.

ذلك العام، كما يقوم القائل: «جاءني الناس وما جاءني زيد» عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الأول بَيَّنَ بها خصوص الجملة الأولى، ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾[١]، ثم قال: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[٢]، فجرى ذلك مجرى إلاّ أن يكون له إخوة[٣].

ـ وقد تكون «ليس» و«لا يكون» صفتين لما قبلهما من النكرات وهو قول الخليل، رحمه الله، وذلك قولك: ما «أتاني أحدٌ ليس زيداً» وما أتاني رجلٌ لا يكون بشراً إذا جعلت (لَيسَ، ولا يكونُ) بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك، إذا كان لا يَقُولُ في موضع قائلٌ ذاك»[٤].

ويَدلُّكَ على أَنَّه صفةٌ أَنَّ بعضهم يقول: ما أَتَتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةَ، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةَ، فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنِّثوه؛ لأَنَّ الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارُ مذكَّرٍ[٥].

أَلاَ تراهم يقولون: أَتَيْنَنِي لا يكون فلانةَ وليس فلانةَ، يريد ليس بعضُهن فلانةَ، والبعض مذكر[٦]، فجملة: «لا تَكُونُ هِنْداً» من قوله: «أَتَتْنِي امرأةٌ لا تَكُونُ هِنْداً» في موضع رفع، وصف لامرأة، وكذلك تقول في النصب وفي الجرّ: «رَأَيت امرأةً ليست هنداً، ولا تكون هنداً، ومررت بامرأةٍ ليست هنداً، ولا تكون هنداً[٧].

٣ ـ ٤: «خلا وعدا»، يستعملان مجرّدين من «ما» ومقترنين بها؛ فالأول: كقولك: «قَامَ القَوْمُ خَلاَ زيداً وعَدَا عمراً»، فهما فعلان جامدان قاصران على لفظ الماضي، فلا يتصرفان بمضارع ولا أمر[٨]، والمستثنى منصوب بهما على المفعولية، وفاعلهما مضمرٌ فيهما[٩] لا يظهر في تثنية ولا جمع، فتقول: قام القوم

---

(١) سورة النساء، ٤/ ١١.
(٢) سورة النساء، ٤/ ١١.
(٣) شرح المفصل، ص: ٢/ ٧٩.
(٤) الكتاب، ص: ٢/ ٣٤٨.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٣٤٨.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٣٤٨.
(٧) شرح المفصل، ص: ٢/ ٧٨.
(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ١/ ٢٦٠، وهمع الهوامع، ص: ٣/ ٢٨٣، الكتاب، ص: ٢/ ٣٤٨.
(٩) شرح قطر الندى، ص: ٣٤٩.

خَلاَ زيداً وَخَلاَ الزَّيْدَيْنِ، وخلا الزَّيدِينَ، وكذلك عدا[١] وهذا هو الوجه الأشهر[٢].

وانتصاب المستثنى بهما على أنَّه مفعول، والفاعل مستتر، فإن قلت: هذا إن صح في (عدا) لم يصح في (خَلاَ) لكونها قاصرة، فكيف تنصب المفعول؟

قلت: ضَمَّنُوهَا في الاستثناء معنى (جَاوَزَ) وحسن ذلك لأَنَّ كلَّ مَنْ خلا من شيء فقد جاوزه[٣].

فإن قلت: علامَ يعود الضمير المستتر فيهما؟

قلت: في ذلك خلاف.

ـ **فعند أكثر البصريين** أَنَّه ضمير البعض، كما تقدم، **وفيه بعد**؛ لإطلاقهم حينئذٍ، البعض على الجميع إلا واحداً.

ـ وقيل: عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت: «قَامُوا عَدَا زيداً» فالتقدير: «عدا هو»؛ أي «عدا القائمُ زيداً».

ـ وقيل: على مصدر الفعل؛ أي «عَدَا القيام زيداً»[٤].

وبعض العرب يجعل (خَلاَ) حرفَ جرٍ، نحو: «ما أتاني القومُ خلا عبدِ اللَّهِ»، فيجعل (خَلاَ) بمنزلة (حَاشَا)[٥].

وأمَّا (عَدَا) فهي فعلٌ. ولم يحفظ سيبويه ولا أبو العباس المبرّد فيها الحرفيّة[٦]، وإنّما حفظه أبو الحسن الأخفش فعدّها مع (خَلاَ) مما يجرّ[٧].

---

(١) شرح المفصل، ص: ٢/ ٧٧.
(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨١.
(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨١ ـ ١٨٢، والكتاب، ص: ٢/ ٣٤٨، وشرح المفصل، ص: ٢/ ٧٧ ـ ٨٧.
(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٢.
(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨١، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٥، شرح قطر الندى، ص: ٣٤٩، الكتاب، ص: ٢/ ٣٤٩، المقتضب، ص: ٤/ ٣٩١، المفصل، ص: ٦٧، شرح المفصل، ص: ٢/ ٧٨.
(٦) المصادر أنفسها.
(٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨١، شرح المفصل، ص: ٢/ ٧٨. همع الهوامع، ص: ٣/ ٢٨٧.

ويقول ابن هشام: والأشهر نصب المستثنى بهما[١] على أَنَّهما فعلان جامدان؛ لأنَّ الجرّ بهما قليل[٢].

أمّا إذا قُرنا بـ (مَا) المصدرية فالنصب عند الجمهور واجب لتعيّن الفعلية، حينئذٍ[٣]، كقول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي (من الطويل):

أَلاَ كُلُّ شيءٍ، ما خَلا الله، باطِلُ وكُلُّ نعيمٍ، لا مَحالَةَ، زائلُ[٤]

وكقول الشاعر (من الطويل):

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَاني، فإنَّني بِكُلِّ الذي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ[٥]

فالياء في موضع نصب، بدليل لحاق نون الوقاية قبلها[٦].

فإن قلتَ: لمَ وجب عند الجمهور النصبُ بعد «ما خلا» و«ما عدا»؟ قلت: وجب النصب لأَنَّ (مَا) الداخلة عليهما مصدريّة.

و(مَا) لا تدخل إلاّ على الجمل الفعلية، فدخولها عليهما ينصب الفعلية، و(مَا) والفعل في تأويل مصدر، وذلك المصدر في محل نصب[٧]:

إمّا على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو (أرسلها العراكَ)، على التأويل باسم الفاعل، كما قال السيرافي، **وإمّا على الظرف** على نيابتها وصلتها عن الوقت: أي على حذف مضاف، فمعنى: «قاموا خلا زيداً» و«ما عدا زيداً»:

ـ على الأول: «قاموا خالينَ عن زيدٍ، ومجاوزين زيداً. على الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد، ووقت مجاوزتهم زيداً»[٨].

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨١.
(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٥.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٢، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٩، شرح قطر الندى، ص: ٣٤٩، الجامع الصغير، ص: ٧٠، شرح شذور الذهب، ص: ٢٦١.
(٤) المصادر أنفسها.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٩٠، شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٢، والبيت مجهول القائل.
(٦) المصدران أنفسهما.
(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٢.
(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٩٢.

وزعم الجرميُّ[١] والربعيُّ[٢] والأخفش[٣] والكسائي والفارسي وابن جني[٤] أنّه قد يجوز ـ عن بعض العرب[٥] ـ الجرّ مع (مَا) على تقدير زيادة (مَا) قبل الجار[٦] وأنّها ليست مصدرية[٧]، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسدٌ؛ لأَنَّ (مَا) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده؛ أي بين الجار والمجرور[٨]، كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[٩] و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾[١٠]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾[١١] و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾[١٢].

وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه[١٣].

٥ ـ «**حاشا**» التي يستثنى بها:

ـ ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أَنَّها حرفٌ دائماً بمنزلة (إلاّ)، لكنها تجرّ المستثنى[١٤].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢، شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٢.
(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٦٢.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٢.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢.
(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٢.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٤٢، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٣، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٩٢.
(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٣.
(٨) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٤٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٦٣، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٣.
(٩) سورة المؤمنون، ٢٣/ ٤٠.
(١٠) سورة آل عمران، ٣/ ١٥٩.
(١١) سورة المائدة، ٥/ ١٣، وانظر سورة النساء، ٤/ ١٥٥، حيث يقول: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾.
(١٢) سورة نوح، ٧١/ ٢٥.
(١٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٦٢.
(١٤) مغني اللبيب، ص: ١٣٠، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٣، وهمع الهوامع، ص: ٣/ =

قال سيبويه: وأمّا «حَاشَا» فليس بـ «اسم»، ولكنه حرفٌ يجرُّ ما بعده كما تجرّ (حَتَّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء[1].

ـ وذهب الجرميُّ والمازنيّ والمبرّد والزجاج[2] والأخفش[3] وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني[4] وابن مالك[5] إلى أنَّها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً،

وقليلاً فعلاً متعدّياً جامداً لتضمّنه معنى (إلاّ)[6]، وسمع: «اللهم اغفر لي ولمن يسمعني حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع»، وقال (الجميح الأسديّ منقذ بن طماح) (من السريع):

حاشا أَبَا ثوبانَ، إنَّ بهِ ضَفّاً على الملحاةِ والشّتمِ[7]

ويروى أيضاً: «حاشا أبي» ـ بالياء ـ ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال (من الرجز):

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا[8]

وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد على:

ـ مصدر الفعل المتقدم عليها.

ـ أو اسم فاعله.

= ٢٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١/٢٧٨، وشرح كافية ابن الحاجب رضي الدين الأستراباذي، ص: ١/ ٢٤٤.

(١) الكتاب، ص: ٢/٣٤٩.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٣٠، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٣.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠.

(٥) شرح الأشموني، ص: ٢/ ٦٢١، وألفية ابن مالك، ص: ٣٤، حيث يقول:

هاك حروف الجرّ وهي من، إلى، حَتَّى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على

(٦) مغني اللبيب ص: ١/ ١٣٠، وأوضح المسالك، ص: ٢/٢٩٣، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٣، شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٧، شرح قطر الندى، ص: ٣٤٩، المقتضب، ص: ٤/ ٣٩١، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١/٢٧٨، شرح المفصل، ص: ٢/٧٨. شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٦٢١، شرح الأشموني، ص: ١/٣٤٩، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص: ١/ ٢٤٤.

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣١، وهمع الهوامع، ص: ٣/ ٢٨٤، وقد روى الشاهد:

حاشا أبا ثوبان أنّ أبا ضنّاً على الملحاة والشتم

(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣١، و١/ ٣٧.. وشرح شذور الذهب، ص: ٤٨.

ـ أو البعض المفهوم من الاسم العام.

فإذا قيل: «قامَ القومُ حاشا زيداً»، فالمعنى جانبَ هو ـ أي ـ قيامهم.

ـ أو القائم منهم،

ـ أو بعضهم ـ زيداً[١].

ويقال فيها: «حاشا» بألفين.

و«حاشَ» ـ بحذف الألف الثانية.

و«حشا» بحذف الألف الأولى[٢].

وتأتي حاشا على وجهين آخرين غير الاستثناء:

١ ـ أن تكون فعلاً متصرفاً، تقول: حاشيته، بمعنى: استثنيته، ومنه الحديث أنَّه، عليه الصلاة والسلام، قال: «أُسامة أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشى فاطمة».

فـ: «ما»: النافية والمعنى أَنَّه، عليه الصلاة والسلام، لم يستثن فاطمةَ.

وتوهم ابن مالك أَنَّها ما المصدرية، وحاشا الاستثنائية، بناءً على أَنَّه من كلامه، عليه الصلاة والسلام، فاستدلّ به على أَنَّه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيداً، كما قال الأخطل (من الوافر):

رَأَيْتُ النـاسَ مـا حـاشـا قُـريشـاً ... فـإنَّـا نـحـنُ أفـضـلُـهـم فَـعـالا[٣]

ويردّه أن في معجم الطبراني (ما حاشا فاطمة ولا غَيْرَهَا)[٤].

ـ ولكن ابن هشام قال في شرح اللمحة البدرية، بعدما أورد البيت، إنّ دخول (ما) على حاشا في البيت نادر[٥] ـ ودليل تصرفه قول النابغة (من البسيط):

ولا أرى فاعلاً في النَّاس يُشْبِهُهُ ... ولا أحاشي من الأقوامِ من أحدِ[٦]

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣١.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٣.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٢٩، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٤، همع الهوامع، ص: ٣/ ٢٨٧، شرح الأشموني، ص: ١/ ٢٣٩، شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٦٢٣.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٢٩ـ ١٣٠، وشرح الأشموني، ص: ١/ ٢٤٠.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨٤، شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٦٢٢ حيث يقول: «إن» «ما» قد صحبت «حاشا» قليلاً.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠، وهمع الهوامع، ص: ٣/ ٢٨٨، وشرح الأشموني، ص: ١/ ٢٤٠.

وتوهّم المبرّد أنّ هذا مضارع «حاشا» الاستثنائية وإنّما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف[١].

٣ ـ أنْ تكون تنزيهيّة، نحو: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾[٢].

وهي ـ عند المبرد وابن جني والكوفيين ـ فعلٌ، قالوا: لتصرّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيّاها على الحرف. **وهذان الدليلان ينفيان الحرفيّة ولا يثبتان** الفعليّة، قالوا: والمعنى في الآية: جانب يوسفُ المعصية لأجلِ الله، ولا يتأتّى مثل هذا التأويل في مثل (حَاشَ للَّهِ ما هذا بشراً) **والصحيح أنّها اسم** مرادف للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم ـ منهم أبو السمال ـ «حاشاً لِلَّهِ» ـ بالتنوين أي تنزيهاً لله، كما يقال: «بَراءةٌ لِلَّهِ من كذا»، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود، رضي الله عنه (حاشَا لِلَّهِ) ـ بالإضافة ـ «كمعاذ الله» و«سبحان الله» ليس **جاراً ومجروراً كما وهم ابن عطية**؛ لأنّها إنَّما تجرّ في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وَإِنَّما ترك التنوين في قراءتهم لبناء (حاشا) تشبيهاً بـ «حاشا» الحرفيّة، وزعم بعضهم أَنَّها اسم فعل ماضٍ بمعنى: أَتبرَّأُ، أو برئتُ، وحاملهُ على ذلك بناؤها، ويردّه إعرابُها في بعض اللغات[٣].

٥ ـ صيغتا التّعَجُّب:

التَّعَجُّبِ: تَفَعُّلٌ، من العَجَب، وهو استعظام فعل فاعل ظهرت ميزته فيه[٤]، وله عبارات كثيرة[٥]، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠، وشرح الأشموني، ص: ١/ ٢٤٠.

(٢) سورة يوسف، ١٢/ ٣١.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٣٠، شرح الأشموني، ص: ١/ ٢٤٠، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١/ ٢٧٨، شرح المفصل، ص: ٢/ ٨٣ـ ٨٥، حاشية الصّبان على شرح الأشموني، ص: ٢/ ١٦٦، وانظر لسان العرب مادة: «ح. ش. و».

(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٤، وشرح قطر الندى، ص: ٤٥٤، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٥٠.

(٥) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٤، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥٠، همع الهوامع، ص: ٥/ ٦٣ـ ٦٤.

﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾؟![1]، وكقوله، عليه الصلاة والسلام: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ المُؤْمِنَ لاَ يَنْجُسُ حيّاً ولا مَيّتاً»[2]، وكقولهم: للَّهِ دَرُّهُ فَارساً![3]، وكقول الشاعر (من السريع):

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعِ[4]

فالعبارات السابقة تدل على التعجب، لكنها ليست العبارات المبوّب لها في علم النحو. والمبوّب له منها في النحو اثنتان[5]:

أ ـ صيغةُ: «مَا أَفْعَلَهُ!» فعل ممنوع من التصرف وهو نظير «تَبَارَكَ، وعَسَى، وَلَيْسَ»، وعلة جموده تضمنه معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع[6]، نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْداً.

ما: اسم، أجمعوا على اسميتها؛ لأنَّ في «أَحْسَنَ» ضميراً يعود عليها[7]، فهي **مبتدأ**: باتفاق؛ لأنّها مجرّدة للإسناد إليها[8]، واختلف في معناها على مذهبين[9]:

أحدهما: أَنَّها نكرة تامّة بمعنى شيء، كما قال سيبويه نقلاً عن الخليل[10]، وكما جزم بذلك جميع البصريين ـ إلا الأخفش[11] ـ؛ فهي اسم تام غير موصوف ولا موصول **وجاز الابتداء بها**؛

إمّا **لما فيها من معنى التعجب**[12]، وما بعدها خبر، فموضعه الرفع[13]،

---

(١) سورة البقرة: ٢/ ٢٨.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٤، أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥٠.
(٣) المصدران أنفسهما.
(٤) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٤، وقد استشهد ابن هشام بالبيت في شرح شذور الذهب، ص: ٢٥٧، عند كلامه عن التمييز عير المحول، حيث دخلت (من) على التمييز «من سيد».
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٤، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٣٥٠.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٦٢، والكتاب، ١/ ٧٣.
(٧) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥١، وشرح قطر الندى، ص: ٤٥٥.
(٨) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥١، هامش رقم: (٢).
(٩) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٥، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٤٥١.
(١٠) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥١، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٤، الجامع الصغير، ص: ١٠٣، الكتاب، ص: ١/ ٧٢.
(١١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٩.
(١٢) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٥، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥١، الكتاب، ص: ١/ ٧٢.
(١٣) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥١، وشرح قطر الندى، ص: ٤٥٥.

كما قالوا في قول الشاعر (من الكامل):

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[١]

ويلاحظ أن ابن هشام قد ذكر هذا البيت الشعريّ، ليستدل به على أنَّ الفكرة إذا دلّت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوّغاً لها؛ وذلك لأَنَّها، حينئذٍ، في معنى الفعل، ولدلالتها على معنى التعجب الذي هو مدلول فعل، جاز الابتداء بها[٢].

وإما لأنها في قوة الموصوفة؛ إذ المعنى: شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيداً، كما قالوا في «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب»: إن معناها شر عظيم أَهَرَّ ذا ناب[٣].

الثاني: أَنَّها تحتمل ثلاثة أوجه، جوّزها الأخفش[٤]:

١ ـ أن تكون نكرةً تَامَّة، كما قال سيبويه.

٢ ـ أن تكون نكرةً موصوفة بالجملة التي بعدها، أَي أَنَّ الجملة في موضع رفع نعت لها.

٣ ـ أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها، أي أن الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وعلى هذين الوجهين، الثاني والثالث،

فالخبرُ محذوفٌ،

والمعنى: شيءٌ حَسَّنَ زَيْداً عظيمٌ.

أو: الذي حَسَّنَ زيداً عظيمٌ.

ولكن ابن هشام يرفض الرأيين الأخيرين بقوله: إنَّ «ما» نكرة تامة بمعنى شيء

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٥، الكتاب، ص: ١/ ٣١٩ حيث نسب البيت لـ (هنيء بن أحمد الكنائي) كما زعم يونس أنّ رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، (أي يرفع عجب) مع أن حقها أن تنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في المصادر في غير الدعاء كقولك: حمداً وشكراً. وانظر خزانة الأدب، ص: ٢/ ٣٤، حيث ذكر الخلاف في نسبة البيت الشعري، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ١/ ١١٤، وشرح الأشموني، ص: ١/ ٩٧، والشاهد: (١٤٦).

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٦.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٩، وشرح قطر الندى، ص: ٤٥٦، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥.

وفاقاً لسيبويه لا موصولة بمعنى (الذي) خلافاً للأخفش، ولا نكرة موصوفة بالجملة خلافاً له أيضاً[١].

وَأَمَّا (أَفْعَلَ) كأَحْسَنَ:

فزعم الكوفيون ـ إلاّ الكسائي ـ أنه اسم، بدليل أَنَّه يُصَغَّر، قالوا: «ما أُحَيْسِنَهُ» و«مَا أُمَيْلِحَهُ»[٢].

والتصغير من خصائص الأسماء، ففتحته إعرابٌ كالفتحة، في «زيدٌ عِنْدَكَ»؛ وذلك لأَنَّ مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نَصْبَه، و«أَحْسَنَ» إنّما هو في المعنى «وَصْفٌ» لزيد، لا لضمير «ما»، و«زيدٌ» عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به[٣].

لكن ابن هشام يرفض الرأي الكوفي صراحة بقوله: «وَأَحْسَنَ، فِعْلٌ لا اسم»[٤]، وما استدلوا به في قولهم: ما أُحَيْسِنَهُ وما أُمَيْلِحَهُ بالتصغير فشاذ[٥]، ووجهه أَنَّه أشبه الأسماء عموماً بجموده، وَأَنَّهُ لا مَصْدَرَ له، وأشبه افْعَلَ التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه، وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان إلاّ مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها. وفي «أَحْسَنَ» ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية، راجع إلى «ما»، وهو الذي دلّنا على اسميّة «مَا»؛ لأَنَّ الضمير لا يعود إلاّ على الأسماء[٦].

وقال في مغني اللبيب: إنَّ الشيءَ يعطى حكم الشيء: «لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو اسم التفضيل وأفعل التّعجب، فإنَّهم منعوا أفعل التفضيل أَنْ يَرْفَعَ الظاهر لشبهه بـ «أفعل» في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال (من البسيط):

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[٧]

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥، والجامع الصغير، ص: ١٠٣.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٦، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٣٥٢، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٧، وهمع الهوامع، ص: ٥/ ٥٤.

(٣) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٣٥٢، راجع أيضاً الإنصاف، ص: ١/ ١٢٦ـ ١٤٨.

(٤) الجامع الصغير، ص: ١٠٣، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥، وشرح قطر الندى، ص: ٤٥٧.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٧.

(٧) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٦٠، شرح شواهد المغني اللبيب للسيوطي، ص: ٢/ ٩٦٢، وخزانة الأدب، ص: ١/ ٩٣.

ولم يسمع ذلك إلا في (أَحْسَنَ وَأَمْلَحَ)، ذكره الجوهري، ولكن النحويّين مع هذا قاسوه، **ولم يحك ابن مالك اقتباسه إلاّ عن ابن كيسان، وليس كذلك**، قال أبو بكر بن الأنباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه[١].

- وزعم البصريون، والكسائي أنّه فِعْلٌ ماضٍ، وهو الصحيح:

- لأنّه مبني على الفتح، ففتحته بناء كالفتحة في «ضَرَبَ» من «زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً»، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر،

- ولأنّه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: «مَا أَفْقَرَنِي إلى عَفْوِ اللَّهِ»، ولا يقال: «ما أفقَرِي»[٢]، وفي (أَحْسَنَ) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية بالإجماع، راجع إلى «ما»، وهو الذي دلّنا على اسميتها، لأن الضمير لا يعود إلاّ على الأسماء.

و(زيداً) منصوب على المفعولية عند البصريين؛ لأَنَّ (أَفْعَلَ) عندهم (فعل ماض)، وشبّه بالمفعول به عند الكوفيين، لأَنَّ أَفْعَلَ عندهم اسم[٣].

فإعراب: ما أحسن زيداً، حسب رأي ابن هشام:

مَا: نكرة تامّة بمعنى شيء مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

أَحْسَنَ: فعل ماضٍ جامد مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر **وجوباً** تقديره (هو) يعود على (ما).

زيداً: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره... وجملة (أحسن زيداً) في محل رفع خبر المبتدأ (ما)[٤].

ب ـ الصيغة الثانية: «أَفْعِل به»، نحو: «أَحْسِنْ بزيد»:

فعل باتفاق[٥]، ممنوع التصرف: وعِلَّةُ جموده تضمنه صفة حرف التعجب

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٥٩ـ ٧٦٠.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥، وشرح ابن عقيل، ص: ٢/ ١٤٨، شرح قطر الندى، ص: ٤٥٧، أوضح المسالك، ص: ٣/ ٣٥٢.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٧، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥، والجامع الصغير، ص: ١٠٣، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥٢، الإنصاف، ص: ١/ ١٢٦، وشرح المفصل، ص: ٧/ ١٤٣.

(٤) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٧، أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥٢، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٤ـ ٢٦٥.

(٥) المصادر أنفسها.

الذي كان يستحق الوضع[١].

وإذا كانوا قد اتفقوا على فعليّة «أَفْعِل» فقد اختلفوا في معناه[٢]؛

قال جمهور البصريين:

لَفْظُهُ لفظُ الأَمْرِ، ومعناه الخَبَرُ والتَّعَجُّبُ، وهو في الأصلِ فعلٌ ماضٍ على صيغة «أَفْعَلَ» بمعنى صار ذا كذا، كـ:

أَوْرَقَ الشَّجَرُ؛ أي صار ذَا وَرَقٍ.

وأَزْهَرَ البُسْتَانَ؛ أي صار ذا زَهْرٍ.

وأَثْرَى فُلاَنٌ؛ أي صَار ذا ثروة.

وأَتْرَبَ زَيْدٌ، أي صَارَ ذا متربة.

وأَغَدَّ البَعِيرُ، أي صار ذا غُدَّة.

فَضُمِّنَ معنى التعجب، وحوّلت صيغته إلى صيغة «أَفْعِلْ» ـ بكسر العين ـ فصار: «أَحْسِنْ زَيْدٌ» فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر، فزيدت الباءُ في الفاعل لإصلاح اللفظ، فصار: «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» ليصير على صورة المفعول به كـ «امرر بزيد» فهذه الباء تشبه الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣]، في أَنَّها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أَنَّها لازمة، وتلك جائزة الحذف[٤]، كقول سحيم (من الطويل):

عَمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِياً كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلامُ لِلْمَرء نَاهِيَا[٥]

فالباء هنا جائزة الحذف بخلاف (أَحْسِن بزيد) حيث تكون لازمة[٦]، وفائدة زيادتها إصلاح اللفظ، والمخفوض بها في موضع رفع على الفاعلية[٧]؛ لأَنَّه لا فعل

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥.
(٢) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٦٢.
(٣) سورة النساء، ٤/ ٧٩ و١٦٦، وسورة الرعد، ١٣/ ٤٥، سورة الإسراء، ١٧/ ٩٦، سورة الفتح، ٤٨/ ٢٥.
(٤) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٨، أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥٣، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥ـ ٢٦٦، مغني اللبيب، ص: ١/ ١١٢ـ ١١٥، الجامع الصغير، ص: ١٠٣.
(٥) المصادر أنفسها.
(٦) المصادر أنفسها.
(٧) المصادر أنفسها.

إلا بفاعل[١].

وقال الفراء والزجاج والزّمخشري وابن كيسان وابن خروف:

لفظُهُ ومعناه الأمر، وفيه ضمير مستتر، واختلف في **مرجع الضمير**:

قال ابن كيسان: الضمير للحُسْنِ، أي مصدر الفعل المذكور، والتقدير أَحْسِنَ يَا حُسْنُ بزيدٍ.

وقال غيره: الضمير للمخاطَب، والتقدير: أَحْسِنْ أَنْتَ أَيُّهَا المخاطبُ بزيد: وإنما التزم إفراده لأنَّه كلام جَرَى مَجْرَى المثل، والأمثال لا تُغَيَّر[٢]. وبما أَنَّ الفعل محتملٌ للضمير، فالإسم المجرور بالباء في موضع نصب على المفعولية والباء للتعدية كما في قولك: امرر بزيد[٣].

وابن هشام يختار رأي جمهور البصريين فيقول: وليس أمراً حقيقة والفاعل مستتر والباء للتعدية، بل المعنى ما أحسنه[٤].

إعراب: «**أَفْعِلْ بِهِ**»، مثل: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ:

أَحْسِنْ: فعلٌ ماضٍ جامد على صورة الأمر، مبني على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لمجيئه على صورة الأمر.

بزيد: الباء: حرف جرّ زائد وجوباً.

زيد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضَمّةٌ مقدّرة على آخره، منع من ظهورها حركة حرف الجرّ الزائد[٥].

ج ـ شروط بناء فعليَ التعجّب:

يبنى فعلا التعجّب مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون فعلاً، فلا يبنيان من غير فعل، ولهذا خُطِّىءَ من بناهما من

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٨، أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥٣، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥ـ ٢٦٦، مغني اللبيب، ص: ١/ ١١٢ـ ١١٥، الجامع الصغير، ص: ١٠٣.، وشرح المفصل، ص: ٢/ ١٤٨.

(٢) المصادر أنفسها، وشرح ابن عقيل، ص: ٢/ ١٤٨.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) الجامع الصغير، ص: ١٠٣.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٥، وشرح قطر الندى، ص: ٤٥٧ـ ٤٥٨، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٥٣ وما بعدها.

«الجِلْف والحِمَارِ، والكَلْبِ»، فقال: «مَا أَجْلَفَهُ، وَمَا أَكْلَبَهُ، وَمَا أَحْمَرَهُ»[١]. وَشَذَّ قولهم: «مَا أَلَصَّهُ» وهو أَلَصُّ من شِظَاظًا[٢]، و«مَا أَقْمَنَهُ» و«مَا أَجْدَرَهُ بِكذا»[٣] و«مَا أَذْرَعَ المَرْأَةَ»: أي ما أَخَفَّ يَدَهَا في الغزل، بنوه من قولهم: امْرَأَةٌ ذَرَاع... لكن ابن القطاع يقول: «ذرعت المرأة: خفّت يدها في العمل فهي ذراع»، وعلى هذا لا يكون في قولهم: «ما أَذْرَعَهَا» بمعنى ما أَخَفَّ يَدَهَا في العمل شذوذ[٤].

ـ **والثاني: أن يكون فعلاً ثلاثيّاً**، فلا يبنيان من نحو: «دَحْرَجَ»؛ لأَنَّهُ رباعيٌّ، ولا من نحو «انطلق واستخرج»، لأنّه وإنْ كان ثلاثيّاً، لكنه مزيد منه، وعن أبي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه بشرط حذف زوائده، وعن سيبويه جواز بنائه من «أَفْعَلَ»، نحو: أكرم وأحسن وأعطى[٥].

وقيل: يجوز بناؤه من «أَفْعَل» مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إنْ كانت الهمزة لغير النقل، نحو: «مَا أَظْلَمَ اللَّيْلَ» و«مَا أَقْفَرَ هَذَا المكانَ» وشذّ على هذين القولين: «مَا أَعْطَاهُ للدَّرَاهِم» و«مَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ»، وعلى كلّ قول: «مَا أَتْقَاهُ» و«مَا أَمْلأَ القِرْبَةَ»؛ لأنّهما من «اتّقى» و«امتلأت»، و«مَا أَخْصَرَهُ»؛ لأنّه من اخْتُصِرَ»، وفيه شذوذ آخر، وهو بناؤه من المبني للمجهول»[٦]. وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾[٧]، وهما من «أَقْسَطَ» إذا عدل ومن «أَقَام» الشهادة[٨].

ـ **الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت (أي التفاضل)** فلا يبنيان من نحو: «مَاتَ وَفَنِيَ»؛ لأنّ حقيقتهما واحدة، وإنَّما يتعجب مما زاد على نظائره[٩].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٤١٨، والجامع الصغير، ص: ١٠٣، وشرح قطر الندى، ص: ٤٥٩، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٦٥، والكتاب، ص: ٤/ ٩٨.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ٤٥٩.
(٣) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٦٥ـ ٢٦٦.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٦٦، هامش رقم: (١).
(٥) الجامع الصغير، ص: ١٠٣، وشرح شذور الذهب، ص: ٤١٩، شرح قطر الندى، ص: ٤٦٠، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٦٦.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٦٦، شرح شذور الذهب، ص: ٤١٩، وشرح قطر الندى، ص: ٤٦٠، والجامع الصغير، ص: ١٠٣.
(٧) سورة البقرة، ٢/ ٢٨٢.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٤١٩.
(٩) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٦٦.

ـ **والرابع: أن يكون الفعل متصرّفاً**، فلا يبنيان من نحو: «نِعْم وبِئْس»[(١)].

ـ **الخامس: أن لا يكون الفعل مبنياً للمفعول**، فلا يبنيان من نحو «ضُرِبَ» وشذّ «مَا أَخْصَرَهُ»، من «اخْتُصِر» فهو ذو زيادة ومبني للمفعول[(٢)].

ـ **السادس: أن يكون تامّاً**، فلا يبنيان من نحو: كَانَ، وظلّ، وبات، وصار، وكاد[(٣)].

ـ **السابع: أن يكون مثبتاً**، فلا يبنيان من منفي، سواء كان ملازماً للنفي، نحو: «مَا عَاجَ بالدَّوَاءِ»، أي: ما انتفع به، أو غير ملازم كـ «ما قام زيد»[(٤)].

ـ **والثامن: أن لا يكون اسم فاعله على وزن «أَفْعَلَ فَعْلاَءَ»**، فلا يُبنيان من نحو «عَمِيَ، وعَرِجَ» وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو «سَوِدَ، وحَمِرَ» ونحوهما من أفعال الألوان، ولا من نحو «لَمِيَ، وَدَعِجَ» ونحوهما من أفعال الحِلَي، التي الوصف منها على وزن أَفْعَل؛ لأَنَّهم قالوا من ذلك: «هو أَعْمَى، وأَعْرَجُ، وأَسْوَدُ، وأَحْمَرُ، وَأَلْمى، وَأَدْعَجُ»[(٥)].

د ـ التعجب من الزائد على الثلاثة، ومما وصفه على «أَفْعَل فَعْلاءَ» بـ:

يُتَوَصَّل إلى التعجّب من الزائد على ثلاثة، ومما وصفه على «أَفْعَل فَعْلاَءَ» بـ:

ـ «مَا أَشَدَّ» ونحوه، وينصب مصدرهما بعده.

ـ أو بـ «أَشْدِدْ» ونحوه، ويجرُّ مصدرهما بعده بالباء.

فنقول: مَا أَشَدَّ ـ أو أَعْظَمَ ـ دَحْرَجَتَهُ، أَو انْطِلاَقَهُ، أَو حُمْرَتَهُ، وأَشْدِدْ ـ أَوْ أَعْظِمْ ـ بِدَحْرَجَتِهِ، أَو بِحُمْرَتِهِ[(٦)].

هـ ـ التعجب من المنفي والمبني للمفعول:

يُتَوَصَّل إلى التعجب منهما كما يتوصل إلى التعجّب من الزائد على الثلاثة، ومما وصفه على «أَفْعَل فَعْلاَءَ»، إلاّ أَنَّ مصدرهما يكون مؤوّلاً، لا صريحاً، نحو:

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٣/٢٦٦، شرح شذور الذهب، ص: ٤١٩، وشرح قطر الندى، ص: ٤٦٠، والجامع الصغير، ص: ١٠٣.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) أوضح المسالك، ص: ٣/٢٦٩، وراجع الكتاب، ص: ٤/٩٩.

(٦) أوضح المسالك، ص: ٣/٢٦٩.

«مَا أَكْثَرَ أَنْ لاَ يَقُومَ» وَ«مَا أَعْظَمَ مَا ضُرِبَ» وَ«أَشْدِدْ بِهِمَا»[١].

و ـ التعجب من الفعل الناقص:

أمّا الفعل الناقص، فإنْ قلنا له مصدر فمن النوع الأول، وإلاّ فمن الثاني، فتقول:

«مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ جميلاً» أو «مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِناً»، و«أَشْدِدْ ـ أَوْ أَكْثِرْ ـ بِذَلِكَ»[٢].

أمّا الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتّة[٣].

ز ـ حذف المتعجّب منه:

يجوز حذف المتعجّب منه، في مثل:

ـ «مَا أَحْسَنَهُ»، إنْ دَلَّ عليه دليل، كقول علي بن أبي طالب (من الطويل):

جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْراً مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا[٤]

أي: «مَا أَعَفَّهَا وَأَكْرَمَهَا».

وفي «أَفْعِلْ بِهِ»، إنْ كان «أفعل» معطوفاً على آخَرَ مذكور معه مثلُ ذلك المحذوف، ونحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٥]، وأمّا قوله (من الطويل):

فَذلِكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيداً، وإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ

ـ أي: به ـ فشاذ[٦].

ح ـ امتناع تقديم معمولي فعلي التعجّب عليهما:

صيغتا التعجّب فعلان جامدان، ولعدم تصرّفهما امتنع أن يتقدّم عليهما معمولُهما، أي:

ـ مفعولهما في الصيغة الأولى، فلا يقال: «مَا زَيْداً أَحْسَنَ».

ـ والجار والمجرور في الصيغة الثانية، فلا يقال: «بِزَيدٍ أَحْسِن»[٧].

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٦٩ـ ٢٧٠.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣/ ٢٧٠.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣/ ٢٥٧ـ ٢٥٩.
(٤) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٦٠.
(٥) سورة مريم، ١٩/ ٣٨.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٣/ ٢٦٣.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٣/ ٢٦٣ـ ٢٦٥.

ط ـ الفصل بين صيغة التعجب ومعمولها:

لعدم تصرف صيغتي التعجب امتنع أن يفصل بينهما بغير:

أ ـ الظرف، نحو: مَا أَجْمَلَ، اليومَ، السماءَ، وَأَجْمِل، اليومَ، بالسماءِ.

ب ـ بالجار والمجرور، نحو: مَا أَجْمَلَ، في النحو، القراءة، وأجمل، في النحو، بالقراءة فلا يقال: «مَا أَحْسَنَ، يَا عَبْدَ اللَّهِ، زَيْداً، ولا: أَحْسِن، لَوْلاَ بُخْلُه، بزيد». واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلّقين بالفعل، والصّحيح الجواز، كقولهم: مَا أَحْسَنَ بالرّجل أَنْ يَصْدُقَ، و«مَا أَقْبَحَ بِه أَنْ يَكْذِبَ»، وقوله (من الطويل):

أُقِيْمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِ إذا حَالَت بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ

ولو تعلّق الظرف والجار والمجرور بمعمول فعل التعجّب، لم يجز الفصل به اتفاقاً، نحو: «مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفاً فِي المَسْجِدِ»، وَ«أَحْسِنْ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ»[١].

٦ ـ نعم وبئس:

أ ـ نعم وبئس إِسْمَانِ؟

ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أَنَّهما اسمان[٢]، واستدلوا على ذلك:

١ ـ بدخول حرف الجر، عليهما:

في قول بعضهم ـ وقد بُشِّرَ ببنت ـ «وَاللَّهِ مَا هِي بِنِعْمَ الولدُ».

وفي قول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء ـ «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ»[٣].

وقد جاء عن العرب أَنَّها تقول: «مَا زَيْدٌ بِنِعْمَ الرَّجلُ»؛ قال (من الطويل):

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا[٤]

فدخول حرف الجرّ عليهما يدلّ على أنّهما اسمان؛ لأنّه من خصائص الأسماء.

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٣٥، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٧٠.

(٢) المصدران أنفسهما، ويروى: «والله ما هي بنعم المولدة نصرقُها بكاء وبِرُّها سرقة». راجع المقرّب لابن عصفور، ص: ١/ ٦٥، والإنصاف، ص: ١/ ٩٩.

(٣) الإنصاف، ص: ١/ ٩٧.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٩٩.

٢ ـ ومنهم من قال: إنَّهما اسمان بدليل قول العرب: «يا نِعْمَ المَوْلَى وَيَا نِعْمَ النصيرُ»، فنداؤهم «نِعْمَ» يدلّ على الاسميّة، لأَنَّ النِّدَاء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلاً لما تَوَجَّه نحوهُ النداء[١].

٣ ـ ومنهم من قال: الدليلِ على أَنّهما ليسا بفعلين أنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى: أَنّك لا تقول: «نِعْمَ الرجلُ أمس» ولا: «نعم الرجلُ غداً»، وكذلك لا تقول: «بِئْسَ الرجلُ أمس» ولا: «بِئْسَ الرجلُ غداً»، «فَلَمَّا لم يحسن اقتران الزمان بهما دلّ ذلك على أَنَّهما ليسا بفعلين[٢].

٤ ـ ومنهم من قال: الدليل على أَنَّهما ليسا بفعلين أَنَّه قد جاء عن العرب: «نَعِيْمَ الرجلُ زيدٌ»، وليس في أمثلة الأفعال «فَعِيلٌ» أَلْبَتَّة، فدلَّ على أَنَّهما اسمان، وليسا بفعلين[٣].

ب ـ رَدُّ ابن هشام حجج الكوفيين بدخول حرف الجرّ على: نِعْمَ وَبِئْسَ، والحكمُ بفعليتِهما.

ويردّ ابن هشام حجج الكوفيين بدخول حرف الجرّ عليهما بقوله: «**والصحيح أنّ نعم وبئس فعلان غير متصرفين**»، بدليل: اتّصال تاء التأنيث الساكنة بهما، كقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعة فَبِها وَنِعْمَتْ، وَمَن اغْتَسَلَ فَالغُسْلُ أَفْضَلُ»؛ والمعنى: مَن تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فبالرخصة أَخَذَ، وَنَعِمَت الرخصة الوضوء، وتقول: «بئست المرأةُ حمَّالَةُ الحطب»[٤]، وكقول الشاعر (من الرجز):

نِعْمَتْ جَزَاء المُتَّقِينَ الجَنَّهْ دَارُ الأَمَانِي والمُنَى وَالمِنَّهْ[٥]

واحترزت بالساكنة عن المتحركة؛ فإنّها خاصة بالأسماء، كـ «قائمةٍ وقاعدةٍ»[٦].

وأمّا ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على عَيْرٍ مقول

(١) الإنصاف، ص: ١/ ١٠٤.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٠٤.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ٣٦، شرح شذور الذهب، ص: ٢١، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣، و٣/ ٢٧٠.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٢١، الشاهد: (٤).
(٥) المصدر نفسه، ص: ٢١.
(٦) شرح قطر الندى، ص: ٣٧ـ ٣٨، والإنصاف، ص: ١/ ١١٢.

فيه بئس العير، فحرف الجرّ في الحقيقة إنَّما دخل على اسم محذوف، كما بيَّنا، وكما قال الآخر (من الرجز):

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ ... وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

أي: بليل مقول فيه نام صاحبه[1].

كما يردّ على قولهم: إنه قد جاء عن العرب: «نعيم الرجل»، فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قطرب، وهي رواية شاذة، ولئن صحّت فليس فيها حجّة؛ لأنَّ «نِعْمَ» أصله «نَعِمَ» على وزن «فَعِلَ» بكسر العين ـ فأشبع الكسرة فنشأت الياء، والذي يدلّ على أنَّ أَصل «نِعْمَ نَعِمَ»، أَنَّه يجوز فيها أربع لغات:

١ ـ نَعِمَ ـ بفتح النون وكسر العين ـ وَبَئِسَ على الأصل؛ أي أَنَّهما هنا فعلان تامان.

٢ ـ نَعْمَ ـ بفتح النّون وسكون العين.

٣ ـ نِعِمَ ـ بكسر النون والعين.

٤ ـ نِعْمَ ـ بكسر النون وسكون العين ـ وهي أكثرهن استعمالاً.

وهذه اللغات جارية في كلّ ما كان على وزن (فَعِلَ) مما هو حلقي العين فعلاً كان كـ «شَهِدَ»، أو اسماً كـ «فَخِذَ»، فَلَمَّا جاز فيها هذه اللغات الأربع دلّ على أنَّ أصلها «نَعِمَ» على وزن «فَعِل». وإذا ثبت أن الأصل في «نِعْم» «نَعِمَ»، كانت الياء في «نعيم الرجل» إشباعاً، فلا يكون فيه دليل على الاسمية فدل على أنهما فعلان لا اسمان[2].

فنعم وبئس فعلان جامدان[3]، ماضيان لفظاً، منقولان إلى الحال لإفضاء

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٣٧.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦١، والإنصاف، ص: ١/ ١٢١ـ ١٢٦، والكتاب، ص: ٢/ ١٧٩، والمقتضب، ص: ٢/ ١٤٠، والمقرب، ص: ١/ ٦٦، وهمع الهوامع، ص: ٥/ ٢٨.

(٣) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٧٠، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦١، وقد أورد في الإنصاف حججاً لم يتعرض ابن هشام لذكرها، تدل على فعلية «نعم وبئس» وتدحض رأي الكوفيين القائل باسميتها، منها قولهم:
ـ الدليل على أنّهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه جاء عن العرب أنّهم قالوا: «نعماً رجلين ونعموا رجالاً»، وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو: نعم الرجلُ وبئس الغلامُ، والمضمر في نحو «نعم رجلاً زيدٌ، وبئس غلاماً =

المدح والذم(١).

ج ـ ما جرى مجرى نعم وبئس

كل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه، فإنّه يجوز استعماله على «فَعُلَ» ـ بضم العين ـ إمّا بالأصالة، كـ «ظَرُفَ، وشَرُفَ»،

وإما بالتحويل كـ «ضَرُبَ وفَهُمَ».

ثم يجرى، حينئذٍ، مُجْرَى نِعْمَ وَبِئْسَ في:

١ ـ إفادة المدح والذم.

٢ ـ وفي حكم الفاعل.

٣ ـ وفي حكم المخصوص بالمدح والذم(٢).

= عمرو»، فدل على أنَّهما فعلان.

ـ ومنهم من قال: الدليل على أنَّهما فعلان ماضيان أنَّهما مبنيان على الفتح إذ لو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علّة ها هنا توجب بناءهما، وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة.

ـ وأمّا قولهم: «إنّ العرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير»، فالمقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير: ياالله نعم المولى ونعم النصير أنت.

ـ وأمّا قولهم: «إنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فلا يقال: نعم الرجل أمس، ولا بئس الغلام غداً، ولا يجوز تصرفهما: فيقال: إنما امتنعا، من اقترانهما بالزمان الماضي، وما جاء التصرف لأن «نعم» موضوع لغاية المدح، و«بئس» لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن، لأنّك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع. انظر الإنصاف، ص: ١/ ٩٧ ـ ٢١٦.

أمّا فاعل نعم وبئس فيكون اسماً معرفاً بالألف واللام الجنسية، وكقولك: «نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عبد الله، أو اسماً مضافاً إلى مضاف لما فيه «أل»، نحو «النعم دَار المتقين» ولبئس مثوى المتكبرين، أو اسماً مضافاً إلى نكرة، وذلك قليل جداً نحو «نعم غلام رجل زيد». وأجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعم وبئس مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام، نحو: القوم نعم صاحبهم أنت. وقد يكون ضميراً مستتراً وجوباً مفسّراً بنكرة منصوبة على التمييز، نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس للظالمين بدلاً، أي بئس هو، أي بئس البدل بدلاً. كما قد يكون فاعل نعم كلمة «ما».

(١) انظر في ذلك: شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٢، وشرح قطر الندى، ص: ٢٥٨، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٧٠، وشرح شذور الذهب، ص: ١٥٠ ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٦١٦، والمقتضب، ص: ٢/ ١٤١، والمقرّب، ص: ١/ ٦٦، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص: ٢/ ٣١٢، وشرح المفصل، ص: ٧/ ١٣٠.

(٢) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٨٠ـ ٢٨١.

٤ ـ وفي حكم التمييز[١].

وذلك نحو: «فَهُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، و«خَبُثَ الرَّجُلُ عَمْرٌو»، وَ«ظَرُفَ رجلاً زيد»، «وَكَبُرَتْ كلمة تخرج من أفواههم»[٢].

ومن أمثلة «فَعُلَ» في إنشاء المدح والذم:

«سَاءَ»؛ فإنَّه في الأصل «سَوَأَ» ـ بالفتح ـ.

حُوِّل إلى «فَعُلَ» ـ بالضم ـ فصار قاصراً،

ثم ضُمِّنَ معنى «بئس» فصار جامداً، قاصراً، محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا، تقول: «سَاءَ الرَّجُلُ أَبو جَهْل، وَسَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَبو لَهَبٍ، وفي التنزيل: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[٣]، و﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[٤].

حبذا ولا حبذا:

يجري مُجرى نِعْمَ وَبِئْسَ في إنشاء المدح والذم أيضاً، «حبّذا زيدٌ» في المدح و«لا حبّذا زيد» في الذم، كقول الشاعر (من المتقارب):

أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى ... وَلاَ حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ[٥]

ـ ومذهب سيبويه أَنَّ حَبَّ فعل، وذا فاعل، وأَنَّهما باقيان على أصلهما[٦]، وقد أخذ به أبو علي في البَغْدَادِيات، وابن بَرْهَان، وابن خروف وابن مالك.

وتعرب صيغة: «**حَبَّذا زيدٌ**» كما يلي:

حَبَّ: فعل ماضٍ،

ذا: فاعل،

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم[٧]، للمبتدأ المؤخر: زيد.

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٤٢، والمقرب، ص: ١/ ٦٩.
(٢) سورة الكهف، ١٨/ ٥، وانظر أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٨١، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٤٢.
(٣) سورة الكهف، ١٨/ ٢٩، وانظر مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٤١ـ ٥٤٢.
(٤) سورة العنكبوت، ٢٩/ ٤، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٨١.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٨٣.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٨٤، والكتاب، ص: ٢/ ١٨٠.
(٧) شرح ابن عقيل، ص: ٢/ ١٧٠.

زَيْدٌ: مبتدأ مؤخر أخبر عنه بحبَّذا، والرابط الإشارة[١]، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي الممدوح زيد[٢].

ـ ويجوز أن يكون على قول ابن عصفور ـ أي: «الممدوحُ» زيد (الممدوحُ) مبتدأ حذف خبره، لم يقل به هنا، لأنه يرى أنّ (حبّذا) اسم[٣].

ـ وقيل: بدل من ذا، ويردّه أنّه لا يحل محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه[٤].

وقيل: عطف بيان، ويرده قوله (من البسيط):

وَحَبَّـذا نَـفَـحـاتٌ مِـنْ يَـمَـانِـيَّـةٍ   تَـأْتِيـكَ مِـنْ قَـبـلِ الـرّيـانِ أحـيّـانـا

ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق[٥].

ـ وقيل: رُكِّبا وغُلِّبت الفعلية لتقدم الفعل، فصار الجميع فعلاً، وما بعده فاعل[٦]، وهذا مذهب قوم منهم ابن دستوريه[٧].

وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص، كقوله (من الطويل):

أَلاَ حَبَّـذَا لَـوْلاَ الـحـيـاءُ، ورُبَّـمَـا   مَنَحْتُ الهَوَى مَا لَيْسَ بالمتقاربِ[٨]

والفاعل لا يحذف[٩].

ـ وقيل: رُكِّبا وغُلِّبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده خبراً[١٠]، أو بالعكس عند من يجيز في قولك: زيد الفاضل «وجهين»[١١].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/٦١٦، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٧٤.
(٢) المصدران أنفسهما.
(٣) المصدران أنفسهما، والمقرب، ص: ١/ ٧٠.
(٤) مغني اللبيب، ص: ٢/٦١٦.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٢/٦١٦، وانظر ديوان جرير، ص: ١/ ١٦٥.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٨٤، مغني اللبيب، ص: ٢/٦١٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٣، وشرح ابن عقيل، ص: ٢/ ١٧١.
(٧) شرح ابن عقيل، ص: ٢/ ١٧١.
(٨) مغني اللبيب، ص: ٢/٦١٧.
(٩) المصدر نفسه، ص: ٢/٦١٧.
(١٠) مغني اللبيب، ص: ٢/٦١٧، وأوضح المسالك، ص: ٣/ ٢٨٤، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٣، والكتاب، ص: ٢/ ١٨٠، والمقرّب، ص: ١/ ٧٠، والمقتضب، ص: ٢/ ١٤٥.
(١١) مغني اللبيب، ص: ٢/٦١٧، والمقرّب، ص: ١/ ٧٠.

وأخذ بهذا المذهب المبرد في المقتضب وابن السراج وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور[١].

ويلاحظ أَنَّ المخصوص بالمدح أو بالذم في «حبَّذا ولا حبّذا» يفترق عن المخصوص بالمدح أو بالذم في «نعم وبئس» بوجوه ـ ليست هذه الدراسة مجالاً لبحثها ـ ذكرت في أماكنها[٢].

كما يلاحظ أَنّ «ذا» لا يتغير عن الإفراد والتذكير؛ لأَنَّ ذلك جرى مُجْرى المثل[٣].

أَمَّا إذا وقع بعد «حَبّ» غيرُ «ذا» من الأسماء جاز فيه وجهان:

١ ـ الرفع بـ «حبّ» نحو: حبّ زيدٌ،

٢ ـ والجر بباء زائدة، نحو «حبّ بزيد».

وأصل «حبّ»: حبب، ثم أدغمت الباء في الباء فصار: حبّ[٤].

ثم إنْ وقع بعد حبّ «ذا» وجب فتح الحاء، فتقول: حَبَّذا.

وَإِنْ وَقَعَ بعدها غيرُ «ذا» جاز ضم الحاء وفتحها، فتقول: حَبَّ زيدٌ، وحُبَّ زيد، وروي بالوجهين قول الأخطل (من الطويل):

فقُلْتُ: اقتلوها عنكُم بِمزَاجِها وحبّ بها مقتولة حينَ تُقْتَلُ[٥]

٧ ـ ما يلحق بالأفعال الجامدة:

١ ـ «قَلَّ» النافية في قولهم: «قَلَّمَا يقومُ زيدٌ»[٦]، ويلاحظ أَنَّها للنفي المحض، وأَنَّها ترفع الفاعل متلوّاً بصفة مطابقة له، نحو: قَلَّ رَجُلٌ يقول ذلك، وقَلَّ رَجُلانِ يَقُولانِ ذلك. بمعنى ما رجل[٧]، ولم تُستعمل إلا للماضي[٨].

---

(١) شرح ابن عقيل، ص: ٢/ ١٧٠.
(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٥، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٤، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٤١ـ ٥٤٢.
(٣) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٢٨٥، والمقتضب، ص: ٢/ ١٤٥.
(٤) شرح ابن عقيل، ص: ٢/ ١٧٢.
(٥) شرح ابن عقيل، ص: ٢/ ١٧٢، وشرح الرضي الشافية، ص: ١/ ٤٣ و٧٦، و٧٧.
(٦) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠.
(٧) همع الهوامع، ص: ٥/ ٢١.
(٨) المصدر نفسه، ص: ٥/ ٢١.

وقد يدخل عليها ـ وعلى كَثُرَ وطَالَ وشَدَّ وقَصر ـ حرف (مَا) فيكفّها عن عمل الرفع، ولا يليها، حينئذٍ، إلا جملة فعلية صُرِّح بفعلها[١]، كقوله (من الخفيف):

قَلَّما يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلى ما ... يُورِثُ المَجْدَ دَاعِياً أو مُجِيبا[٢]

وقلّما في هذه الحالة لا فاعل لها[٣].

فأمّا قول المرار بن سعيد (من الطويل):

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ، وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُوْمُ[٤]

حيث جاء بعدها الاسم مرفوعاً، ففيه أقوال:

١ ـ قال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أَنَّ حَقَّها أَنْ يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولاها فعلاً مقدراً، وأنّ (وصال) مرتفع بـ (يدوم) محذوفاً مفسَّراً بالمذكور[٥].

٢ ـ وقيل: وجهه أَنَّه قدّم الفاعل، وردّه ابن السيِّد بأَنَّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر[٦].

٣ ـ وقيل: وجهها أَنَّهُ أَنَابَ الجملة الاسمية عن الفعلية[٧].

٤ ـ وزعم المبرّد أَنَّ (مَا) زائدة، و(وصال): فاعل لا مبتدأ[٨].

٥ ـ وزعم بعضهم أَنَّ (مَا) مصدرية لا كافة[٩].

أمّا (قلَّ) مقابل (كَثُرَ) ففعل متصرف[١٠].

٢ ـ تَبَارَكَ، من البركة، لم يستعمل منه إلاّ الماضي[١١].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣٩.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٣٩.
(٣) همع الهوامع، ص: ٥/ ٢١.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣٩، و٢/ ٦٤٤، ٢/ ٦٥٢، وهمع الهوامع، ص: ٥/ ٢١.
(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٤٠.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٤٠.
(٧) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٤٠.
(٨) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٤٠.
(٩) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٤٠.
(١٠) همع الهوامع، ص: ٥/ ٢٢.
(١١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠، وهمع الهوامع، ص: ٥/ ٢١ـ ٢٢.

٣ ـ **(سُقِطَ في يده)**، بمعنى: نَدِمَ، لم يستعمل إلاّ مبنياً للمفعول، والجار والمجرور (في يده) في محل رفع نائب فاعل[١].

٤ ـ **(عِمْ صباحاً)**، بمعنى: انْعَم، لم يستعمل منه إلاّ الأمر، فإنْ قلت: فقد قال الشاعر (من الطويل):

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيّها الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالِي[٢]

فاستعمله مضارعاً في قوله: «وهل يَعِمَن»، **قلت: إيراد هذا سوء فهم** لأَنّا إنَّما قلنا: في (عِمْ) إنّه غير متصرف بشرط أَنْ يكون معه (صباحاً)، وهذا هو فائدة ذكره معه[٣].

٥ ـ **«هاتِ» و«تَعالَ» عدهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال، والصواب** أَنَّهُمَا فعلا أمر، خلافاً للزمخشري، في زعمه أَنَّهما من أسماء الأفعال بدليل أَنّهما دالان على الطّلب، وتلحقهما ياء المخاطبة، تقول: «هَاتي» و«تَعَالَي»[٤].

واعلم أنَّ آخر «هَاتِ» مكسور أبداً، إلاّ إذا كان لجماعة المذكرين، فإنّه يضمّ، فتقول: «هَاتِ يا زيدُ، وهَاتِي يا هندُ، وهَاتِيَا يا زيدان، أو يا هندان، وهَاتِينَ يا هنداتُ، كلّ ذلك بكسر التاء، وتقول: «هَاتُوا يا قومُ»، بضمّها، فالأول كقول امرىء القيس (من الطويل):

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ[٥]

والثاني: كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[٦].

واعلم أن آخر «تَعَالَ» مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء، تقول: تَعَالَ يَا زَيدُ، وَتَعَالَي يا هندُ، وَتَعَالَيَا يَا زَيْدَان، وَتَعَالَوْا يا زيدون، وتَعَالَيْنَ يا هندات، كلّ

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠، وهمع الهوامع، ص: ٥/ ٢١ـ ٢٢.
(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠، وهمع الهوامع، ص: ٢٣/٥، والكتاب، ص: ٣٩/٤، وديوان امرىء القيس، ص؛ ٢٧.
(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٢٢.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٢٢ـ ٢٣، وشرح قطر الندى، ص: ٤١ ـ ٤٢.
(٦) سورة البقرة، ٢/ ١١١، وسورة الأنبياء، ٢١/ ٢٤، وسورة النمل، ٢٧/ ٦٤.

ذلك بالفتح، قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[(١)]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾﴾[(٢)]، والعامة تقول: «تَعَالِي»، بكسر اللام، ومن ثَمَّ لحّنوا من قال (من الطويل):

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُوْمَ تَعَالِي

بكسر اللام، والصواب الفتح كما يقال: أخشى وأسعى[(٣)].

٦ ـ وأمّا «هَلُمَّ» فاختلف فيها العرب على لغتين:

ـ إحداهما: أن تلزم طريقة واحدة، ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه، فتقول: هَلُمَّ يا زيدُ، وهَلُمَّ يا زيدانِ، وهَلُمَّ يا زيدونَ، وهَلُمَّ يا هندُ، وهَلُمَّ يا هندان، وَهَلُمَّ يا هنداتُ، وهي لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[(٤)]، أي: ائتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[(٥)]؛ أي: أحضروا شهداءكم، وهي عندهم اسم فعلٍ، لا فعل أمرٍ، لأنّها وإنْ كانت دالة على الطلب، لكنّها لا تقبل ياء المخاطبة[(٦)].

ـ والثانية: أنْ تلحقها الضمائرُ البارزة، بحسب من هي مسنده إليه، فتقول: هَلُمَّ، وهَلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهَلْمُمْنَ، بالفكّ، وسكون اللام، وهَلُمِّي، وهي لغة بني تميم، وهي عند هؤلاء فعلُ أمرٍ، لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أَنَّ «هَلُمَّ» تستعمل قاصرة ومتعدية[(٧)].

وبقيت ألفاظ أخرى أهملها ابن هشام[(٨)] وذكرها السيوطي، وهي:

ـ عَشرةُ أفعالٍ ذكرها السيوطي وأهملها ابن هشام:

١ ـ «هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ» و«هَدَّتْك من امرأة»، بمعنى: كَفَاكَ وكَفَتْك، وفي المثنى

---

(١) سورة الأنعام، ٦/ ١٥١.

(٢) سورة الأحزاب، ٣٣/ ٢٨.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٤١، وشرح شذور الذهب، ص: ٢٣. والبيت لأبي فراس الحمداني من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم.

(٤) سورة الأحزاب، ٣٣/ ١٨.

(٥) سورة الأنعام، ٦/ ١٥٠.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ٤٠ ـ ٤١.

(٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠.

(٨) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٦٠.

المذكر: مررت برجلين هذّاك، وفي الجمع المذكر: مررت برجال هذّوك، وفي المؤنث: مررت بأمرأتين هذّتاك، وفي الجمع المؤنث: مررت بنساء «هذَدْنَك»، **ولم يستعمل منه إلا الماضي**[١].

٢ ـ **كَذَبَ** ـ في الإغراء ـ، بمعنى: وَجَبَ، كقول عمر: كَذَبَ عليكم الحجُّ؛ أي وَجَبَ. قال ابن السكيت بمعنى: عليكم به، كلمة نادرة جاءت على غير قياس. وقال الأخفش: الحجّ مرفوع به، ومعناه: نصب، لأنّه يريد الأمر به، كقولهم: أمكنك الصيد، يريد: ارْمِهِ[٢].

وقال أبو حيّان: الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنَّهُ من باب الإعمال، والمرفوع فاعل «كَذَبَ» وحذف مفعول عليك؛ أي: عليكم لفهم المعنى، وإنْ نَصَبَ «الحَجّ» فهو بـ «عليك»، وفاعل «كَذَبَ» مضمر ويفسره ما بعده، على رأي سيبويه، أو محذوف على رأي الكسائي[٣].

وأما (كَذَبَ) بمعنى اختلق أو أخطأ، أو أبطل فمتصرفة[٤].

٣ ـ **يَهيطُ**، بمعنى: يَصِيحُ ويَضِجُّ، **لم يستعمل إلاّ مضارعاً**. يقال: ما زال منذ اليوم يهيط هيطاً[٥].

٤ ـ **أَهَلُم**، بفتح الهمزة والهاء وضم اللام، أو بضم الهمزة وكسر اللام. **لم يستعمل منه لا الماضي ولا الأمر في أكثر اللغات**[٦].

٥ ـ **أَهَاءُ**، مبني للفاعل، بمعنى: آخُذُ، وللمفعول بمعنى: أُعْطَى، **لم يستعمل منه غير المضارع**[٧].

٦ ـ **يَنْبَغِي**، **لم يستعمل منه إلاّ المضارع**، وقال أبو حيّان: سمع ماضيه، وقال ابن فارس: بغيته فانبغى، ككسرته فانكسر[٨].

---

(١) همع الهوامع، ص: ٥/ ٢١ـ ٢٢، وراجع القاموس المحيط، ولسان العرب، مادة: «هدد».
(٢) المصدر نفسه، ص: ٥/ ٢١.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٥/ ٢١، ولسان العرب مادة (كذب).
(٤) المصدران أنفسهما.
(٥) همع الهوامع، ص: ٥/ ٢٢.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٥/ ٢٢.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٥/ ٢٢.
(٨) المصدر نفسه، ص: ٥/ ٢٢ـ ٢٣.

٧ ـ **نَكِرَ** ـ ضدّ: عَرَفَ ـ، ذكرها ابن كيسان في تصريفه، والبهاري، **ولم يستعمل منه إلاّ الماضي**[١].

٨ ـ **يسوّي**، بمعنى: يساوي **لم يستعمل منه إلاّ المضارع**، ذكره ابن الحاج[٢].

٩ و١٠ ـ «وَدَعَ، «وذَرَ»، استغني غالباً بـ «ترك» للماضي، والترك «المصدر، متروك: اسم المفعول عنها؛ أي عن استعمال هذه الصيغ من «وذر»، و«ودع»، فعلى هذا يعدّان في الجوامد **إذ لم يستعمل منهما إلاّ الأمر**، ومن غير الغالب ما قرىء: «مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ» مخففاً، وحديث أبي داود وغيره: «دعوا الحبشة ودعوكم»، وحديثه «لينتهينّ أقوام عن ودعهم الجُمُعات» وحديث البخاري غير مكفِيٍّ، ولا مَكْفُورٍ، ولا مُودع، وقول الشاعر (من الطويل):

إذا ما استحمّت أرضه من سمائه ... جَرَى وَهو مَوْدُوْعٌ وَوَاعِدُ مصْدَقِ[٣]

(١) همع الهوامع، ص: ٥/ ٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٥/ ٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٥/ ٢٤ـ ٢٥.

الفصل السابع

المتعدّي واللازم

أولاً: عمل الفعل:

كلّ الأفعال ـ قاصرها ومتعديها، تامها وناقصها ـ مشتركة في أمرين[1]:

١ ـ أنّها تعمل الرفع[2]:

وبيان ذلك أنَّ الفعل:

ـ إمّا ناقص، فيرفع الاسم، نحو: «كان زيدٌ فاضلاً»[3]، وكقولنا: فلقد كان جمالُ الأرض كبور مهجور. . . وكاد الخِصبُ يضيعُ من المأثور على هذا المعمور. وليس الأمرُ بسهلٍ يا روحَ التّاريخ»[4]، وقد تقدّم بحثه.

وإمّا تام آتٍ على صيغته الأصلية، فيرفع الفاعل، نحو: قَامَ زيدٌ[5].

وإمّا تام آتٍ على غير صيغته الأصلية، فيرفع النائب عن الفاعل[6].

وذلك نحو: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾[7].

وكقولنا: «حُبُّكَ عِيْدَ الأَعْيَادِ، يُقَدِّسُه، الدّهرَ، حنينُ فؤادي، وَيُقَدِّسُ حُبُّ الأمجادِ»[8].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٢ـ ٣٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٥٢ـ ٣٥٣.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٥٢ـ ٣٥٣.
(٤) أساسيات النحو، ص: ٢١.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٢ـ ٣٥٣.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٣٥٢ـ ٣٥٣.
(٧) سورة هود، ١١/ ٤٤.
(٨) أساسيّات النحو، ص: ٢٠.

٢ ـ أنّها تنصب الأسماء[(١)]:

ويسمى الفعل «متعدّياً» و«متجاوزاً».. و«متخطّياً»؛ أي أنه يمدّ تأثيره إلى ما بعد فاعله، فيكونُ الأثرُ باقياً وراء المؤثر... ولهذا جعلوا الآثار مقياساً في تبويب الأفعال المتعدّية[(٢)].

والفعل أصل في العمل، بدليل:

أنّ كلّ فعل يعمل، وأنّه لا يعمل الاسم، ولا الحرف، إلاّ إذا أشبها الفعل[(٣)]، وهذا وجه قول أبي تمام (من الكامل):

خَرْقَاءُ يَلْعَبُ بِالعُقُولِ حَبَابُهَا كَتَلَعُّبِ الأَفْعَالِ بِالأَسْمَاءِ[(٤)]

ثانياً: المتعدّي واللازم:

قسم ابن هشام الفعل بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً[(٥)]، وذكر أنَّه سبعة أنواع[(٦)]:

ـ **النوع الأول**: ما لا يطلب مفعولاً به ألبتة: الفعل اللازم.

هذا النوعُ من الأفعال لا يطلب مفعولاً به البتّة[(٧)]؛ أي لا ينصب المفعول به، كـ «قام وقعد» ويسمّى «قاصراً» أو «لازماً» أو «غير متعدّ»[(٨)] أو «غير متجاوز»[(٩)]، وله علامات:

١ ـ ألّا يتّصل به هاء ضمير غير المصدر، وأنّ لا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ: «خَرَجَ» ألا تَرى أنَّه لا يقال: «زَيْدٌ خرجه عمرو»، ولا «هو مخروج» وإنما يقال: «الخروج خرجه عمرو» و«هو مخروج به» أو إليه[(١٠)].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٢ـ ٣٥٣.
(٢) أساسيّات النحو، ص: ٨٨ـ ٨٩.
(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٤٩.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٤٩ـ ٥٠، وانظر ديوان أبي تمام، ص: ١/ ٢٩.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٤.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٣٥٤.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٣٥٤.
(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٠، الجامع الصغير، ص: ٤٥.
(٩) أساسيات النحو، ص: ٨٦.
(١٠) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٧.

٢ ـ أَنْ يدلّ على حدث ذات[1]، **كقولك**: «حَدَثَ أمرٌ» و«عَرَضَ سَفَرٌ» و«نَبَتَ الزّرعُ» و«حَصَلَ الخصبُ»، وقوله (من الوافر):

إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي   فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[2]

فإن قلت: فإنّك تقول: حَدَثَ لي أَمْرٌ، وعَرَضَ لي سفرٌ، فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر، تقدّم عليه فصار حالاً، فتعلّقه أولاً وآخراً بمحذوف، وهو الكون المطلق، أو متعلق بالفعل المذكور على أنّه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به[3].

٣ ـ أن يدلّ على حدوث صفة حسيّة، نحو: طَالَ الليلُ، وقَصُرَ النَّهارُ، وخَلُقَ الثَّوْبُ، ونَظُفَ، وطَهُرَ ونَجُسَ[4].

واحترز ابن هشام بالحسيّة من نحو: عَلِمَ، وفَهِمَ، وفَرِحَ، أَلا تَرى أَنَّ الأول منها متعدّ لاثنين، نحو: علمت زيداً فاضلاً، والثاني لواحد بنفسه، نحو: فهمتُ المسألة، والثالث لواحد بالحرف نحو: فَرِحْتُ بزَيْدٍ»[5].

٤ ـ كونه على وزن «فَعُلَ» ـ بضم العين ـ، كَظَرُفَ وشَرُفَ وَكَرُمَ وَلَؤُمَ، ولأنه وقف على أفعال السجايا، وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحول قاصراً إذا حوّل وزنه إلى «فَعُلَ» لغرض المبالغة والتعجب، نحو: ضَرُبَ الرجلُ وفَهُمَ؛ بمعنى: «ما أَضْرَبَهُ، وما أَفْهَمَهُ»، وسُمع «رَحُبَتْكُمْ الطّاعَةُ»، و«أن بشراً طَلُعَ اليَمَنَ» ولا ثالث لهما، ووجههما أنَّهما ضُمِّنا معنى وَسِعَ وَبَلَغَ[6].

وقد دُرس هذا البناء دراسة وافية في «أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب»[7] وجاء فيها أن «فَعُلَ، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ، لازم دائماً، ومضارعه مضموم العين[8]، وجاء

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٥٤.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٥٤.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٥٥.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٣٥٥.
(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٣، شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥، وانظر أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٧، والجامع الصغير، ص: ٤٥.
(٧) ص: ١٨١.
(٨) «أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب»، ص: ١٨١ الملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، وانظر الكتاب، ص: ٤/ ٣٨.

في كلامهم للهيئة التي لا يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره: نحو: شَرُفَ وظَرُفَ[١]، ومعنى «فَعُلَ» لأفعال الطبائع أي ما جبل عليه الإنسان من الأفعال الصَّادرة عن الطبيعة، وذلك نحو: حسُن، وقبُحَ، وَوَسُمَ وقسُمَ، وكَبُرَ، وصَغُرَ، وطَوُلَ، وقَصُرَ، وسَهُلَ، وَصَعُبَ، وَسَرُعَ، وبَطُؤَ وَحَلُمَ، ورفق. . . فهذه الأوصاف مخلوقة تدلّ على الصفة التي طبع فيها صاحبها؛ أي الحسن، والقبح، والوسامة، والقسامة، والكبر، والصغر، والطول، والقصر، والغلط، والسهولة، والصعوبة، والسرعة، والبطء، والنقل، والحلم، والرفق، كما يجري غير الغريزة مجراها، إذا كان له لبث ومكث، نحو حلم، وبرع، وكرم وفحش[٢]، ويلاحظ أنَّ عينه قد ضمت لأنَّها كانت خلقة وطبيعة، وصاحبها مسلوب الاختيار، لذا جعل الضم علامة للخلقة[٣].

وهذا البناء لازم دائماً ـ كما مرّ ـ وقد اعترض ابن الحاجب على القائلين بأَنَّ (فَعُلَ) جاء متعدّياً في حالتي التضمين والتحويل[٤].

أ ـ اعترض على التضمين عند من قال: رحبتكم الدار؛ أي وسعتكم على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، حين قال: إنّ هذيلاً تجعل الكلمة التي على وزن «فَعُلَ» متعدّية، إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها[٥]، كقول علي بن أبي طالب: «إن بشراً قد طلع اليمن» أي بلغ، فضمّنه معنى البلوغ[٦].

لكن ابن الحاجب يجعله شاذاً ويقول[٧]: «وشَذَّ رَحُبَتْكَ الدَّارُ: أي رَحُبَتْ بِك»، فكثر استعماله، فحذفوا الباء اختصاراً، فهو في الحقيقة غير متعدّ، فإنّك لو قلت في «شَرُفْتَ بكذا»: «شَرفت كذا» لا يكون متعدّياً، فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدّي، قال الخليل: ، قال نصر بن سيار: أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني: أي أوسعكم، فعدّها وهي شاذة»[٨].

ب ـ كما اعترض ابن الحاجب على فكرة التحويل أو النقل عند سيبويه

---

(١) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٨١.
(٢) الأستراباذي، ص: ١/ ٧٤. وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٨١ ـ ١٨٢.
(٣) الكتاب، ص: ٢٨/٤، والجاربردي، وابن جماعة، ٢/ ٤٤، ونقرة كار والأتصاري، ص: ٢/ ٢٤.
(٤) الشافية: ص: ٤ من الملحق رقم واحد.
(٥) لسان العرب، مادة (رحب، ص: ١/ ١١٢٩، تصنيف يوسف خباط ونديم مرعشلي.
(٦) ابن جماعة، ص: ١/ ٤٤، والأشموني، ص: ٣/ ٧٨٥.
(٧) الشافية، ص: ٤، وينظر كذلك لسان العرب، مادة (رحب).
(٨) الشافية، ص: ٢.

والكسائي، وجمهور النحاة في باب «سُدْتُهُ» وقال[١]: «إنّ سُدْتُهُ» ليس من باب «فَعُلَ» في الأصلِ، لأنه لم يجيء في الصّحيح «فَعُلَ» متعدّياً في الأصل، ولا هو منقول إلى هذا الباب على رأي من قال:

إنّ أصل سُدْتُه سَوَدْتُهُ - بفتح العين - على وزن - فَعَلْتُهُ.

وإنَّ أصل بِعْتُهُ بَيَعْتُهُ - بفتح العين - على وزن - فَعَلْتُهُ.

لأنَّه لمّا علم أنَّ «العين» منهما تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً، فلا يتميّز الواوي من اليائي، حوّلوا الواوي - إلى «فَعُلَ» - بضم العين - أي سَوَدْتُهُ إلى سَوُدْتُهُ، واليائي إلى (فَعِل) - بكسر العين - أي بَيَعْتُهُ إلى بَيِعْتُهُ، ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء فصار إلى: سُوْدْتُهُ وَبِيْعْتُهُ - ثم حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين فصارا إلى: سُدْتُهُ وَبِعْتُهُ[٢]».

وقد رفض ابن الحاجب أن يكون الضمّ والكسر فيهما «للنقل من العين إلى الفاء لسببين؛ مخالفة الأصل لفظاً ومعنى:

أمّا لفظاً: فظاهرة،

وأَمّا معنى: فلاختلاف معاني الأبواب.

وقال[٣]: «وأمّا باب سُدْتُهُ فالصحيح أَنَّ الضّمّ لبيان بنات الواو لا للنقل وكذا باب بِعْتُهُ، وراعوا في باب خِفْتُ بيان البِنْيَة»، وقد تحركت الواو والياء فيهما فانقلبتا ألفين وحذفتا. ثم ضمّ «الفاء» في الواوي، وكسر «الفاء» في اليائيّ دلالة عليهما[٤].

وقد ارتكب الأولون المحذور المذكور لمّا رأوا أَنَّهم لم يفرقوا في نحو: خِفْتُ وَهِبْتُ بين الواويّ واليائيّ، فقالوا: لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضّمّ في «خِفْتُ»؛ لأنّه من الخوف، فردّ عليهم ابن الحاجب بأَنّ كسر «فاء» نحو «خِفْتُ» إنّما هو لبيان البِنية؛ لأَنَّ الدلالة على البِنية أهمّ من بيان بنات الواو والياء، لتعلّق الأول بالمعنى، والثاني باللفظ، ولمّا لم يمكنهم الدلالة على البِنية في قلت وَبِعْتُ لأَنَّ أصلهما «قَوَلَ وبَيَعَ» - بفتح الفاء والعين - فالفتح فيهما لا يدلّ على حركة العين،

---

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٤٤، ولسان العرب مادة (رحب).

(٢) الأستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٧٨. والجاربردي، ص: ١/ ٤٤، الكتاب لسيبويه، ص: ٣/ ٣٣٩ وما بعدها، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣/ ٣٣٩، وما بعدها.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ص: ٤.

(٤) الجاربردي، ص: ١/ ٤٥، والأستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٧٩.

فتركوا ذلك، ولكنهم لم يتركوا ـ أيضاً ـ بيان بنات الواو والياء حذراً من فوات المقصود أجمع، وذلك بخلاف نحو: خِفْتُ وَهِبْتُ فَإِنَّ كسرة «الفاء» تدلّ على كسرة «العين» فراعوا فيه بيان البِنية[١].

ولم يجيء من «فَعُلَ» أجوف يائيّ إلاّ في كلمة واحدة؛ وهي «هَيُؤَ الرَّجُلُ: أي صار ذا هيئة»، ولم تقلب الياء في الماضي ألفاً «إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها، وقلبها واواً؛ لأَنَّ المضارع يتبع الماضي في الإعلال، فكنت تقول: هَاء يَهُوءُ» فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل[٢].

وكذلك لم يجيء من «فَعُلُ» الناقص اليائي إلاّ: بَهُوَ الرَّجُلُ يَبْهُو، بمعنى: بَهِيَ يَبْهي، أي صار بهيّاً، ونَهُوَ الرجلُ: أي صار ذا نُهْيَة، من «النُّهْيَة»: أي: العقل[٣].

وقد يجيء «فَعُلَ» على قلّة، في باب التعجب، من الناقص اليائي، ولا يتصرّف كنعم وبئس، فلا يكون له مضارع، وذلك نحو قَضُوَ الرَّجُلُ: أي ما أَقْضَاهُ وَرَمُوَتِ اليدُ: أي ما أَرْمَاهَا.

ولم يجيء المضاعف من هذا الباب إلاّ قليلاً لثقل الضمّة والتّضعيف، وحكى يونس: لَبُبْتُ تَلَبّ، وَلَبِبْتُ تَلَبّ أكثر، وجاء: شَرُرَ ـ أيضاً ـ وقالوا: شَرِرَ ـ بكسر العين ـ كما جاء عَزُرَتِ الشَّاةُ: إذا قلّ لبنها[٤]... وأمّا حَبُبْتُ فمنقول إلى هذا الباب للتعجب ومنه قول امرىء القيس (من الطويل):

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بمزاجها ... وَحُبَّ بِهَا مقتولةً حين تُقْتَلُ

فأصل: حُبَّ: حبَبَ ـ بفتح العين ـ أو حبب ـ بكسر العين ـ ثم نقل إلى «فَعُلَ» بضم العين ـ للمدح والتعجب، ثم حُذِفت الضمة، وأدغم الباء بالباء فصار إلى: حَبَّ ـ بفتح الحاء ـ أو حُبَّ ـ بضم الحاء[٥].

٥ ـ كونه على «فَعَلَ» بفتح العين، أو «فَعِلَ» بكسر العين ـ ووصفهما على «فعِيل»، نحو: ذلّ فهو ذليل، وسمن فهو سمين، وقوي فهو قوي[٦].

---

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٤٥.
(٢) الأستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٧٦، الأشموني، ص: ٣/ ٧٨٥.
(٣) الأستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٧٦، والأشموني، ص: ٣/ ٧٨٥.
(٤) الأستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٧٦، والأشموني، ص: ٣/ ٧٨٥.
(٥) الأستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٧٧، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ١/ ١٤، و٤/ ٣٨.
(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤، شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥.

ويدلّ على أنَّ ذلّ «فَعَلَ» ـ بالفتح ـ قولهم: يَذِلّ ـ بكسر العين ـ وقلت في نحو: «ذلّ» احترازاً من نحو «بخل» فإنّه يتعدّى بالجار، تقول: بخل بكذا[١].

٦ ـ **كونه على «أَفْعَلَ» بمعنى صار ذا كذا**، نحو: أَغَدَّ البَعِيرُ؛ أي صار ذا غدّة، وأَحْصَدَ الزّرعُ، أي صار ذا حصاد[٢].

وقد درس هذا البناء في «أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب» دراسة مفصلة[٣].

٧ ـ كونه على افْعَلَلَّ كـ: اقشعرَّ واشمأزَّ واطمأنّ[٤] ـ وأصله افعلَّل ـ بإسكان اللام الأولى، ولا يأتي إلاّ لازماً، لأنه ليس في الكلام افعَنْلَلتُهُ وافعَنْليْتُهُ، ولا افْعَالَلْتُهُ، ولا افعللْتُهُ. وبناؤه لمبالغة اللازم، لأنه يقال: قشعر جلد الرجل: إذا انتشر جلده في الجملة، ويقال: اقشعرّ جلده: إذا انتشر شعر جلده مبالغة[٥].

٨ ـ **كونه على «افوعلّ»** وهو ملحق بـ «أفْعَلَلّ» كـ «اكْوَهَدَّ الفرخُ: إذا ارتعد[٦] إلى أمّه لتزقه، واكْوَألَّ الرجل: إذا كان قصيراً في غلظة وشدّة[٧].

وقيل: وزنهما: افْعَلَلَّ، نحو: اقشعرّ، والواو أصل في بنات الأربعة كما كانت أصلاً في وَرَنْتَل (الداهية)؛ لأنَّ افوَعَلَّ بناء لم يستقر في كلامهم[٨] وهو مقتضب، وقد يطاوع «فعلل» والإلحاق به نادر[٩].

٩ ـ **كونه على افْعَنْلَلَ ـ بأصالة** اللامين ـ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلالاً ـ كـ: احْرَنْجَمَ

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥.
(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤.
(٣) ص: ١٠٣ـ١٠٩، وانظر شافية ابن الحاجب، ص: ٤، وشرح ابن جماعة، وحسين الرومي (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ٤٥، وانظر شرح الأستراباذي على شافية ابن الحاجب، ص: ١/ ٨٦، وشرح الجاربردي، ص: ١/ ٤٥، وشرح نقرة كار، ص: ٢/ ٢٦، وشرح الأنصاري، ص: ١/ ٢٧، وأدب الكاتب لابن قتيبة، ص: ٤٧٢، وما بعدها، والكتاب، ص: ٤/ ٤١، ٤/ ٥٨، والشرح الملوكي، ص: ٤٨، ٦٩، وشرح شواهد الشافية للبغدادي، ص: ٤/ ٤١.
(٤) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٧، الجامع الصغير، ص: ٤٥.
(٥) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٢٨، وراجع الكتاب، ص: ٤/ ٧٧، بناء الأفعال للدتفزي، ص: ٥٦٥.
(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٧، الجامع الصغير، ص: ٤٥.
(٧) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٩٩.
(٨) الممتع، ص: ١/ ١٧٢ـ ١٧٣.
(٩) تسهيل الفوائد، ص: ٢٠١.

بمعنى: اجتمع[١]، بزيادة همزة وصل ونون بين العين واللام الأولى.

وهذا البناء في الرباعي الماضي المزيد فيه كـ «انفعل» في الثلاثي في أنّه للمطاوعة، تقول: حرجمت الإبل، فاحرنجمت: أي رددتها، فارتدّ بعضها على بعض، وليس في الكلام «احرنجمته»؛ لأنَّه نظير «انفعلت» في بنات الثلاثة، أي أنَّه لا يأتي إلاّ لازماً[٢].

١٠ ـ **كونه على افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلالاً** ـ بزيادة أحد اللامين ـ كـ: اقْنَعْسَسَ الجملُ إذا أبى أنْ ينقاد[٣]، ورجع وتأخّر[٤]، ومنه «اعْنَفْجَجَ» أي أسرع، وبناؤه لمبالغة اللازم؛ لأنّه يقال: قعس الرجل: إذا أخرج صدره في الجملة، ويقال: اقْنَعْسَسَ الرجلُ: إذا أخرج صدره وخرج ظهره مبالغة[٥].

١١ ـ **كونه على افْعَنْلَى يَفْعَنْلي افْعَنْلاءً**، كـ: احْرَنْبَى الدِّيكُ، إذا انتفش للقتال، وتَهَيّأ للغضب والشر[٦] أو نام واستلقى على ظهره، وبناؤه للازم[٧].

وشذ قوله (من الرجز):

قَدْ جَعَلَ النعاسُ يَغْرَنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

ولا ثالث لهما، ويغرنديني ـ بالغين المعجمة ـ يعلوني ويغلبني، وبمعناه يسرنديني[٨].

وقد جعله الرضي متعدّياً من باب الحذف والإيصال، عندما قال: إنّ «احرنبى» الملحق بـ «احرنجم» قد جاء متعدّياً في قول الراجز:

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤، أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٨، الجامع الصغير، ص: ٤٥.
(٢) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (مخطوطة)، ص: ١٢٧ـ ١٢٨، الكتاب، ص: ٤/ ٧٧، وبناء الأفعال للدتفزي، ص: ٥٦٥.
(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٨، الجامع الصغير، ص: ٤٥.
(٤) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٩٧.
(٥) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٩٧، راجع الشافية، ص: ٣، من الملحق رقم ١، والمفصل للزمخشري، ص: ٢٧٨، والمزهر، ص: ٢/ ٤١، الممتع، ص: ١/ ١٦٩، بناء الأفعال، ٥٦٧.
(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤، أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٨، الجامع الصغير، ص: ٤٥، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٩٧، بناء الأفعال للدتفزي، ص: ٥٦٨.
(٧) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٩٧، وبناء الأفعال، ص: ٥٦٨.
(٨) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤، والشاهد: ٧٥٦، وشرح أبيات المغني للسيوطي، ص: ٢/ ٧٥٥.

إنّي أرى النّعاسَ يغرنديني أطرده عني ويسرنديني

أَمَّا ابن جني فقد جعله صحيحاً لا شذوذ فيه بقوله: افعنليت على ضربين: متعدّ وغير متعدّ، فالمتعدي، نحو قول الراجز:

وقد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديني

- وغير المتعدي، نحو قولهم: احرنبى الدّيك وابرنتى الرجل[١].

١٢ - **كونه على استفعل**، وهو دال على التحول كـ: استحجر الطين، وقولهم: «إنّ البغات بأرضنا يستنسر»[٢].

١٣ - **كونه على وزن انفعل** ينفعل انفعالاً، نحو: انكسر وانطلق[٣].

١٤ - **كونه مطاوعاً لمتعدّ إلى واحد**، أي أن يدلّ على مطاوعة فاعله لفاعل متعدّ لواحد، نحو: كسرته فانكسر، وأزعجته فانزعج[٤].

ثم يحاور ابن هشام نفسه قائلاً:

فإن قلت: قد مضى عدّ انفعل. «قلت نعم. لكن تلك علامة لفظية، وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوع لا يلزم وزن (انفعل)، تقول: ضاعفت الحسنات فتضاعفت، وعلّمته فتعلّم، وثلمته فتثلّم، وأصله أنّ المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كـ: ألبسته الثوب فلبسه، وأقمته فقام، وزعم ابن بري أنّ الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين، نحو استخبرته الخبر فأخبرني الخبر، واستفهمته الحديث

---

(١) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، ص: ١/ ١١٣- ١١٤، وانظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٢٦.

(٢) المنصف، ص: ١/ ٨٦، وانظر أيضاً الممتع، ص: ١/ ١٨٥، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٢٦.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٢٣ وما بعدها، والشافية، ص: ٥، من الملحق رقم واحد، وبناء الأفعال للدتفزي، ص: ٥٦٢. والشرح الملوكي، ص: ٨٢، والممتع، ص: ١/ ١٩٤، والكتاب، ص: ٤/ ٧٠، وأدب الكاتب، ص: ٤٩٧، وشرح الأستراباذي للشافية، ص: ١/ ١١٠، والمفصل، ص: ٢٨٢.

(٤) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٠٠- ١١٩، والشافية، ص: ٥، شرح الأستراباذي للشافية، ص: ١/ ١٠٨، والمفصل، ص: ٢٨١، والدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٠، والجاربردي، وابن جماعة والرومي، ص: ١/ ٥٠، شرح الأنصاري ونقرة كار، ص: ٢/ ٣٠، والشرح المملوكي، ص: ٧٩، أدب الكتاب، ص: ٥٠٠، والممتع، ص: ١/ ٨٩، المنصف، ص: ١/ ٧٢، الكتاب، ص: ٤/ ٦٥.

فأفهمني الحديث، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً، وفي التعدي لواحد، نحو: استفتيته فأفتاني، واستنصحته فنصحني.

والصواب ما قدّمته لك، وهو قول النحويين، وما ذكروه ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة، وإنّما حقيقة المطاوعة أن يدلّ أحد الفعلين على تأثير ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير[١].

١٥ ـ **أن يكون رباعياً مزيداً فيه**، نحو: تدحرج واحرنجم واقشعرّ واطمأنّ[٢]، وتفصيل ذلك، كماء جاء في كتابنا «أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب»[٣]، أنّ للفعل الرباعي الماضي المزيد فيه ثلاثة أبنية لازمة، هي:

أ ـ **تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ**، وهو مطاوع: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ المتعدي، نحو: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ، بزيادة تاء في أوله، ونحو: كَرْدَسْتُهُ فَتَكَرْدَسَ.

ب ـ **اِفْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ اِفْعِنْلَالاً** ـ بزيادة همزة وصل ونون بين العين واللام الأولى ـ نحو: اِحْرَنْجَمَ القومُ: أي: اجتمعوا، وهو في الرباعي كانفعل في الثلاثي في أنَّه للمطاوعة تقول: حَرْجَمْتُ الإبلَ فَاحْرَنْجَمَتْ: أي: رددتها فارتدّ بعضُها على بعض، وليس في الكلام: احرنجمته، لأنّه نظير «انفعلت» في بنات الثلاثة؛ أي أنه لا يأتي إلاّ لازماً[٤].

ج ـ **اِفْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ اِفْعِلَّالاً**، وأصله: اِفْعَلْلَّ ـ بإسكان اللام الأولى ـ بزيادة همزة وصل في أوله وتكرار اللام الثانية، وذلك نحو: اِقْشَعَرَّ واطمأنّ، من القشعريرة والطمأنينة.

وهذا البناء في الرباعي كـ «أفعل» في الثلاثي، وهو لا يأتي إلاّ لازماً؛ لأنّه ليس في الكلام «افْعَنْلَلْتُهُ وَافْعَنْلَيْتُهُ ولا افْعَالَلْتُهُ، ولا افْعَلَلتُهُ»[٥].

وبناؤه لمبالغة اللازم؛ لأنّه يقال: قشعر جلد الرجل: إذا انتشر شعر جلده في

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٧، الجامع الصغير، ص: ٤٥.

(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٥.

(٣) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، بيروت: دار الفكر اللبناني (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٩٧م، ص: ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٧، والدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٥، مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤ـ ٥٧٥.

(٥) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٧ ـ مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥، وأبينة الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢٣٣.

الجملة، ويقال: اقشعرّ جلده: إذا انتشر شعر جلده مبالغة[١].

١٦ ـ أن يضمّن معنى فاعل قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[٢]، و﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣]، و﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾[٤] و﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[٥]، و﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨﴾[٦] وقولهم: «سَمِعَ اللّهُ لمن حَمِدَه»، وقول ذي الرمة (من الطويل):

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُروعها إلى الضَّيفِ يَجْرَحْ في عَرَاقِيبها نَصْلِي[٧]

فإنّها ضمّنت معنى: ولا تنبُ (في: ولا تَعْدُ)، ويخرجون (في: يخالفون)، وتحدّثوا (في: أَذَاعوا به)، وبارِكْ (في: وأَصْلح لي)، ولا يُصْغون (في: لا يَسَّمعون)، واستجاب (في: سَمِعَ)، وَيَعِثْ أو يُفْسِد (في: يَجْرَحْ)[٨].

١٧ ـ أن يدلّ على سجيّة، وهو ما ليس حركة جسم ـ من وصف ملازم ـ نحو: لَؤُمَ، وَجَبُنَ وَشَجُعَ[٩].

١٨ ـ أَن يَدلّ على عَرَضٍ، وهو ما ليس حركة جسم ـ من وصف غير ثابت ـ كـ: فَرِحَ، وَحَزِنَ، وكَسِلَ، ونَهِمَ: إذا شَبعَ، وأَشِرَ، وبَطِرَ[١٠].

١٩ ـ أن يدلّ على نظافة كـ: نَظُفَ، وَطَهُرَ، وضُؤَ[١١].

---

(١) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٢) سورة الكهف، ١٨/ ٢٨.

(٣) سورة النور، ٢٤/ ٦٣.

(٤) سورة النساء، ٤/ ٨٣.

(٥) سورة الأحقاف، ٤٦/ ١٥.

(٦) سورة الصافات، ٣٧/ ٦ ـ ٨.

(٧) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٥، وخزانة الأدب، ص: ٢/ ١٢٧ـ ١٢٨، وشرح المفصل، ص: ٢/ ٢٩.

(٨) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٥.

(٩) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٥، أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٧، والجامع الصغير، ص: ٤٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥.

(١٠) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٧، والجامع الصغير، ص: ٤٥، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٨٠ وما بعدها.

(١١) المصادر أنفسها.

٢٠ ـ **أن يدلّ على دَنَسٍ**، كـ: نَجِسَ، وقَذِرَ، ورَجِسَ، وأَجْنبَ[١].

٢١ ـ **أن يدل على لَوْنٍ**، كـ: إِحْمَرَّ، وإِخْضَرَّ، وإِحْمَارَّ، وإِسْوَادَّ[٢].

٢٢ ـ **أن يدل على حِلْيَةٍ**، كـ: دَعِجَ، وكَحِلَ، وشَنِبَ، وهَزِلَ[٣].

تعدية اللازم:

يعدّى الفعل اللازمُ أو القاصر بسبعة أمور هي:

١ ـ **همزة افعل**[٤]، نحو: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾[٥]، و﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾[٦]، و﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾[٧].

وقيل: النقل بالهمزة كلّه سماعي، والحق أنَّ النقل بالهمزة قياسي في القاصر، وهو ظاهر مذهب سيبويه[٨]، الذي قال: «تقول: دَخَلَ، وخَرَجَ، وجَلَسَ. فإذا أخبرت أنّ غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أَخْرَجَهُ، وأَدْخَلَهُ وأَجْلَسَهُ.

وتقول: فَزِعَ وَأَفْزَعْتُهُ، وَخَافَ وَأَخَفْتُهُ، وَجَالَ وَأَجَلْتُهُ، وَجَاءَ وَأَجَأْتُهُ، فأكثر ما يكون على «فعل» إذا أردت أَنَّ غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على «أفعلت».

ومن ذلك أيضاً، مَكَثَ، وَأَمْكَثْتُهُ[٩].

ومعنى التعدية: «أَنْ تضمّن الفِعْلَ معنى التصيير، فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً للتصيير فاعلاً لأصل الفعل في المعنى، كما يقول ابن الحاجب في الشرح المنسوب إليه[١٠]؛ أي أن تجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل، فاعلاً

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٧، والجامع الصغير، ص: ٤٥، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٨٠ وما بعدها.

(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٥، والجامع الصغير، ص: ٤٥.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٥، الجامع الصغير، ص: ٤٥، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٨٠ وما بعدها.

(٤) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٦، والجامع الصغير، ص: ٤٥.

(٥) سورة الأحقاف، ٤٦/ ٢٠.

(٦) سورة نوح، ٧١/ ١٨.

(٧) سورة غافر، ٤٠/ ١١.

(٨) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٧.

(٩) الكتاب، ص: ٤/ ٥٥.

(١٠) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢٠١، وانظر شرحي الشافية لابن جماعة ولحسين الأنصاري، (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ٤٥.

لأصل الحدث على ما كان[(١)]، وذلك:

ـ إذا أردت جعل اللازم متعدّياً ضمّنته معنى التصيير بإدخال الهمزة عليه، ثم جئت باسم وصيّرته فاعلاً لهذا الفعل المُضَمّن معنى التصيير، وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولاً لهذا الفعل[(٢)]، كقولك: خَرَجَ زَيْدٌ، فَزَيْدٌ: فاعل، وخرج: لازم، فإذا أدخلت الهمزة أصبح: أَخْرَجْتُ زيداً... فأصبح الفاعل مفعولاً.

ـ وإذا دخلت الهمزة على فعل متعدّ إلى مفعول واحد جعلته متعدّياً إلى مفعولين، نحو: حَفَرَ زَيْدٌ النهرَ، تصبح: أَحْفَرْتُ زيداً النَّهْرَ. وإذا دخلت على فعل متعدّ إلى مفعولين جعلته متعدّياً إلى ثلاثة مفاعيل[(٣)] وذلك في فعلين، وهما: «أعلم»، و«أرى» نحو: علمتَ الكتابَ سهلاً، فتصبح: أعلمتكَ الكتابَ سهلاً.

٢ ـ تضعيف العين، تقول في: «فرِح زَيْدٌ» «فَرَّحْتُهُ»[(٤)]، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝﴾[(٥)]، و﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ...﴾[(٦)].

وزعم أبو علي أنَّ التضعيف في هذا للمبالغة لا للتّعدية، لقولهم: سرت زيداً، وقوله (من الطويل):

فَلاَ تَجْزِ عَنْ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا ... فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةٍ مَنْ يَسِيرُهَا[(٧)]

وفيه نظر، لأنّ «سِرْتُهُ» قليل، وَ«سَيرّته» كثير، بل قيل: إنّه لا يجوز «سرته»، وإنّه في البيت على إسقاط الباء توسعاً، وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[(٨)].

ثم ينتقل ابن هشام إلى مناقشة الزّمخشري بقوله: **وزعم الزّمخشري أنَّ بين التعديتين فرقاً**، فقال: «لمّا نزل القرآن منجماً، والكتابان جملة واحدة، جيء بنزّل

---

(١) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢٠١، وشرح الأستراباذي لشافية ابن الحاجب، ص: ١/٨٦.
(٢) شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، ص: ١/ ٤٥، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢٠٢.
(٣) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢٠٢.
(٤) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٧، والجامع الصغير، ص: ٤٥، والكتاب، ص: ٤/ ٥٥، والمفصل، ص: ٢٨١، والشرح الملوكي، ص: ٧٢، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢٠٨.
(٥) سورة الشمس، ٩١/ ٩.
(٦) سورة يونس، ١٠/ ٢٢.
(٧) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٧، والبيت لخالد بن وزهير، وانظر ديوان الهذليين، ص: ١/ ١٥٦.
(٨) سورة آل عمران، ٣/ ٣ ـ ٤.

في الأول وأنزل في الثاني»[١] وَإنّما قال (الزّمخشري) في خطبة الكشاف: «الحمد للّهِ الذي أنزل القرآنَ كلاماً مؤلفاً منظّماً، ونزّله بحسب المصالح منجّماً»[٢]؛ لأنّه:

أراد بالأول «أنزله» من اللوح المحفوظ إلى السَّمَاءِ الدُّنيا، وهو الإنزال المذكور في ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾[٣]، وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾[٤].

وأمّا قولُ القفال: إنّ المعنى الذي أنزل في وجوب صومه أو الذي أنزل في شأنه مُتَكَلِّفٌ لا داعي إليه[٥]، وأراد بالثاني: تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاث وعشرين سنة[٦].

ويشكل على الزّمخشري قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾،[٧] فقرن «نزّل» بجملة واحدة[٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ...﴾[٩]، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾[١٠]، وهي آية واحدة[١١]. وابن هشام في ذلك موافق لسيبويه الذي يقول: ومثل أفرحت وفرّحت: أنزلت ونزّلت، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾[١٢]. والنقل بالتضعيف سماعيّ في القاصر وفي المتعدي لواحدٍ، وظاهر قول سيبويه[١٣] أنه سماعيٌّ مطلقاً، وقيل: قياسيٌّ في القاصر والمتعدي إلى واحدٍ، وفعّل يواخي (أفعل) في

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٨.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٧٨.
(٣) سورة القدر، ٩٧/ ١.
(٤) سورة البقرة، ٢/ ١٨٥.
(٥) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٨.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٧٨.
(٧) سورة الفرقان، ٢٥/ ٣٢.
(٨) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٨.
(٩) سورة النساء، ٤/ ١٤٠.
(١٠) سورة الأنعام، ٦/ ٦٨.
(١١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٨.
(١٢) سورة الأنعام، ٦/ ٣٧.
(١٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٨، الكتاب، ص: ٤/ ٥٥ـ ٥٦.

التعدية[١]، وقد يجيء الشيء على (فعّلت) فيشترك (أفعلتُ)، وذلك قولك: فَرِحَ وَفَرَّحْتُهُ... وَإِنْ شئت «أفرحته»، وَغَرِمَ، وغرّمته، وَإِنْ شئت قلت: «أَغْرَمْتُهُ»، كما تقول: فزّعته وَأَفْزَعْتُهُ، وتقول: ملح وملّحته، وسمعنا من العرب من يقول: أملحته كما تقول أفرغته.

وقالوا: ظرف وظرفته، ونبل ونبلته، ولا يستنكر «أَفْعَلْتُ» منهما، ولكن هذا أكثر واستغني به[٢].

٣ ـ ألف المفاعلة: تقول في «جَلَسَ زَيْدٌ وَمَشَى وَسَارَ» جَالَسْتُ زيداً ومَاشَيْتُهُ وَسَايَرْتُهُ[٣]، والأصل في نحو: «ضَارَبَ زيدٌ عمراً»، هو الضرب المنسوب إلى زيد والمتعلق بعمرو؛ أي وقع على عمرو صريحاً مع أنّه، أيضاً، منسوب إلى عمرو ومتعلق بزيد؛ أي واقع عليه، ضمناً. فكلّ منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه آخر؛ أي أن زيداً ضرب عمراً وكذلك ضرب عمرو زيداً في نفس الوقت.

ولأن «فَاعَلَ» وضع لنسبه الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره على المفعولية مع أنَّ الآخر فعل ذلك، فجاء غير المتعدّي متعدّياً، نحو: «كرم»، فهو فعل لازم، فإذا زيد عليه ألف بين «الفاء» و«العين» صار إلى مثل: كارم زيد عمراً.... ولأجل ذلك أيضاً جاء الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد غير صالح المشاركة بالمفاعلة إلى مفعولين، نحو: جَذَبَ زَيْدٌ الثوبَ، فالثوب هو المفعول، لكنه غير صالح للمشاركة، فإذا نقل الفعل إلى «فاعل» صار إلى مثل «جاذب زيدٌ عمراً الثوبَ»، وذلك بزيادة مفعول آخر صالح للمشاركة، وهو هنا «زيد».

أمّا إذا كان الفعل متعدّياً إلى مفعول واحد صالح للمشاركة، فيكتفي به، نحو: «شاتم زيد عمرا»[٤]، وتأتي (فاعل) لمعان عديدة، هي[٥]:

---

(١) المفصل، ص: ٢٨١، الشرح الملوكي، ص: ٧٢، الكتاب، ص: ٤/ ٥، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢٠٨.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٥٥ـ ٥٦.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٧، الجامع الصغير، ص: ٤٥.

(٤) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢١١، والأستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٩٦، الجاربردي، ص: ١/ ٤٧، شرح نقرة كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٨، الكرمياني، ص: ٢/ ٢٨٨، الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨١.

(٥) المصادر أنفسها.

المشاركة[١]، وبمعنى «فعّل»[٢]، وبمعنى «فعل»[٣] وبمعنى «أفعل»[٤]، وبمعنى «جعل الشيء ذا أصل، وبمعنى «المتابعة»[٥].

٤ ـ **صوغه على «فَعَلْتُه ـ بفتح العين ـ أَفْعُلُهُ ـ بضم العين ـ.** لإفادة المغالبة، تقول: كَرَمْتُ زيداً ـ بالفتح؛ أي غلبته في الكرم[٦]، وَخَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ، وغَالَبَنِي فَغَلَبْتُهُ أَغْلُبُهُ[٧].

ومعنى المغالبة أَنْ يَغْلِبَ أحد الأمرين الآخر في المصدر، فيذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب، فلا يكون إذاً، إلاّ متعدياً، سواء كان في الأصل متعدّياً أم لازماً؛ لأَنَّ الفعل قد يكون من غير هذا الباب كـ «نصر وخصم وكرم»، فإنْ قصدت هذا المعنى نقلته إليه. واستثنى من هذه القاعدة «باب» وَعَدْتُهُ وَبِعْتُهُ وَرَمَيْتُهُ، فإنّهَ: أَفْعِلُهُ ـ بكسر العين ـ أي استثنى منه، المثال الواوي، والأجوف اليائي، والناقص اليائي، وما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية[٨]، وقد تقدّم الكلام على النقل والتحويل.

٥ ـ **صوغه على استفعل للطّلب أو النسبة إلى الشيء**، كـ: استخرجت المال، واستحسنت زيداً، واستقبحت الظلم[٩].

وهذا البناء بناؤه للتعدية غلباً ـ وقد يكون لازماً كما مرّ ـ ويكون للسؤال غالباً؛ أي للطلب والاستدعاء، ومعناه نسبة الفعل إلى الفاعل لإرادة تحصيل المشتق هو منه، وذلك:

---

(١) الشرح الملوكي، ص: ٧٣.
(٢) أدب الكاتب، ص: ٤٩٣.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٤٩٢، الشرح الملوكي، ص: ٧٣.
(٤) أدب الكاتب، ص: ٤٩٢.
(٥) شرح الأستراباذي للشافية، ص: ١/ ٩٦، وشرح الجاربردي، ص: ١/ ٤٧.
(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٧، وشافية ابن الحاجب، ص: ٣، والممتع، ص: ١/ ١٧٣، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢١١ ـ ٢١٢.
(٧) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٢١١ ـ ٢١٢.
(٨) المرجع نفسه، ص: ٢١١ ـ ٢١٢.، وشافية ابن الحاجب، ص: ٣، والممتع، ص: ١/ ١٧٣، والكتاب، ص: ٤/ ١٠١، الأستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٧٠، وشرح الجاربردي للشافية، ص: ١/ ٤١، وشرح نقرة كار وشرح الأنصاري، ص: ٢/ ٢١.
(٩) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٧، والجامع الصغير، ص: ٤٥.

ـ قد يكون صريحاً، نحو استكتبته؛ أي طلبت منه الكتابة، واستوهبته، سألته هبة، واستعطيته: سألته المعطية، واستعتبته: سألته العتبى، واستعفيته سألته الإعفاء، واستفهمته: سألته الفهم.

ـ وقد يكون تقديراً، نحو: استخرجت الوتد من الحائط، فليس هنا طلب صريح، بل المعنى لم أزل أتلطّف وأتحيّل حتى خرج، فنزل ذلك منزلة الطّلب، ولكن في قولنا: «استخرجت زيداً» طلباً حقيقياً[1].

ـ وقد لا يكون للإصابة على صفة؛ أي للاعتقاد أنَّه على صفة أصليّة، نحو، استكرمته: أي اعتقدت فيه الكرم، واستسمنته، أي عددته ذا سمن، واستعظمته، أي عددته ذا عظمة، واستجدته، أي أصبته جيّداً، واستخففته واستثقلته، إذا وجدته كذلك[2].

٦ ـ **التضمين**، ويختصّ التضمين من غيره من المعديات بأنّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدّى: ألوت ـ بقصر الهمزة، بمعنى قصرت ـ إلى مفعولين بعدما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا ألوك نصحاً، ولا ألوك جهداً» لما ضمّن معنى لا أمنعك[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا. . .﴾[4].

وعدّى خَبَرَ، وخبّر، وحدَّث، وَأَنْبَأَ وَنَبَّأَ إلى ثلاثة، لما ضمّنت معنى: أعلم وأرى، بعدما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار[5].

ولذلك عدّى: «رحب» و«طلع» إلى مفعول لما تضمّنا معنى «وسع وبلغ»، وقالوا: فرقت زيداً، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٧٠، الشرح الملوكي، ص: ٨٢، الممتع، ص: ١/ ١٩٥، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، شرح الأستراباذي للشافية، ص: ١/ ١١٠، شافية ابن الحاجب، ص: ٥، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٢٣.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٧٧، الممتع، ص: ١/ ١٩٤، الشرح الملوكي، ص: ٨٣، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، المفصل، ص: ٢٨٢، شرح الأستراباذي للشافية، ص: ١/ ١١١، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ١٢٤.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٨ـ ٥٧٩.

(٤) سورة آل عمران، ٣/ ١١٨.

(٥) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩.

نَفْسَهُۥ﴾[١]، . لتضمّنها معنى: خاف وامتهن أو أهلك[٢]، وقد تقدّم الكلام على التضمين.

٧ ـ **إسقاط الجار توسّعاً**[٣]: نحو: قوله تعالى: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[٤]؛ أي: على سرّ؛ أي نكاح[٥]، ونحو: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[٦]، أي عن أمره، و﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[٧]؛ أي عليه[٨]، و«قول الزجاج إنّه ظرف ردّه الفارسيّ بأنّه مختص بالمكان الذي يرصد فيه، فليس فيهما، وقول ساعدة بن جؤبة الهذلي في وصف رمح (من الكامل):

لَدْنٌ بِهَزّ الكَفّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[٩]

أي في الطريق، أي كما عسل في الطريق الثعلب، وقال ابن هشام: «وقول ابن الطراوة إنّه ظرف مردود أيضاً، بأنّه غير مبهم، وقوله: إنّه اسم، وقوله: إنّه اسم لكلّ ما يقبل الاستطراق، فهو مبهم لصلاحيته لكلّ موضع منازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق[١٠]، ومن الوهم في الأول قول الزّمخشري في قوله: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ ﴿٦٦﴾﴾[١١]، و﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا

---

(١) سورة البقرة، ٢/ ١٣٠.

(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩، والجامع الصغير، ص: ٤٦.

(٤) سورة البقرة، ٢/ ٢٣٥.

(٥) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩.

(٦) سورة الأعراف، ٧/ ٥.

(٧) سورة التوبة، ٩/ ٥.

(٨) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩.

(٩) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٧٩، الشاهد: ٩٢٤، وانظر: ص: ١/ ٣، الشاهد رقم (٣)، و٢/ ٦٣٧، الشاهد: ٩٨٠، شرح شواهد المغني للسيوطي، ص: ١/ ١٧ الشاهد (٢)، وص: ٢/ ٨٨٥، الشاهد: ٧٥٧، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٩، والكتاب، ص: ١/ ٣٥ـ ٣٦، ١/ ٢١٤، وانظر ديوان الهذليين، ص: ١/ ١٩٠، وخزانة الأدب، ص: ٣/ ٨٣، حيث أورد الشاهد مع عدد من الأبيات. فقد تكون «لَدْنٌ» مجرورة على أنّها صفة أخرى، (لا اسم ذابل)، من البيت الذي سبقه (من كلم أسحم ذابل، لا ضرة/ قصر، ولا راش الكعوب معلب)، ويجوز رفعه على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو لدن.

(١٠) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩.

(١١) سورة يس، ٣٦/ ٦٦.

﴿ٱلْأُولَىٰ﴾[1]، وقول ابن الطراوة في قوله:

ـ «كما عسل في الطريق الثعلب»، وقول جماعة في «دخلت الدار» أو المسجد، أو السوق، إنّ هذه المنصوبات ظروف، وإنما يكون ظرفاً مكانيّاً، ما كان مبهماً، ويعرف بكونه صالحاً لكلّ بقعة، كمكان، وناحية، وجهة، وجانب، وأمام، وخلف.

والصواب أنّ هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً، والجار المقدّر «إلى» في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾، و«في» في البيت، و«في» أو «إلى» في الباقي، ويحتمل أن (استبقوا) ضمن معنى تبادروا، وقد أجيز الوجهان في ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[2]، ويحتمل (سيرتها) أن تكون بدلاً من ضمير المفعول بدل اشتمال، أي سنعيدها طريقتها، ومن ذلك قول الزجاج في (واقعدوا لهم كلّ مرصد)، إنّ كلا ظرف، وردّه أبو علي في الإغفال[3]، بما ذكرنا، وأجاب أبو حيّان بأنّ (اقعدوا) ليس في حقيقته، بل معناه: ارصدوهم كلّ مرصد، ويصحّ: ارصدوهم كل مرصد، فكذا يصحّ قعدت كلّ مرصد، قال: ويجوز قعدت مجلس زيد، كما يجوز قعدت مقعده[4].

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في الصدر. والفرق أن انتصاب هذا النوع إلى الظرفية، على خلاف القياس لكونه مختصاً، فينبغي ألاّ يتجاوز به محل السّماع، وأمّا نحو: (قعدت جلوساً) فلا دافع له في القياس.

وقيل: التقدير: اقعدوا لهم على كلّ مرصد، فحذف (على) كما قال (من الطويل):

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الّذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي[5]

أي لقضي عليّ، فحذفت (عَلَى) وجعل مجرورها مفعولاً، وقد حمل الأخفش

---

(١) سورة طه، ٢٠/٢١.

(٢) سورة البقرة، ٢/١٤٨.

(٣) الإغفال: كتاب في معاني القرآن لأبي علي الفارسي ذكر فيه ما أغفله أبو إسحاق.

(٤) مغني اللبيب، ص: ٢/٦٣٧، الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه بالاقتباس عن مغني اللبيب، ص: ٢/٦٣٧، هامش (٦)

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/١٥٢، ص/٦٣٨.

على ذلك ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[١]؛ أي على سرّ؛ أي نكاح، وكذلك ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾[٢]؛ أي على صراطك[٣].

وقياس الزجاج أن تقول في (قَالَ: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾[٤]، مثل قوله في: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[٥].

والصواب في الموضعين أنهما على تقدير (على)، كقولهم: «ضرب زيد الظهر والبطن» فيمن نصبهما، أو (أن لأقعدن، وأقعدوا) ضمنا معنى «أَلْزَمَنَّ»، و«أَلْزَمُوا»[٦].

وحذف الجار وانتصاب المجرور ثلاثة أقسام:

١ ـ **سماعي جائز في الكلام المنثور**[٧]، نحو: نصحته، وشكرته، والأكثر ذكر اللام، نحو: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٧٩﴾﴾[٨]، وكقوله: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾﴾[٩].

٢ ـ **سماعي خاص بالشعر**[١٠]، كقول ساعدة بن جؤبة (من الكامل):

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[١١]

وكقول المتلمس (من البسيط):

آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ   وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ[١٢]

---

(١) سورة البقرة، ٢/ ٢٣٥.
(٢) سورة الأعراف، ٧/ ١٦.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٥٢، و٢/ ٦٣٧ و٢/ ٦٣٨.
(٤) سورة الأعراف: ٧/ ١٦.
(٥) سورة التوبة، ٩/ ٥.
(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٣٨، وانظر الكتاب، ص: ١/ ٣٥ ـ ٣٦.
(٧) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٩.
(٨) سورة الأعراف، ٧/ ٧٩.
(٩) سورة لقمان، ٣١/ ١٤.
(١٠) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٧٩.
(١١) المصدر نفسه، ص: ٢/ ١٧٩، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩.
(١٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٨٠، والمتلمس هو جرير بن عبد المسيح.

أي: في الطريق، على حب العراق[١].

٣ ـ وقياسي، وذلك مع (أنّ، وأنْ، وكي)[٢]؛

«كي»، أهمل النحويون، هنا، ذكر (كي)، مع تجويزهم في نحو: «جئت كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدرية، واللام مقدّرة، والمعنى «لكي تكرمني»، وأجازوا أيضاً، كونها تعليليّة و(أن) مضمرة، بعدها، ولا يحذف مع (كي) إلاّ (لام) العلّة؛ لأنها لا يدخل عليها جار غيرها[٣]، قال الله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[٤]، أي «لكيلا»، وذلك إذا قدّرت «كي» مصدرية[٥].

أَنّ، وأن: يحذف الجار والمجرور معها، كقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾...[٦]؛ أي: بأن لهم وبأنه[٧]، ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[٨]؛ أي: (أَنْ) أو (عَنْ) على خلاف في ذلك بين المفسرين[٩]، ومما يحتملهما قوله (من الطويل):

وَيَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي المَعَالِيَ خَالِدٌ　　　وَيَرْغَبُ أَنْ يرضي صنيع الألائم[١٠]

أنشده ابن السيد؛ فإن قدّر «في» أوّلاً، و«عن» ثانياً، فمدح، وإن عكس فذم، ولا يجوز أن يقدّر فيهما معاً «في» أو «عن» للتناقض[١١].

واشترط ابن مالك في «أنّ» و«أنْ» أمن اللبس، فمنع الحذف في نحو «رغب في أن تفعل» أو «عن أنْ تفعل»، لإشكال المراد بعد الحذف، **ويشكل عليه** ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٨٠.
(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩، الجامع الصغير، ص: ٤٦، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٨٢.
(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩ـ ٥٨٠، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٨٢.
(٤) سورة الحشر، ٥٩/ ٧.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٨٢.
(٦) سورة البقرة، ٢/ ٢٥.
(٧) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٨٠.
(٨) سورة النساء، ٤/ ١٢٧.
(٩) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٨٣، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٨٠.
(١٠) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٨٠، الشاهد: ٩٢٥، والبيت مجهول القائل.
(١١) المصدر نفسه، ٢/ ٥٨٠.

تَنكِحُوهُنَّ﴾[١]، فحذف الحرف، مع أنّ المفسرين اختلفوا في المراد[٢].

ومحلّ «أنّ» و«أنْ» وصلتهما بعد حذف الجار:

ـ نصب، عند الخليل وأكثر النحويين، حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ـ وجوز سيبويه أن يكون المحل جرّاً، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسانٌ إنّه جرّ لكان قولاً قويّاً، وله نظائر، ونحو قولهم: «لاه أبوك»[٣].

وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أنَّ الخليل يرى أنّ الموضع جرّ وأنّ سيبويه يرى أنّه نصب فسهو[٤]. وممّا يشهد لمدّعي الجرّ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾[٥]، و﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾[٦]، أصلهما: لا تدعوا مع الله أحداً، لأَنّ المساجد للّهِ، وفاعبدون لأنّ هذه أمّتكم أو لأنّ هذه أمتكم فاتّقون[٧]. ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أن وصلتها»، لا تقول: «أنّك فاضل عرفت»، وقول الفرزدق (من الطويل):

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً ... إلـيّ، ولا دَيْـنٍ بِـهَـا أَنَـا طَـالِـبُـهُ[٨]

رووه بخفض «دين» عطفاً على محل «أن تكون»، إذ أصله: «لأنْ تكون» وقد يجاب بأنّه عطف على توهم دخول اللام، وقد يتعرض بأنّ الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم.

ويجاب بأنّ القواعد لا تثبت بالمحتملات[٩].

٨ ـ وهنا معدّ ثامن ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: كَسِيَ

---

(١) سورة النساء، ٤/ ١٢٧.

(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٨٢ـ ١٨٣.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٨٠، والكتاب، ص: ٣/ ١٢٦ـ ١٢٩.

(٤) المصدران أنفسهما.

(٥) سورة الجن: ٧٢/ ١٨.

(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٨٠، ويلاحظ أنّ ابن هشام قد مزج بين آيتين: الأولى، وهي المستشهد بها، ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾ سورة المؤمنون، ٢٣/ ٥٢، ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ سورة الأنبياء، ٢١/ ٩٢.

(٧) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٨٠.

(٨) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٨١.

(٩) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٨١.

زيدٌ، بوزن فرح فيكون قاصراً، وقال (من الوافر):

وَأَنْ يَـعْـرَيْـنَ إِنْ كَـسِـيَ الـجَـوَارِي ... فَـتَـنْـبُـو الـعَـيْـنُ عَـنْ كَـرَمٍ عَـجَـافِ[١]

فإذا فتحت السين صار بمعنى «ستر وغطى»، وتعدّى إلى واحد، كقول امرىء القيس (من المتقارب):

وَأَرْكَـبُ فِـي الـرَّوْعِ خَـيْـفَـانَـةً ... كَـسَـا وَجْـهَـهَـا سَـعَـفٌ مُـنْـتَـشِـرْ[٢]

أو بمعنى: أعطى كسوة، هو الغالب، فيتعدّى إلى اثنين، نحو: كسوت زيداً جبة، قالوا: وكذلك شتِرت عينه ـ بكسر التاء ـ قاصر بمعنى انقلب جفنها، وشَتَرَ اللَّهُ عينه ـ بفتحها ـ متعدّ، بمعنى قلبها[٣].

«وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: شتَره فشتِر، كما يقال: ثرمَه فثرم، وثلَمَه فَثَلِمَ، ومنه: كسوته الثوب فكسِيه، ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول[٤]».

النوع الثاني: ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار، كـ: غضبت من زيد، و«مررت به أو عليه» فإن قلت: وكذلك تقول فيما تقدم: ذلّ بالضرب وسمن بكذا،

قلت: المجروران مفعول لأجله لا مفعول به[٥]؛ لأنَّ المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، سواء أكَانَ وقوعه عليه مباشرة أم بواسطة أحرف الجر[٦].

النوع الثالث: ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً[٧] ويكون علاجاً وغَيْرَ علاج؛

ـ فالعلاج: ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: ضربت زيداً، وقتلت بكراً.

ـ وغير العلاج: ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكون مما يتعلق بالقلب، نحو: ذكرت زيداً، وفهمت الحديث، وذلك على حسبما يقتضي ذلك الفعل، نحو: أكرمت زيداً وشربت الماء[٨].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٨١، ولسان العرب مادة: «كرم»، والبيت لأبي خالد القناني.
(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٨١، وديوان امرىء القيس، ص: ١٦٣.
(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٨١.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٨١.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥.
(٦) انظر شرح شذور الذهب، هامش: ٣٥٤ و٣٥٥.
(٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٠، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٦.
(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٠، وشرح المفصل، ص: ٧/ ٦٢.

ـ ومنه أفعال الحواس، نحو: «لمست الخدّ»[١] و«لمست المرأة»[٢]، قال الله تعالى: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[٣]، وليس منه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ﴾[٤]، بل المعنى التمسنا خبرها[٥]. وقول الشاعر (من الطويل):

لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أبتغي الغِنَى وَلَمْ أدْرِ أَنَّ الجودَ من كَفِّهِ يُعْدِي[٦]

ـ وذقت الطعام[٧]، قال تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾[٨]، وهو على طريق الاستعارة[٩].

ـ وأبصرت الهلال ورأيته[١٠]، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾[١١]، وقال الفرزدق (من المنسرح):

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أرقت له بين ذراعي وجبهة الأسد[١٢]

ـ وسمعت الأذان[١٣]، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾[١٤]. وأمّا قوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[١٥] فضمّن معنى «يصغون» فلذلك عدّى بـ «إلى»، وأمّا قول المصلي: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»[١٦]، فمعناه: استجاب الله لمن حمده[١٧].

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٠، وشرح المفصل، ص: ٧/ ٦٢.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٦.
(٣) سورة النساء، ٤/ ٤٣.
(٤) سورة الجن، ٧٢/ ٨.
(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥١.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥١، وقائلة ابن الخياط عبد الله بن محمد بن سالم بن يوسف من شعراء الدولتين، انظر **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري** لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، (ت ٣٧١ هـ)، مصر: دار المعارف (١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م)، تحقيق السيد أحمد صقر، ص: ١/ ٦٧.
(٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥١، شرح شذور الذهب، ص: ٤٥٦.
(٨) سورة الدخان، ٤٤/ ٥٦.
(٩) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥١.
(١٠) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥١، وشرح شذور الذهب، ص: ٤٥٦.
(١١) سورة الفرقان، ٢٥/ ٢٢.
(١٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥١، والكتاب، ص: ١/ ١٨٠.
(١٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥١، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٦.
(١٤) سورة ق، ٥٠/ ٤٢.
(١٥) سورة الصافات، ٣٧/ ٨.
(١٦) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٢، وانظر صحيح مسلم، ص: ٢/ ١٧، باب التسميع والتحديد والتأمين.
(١٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٢.

وإذا أدخلت «سَمِعَ» على غير مسموع فقلت: «سمعت زيداً يتكلّم»، فهو على حذف مضاف، أي سمعت صوت زيد يتكلّم، ويتكلّم جملة في موضع نصب حال[1].

وزعم بعضهم (أبو علي الفارسي) أنّ، «سمع» إذا دخلت على غير المسموع كهذا المثال، فإنّها تتعدّى إلى مفعولين ثانيهما جملة[2].

وليس صحيحاً، لأنّ «يتكلّم» جملة، والجمل لا تقع مفعولة إلاّ في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: ظننت وعلمت وأخواتها، وسمعت ليس منها، والحقّ أنّه يتعدّى إلى مفعول واحد كأخواته، ولا يكون ذلك المفعول إلاّ ممّا يسمع[3].

ـ وشممت الطيب[4].

النوع الرابع: ما يتعدّى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار. كـ: شَكَرَ، ونَصَحَ، وقَصَدَ؛ نقول: شَكَرْتُهُ، وشَكَرْتُ لَهُ، ونَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ، وقَصَدْتُ وقَصَدْتُ له وقَصَدْتُ إليه، قال تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾[5]، و﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[6] و﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾[7]. وقيل: «تقصدين جامعتي... وتقصدين لها، وتقصدين إليها،... ثم تشكرينها... وتشكرين لها. وأخيراً تنصحين هذا الجامعيّ... أو تنصحين له أليس الدين النصيحة؟[8].

النوع الخامس: ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدّى أخرى لا بنفسه ولا بالجار، وذلك نحو: «فَغَرَ» ـ «بالفاء» والغين المعجمة ـ و«شَحَا» ـ بالشين المعجمة والحاء المهملة ـ تقول: «فَغَرَ فَاهُ» و«شَحَاهُ» بمعنى فتحه، و«فغر فوه» و«شحا فوه»

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٢، وشرح المفصل، ص: ٧/ ٦٢.
(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٢، وشرح المفصل، ص: ٧/ ٦٢.
(٣) شرح المفصل، ص: ٧/ ٦٢.
(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٦، وأساسيات النحو، ص: ٨٩.
(٥) سورة النحل، ١٦/ ١١٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٦.
(٦) سورة لقمان، ٣١/ ١٤.
(٧) سورة الأعراف، ٧/ ٩٢ـ ٩٣.
(٨) أساسيّات النحو، ص: ٨٩.

بمعنى انفتح(١).

٧ ـ **النوع السادس: ما يتعدّى إلى اثنين**: وقسّمه قمسين:

أحدهما: **ما يتعدّى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى**، نحو: «نقص»، تقول: نقص المال، ونقصت زيداً ديناراً ـ بالتخفيف فيهما ـ قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾(٢) وأجاز بعضهم كون (شيئاً) مفعولاً مطلقاً؛ أي: نقصاً ما(٣).

الثاني: **ما يتعدّى إليهما دائماً**(٤)، وقسّمه ثلاثة أقسام:

١ ـ **ما ثاني مفعوليه كمفعول «شكر»**(٥)؛ أي أن أوّل المفعولين مسرّح دائماً، أي مطلق من قيد حرف الجر(٦).

والثاني، تارة مسرّح منه، وتارة مقيد به(٧) وذلك كـ:

ـ أمره، تقول: أمرتك الخير، وأمرتك بالخير(٨)، قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾(٩)، وقال عمرو بن معديكرب الزبيدي (من البسيط):

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ(١٠)

فجمع بين اللغتين(١١).

ـ «**استغفر**»، قال الشاعر (من البسيط):

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٦، وانظر لسان العرب، مادة: «شَحَا» و«فَغَرَ».

(٢) سورة التوبة، ٩/ ٤.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٦.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٧، وشرح المفصل، ص: ٧/ ٦٣.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٦، و٣٥٧، و٣٦٩.

(٦) المصدر نفسه، ص: ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٦٩.

(٧) المصدر نفسه، ص: ٣٥٧.

(٨) المصدر نفسه، ص: ٣٥٧.

(٩) سورة البقرة، ٢/ ٤٤.

(١٠) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٩، وانظر مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٤٩ـ ٣٥٠، وقد استشهد به في الكتاب، ص: ١/ ٣٧، شرح شواهد المغني للسيوطي، ص: ٢/ ٧٢٧، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص: ١/ ٢٢٠ من النسخة التي حققها يوسف حسن عمر، وراجع خزانة الأدب، ص: ١/ ٣٣٩، الكامل للمبرد، ص: ١/ ٢١، شرح المفصل، ص: ٨/ ٥٠.

(١١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٩.

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطَئِي ذنبي، وَكُلُّ اِمْرِىءٍ لا شَكَّ مُؤْتَزَرُ[١]

وقال الآخر (من البسيط):

أَسْتغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ[٢]

واستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل[٣].

ـ **اختار**، قال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[٤]؛ أي من قومه، وقال الشاعر (من الطويل):

وَقَالُوا: نَأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالبُكَى فَقُلْتُ: البُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي[٥]

أي فاختر من الصبر والبكى أحدهما[٦]، وقيل: «واخترت الصبر من الأخلاق واخترته منهج الحياة»[٧].

ـ **كنَى**: ـ بتخفيف النون ـ تقول: كَنَيْتُهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَبِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ[٨]، وكَنَيْتُهُ أَخا الحقّ... وكنيته بأخي الحق[٩]، ويقال أيضاً: «كَنَوْتُهُ»، قال عبد بن الأبرص (من المتقارب):

هِيَ الخَمْرُ لاَ شَكَّ تُكْنَى الطِّلاَ كَما الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةِ[١٠]

ويلاحظ أنّه عدّى الفعل «تكنى ويكنى» إلى مفعولين، من غير توسط حرف

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٠.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧١، وفي أوضح المسالك باب التميز، ص: ٢/ ٣٦٣ الشاهد، ص: ٢٨٣، وانظر الكتاب، ص: ١/ ٣٧، وشرح الأشموني، ص: ١/ ٢٠١، الشاهد ٤٠٥، وهو مجهول القائل، وانظر خزانة الأدب، ص: ٣/ ١١١، الشاهد: ١٧٠، وراجع شرح الأسترابادي على شافية ابن الحاجب تحقيق يوسف حسن عمر، ص: ١/ ٥٠٣، وراجع الخصائص لابن جني، ص: ٣/ ٢٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٢/ ٦٣ و٨/ ٥١.

(٣) الكتاب، ص: ١/ ٣٨، شرح المفصل، ص: ٧/ ٦٣، وخزانة الأدب، ص: ٣/ ١١١.

(٤) الأعراف: ٧/ ١٥٥.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٢.

(٦) المصدر نفسه، ص: ٣٧٢.

(٧) أساسيات النحو، ص: ٩٣.

(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٢، الكتاب، ص: ٣٧٨ ـ ٣٩، شرح المفصل، ص: ٧/ ٦٤.

(٩) أساسيات النحو، ص: ٩٣.

(١٠) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٢، المزهر، ص: ١/ ٥٠٨، حيث روي «هي الخمر حقاً تكنى الطلا» وانظر لسان العرب مادة: «حور حيث ورد» وقال: هي الخمر تكنى الطلا ومادة «طلا» حيث يقول: «هي الخمر يكنونها بالطلا». وقال ابن منظور أيضاً: وروى ابن قتيبة عبيد «هي الخمر تكنى الطلا» وعروضه على هذا تنقص جزءاً فإذا هذه الرواية خطأ، وقال ابن بري (وقالوا هي الخمر).

الجرّ، وأول هذين المفعولين الضمير المستتر في كلّ منهما، وثانيهما الاسم الظاهر بعد كلّ منهما[١]، وقال:

«وَكِتْمَانُهَا تُكْنَى بِأُمِّ فُلان»[٢].

حيث عدّى الفعل «تكنى» إلى مفعولين، أحدهما وصل إليه بنفسه، وهو الضمير المستتر الذي هو نائب الفاعل، وثانيهما وصل إليه بحرف الجر[٣].

- «**سَمَّى**»، تقول سمّيته زيداً وسميته بزيد[٤]، وسمّيته صدقاً... وسميته بالصدق[٥]، وقال الشاعر (من الطويل):

وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا، فَلَمْ يَكُنْ   لأَمْرٍ قَضَاهُ اللَّهُ في النَّاسِ مِنْ بُدّ[٦]

- «**دَعَا**» - بمعنى سَمَّى - تقول: «دعوته زيداً، إذا أردت «دعوته» التي تجري مجرى «سمّيته»، وإنْ عنيت الدّعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً[٧]، وقال عبد الرحمٰن بن الحكم (من الطويل):

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو، وَلَمْ أَكُنْ   أَخَاهَا، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ[٨]

- «**صَدَقَ**» - بتخفيف الدال - نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾[٩]، و﴿ثُمَّ صَدَقْنَٰهُمُ ٱلْوَعْدَ﴾[١٠]، وتقول: صَدَقْتَهُ في الوعد[١١].

«**زَوَّجَ**» - تقول: «زوّجته هنداً وبهندٍ»[١٢]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ

---

(١) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين بن عبد الحميد، انظر هامش شرح شذور الذهب، ص: ٧٣.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٤.
(٣) منتهى الأرب، انظر هامش شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٤.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٤، الكتاب، ص: ١/ ٣٧-٣٩، شرح المفصل، ص: ٧/ ٦٤.
(٥) أساسيات النحو، ص: ٩٤.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٤.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٣٧٥، والكتاب، ص: ١/ ٣٧-٣٩.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٥.
(٩) سورة آل عمران، ٣/ ١٥٢.
(١٠) سورة الأنبياء، ٢١/ ٩.
(١١) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧٦.
(١٢) المصدر نفسه، ص: ٣٧٦.

وَطَرًا﴾[١]، و﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[٢].

ـ «كَالَ» و«وَزَنَ» ـ، تقول: «كِلْتُ لِزَيْدٍ طَعَامَهُ» وَ«كِلْتُ زيداً طَعَامَهُ»، و«زَنْتُ لزيدٍ مَالَهُ»، و«وَزَنْتُ زيداً مَالَهُ»[٣].

قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾[٤]، والمفعول الأول فيهما محذوف[٥].

والثاني: ما أول مفعوليهِ فاعل في المعنى؛ أيّ أنّ المفعول الثاني غير المفعول الأول، نحو: «كَسَوْتُهُ جُبَّةً»، و«أَعْطَيْتُهُ دِينَاراً»؛ فَإِنَّ المفعول الأول «لابس» «وآخذ»، ففيه فاعلية معنوية[٦].

ولك في هذا الباب:

ـ ذكر المفعولين معاً[٧]، نحو قوله: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾[٨].

ـ وحذفهما معاً[٩]، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾[١٠].

ـ وحذف أحدهما وبقاء الآخر[١١]، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾[١٢]، ونحو: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ۝٢٩﴾[١٣].

---

(١) سورة الأحزاب، ٣٣/ ٣٧.
(٢) سورة الدخان، ٤٤/ ٥٤.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦.
(٤) سورة المطففين، ٨٣/ ٣.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٢ـ ٥٣، الكتاب، ص: ١/ ٣٧.
(٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٣.
(٨) سورة الكوثر، ١٠٨/ ١.
(٩) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٣.
(١٠) سورة الليل، ٩٢/ ٥ ـ ١٠.
(١١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٣، الكتاب، ص: ١/ ٣٧.
(١٢) سورة الضحى، ٩٣/ ٥.
(١٣) سورة التوبة، ٩/ ٢٩.

الثالث: ما يتعدى لمفعولين أولهما مبتدأ وخبر في الأصل[١]، أي أن الثاني عين الأول[٢]، وليس لك أن تقصر على أحد المفعولين دون الآخر[٣]، وهو نوعان: أفعال القلوب وأفعال التصيير:

أ ـ أفعال القلوب:

التي متعلقها النسب[٤] ـ وَإِنَّما قيل لها أفعال القلوب؛ لأَنَّ معانيها قائمة بالقلب، وليس كلّ قلبي ينصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام:

ـ ما لا يتعدى بنفسه، نحو: فكَّرَ، وَتَفَكَّرَ.

ـ ما يتعدى بنفسه، نحو عَرَفَ، وفَهِمَ.

ـ وما يتعدى للاثنين، وهو المراد بهذا البحث[٥]، وهو: **ظَنَّ** ـ لا بمعنى اتَّهَم ـ وعَلِمَ ـ لا بمعنى عَرَفَ ـ وَرَأَى ـ لاَ مِنَ الرأي ـ، ووَجَدَ ـ لا بمعنى حَزِنَ أو حَقَدَ ـ وَحَجَا ـ لا بمعنى قَصَدَ ـ وَحَسِبَ، وَزَعِمَ وَخَالَ، وَجَعَلَ، ودَرَى ـ في لُغَيَّة ـ، وَهَبْ، وَتَعَلَّمْ ـ بمعنى اعلم، ويَلْزَمُ الأمر ـ وَأَلْفَى[٦].

وتنقسم هذه الأفعال أربعة أقسام:

١ ـ ما يفيد في الخبر يقينا، وهو أربعة: وَجَدَ، أَلْفَى، تَعَلَّمْ ـ بمعنى اعلم ـ، ودَرَى[٧]، بينما اقتصر غيره على ثلاثة: وَجَدَ، تَعَلَّمَ، ودَرَى[٨].

ـ **وَجَدَ**، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[٩].

وقد ترد «وَجَدَ» بمعنى «حَزِنَ» أو حَقَدَ فلا يتعدّيان بأنفسهما، بل تقول:

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٧.
(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٢.
(٣) الكتاب، ص: ٣٩.
(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٣.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٣٠ـ ٣١، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٥.
(٦) شرح قطر الندى، ص: ٢٣٥، والجامع الصغير، ص: ٢٦، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٥٢ـ ٣٥٣.
(٧) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٣١.
(٨) شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٨.
(٩) سورة المزمل، ٧٣/ ٢٠.

وجدت على الميت وحقدت على السيء»[١].

ـ **ألفى**، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾﴾[٢]، بمعنى: «وجدوا»، أثبتها الكوفيون وابن مالك[٣].

ـ **تَعَلَّمْ**، بمعنى اعلم، قال الشاعر (من الطويل):

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ[٤]

والأكثر أن يتعدّى «تَعَلَّمْ» إلى «أن وصلتها»[٥]، كقول زهير (من الطويل):

فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ... وَإِلاَّ تُضَيِّعْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهْ[٦]

وكقول الآخر (من الطويل):

تَعَلَّمْ رَسُوْلَ اللَّهِ، أَنَّكَ مُدْرِكِي ... وَأَنَّ وعِيْداً مِنْكَ كَالأَخْذِ باليَدِ[٧]

أما إذا كانت تَعَلّمْ «بمعنى» تَعَلَّم الحساب، ونحوه «تعدت لواحد»[٨].

ـ **دَرَى** ـ بمعنى عَلِمَ ـ عدَّها ابن مالك[٩]، قال الشاعر (من الطويل):

دُرِيْتَ الوَفِي العَهْدِ يَا عُرْوَةَ فَاغْتَبِطْ ... فَإِنّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيْدُ[١٠]

والأكثر في «دَرَى» أن تتعدّى إلى واحد بالباء، تقول: دريت بكذا[١١]، فإذا

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٤، الجامع الصغير، ص: ٣٦، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٨.

(٢) سورة الصافات، ٣٧/ ٦٩.

(٣) همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٤.

(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٣١، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٢، وراجع ابن عقيل، ص: ١/ ٤٢٠، والأشموني، ص: ١/ ١٥٨.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٢، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٣٢، وانظر شرح الأشموني، ص: ١٥٨/١.

(٦) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٣٢، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٨، الشاهد: ٣٢٦، والبيت من أشعار الشّعراء الستة الجاهليين، اختيار الأعلم الشنمتري (٤١٥ هـ ـ ٤٧٦ هـ)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى (١٩٧٩)، ص: ١/ ٣٠٠، البيت ٢٣.

(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٢، الشاهد: ١٨٤ (شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٨، الشاهد: ٣٢٧، ومنه حديث الدجال: (تعلموا أنّ رَبّكم ليس بأعور؛ أي: اعلموا)..

(٨) الجامع الصغير، ص: ٣٦، شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٨، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٤.

(٩) همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٤.

(١٠) شرح شذور الذهب، ص: ١/ ٣٦٠، الشاهد: ١٨١، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٣٣. الشاهد: ١٧١، شرح قطر الندى، ص: ٢٣٧، الشاهد: ٦٨، شرح الأشموني، ص: ١٥٧.

(١١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٠، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٣٤، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٤.

دخلت عليه الهمزة تعدّت إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالباء[١]، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾[٢].

٢ ـ ما يفيد في الخبر رُجحَاناً، وهو خمسة: جَعَلَ، حَجَا، عَدَّ، هَبْ، وَزَعَمَ[٣].

جَعَلَ ـ بمعنى اعتقد ـ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[٤]؛ أي اعتقدوهم.

فإن كانت بمعنى «صيّر» فستأتي في أفعال التصيير، وبمعنى «أوجد»، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[٥]، أو «أوجب»، نحو جعلت للعامل كذا، أو «ألقى»، نحو: جعلت بعض متاعي على بعض، تعدت إلى واحد.

وإذا كانت بمعنى المقاربة فتكون من باب كاد[٦].

حَجَا ـ بمعنى ظنّ ـ كقوله: «هل تحجو القول نافعاً كالفعل؟»[٧].

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوماً مُلِمَّاتُ[٨]

فإن كانت «حَجَا» بمعنى: غَلَبَ في المحاجاة، أو «قصد» كـ: «حجوت بيت الله»، أو كَتَمَ أَوْ «ردّ»، تعدت إلى واحد، وإن كانت بمعنى «أقام» أو «بخل» فهي لازمة[٩].

ـ **عَدَّ** ـ أثبتها الكوفيون وبعض البصريين، ووافقهم ابن الربيع وابن مالك[١٠] ـ

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٠، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٣٤، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٤.
(٢) سورة يونس، ١٠/١٦.
(٣) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٣٤، شرح الأشموني، ص: ١٥٨/١، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٠.
(٤) سورة الزخرف، ٤٣/١٩.
(٥) سورة الأنعام، ٦/ ١.
(٦) همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٢.
(٧) أساسيّات النحو، ص: ٩٤.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٧ الشاهد: ١٧٨، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٣٥، الشاهد: ١٧٢، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٧ الشاهد: ٣٢٢، شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٤٢٦ الشاهد: ١٢٥، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٠ الشاهد: ٥٧١.
(٩) أوضح المسالك، ص: ٤٨/٢، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٤، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٧، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٠.
(١٠) همع الهوامع، ص: ٢١٠.

كقول النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي (من الطويل):

فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى وَلَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيْكُكَ فِي العُدْمِ[١]

فإن كانت «عَدَّ» بمعنى «حسب» من الحساب، أي إحصاء المعدود تعدّت لواحد[٢].

ـ هَبْ ـ بلفظ الأمر بمعنى ظنّ ـ أثبته الكوفيون وابن عصفور وابن مالك[٣]، كقول ابن همام السلولي (من المتقارب):

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا خَالِد وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا[٤]

أي: اعتقدني[٥]، ويجب أن لا تكون «هَبْ» من الهبة[٦].

ـ زَعَمَ ـ بمعنى اعتقد ـ كقول أوس بن أبي أمية الحنفي (من الخفيف):

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إنما الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا[٧]

والأكثر في (زَعَمَ) أن تتعدى إلى «أنّ» و«أنْ» وصلتهما، كما قال صاحب العين[٨]، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾[٩]، وقال كثير عزة (من الطويل):

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ[١٠]

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/٣٦، الشاهد: ١٧٣، شرح الأشموني، ص: ١/١٥٧، وشرح ابن عقيل، ص: ١/ ٤٢٥، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٠.

(٢) شرح الأشموني، ص: ١/١٥٧، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٠.

(٣) همع الهوامع، ص: ٢/٢١٣.

(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/٣٧، الشاهد: ١٧٤، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦١ الشاهد: ١٨٢، وشرح الأشموني، ص: ١/١٥٧، وابن عقيل، ص: ١/٤٢٧، همع الهوامع، ص: ٢/١١٣.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٢.

(٦) الجامع الصغير، ص: ٣٦.

(٧) أوضح المسالك، ص: ٢/٣٨، الشاهد: ١٧٥، شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٨، الشاهد: ١٧٩، شرح قطر الندى، ص: ٢٤٠، الشاهد: ٧٠، شرح الأشموني، ص: ١/١٥٦، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١١.

(٨) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٠، شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٩، شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٧، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٢.

(٩) سورة التغابن، ٦٤/ ٧.

(١٠) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٠، الشاهد: ١٧٦، شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٩، الشاهد: ١٨٠، شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٧.

«وقيل: زَعَمُوا الأقوال كافية، وزعموا أنّها توحّد أمّة. . . أو تقنع بمبدأ»[١]، ومصدر (زَعَم) (الزَّعْمُ) قال السيرافي: هو قول مقرون باعتقاد صحّ أم لا، وقال الجرجاني: هو قول مع علم، وقال ابن الأنباري: إنَّه يستعمل في القول في غير صحّة، ويقوي هذا قولهم: «زَعَمَ مَطِيَّة الكذب»؛ أي: هذه اللفظة مركب الكذب[٢].

فإذا كانت بمعنى «تَكَفَّلَ» أَوْ «رَأَسَ» تعدّت لواحد، تارةً بنفسها، وتارة بالحرف.

وإن كانت بمعنى: «سمن» أو «هزل»، فهي لازمة[٣].

٣ ـ ما يرد بالوجهين، والأغلب كونه لليقين: وهو اثنان: رَأَى وَعَلِمَ[٤].

أمَّا رَأَى ـ بمعنى عَلِمَ ـ فكقول خداش بن زهير (من الوافر):

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[٥]

فاستعمل «رَأَى» بمعنى «عَلِمَ»، وقد تستعمل بمعنى «ظَنَّ»، وهو قليل. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾[٦]؛ أي يظنون ونعلمه[٧].

فَإِنْ كانت «رأى» بصرية، أو من «الرأي» بمعنى «المذهب» نحو: رَأَى أبو حنيفة حلّ كذا ورأى الشافعي حرمته، أو «بمعنى» أصاب رئته، تعدت إلى واحد[٨].

وأما رأى الحلمية فألحقوها برأى العلمية في التعدّي لاثنين، كقول عمرو بن أحمد الباهلي (من الوافر):

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إذا مَا تَجَافَى اللّيلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالاَ[٩]

---

(١) أساسيّات النحو، ص: ٩٥.
(٢) شرح الأشموني، ص: ١/١٥٦.
(٣) شرح الأشموني، ص: ١/١٥٧، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٢.
(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/٤١، والأشموني، ص: ١/١٥٨.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٦/ ٢٣، الشاهد: ٦٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٤، وانظر شرح ابن عقيل، ص: ١/٤١٧، الشاهد: ١١٧، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٥، الشاهد: ٣١٢.
(٦) سورة المعارج، ٧٠/ ٦ ـ ٧.
(٧) شرح ابن عقيل، ص: ١/٤١٧، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٥.
(٨) أوضح المسالك، ص: ٢/٤٨، والجامع الصغير، ص: ٣٦، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦٤، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٥.
(٩) أوضح المسالك، ص: ٢/٤٩، الشاهد: ١٨٢، وشرح الأشموني، ص: ١/١٦٣، الشاهد: =

ومصدرها «الرؤيا»، نحو: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾[١]؛ ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدراً للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾[٢]، قال ابن عباس: هي رُؤْيا عَيْنٍ[٣].

وأما عَلِمَ، بمعنى تَيَقَّنَ، فكقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٤]، ولم يأت بشاهد شعري، كما فعل الأشموني وابن عقيل، حيث ورد في شرحيهما قول الشاعر (من البسيط):

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْرُوفَ، فِانْبَعَثَتْ   إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ[٥]

وورد في شرح الأشموني (من الطويل):

عَلِمْتُكَ مَنَّاناً؛ فَلَسْتُ بِآمِلٍ   نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا[٦]

وتأتي بمعنى «ظننت» وهو قليل، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾[٧].

فإن كانت (عَلِمَ) بمعنى: «عَلِمَ الرَّجُلُ» إذا انشقت شفته العليا، فهو أعلم، فهي لازمة[٨].

وأما التي بمعتى «عَرَفَ» فتتعدّى إلى واحد[٩]، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[١٠].

= ٣٣٩، وشرح ابن عقيل، ص: ١/ ٤٤١، الشاهد: ١٣١، فـ «هم» من «أراهم»، مفعول أول و«رفقتي» مفعول ثان.

(١) سورة يوسف، ١٢/ ١٠٠.
(٢) سورة الإسراء، ١٧/ ٦٠.
(٣) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٩ـ ٥٠.
(٤) سورة محمد، ٤٧/ ١٩، واستشهد بها ابن هشام في أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٢.
(٥) شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٥، الشاهد: ٣١٥، وابن عقيل، ص: ١/ ٤١٨، الشاهد: ١١٨.
(٦) الأشموني، ص: ١/ ١٥٦، الشاهد: ٣١٦.
(٧) سورة الممتحنة، ٦٠/ ١٠، وقد استشهد بها ابن هشام في شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٤، وفي أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٢، وفي شرح قطر الندى، ص: ٢٤١، وفي شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٧.
(٨) شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٦.
(٩) أوضح المسالك، ص: ١/ ٤٨، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٤، الجامع الصغير، ص: ٣٦.
(١٠) سورة النحل، ١٦/ ٧٨.

٤ ـ ما يرد بهما، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظَنَّ، حَسِبَ، وَخَالَ[١].

ـ **أمّا ظنّ ـ بمعنى الرجحان** ـ فكقوله (من الطويل):

ظَنَنْتُكَ، إنْ شَبَّتْ لَظَى الحرْبِ، صَالِياً فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا[٢]

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾[٣]، فهي «ظَنَّ» اليقينية، وكقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾[٤]؛ أي وَإِنِّي لأَعْلَمُكَ[٥].

ـ وتأتي «ظَنَّ» بمعنى «اتَّهم»، فتتعدّى إلى واحد[٦]، نحو: عدم لي مال فظننت زيداً[٧].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[٨]؛ أي ما هو متهم على الغيب، وأمّا من قرأ بـ «الضّاد» فمعناه: ما هو ببخيل[٩].

وأما حَسِبَ، بمعنى ظَنَّ ـ فكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ﴾[١٠]، وكقول زفر بن الحارث الكلابي (من الطويل):

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا[١١]

وأمّا قول لبيد بن ربيعة العامري (من الطويل):

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٢، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٨.
(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٢، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٨.
(٣) سورة البقرة، ٢/ ٤٥ـ ٤٦.
(٤) سورة الإسراء، ١٧/ ١٠١ـ ١٠٣.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٢، الجامع الصغير، ص: ٣٦، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٥.
(٦) المصادر أنفسها.
(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٤.
(٨) سورة التكوير، ٨١/ ٢٤.
(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٤.
(١٠) سورة النور، ٢٤/ ١١.
(١١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٣، الشاهد: ١٧٨.

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُوْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إذا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلا[١]

فبمعنى: تَيَقَّنْتُ، وَعَلِمْتُ، وهو قليل[٢].

وفي مضارعها لغتان: فتح السِّين، وهو القياس، وكسرها وهو الأكثر في الاستعمال، ومصدرها: الحِسْبَان ـ بكسر الحاء ـ والمحسبة. فَإِنْ كانت بمعنى . . . صار «أحسب»؛ أي ذا شقرة أو حمرة وبياض كالبرص، فهي لازمة[٣].

وأمّا خَالَ، بمعنى ظَنَّ ـ فكقوله (من الطويل):

إِخَالُكَ ـ إِنْ لم تَغْضُضِ الطَّرْفَ ـ ذَا هوًى يَسُوْمُكَ مَا لاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ[٤]

وكقوله (من المنسرح):

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنَا أَشْكُوْ إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ[٥]

وكقول النابغة الذبياني (من الطويل):

وَحَلَّتْ بُيُوْتِي فِي يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الحُمُولَةِ طَائِرا[٦]

وقد تأتي بمعنى «عَلِمَ»، وهو قليل، كقوله (من الطويل):

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِيَ اسم فَلاَ أُدْعَى بِهِ، وَهْوَ أَوَّلُ[٧]

ـ فإن كانت بمعنى **تَكَبَّرَ أو ظَلِعَ ـ من خال الفرس: ظلع، والمضارع فيهما يخال ـ فهي لازمة**[٨].

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٤، الشاهد: ١٧٩، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٦، الشاهد: ٣١٨، وابن عقيل، ص: ١/ ٤٢٢، الشاهد: ١٢٢، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٦، الشاهد: ٥٨٣.

(٢) شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٦.

(٣) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (مخطوطة)، ص: ١٣٥، وانظر الكتاب، ص: ٤/ ٣٨ـ ٣٩، والممتع، ص: ١/ ١٧٦، ووتسهيل الفوائد، ص: ١٩٥، ولامية الأفعال (انظر مجموع مهمات المتون)، ص: ٥٧١.

(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٥، الشاهد: ١٨٠، وشرح ابن عقيل، ص: ١/ ٥٥، الشاهد: ١٣٣.

(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٤٧، الشاهد: ١٨١.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ٢٣٨، الشاهد: ٦٩، وانظر الكتاب، ص: ١/ ٣٦٨، وشرح المفصل، ص: ٢/ ٥٤، وديوان النابغة، ص: ٤٠، وانظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص: ١/ ٢٩ـ ٣٠.

(٧) شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٥، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٦.

(٨) الجامع الصغير، ص: ٣٦، شرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٥، وشرح ابن عقيل، ص: ١/ ٤٢١، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٦.

ب ـ **أفعال التصيير**[١] كـ: جعَلَ، تَخِذَ، اتَّخَذَ، رَدَّ، تَرَكَ، صَيَّرَ، وَوَهَبَ، وغادر[٢].

ـ قال الله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[٣].

ـ وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[٤].

قال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ﴾[٥].

ـ و﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى ۖ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّى جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ ۖ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّى حَقًّا ﴿٩٨﴾﴾.

﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ۖ﴾...[٦].

ـ وقال الشاعر (أبو جندب بن مرة الهذلي) (من الوافر):

تَـخِـذْتُ غُـرَازَ إِثْـرَهُـمُ دَلِـيـلاً   وَفَـرُّوا فِـي الـحِـجَـازِ لِـيُـعْـجِـزُونِـي[٧]

ـ وقال (حميد الأرقط من مشطور الرجز... ووزنه وزن بعض ضروب السريع):

وَمَـسَّـهُـمْ مَـا مَـسَّ أَصْـحَـابَ الـفِـيـلْ   تَـرْمِـيـهِـمْ حِـجَـارَةٌ مِـنْ سِـجِّـيـلْ
وَلَـعِـبَـتْ طَـيْـرٌ بِـهِـمْ أَبَـابِـيـلْ   فَـصُـيِّـرُوا مِـثْـلَ كَـعَـصْـفٍ مَـأْكُـولْ[٨]

وواضح اقتباس الراجز للمعنى القرآني ولألفاظ القرآن من سورة الفيل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴿١﴾ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ﴿٢﴾ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٣، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٥١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٥، الجامع الصغير، ص: ٣٦.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٣، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٥١، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٥.

(٣) سورة الفرقان، ٢٥/ ٢٣.

(٤) سورة النساء، ٤/ ١٢٥.

(٥) سورة البقرة، ٢/ ١٠٩.

(٦) سورة الكهف، ١٨/ ٩٨ـ ٩٩.

(٧) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٥١، الشاهد: ١٨٣، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٨، الشاهد: ٣٢٩.

(٨) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٥٢، الشاهد: ١٨٤، الكتاب، ص: ١/ ٤٠٨، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٥٨، الشاهد: ٣٢٨، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢١٧، الشاهد: ٥٨٧.

أَبَابِيلَ ﴿٣﴾ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴿٥﴾﴾[١].

وكقول الحريري (من الطويل):

وَأَحْوَى حَوَى رِقِّي بِرِقَّةِ لَفْظِهِ ... وَغَادَرَنِي أَلْفَ السُّهَادِ لِفَقْدِهِ[٢]

أي: وتركني ألف السهاد[٣].

ـ وقالوا: (وَهَبَنِي الله فِدَاك) وهذا ملازم للمضيّ[٤].

حكم هذه الأفعال في الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

لهذه الأفعال ثلاثة أحكام: الإعمال، والإلغاء، والتّعليق.

أمّا الإعمال، وهو الأصل، فهو نصبها المفعولين، وهو:

ـ واجب إذا تقدّمت عليهما، ولم يأتِ بعدها معلّق، نحو: ظننت زيداً عالماً. ومتى تقدّم الفعل على المبتدأ والخبر معاً لم يجز الإهمال، لا تقول: «ظننت زيد قائم» بالرفع خلافاً للكوفيين»[٥].

ـ وجائز إذا توسطت بينهما، نحو: زيداً، ظننت عالماً.

ـ أو تأخرت عنهما، نحو زيداً عالماً ظننت[٦].

ويقع الإعمال في أفعال القلوب والتصيير، ولا يجوز إلغاء العامل المتقدّم، فلا يقال: «ظننت زيدٌ قائمٌ» ـ بالرفع ـ خلافاً للكوفيين والأخفش[٧].

واستدلّوا بقول بعض الفزاريين (من البسيط):

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي رَأَيْتُ مِلاَكَ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[٨]

ويقول كعب بن زهير (من البسيط):

---

(١) سورة الفيل، ١٠٥/ ١ ـ ٥.
(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٥.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٥.
(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٥٢.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٤.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٤، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٥٤، والجامع الصغير، ص: ٣٦، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٤.
(٨) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٥، الشاهد: ١٨٩.

أَرْجُـو وَآمُـلُ أَنْ تَـدْنُـو مَـوَدَّتُـهَـا   وَمَـا إِخَـالُ لَـدَيْنَـا مِـنْـكِ تَـنْـوِيـلُ[(١)]

وأجيب ـ قال ابن هشام ـ بأنّ ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من التعليق بـ (لام) الابتداء المقدّرة، والأصل «لَمِلاَكُ» و«لَلَدَيْنَا» ثم حذفت وبقي التعليق.

والثاني: أن يكون من الإلغاء، لأنّ التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مَقْتَضٍ أيضاً، نعم الإلغاء للمتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل، هنا، قَدْ سُبِقَ بـ «أَنَّى» وبـ «ما» النافية، نظيره، «مَتَى ظَنَنْتُ زيداً قائماً»... فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أنّ يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل «وجدته» و«إخاله»، كما حذف من قولهم: «إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذٌ»[(٢)]. وواضح تمحّك ابن هشام والبصريين في هذه القضية وابتعادهم عن بساطة الظاهر الذي أخذ به الكوفيون.

وأمّا الإلغاء، ـ فلا يدخل في شيء من أفعال التصيير، ولا في قلبي جامد، وهو اثنان: (هَبْ وَتَعَلَّمَ)؛ فإنّهما يلزمان الأمر، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إلاّ «وَهَبَ» فإنّها تلازم الماضي[(٣)] ـ فهو إبطال عملها لفظاً، ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره كـ: «زيدٌ ـ ظننت ـ قائمٌ و«زيدٌ قائمٌ ظننت»[(٤)].

ـ قال الشاعر (من البسيط):

أَبِالأَرَاجِيزِ، يَا ابْنَ اللُّؤْمِ، تُوعِدُنِي   وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالخَوَرُ[(٥)]

فاللؤم: مبتدأ مؤخر، و«الأراجيز»: في موضع رفع، لأنَّه خبر مقدّم، وألغيت «خلت» لتوسطها بينهما»[(٦)].

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٧، وانظر شرح ابن هشام لقصيدة: بانت سعادة، ص: ٥٣.

(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٦٢.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٤ـ ٥٧، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦٤، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤١.

(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٥٨، الشاهد: ١٨٥، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤٢، الشاهد: ٧١.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٣.

ومثال تأخرها عنهما قولك: زيدٌ قائمٌ أَظنّ[١]، وقال الشاعر (من الطويل):

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعَمَانِ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا[٢]

وقال الشاعر (من الكامل):

القَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ، فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا[٣]

«فالقوم»: مبتدأ، و«فِي أثري»: في موضع رفع على أنه خبره، وأهملت «ظنّ» لتأخرها عنهما[٤].

- ولكن هل الإعمال والإلغاء سواء؟ أو الإعمال أرجح؟

أمّا التوسط ففيه مذهبان؛ إلغاء المتأخّر أقوى من إعماله وأحسن[٥]، وإعمال المتوسط أقوى من إلغائه وأحسن، وقيل: هما في المتوسط بين المفعولين سواء[٦] فالعامل:

الملغى - كما مرّ - لا عمل له البتّة[٧].

أمّا التعليق - لا يدخل كالإلغاء في شيء من أفعال التصيير ولا في قلبيّ جامد[٨] - فهو إبطال عملها لفظاً لا محلاً، لاعتراض ما له صدر الكلام بينهما وبين معموليها[٩]، وهو واحد من أمور عشرة، هي:

١ - لام الابتداء: نحو: «علمت لزيد فاضل»[١٠]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٥، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٥٧، شرح قطر الندى، ص: ٢٤٣.

(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٥٩، الشاهد: ١٨٦.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٣، الشاهد: ٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢٤٤.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٥، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٠.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٣، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٠، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦٥.

(٧) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٣.

(٨) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٦٢.

(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٥، شرح قطر الندى، ص: ٢٤٤-٢٤٥، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٠.

(١٠) الجامع الصغير، ص: ٣٧، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٠، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٥، شرح قطر الندى، ص: ٢٤٥.

عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[١]، فاللام في «لَمَنْ اشتراه» لام الابتداء، و«من» بمعنى الذي في موضع رفع لأنّه مبتدأ، وخبره: «ما له في الآخرة من خلاق»، و«اشتراه» صلته. و«من» زائدة لتأكيد النفي، وتقديره: «ما له في الآخرة خلاق»، و«خلاق»: مبتدأ. «وله في الآخرة»: خبره.

والمبتدأ وخبره في موضع رفع لأنَّه خبر المبتدأ الأول الذي هو (مَنْ)، علقت (علموا) أن تعمل فيما بعدها؛ لأنّ لام الابتداء تقطع ما بعدها عمّا قبلها كحروف الاستفهام والشرط[٢]. وهذا التعليق لفظي؛ لأنّ اللاّم مع الجملة التي بعدها في موضع نصب ليعملوا «كما أنّ الاستفهام كذلك في نحو علمت أزيد في الدار أم عمرو؟ وهذا هو المسمى تعليقاً[٣]، ويجوز أن تكون «من» شرطية واشتراه فعل الشرط وموضعه الجزم بها، وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ وهو وإن كان في الظاهر جواب الشّرط، فهو جواب القسم في الحقيقة؛ لأنَّ التقدير: والله لمن اشتراه ما له في الآخرة، و(اللام) في (لمن اشتراه) هي اللام التي تدخل على (إنْ) الشرطية[٤].

٢ ـ لام جواب القسم[٥]: نحو «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زيْدٌ»؛ أي: علمت ـ والله ـ ليقومنَّ زيدٌ[٦]، وكقول لبيد بن ربيعة العامري (من الكامل):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا[٧]

٣ ـ الاستفهام[٨] سواء كان:

---

(١) سورة البقرة، ٢/ ١٠٢، والخلاق: النصيب من الخير. قال أميّة بن أبي الصلت:
يدعون بالويل فيها لا خَلاَقَ لهم ... إلاّ سرابيل من قطر وأغلال
راجع مجمع البيان، م/ ١، ص: ١/ ٣٨٩.
(٢) البيان في إعراب غريب القرآن، ص: ١/ ١١٥، ومجمع البيان، م/ ١، ص: ١/ ٣٨٩.
(٣) مجمع البيان، ص: م/ ١، ص: ١/ ٣٨٩.
(٤) المصدر نفسه، م/ ١، ص: ١/ ٣٨٩.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٠، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦٥، شرح قطر الندى، ص: ٢٤٥.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٥.
(٧) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦١، الشاهد: ١٨٧، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤٥، الشاهد: ٧٣، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦٥، الشاهد: ١٨٥.
(٨) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤٦، والجامع الصغير، ص: ٣٧.

بالحرف، كقولك: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ في الدار أم عمرٌو؟[١]، وكقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[٢]، ويلاحظ أن حرف الاستفهام قد اعترض بين العامل والجملة[٣].

أو بالاسم: سواء كان الاسم:

مبتدأ: نحو: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُواْ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴿١٠﴾ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿١١﴾ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴿١٢﴾﴾[٤].

فـ: «أي: مرفوع لأنه مبتدأ، و«الحزبين»: مجرور بالإضافة، أي إليه و«أحصى»: فعل ماض، خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره سدّا مسدّ مفعولي (نعلم)[٥].

ومثله قوله تعالى: ﴿فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴿٧٠﴾ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾[٦].

- **أو مضافاً إليه المبتدأ**، نحو: علمت أبو من زيدٌ[٧].

- **أو خبراً**، نحو: علمت متى السفر[٨].

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤٦، والجامع الصغير، ص: ٣٧.

(٢) سورة الأنبياء، ٢١/ ١٠٩، «سواء» فيه وجهان:
أحدهما: أن يكون منصوباً لأنّه صفة لمصدر محذوف، وتقديره: «آذنتكم إيذاناً على سواء».
والثاني: أن يكون في موضع الحال من الفاعل والمفعول في (آذنتكم)، وهما: التاء، والكاف والميم، وقد جاءت الحال في الفاعل والمفعول معاً، قال الشاعر:

تعلقت ليلى وهي ذات موصّد ... ولم يبدو للأثواب من ثديها حجم
صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا ... إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم

فنصب (صغيرين) على الحال من التاء في (تعلقت)، وهي الفاعل، وفي (ليلى) وهي المفعول. انظر لسان العرب مادة: (وصد).

(٣) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢.

(٤) سورة الكهف، ١٨/ ١٠ـ ١٢.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن، ص: ٢/ ١٠١.

(٦) سورة طه، ٢٠/ ٧٠ ـ ٧١. راجع أيضاً مجمع البيان، م/ ٤، ص: ١٦/ ١٢١.

(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦.

(٨) المصدر نفسه، ص: ٣٦٦.

ـ **أو مضافاً إليه الخبر**، نحو: «علمت صبيحة أيّ يوم سفرك[(١)]».

ـ **أو فضلة**، كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[(٢)]، فأيّ منقلب: منصوب بـ «ينقلبون» على المصدرية، أي ينقلبون أيّ انقلاب[(٣)] ـ كقوله: قياماً قمت؛ لأنَّ ما أضيف إلى المصدر مما هو في المعنى صفة له كالمصدر[(٤)] ـ «ويعلم» معلّقة عن الجملة بأسرها، لما فيها من اسم الاستفهام وهو أيّ[(٥)]. ورُبَّمَا توهّم بعض الطلبة انتصاب «أيّ» بـ «يعلم»، وهو خطأ[(٦)]، لأنَّ الاستفهام له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله[(٧)]، وَإِنَّما يعمل فيه ما بعده[(٨)].

٤ ـ **(ما) النافية**[(٩)]، نحو: «علمت ما زيدٌ قائم»[(١٠)]، وكقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾[(١١)].

فـ: هؤلاء مبتدأ، وينطقون: جملة من الفعل والفاعل في محلّ رفع خبر المبتدأ، وليسا مفعولاً أولاً وثانياً[(١٢)].

٥ ـ **(لا) النافية**: في جواب قسم[(١٣)] ملفوظ به أو مقدر[(١٤)]، نحو: «علمت

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦.

(٢) سورة الشعراء، ٢٦/ ٢٢٧.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤٦ـ ٢٤٧، والبيان في إعراب غريب القرآن، ص: ٢/ ٢١٧، ومجمع البيان، م/ ٥، ص: ١٩/ ١٩١.

(٤) البيان في إعراب القرآن، ص: ٢/ ٢١٧، ومجمع البيان، م/ ٥، ص: ١٩/ ١٩١.

(٥) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٧.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٧.

(٧) المصدر نفسه، ص: ٢٤٧، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، البيان في إعراب غريب القرآن، ص: ٢/ ١٧، ومجمع البيان م/ ٥، ص: ١٩/ ١٩١.

(٨) البيان في إعراب غريب القرآن، ص: ٢/ ٢١٧، ومجمع البيان، م/ ٥، ص: ١٩/ ١٩١.

(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، شرح قطر الندى، ص: ٢٤٥، الجامع الصغير، ص: ٣٧، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢.

(١٠) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦.

(١١) سورة الأنبياء، ٢١/ ٦٥.

(١٢) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٥.

(١٣) الجامع الصغير، ص: ٣٧، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، شرح قطر الندى، ص: ٢٤٥.

(١٤) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢.

والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو»[١].

٦ - **(إن) النافية في جواب قسم**[٢] ملفوظ به أو مقدر[٣]، نحو «علمت والله» إنْ زَيْدٌ قائمٌ»[٤] بمعنى «مَا زَيْدٌ قائم»[٥] و«علمت إن زيد قائم»[٦]، وكقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۝٥٢﴾[٧]؛ أي مَا لَبِثْتُمْ إلاّ قليلا[٨].

٧ - **(لعلّ)**[٩]، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۝١١١﴾[١٠]، ذكره أبو عليّ في التذكرة[١١].

٨ - **(لو) الشرطية**[١٢]، كقول حاتم الطائي (من الطويل):

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً   أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وِفْرُ[١٣]

٩ - **إنَّ** التي في خبرها اللام، نحو: «عَلِمْتُ إِنَّ زَيداً لقائمٌ»، ذكره جماعة من المغاربة، والظاهر أنَّ المعلِّق إنَّما هو «اللام»، لا (إنَّ). إلاّ أنَّ ابن الخبّاز حكى في بعض كتبه انّه يجوز «علمت إنَّ زيداً قائم» بالكسر، مع عدم اللام، وأنّ ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعَلّقُ (إنّ)[١٤].

---

(١) الجامع الصغير، ص: ٣٧، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، شرح قطر الندى، ص: ٢٤٥.
(٢) المصادر أنفسها.
(٣) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢.
(٤) الجامع الصغير، ص: ٣٧، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، شرح قطر الندى، ص: ٢٤٥.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٢.
(٧) سورة الإسراء، ١٧/ ٥٢.
(٨) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٥.
(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، الجامع الصغير، ص: ٣٧.
(١٠) سورة الأنبياء، ٢١/ ١١١.
(١١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، شرح الأشموني، ص: ١/ ١٦١.
(١٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٦، والجامع الصغير، ص: ٣٧.
(١٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٧، الشاهد: ١٨٦، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٦١، الشاهد: ٣٣٧.
(١٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٧، وراجع الأشموني، ص: ١/ ١٦١.

وقد أخذ الأشموني هذه الفكرة حرفياً عن ابن هشام[١].

١٠ ـ **(كم) الخبرية**، نصّ على ذلك بعضهم، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾[٢]. وقدر: (كم) اسم للعدد: خبرية منصوبة بـ«أهلكنا»، والجملة سدّت مَسَدّ مفعولي «يروا»، و(أنّهم) بتقدير: بأنّهم. وكأنّه قيل: أهلكناهم بالاستئصال[٣].

ويعلّق ابن هشام على هذا الإعراب بقوله: «وهذا الإعراب والمعنى صحيحان، لكن لا يتعين خبرية (كم) بل يجوز أنْ تكون استفهامية، ويؤيده قراءة ابن مسعود (مَنْ أَهْلَكْنَا)[٤].

وقال ابن هشام أيضاً: «وجوّز الفراء انتصاب (كم) بـ (يروا)، وهو سهو، وسواء قدرت خبرية أو استفهامية»[٥].

والواقع أنّ الذي ذكره ابن هشام عن الفّراء هو وجه من وجهين أجازهما الفرّاء بقوله: «كم» في موضع نصب من مكانين:

أحدهما: أن توقع (يروا) على (كم) وهي في قراءة عبد الله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، فهذا وجه.

والآخر: أنْ توقع «أهلكنا» على (كم)، وتجعله استفهاماً، كما تقول: «علمت كم ضربت غلامك». وإذا كان قبل «مَنْ» و«أي» و«كم» (رأيت) وما اشتقّ منها، أو (العلم) وما اشتقّ منه، وما أشبه معناهما، جاز أن توقع ما بعد (كم) أو (أي) و(مَنْ) وأشباهها عليها، كما قال الله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[٦] ألاَ تَرَى أنّك قد أبطلت العلم عن وقوعه على (أي)، ورفعت (أيّا) بـ (أحصى). فكذلك تنصبها بفعل لو وقع عليها»[٧]، ويورد قول سيبويه ويؤوّله بعد مناقشته بأسلوب علمي رائع:

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٧، والأشموني، ص: ١/ ١٦١.
(٢) سورة يس، ٣٦/ ٣١.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٧، راجع أيضاً البيان في غريب إعراب القرآن، ص: ٢/ ٢٩٤، ومجمع البيان، م/٦، ص: ٢٣/ ٢٠.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٧ـ ٣٦٨.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٣٦٨، ومعاني القرآن للفراء، ص: ٢/ ٣٧٦.
(٦) سورة الكهف، ١٨/ ١٢.
(٧) معاني القرآن، ص: ٢/ ٣٧٦.

وقال سيبويه: «أن» ومعمولاها بدل من (كم)[١] وهذا مشكل لأَنَّهُ:

- إن قدّر «كم» معمولة (ليروا) لزم ما أوردناه على الفرّاء في إخراج «كم» عن مصدريّتها.

- وإن قدّرها معمولة (أهلكنا) لزم تسلّط أهلكنا على (أَنَّهم)، ولا يصحّ أن يقال: أهلكنا عدم الرجوع.

والذي يصحّح قوله عندي أن يكون مراده أَنَّها بدل من (كم) وما بعدها، فإنّ (يروا) مسلّطة في المعنى على «أن» وصلتها[٢]، والذي قاله سيبويه فالمعنى - والله أعلم - ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون[٣].

وَإِنَّما سمّى الإهمال «تعليقاً» لأَنَّ العامل في نحو قولك: «علمت ما زيد قائم» عامل في المحل، وليس عاملاً في اللفظ، فهو: عامل لا عامل، فسمّي معلقاً تشبيهاً بالمرأة المعلّقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة، والمرأة المعلّقة هي التي أساء زوجها عشرتها[٤]، لذلك قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى[٥].

والدليل على أنّ الفعل عامل في المحل أَنَّه لا يجوز العطف على محل الجملة بالنصب[٦]، كقوله: «علمت لزيدٌ قائمٌ وغيرَ ذلك من أموره» بالنصب عطفاً على المحل[٧]، وكقول كثير عزة (من الطويل):

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ... وَلاَ مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[٨]

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٨، وانظر الكتاب، ص: ٣/ ١٣٢.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٨.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٣٢.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٩، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤٧.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٩، وقد نقل الأشموني، ص: ١/ ١٦٢، العبارات حرفياً عن شرح شذور الذهب.

(٦) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٣، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤٧، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٦٨.

(٧) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٣.

(٨) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٦٤، الشاهد: ١٨٨، شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٨، الشاهد: ١٨٧، وشرح قطر الندى، ص: ٢٤٧، الشاهد: ٧٤، ومن شواهد الأشموني، رقم: ٣٣٨، ص: ١/ ١٦٢.

يروى بنصب (موجعات) بالكسرة عطفاً على محل قوله: «ما البكى»[١]، الذي علّق عن العمل فيه قوله (أدري)[٢].

ـ حذف مفعولي ظن أو أحد مفعوليها:

يجوز ـ بالإجماع ـ حذف المفعولين أو أحدهما اختصاراً، أي لدليل[٣]، نحو: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾[٤]، أي تزعمونهم شركائي[٥]، كذا قدّروا[٦] والأحسن عندي ـ يقول ابن هشام ـ أن يقدّر: أنّهم شركاء، وتكون «أنّ» وصلتها سادّة مسدّهما[٧] بدليل، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[٨].

ومن شواهد حذف المفعولين اختصاراً ـ أي الدليل ـ قول الكميت بن زيد الأسدي (من الطويل):

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ[٩]

أي: وَتَحْسِبُ حُبَّهُمْ عاراً عليّ[١٠].

ـ وأمّا حذف أحدهما لدليل وبقاء الآخر ـ فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور[١١] ـ فكقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[١٢]؛ أي: بخلهم هو خيراً لهم، حذف المفعول الأول، وأبقى ضمير

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٦٩، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٦٢.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ٢٤٩.
(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٧٦، شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٧، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٩، الجامع الصغير، ص: ٣٧.
(٤) سورة القصص، ٢٨/ ٧٤.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٩، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٧٧.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٧.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٣٧٧.
(٨) سورة الأنعام، ٦/ ٩٤، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٧٧.
(٩) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٦٩، الشاهد: ١٩١.
(١٠) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٦٩.
(١١) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٠.
(١٢) سورة آل عمران، ٣/ ١٨٠.

الفصل «هو» والمفعول الثاني، «خيراً»[١]، كقول عنترة (من الطويل):

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنّي غَيْرَهُ   مِنِي بِمَنْزِلَةِ المُحِبّ المُكْرَمِ[٢]

أي: فلا تظنّي غيره واقعاً أو كائناً، فحذف المفعول الثاني[٣].

- وأمّا حذف المفعولين أو أحدهما اقتصاراً - أي لغير دليل - فقد منعه في شرح شذور الذهب، بقوله: «ويمتنع ذلك لغير دليل»[٤]، بينما منعه في أوضح المسالك بقوله: «ويمتنع - بالإجماع - حذف أحدهما اقتصاراً»،[٥] ثم فصّل القول في حذفهما بقوله: «وأمّا حذفهما اقتصاراً - أي لغير دليل -:

«فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، واختاره الناظم»[٦].

- وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً[٧]، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[٨]، و﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ۝٣٥ أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ۝٣٦﴾[٩]، فقد حذف مفعولي «يَرَى»، وتقديره: فهو يراه حاضراً[١٠]، وكقوله تعالى: ﴿بَلۡ ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمۡ وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ وَكُنتُمۡ قَوۡمَۢا بُورٗا﴾[١١]، وكقولهم: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[١٢]؛ أي تكن منه خيلة[١٣].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٧، وانظر البيان في إعراب غريب القرآن، ص: ١/ ٢٣٣.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٨، الشاهد: ١٩٦، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٠. الشاهد: ١٩٢، **وديوان عنترة**، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، بيروت: المكتب الإسلامي، ص: ١٨٧، وانظر أشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الشنمتري، ص: ٢/ ١١٢.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٨، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري، ص: ٣٠١، شرح المعلقات السبع للزوزني، ص: ١٩٣.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٧.

(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٠.

(٦) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٠.

(٧) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٠.

(٨) البقرة: ٢/ ٢١٦ و٢٣٢.

(٩) سورة النجم، ٥٣/ ٣٥-٣٦.

(١٠) البيان في إعراب غريب القرآن، ص: ٢/ ٣٩٩.

(١١) سورة الفتح، ٤٨/ ١٢.

(١٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٧٦، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٠.

(١٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٧٦.

ـ وعن الأعلم، يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم»[١]، ولا يجوز لك أن تقول «عَلِمْتُ»، أَو «ظَنَنْتُ» مقتصراً عليه من غير دليل، على الأصحّ، ولا أن تقول: «علمت زيداً» ولا «علمت قائماً» وتترك المفعول الأول في هذا المثال، والمفعول الثاني في الذي قبله، من غير دليل عليهما، أجمعوا على ذلك[٢].

إجراء القول مُجرى الظّن

اختلف العرب في إجراء القول مُجْرى الظّن في نصب المفعولين على لغتين[٣]، سواء أكانت الجملة بعدها فعلية أم إسمية:

١ ـ **فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقاً**، أي يعملونه فيها عمل ظنّ مطلقاً[٤]، فيجوّزون أن تقول: «قلت زيداً منطلقاً»[٥]، وعليه يروى قول امرىء القيس (من الطويل):

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُوْلُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بأَثْأَبِ[٦]

بالنصب[٧]، وقول الحطيئة (من الطويل):

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ[٨]

بالفتح[٩]، أي بفتح همزة «أنّي» كما تفتح بعد «ظنّ»، ولو قصد الحكاية لكسر الهمزة[١٠].

٢ **وغيرُهُم يوجب الحكاية**، فيقول: «قُلْتُ: زيد منطلق» ولا يجيز إجراء القول مُجرى الظّن إلاّ بثلاثة شروط[١١]:

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٠.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٨.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٧٨.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٨، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧١، الجامع الصغير، ص: ٣٨.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٨.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧١، الشاهد: ١٩٣، وديوان امرىء القيس، ص: ٤٩، أشعار الشعراء الستة، الشنتمري، ص: ١/ ٥٧.
(٧) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٢.
(٨) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٢، الشاهد: ١٩٤.
(٩) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٢.
(١٠) الكتاب، ص: ١/ ١٢٢.
(١١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٨، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٤، الجامع الصغير، ص: ٣٨.

أحدها: أن تكون الصيغة «تَقُوْلُ» بتاء الخطاب[١]، وَسَوّى به السيرافي «قُلْتَ» بالخطاب، والكوفيُّ «قُلْ»، وإسْنَادُهُ للمخاطَبِ[٢]، وأنْ تكون «تقول» للحال[٣]، قاله الناظم[٤]، وردّ بقول عمر بن أبي ربيعة (من الكامل):

أَمّـا الـرّحِـيـلُ فَـدُوْنَ بَـعْـدِ غَـدٍ   فَـمـتَـى تَـقُـوْلُ الـدَّارَ تَـجْـمَـعُـنَـا[٥]

والحقّ أن «متى» ظرف لتجمعنا لا لنقول[٦]:

لكن سيبويه يقول: إنّ شئت رفعت وَإِنْ شئت نصبت[٧] ويقول: وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة - أنَّ أناساً من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سليم، يجعلون باب «قلت» أجمع مثل «ظننت»[٨].

والثاني: أنْ يكون «تقول» الحالي مسبوقاً باستفهام[٩] بحرف أو باسم[١٠]، وسمع الكسائي: «أتقول لِلْعِمْيَانِ عقلاً؟»[١١]، وقال عمرو بن معديكرب اليزيدي (من الطويل):

عَـلامَ تَـقُـولُ الـرُّمْـحَ يُـثْـقِـلُ عَـاتِـقِـي   إِذَا أَنَـا لَـمْ أَطْـعُـنْ إِذَا الـخَـيْـلُ كَـرَّتِ[١٢]

والثالث: أنْ يكون الاستفهام متصلاً بالفعل أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول[١٣].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٨، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٤، الجامع الصغير، ص: ٣٨.
(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٤.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٤، والجامع الصغير، ص: ٣٨.
(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٤.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٤، الشاهد: ١٩٥، الكتاب، ص: ١/ ١٢٤، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص: ١/ ١٧٩، المقتضب، ص: ٢/ ٣٤٩.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٦.
(٧) الكتاب، ص: ١/ ١٢٤.
(٨) المصدر نفسه، ص: ١/ ١٢٤.
(٩) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٦، شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٩، الجامع الصغير، ص: ٣٨، والكتاب، ص: ١/ ١٢٢.
(١٠) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٦.
(١١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٦، والكتاب، ص: ١/ ١٢٣.
(١٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٦، الشاهد: ١٩٦، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٦٤، الشاهد: ٣٤٢.
(١٣) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٩، الجامع الصغير، ص: ٣٨، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٧.

ـ مثال المتّصل، قولك: «أَتَقُولُ زيداً مُنْطلقاً»؟ وقول الشاعر (من الرجز):

مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِيْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[(١)]

ويورد ابن هشام قول سيبويه والأخفش في هذه القضية ثم يرفضه بقوله: «قال سيبويه والأخفش: وكونهما متصلين، فلو قلت: «أأنت تقول» رفعت[(٢)] على الحكاية[(٣)]؛ لأنّه فصل بينه وبين حرف الاستفهام»[(٤)].

وخولفا، فإن قدّرت الضمير فاعلاً بمحذوف والنصبَ بذلك المحذوف، جاز اتفاقاً، واغتفر الجميع الفصلَ بظرف أو مجرور أو معمول القول[(٥)].

ـ فمثال المفعول بالظرف، قول الشاعر (من البسيط):

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُوْلُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُوْلُ البُعْدَ مَحْتُوما؟[(٦)]

ـ ومثال المنفصل بالمفعول، قول الكميت بن زيد الأسدي (من الوافر):

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[(٧)]

فـ: (جهّالاً) مفعول به أول و(بني لؤي) مفعول به ثان[(٨)].

ـ ومثال المنفصل بالمجرور قولك: «أفي الدّار تقول زيداً جالساً؟»[(٩)].

ولو فصلت بغير ذلك تعيَّنت الحكاية نحو: أأنت تقول زيد منطلق[(١٠)].

وقال السهيلي: وَأَنْ لا يتعدّى باللام، كـ: «تقول لزيد عمرو منطلق»[(١١)].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٩، الشاهد: ١٩٧، وابن عقيل، ص: ١/ ٤٤٧، الشاهد: ١٣٤.
(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٧، والكتاب، ص: ١/ ١٢٣.
(٣) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٧.
(٤) الكتاب، ص: ١/ ٥٣.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٧، الجامع الصغير، ص: ٣٨، شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٩ـ ٣٨٠.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٧، الشاهد: ١٩٧، شرح شذور الذهب، ص: ٣٨٠، الشاهد: ١٩٨، الأشموني، ص: ١/ ١٦٤، الشاهد: ٣٤٤.
(٧) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٨، الشاهد: ١٩٨، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٨١، الشاهد: ١٩٩، وانظر الكتاب، ص: ١/ ١٢٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص: ١/ ١٣١ـ ١٣٢، والمقتضب، ص: ٢/ ٣٤٩.
(٨) شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص: ١/ ١٣٢ـ ١٣٣.
(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٣٨٠.
(١٠) المصدر نفسه، ص: ٣٨٠.
(١١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٩.

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾[١] في قراءة الخطاب[٢]، وَرُوِيَ:

عَلَامَ تَقُوْلُ الرُّمْحُ

بالرفع[٣].

النوع السابع: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو سبعة:

١ ـ **«أعلم»** ـ باتفاق ـ المنقولة بالهمزة ـ همزة النقل ـ إلى «علم» المتعدّية لاثنين[٤]، تقول: أَعْلَمْتُ زَيداً فاضلاً[٥]، وأعلم اللّهُ زيداً عمراً خيراً منك[٦].

٢ ـ **أرى** ـ باتفاق ـ المنقولة بالهمزة من «رأى» المتعدّية لاثنين[٧]، نحو: «أريت زيداً عمراً فاضلاً»[٨]، و«أرى بشراً زيداً أَبَاكَ[٩]؛ أَرَى: هنا بمعنى «أعلم»[١٠]، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[١١]، فالهاء والميم: مفعول أول، وأعمالهم: «مفعول ثان»، وحسرات: «مفعول ثالث»[١٢].

وقال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ

(١) سورة البقرة، ٢/ ١٤٠.
(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٩، والحجة في القراءات لأبي زرعة، ص: ١١٥، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص: ٨٩، ومجمع البيان للطبرسي، م/١، ص: ١/ ٤٩٥، لأنّ (يقولون) تقرأ بالتاء، والياء، فالحجة لمن قرأ بالتاء أنه عطف اللفظ على معنى الخطاب في قوله: «أتحاجّوننا أم تقولون».
(٣) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٧٩.
(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٠، الجامع الصغير، ص: ٣٨، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٧.
(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦.
(٦) الكتاب، ص: ١/ ٤١.
(٧) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٠، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٥، الجامع الصغير، ص: ٣٨، الكتاب، ص: ١/ ٤١.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦.
(٩) الكتاب، ص: ١/ ٤١.
(١٠) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦.
(١١) سورة البقرة، ٢/ ١٦٧.
(١٢) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦، البيان في غريب إعراب القرآن، ص: ١/ ١٣٤ـ ١٣٥، حيث أورد الوجه الأول وقال: يجوز أن تكون «حسرات» منصوبة على الحال من الهاء والميم في «يريهم» ويكون من رؤية البصر.

وَلَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ وَإِذۡ يُرِيكُمُوهُمۡ إِذِ ٱلۡتَقَيۡتُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِكُمۡ قَلِيلٗا وَيُقَلِّلُكُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِهِمۡ لِيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗاۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ﴿٤٤﴾﴾[1].

ولم ينقل متعدّ إلى اثنين بالهمزة إلى التعدّي إلى ثلاثة إلاّ في «رأى وعلم»، وقاسه الأخفش في أخواتها الثلاث القلبية؛ «ظَنَّ وَحَسِبَ، وزعم»، وقيل النقل بالهمزة كلّه سماعي، وقيل: قياسيّ في القاصر، والمتعدّي إلى واحد.

والحقّ أنّه قياسيّ في القاصر، سماعيّ في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه[2].

ـ والبواقي ما ضمّن معنى «أعلم، وأرى»: نَبَّأَ، وَأَنْبَأَ، وَأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ[3].

٣ ـ نَبَّأَ[4]، زادها سيبويه[5] ـ كقولك: نبّأت زيداً عمراً أبا فلان[6]، وأنبأت زيداً عمراً فاضلاً[7]، وَنَبَّأَهم حكمتك واسعة[8].

وكقوله (من الطويل):

ونبّأني عمرو سليماً محاولا قتلي ودوني من سليم مهنّد[9]

٤ ـ **أَنْبَأَ**[10] وزادها الفارسي[11]، كقوله (من المتقارب):

---

(١) سورة الأنفال، ٨/ ٤٣ـ ٤٤.
(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٧.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٧٩، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٠، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦.
(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٠، وشرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٦، الجامع الصغير، ص: ٣٨.
(٥) الكتاب، ص: ١/ ٤١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٦، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢٥١.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦.
(٧) أساسيّات النحو، ص: ٩٥.
(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٦.
(٩) الجامع الصغير، ص: ٣٨، مغني اللبيب، ص: ٢/ ٥٧٩، شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٦، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٠.
(١٠) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٦.
(١١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٦، وانظر ديوان الأعشى، ص: ٦١، القصيدة الثانية، البيت: ٧٩، وروايته (نبتّت)، وابن عقيل، ص: ١/ ٤٥٩، الشاهد: ١٤٠، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٦٧، الشاهد: ٣٥٢.

وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ[١]

لكنها في الديوان (نُبِّئت)[٢].

٥ ـ أخبر[٣] ـ زادها السيرافي[٤]، كقوله (من البسيط):

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرتِنِي دَنِفاً وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أَنْ تَعُودِينِي؟[٥]

فقد نصب (أخبر) ثلاثة مفاعيل هي: التاء، والياء، ودنفاً، وقد روي خبّرتني[٦].

٦ ـ خَبَّرَ[٧] ـ زادها السيرافي[٨] كقول كعب بن زهير (من الطويل):

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُوْدُهَا[٩]

٧ ـ حَدَّثَ[١٠] زادها السيرافي[١١] ـ كقولك حدّثت زيداً بكراً مقيماً[١٢]، وكقوله (من الخفيف):

---

(١) ديوان الأعشى، ص: ٦١.

(٢) الجامع الصغير، ص: ٣٨، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥٦، شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦، أوضح المسالك، ص: ٢/٨٠.

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥٦، بينما قال السيوطي في همع الهوامع، ص: ٢/٢٥١، زادها الفراء.

(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥٦، وشرح ابن عقيل، ص: ١/٤٥٧، الشاهد: ١٣٨، وشرح الأشموني، ص: ١/١٦٦، الشاهد: ٣٥٠.

(٥) همع الهوامع، ص: ٢/٢٥٢.

(٦) الجامع الصغير، ص: ٣٨، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥٦، شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦، أوضح المسالك، ص: ٢/٨٠.

(٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥٧، وهمع الهوامع، ص: ٢/٢٥١، حيث قال: زادها الفراء.

(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥٧، همع الهوامع، ص: ٢/٢٥١، الشاهد: ٦٤٢، وراجع الأشموني، ص: ١/١٦٧، الشاهد: ٣٥٣.

(٩) الجامع الصغير، ص: ٣٨، أوضح المسالك، ص: ٢/٨٠، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥٦، شرح شذور الذهب، ص: ١/١٦٧، الشاهد: ٣٥٣.

(١٠) الجامع الصغير، ص: ٣٨، أوضح المسالك، ص: ٢/٨٠. شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥٦، شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٦.

(١١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥٦، وقال في همع الهوامع، ص: ٢/٢٥١، أنّ الكوفيين المتأخرين زادوا «حدّث».

(١٢) ابن عقيل، ص: ١/٤٥٨.

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُوْنَ، فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوْهُ، لَهُ عَلَيْنَا الوَلاَءُ[١]

وأصل هذه الخمسة أنْ تتعدى لاثنين:

ـ إلى الأوّل بنفسها،

ـ وإلى الثاني بالباء، أو «عن»، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾[٢] ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾[٣]، ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ۝٥١﴾[٤]، وقد يحذف الحرف[٥]، من نحو: ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾؟[٦].

وزاد ابنُ هشام اللّخميُّ: أنبأ، عرّف، أشعر، وأَدْرَى،

وزاد الفراء: خبّر، وأخبر،

وزَادَ الكوفيون: حدّث، وتبعهم المتأخرون كالزّمخشري وابن مالك،

وزَادَ الأخفشُ وابنُ السراج: أظنّ، وأحسب، وإخال، وأزعم، وأوجد، قياساً على: أعلم وأرى. ولم يسمع.

وزاد ابن مالك: أرى الحِلْمِيّة كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾[٧].

وزاد الحريري: «عَلَّمَ»، في شرح «اللمحة» وزَادَ الجرجاني: «استعطى».

وزاد بعضهم: «أكسى»[٨].

ويقول السيوطي، أيضاً، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر، والجمهور منعوا ذلك، وأوّلوا المستشهد به على التّضمين، أو حذف حرف الجرّ، أو الحال[٩].

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥٧، وابن عقيل، ص: ١/ ٤٥٨، الشاهد: ١٣٩، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١٦٧، الشاهد: ٣٥١، وشرح القصائد السبع الجاهليات لابن الأنباري، ص: ٤٦٩، البيت: ٣١، وورد العلاء بدل الولاء، همع الهوامع، ص: ٢/ ٢٥١.

(٢) سورة البقرة، ٢/ ٣٣.

(٣) سورة الأنعام، ٦/ ١٤٣.

(٤) سورة الحجرات، ٤٩/ ٥١.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٧٧.

(٦) سورة التحريم، ٦٦/ ٣.

(٧) سورة الأنفال، ٨/ ٤٣.

(٨) همع الهوامع، ص: ٢/ ٢٥٢.

(٩) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٥٢.

حذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها:

يجوز عند الأكثرين حذف المفعول الأوّل نحو: أعلمت كبشك سميناً[١].

ويجوز الاقتصار على المفعول الأوّل كـ: أعلمت زيداً[٢]، وهذا مذهب الجرميّ في حذف المفعولين الثاني والثالث لأنّهما في حكم مفعولي ظنّ: أمّا المفعول الأول فلا يجوز حذفه لأنّه في حكم الفاعل[٣].

ـ أمّا المفعول الثاني والثالث فيجوز حذف أحدهما اختصاراً ـ أي لدليل ـ ومنه اقتصاراً؛ أي لغير دليل ـ كما كان لهما قبل التّعدية إلى ثلاثة مفاعيل[٤].

ـ ولهما من الإلغاء والتعليق ما كان لهما خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في المبني للفاعل[٥] ولنا ـ يقول ابن هشام ـ:

ـ على الإلغاء قول بعضهم: «البركة أعلمنا الله مع الأكابر»، وقوله (من الطويل):

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفىً وَأَسْمَحُ وَاهِبِ[٦]

ـ وعلى التعليق قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٧].

وقول الشاعر (من الطويل):

حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتَ إِنَّكَ لَلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى[٨]

حيث علّق الفعل (نبّىء) ـ المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل ـ من العمل في الثاني والثالث، باللام الواقعة في خبر أنّ (أنّك لَلّذي) ـ والتعليق يعني إبطال العمل لفظاً لا محلاً[٩].

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٠. وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢٥٠.
(٢) المصدران أنفسهما.
(٣) همع الهوامع، ص: ٢/ ٢٥١.
(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٠، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٢٥٠.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٠.
(٦) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٨٠، الشاهد: ١٩٩.
(٧) سورة سبأ، ٣٤/ ٧.
(٨) أوضح المسالك، ص: ٨١، الشاهد: ٢٠٠.
(٩) عدة السالك إلى أوضح المسالك، انظر أوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٢، الهامش.

الفصل الثامن

الأفعال الناقصة

ـ لِمَ سمِّيت «الأفعال الناقصة» أفعالاً ناقصة؟

وقع الخلاف بين النحاة حول سبب تسميتها «الأفعال الناقصة».

ـ يقول ابن هشام: « . . . . وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً؟

ـ **فعلى ما اخترناه:** سمّي ناقصاً لكونه لم يكتفِ بالمرفوع.

ـ **وعلى قول الأكثرين:** لأَنَّه سُلِبَ الدلالة على الحدث وَتَجَرَّدَ للدلالة على الزمان[1].

والصحيح الأول؛ لأَنَّ فائدتها لا تتمّ بالمرفوع وحدَهُ، بل تَفْتَقِرُ إلى المنصوب[2]، أو كما يقول سيبويه: ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل؛ كَمَا لم يَجزْ في ظَننتُ الاقتصار على المفعول الأول»[3].

وواضح أَنَّ ابن هشام يرفض رأي الأكثرين في هذه المسألة[4]، ويأخذ برأي ابن مالك، الذي يقول: «وتسمّى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأَنَّها تدلّ على زمن دون حدث، فالأصحّ دلالتها عليهما»[5].

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ١٩١، وراجع وتسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٥٢، وهمع الهوامع للسيوطي، ص: ٢/ ٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٧/ ٨٩، و٧/ ٩٧.

(٢) همع الهوامع، ص: ٢/ ٨٢، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥.

(٣) الكتاب، ص: ١/ ٤٥ «باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»، وانظر المقتضب، ص: ٤/ ٦ وما بعدها «باب الفعل المتعدي إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد».

(٤) شرح قطر الندى، ص: ١٩٨، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٣ـ ٢٥٥، والجامع الصغير، ص: ٢٦.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٥٢ـ ٥٣.

أولاً: كان وأخواتها:

عدد الأفعال الناقصة:

قال ابن هشام: المشهور منها ثلاثة عشر فعلاً، «وزاد قوم، ونقص آخرون، وإنَّما ذكر سيبويه، رحمه الله، منها أربعة: **كان، وصار، وما دام، وليس**»، ثم قال: «وما كان نحوَهنّ من الفِعل ممّا لا يستغني عن الخبر»[١]، وهذا ظاهر في أنَّها محصورة»[٢].

وقد ذكر ابنُ هشام الأفعالَ المشهورة[٣]، والمتفق عليها[٤]، وهي[٥]:

كان، أمسى، أصبح، ظلّ، بات، صار، ليس، زال (ماضي: يزال)، **برح، فتىء، انفكّ، ودام**.

الألفاظ التي زيدت:

أَلْحَقَ قومٌ، منهم ابنُ مالك، بـ «صار» ما كان بمعناها، وذلك عشرة أفعال، هي:

١ ـ «**آضَ**»[٦]، كقول العجّاج (من الرّجز):

رَبَّيْتُهُ حتَّى إذا تَمَعْدَدَا **وآض** نَهْداً كالحِصَان أجْرَدَا[٧]

وكقول الآخر (من الطويل):

وَبِالمَحْضِ حَتَّى **آضَ** جَعْداً عَنَطْنَطاً إذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُهْ[٨]

٢ ـ «**عَادَ**»[٩] كقول سواد بن قارب الصحابي (من الطويل):

وَكَانَ مُضِلّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلّهِ مُغْوٍ **عَادَ** بالرُّشْدِ آمِرَا[١٠]

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٤، والكتاب، ص: ١/ ٤٥.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٤ـ ٥.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٤ـ ٥.

(٤) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٥.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٤، وشرح قطر الندى، ص: ١٧٥، والجامع الصغير، ص: ٢٥، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣١ـ ٢٣٨، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٣.

(٦) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٠.

(٧) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٨، وقد استشهد الرضي في شرح الكافية، ص: ٤/ ٢٨٥، بصدر البيت على أن «تمعدد» على وزن «تفعلل».

(٨) شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٠.

(٩) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣.

(١٠) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٨، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٠، الشاهد: ١٧٤.

٣ ـ «آل» (بالمدّ)(١) كقول الشاعر (من المديد):

وَعَـــرُوْبٍ غَـــيــــرِ فَـــاحِـــشَـــةٍ قــد مَـــلَــلْــتُ ودّهـــا حـــقــبـــا
ثُـــمَّ آلَـــتْ لاَ تُـــكَـــلِّـــمُـــنَـــا كـــل حَـــيٍّ مُـــعْـــقَـــبٌ عُـــقَـــبَـــا(٢)

لكن ابن مالك قال: والأصح أن لا يلحق بها «آل»(٣)، فـ: «**آلَتْ**» بمعنى: حَلَفَتْ، و«لا تكلّمنا» جواب القسم(٤).

٤ ـ «رجع»(٥)، كقوله ﷺ، «لا **تَرْجِعُوا** بَعْدِي كُفَّاراً»(٦).

وكقول الشاعر (من الطويل):

تُعِدُّ لكم جَزْر الجَزُورِ رِماحُنَا **وَيَرْجِعْنَ** بالأكْبَادِ مُنكَسِرَات(٧)

٥ ـ «حار»(٨) كقول لبيد بن ربيعة الصحابي (من الطويل):

وَمَا المرءُ إلاّ كالشَّهَابِ وَضَوْئِهِ **يَحُوْرُ** رَمَاداً بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ(٩)

٦ ـ «تحوّل»(١٠)، كقول امرىء القيس (من الطويل):

وَبُدِّلْتُ قُرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا **تَحَوَّلْنَ** أَبْؤُسا(١١)

٧ ـ «استحال»(١٢)، وفي الحديث «فأخذ عمر الدلو **فاستحالت** في يده

---

(١) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩.
(٢) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩، ولسان العرب، مادة: (عقب)، ص: ٢/ ٨٣٢.
(٣) تسهيل الفوائد، ص: ٥٤.
(٤) همع الهوامع، ص: ٢/ ٧٠.
(٥) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٠.
(٦) فتح الباري بشرح البخاري، ص: ٤/ ٣٢٤، وشرح الأشموني، ص: ٢/ ١١٠، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩.
(٧) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩.
(٨) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٠.
(٩) شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٠، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩.
(١٠) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩ـ ٧٠. وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٠.
(١١) ديوان امرىء القيس، ص: ١٠٧، مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٠، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١١، همع الهوامع، ص: ٢/ ٧٠ حيث ورد الشطر الثاني كما يلي: «فيا لك من نعمى تحوّلن أبؤساً».
(١٢) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٠.

غَرباً»[١]، وكقول الشاعر (من الكامل):

إنَّ العَدَاوَةَ **تَسْتَحِيلُ** مَوَدَّةً بِتَدَارُكِ الهَفَواتِ بالحَسَنَاتِ[٢]

٨ ـ «**اِرْتَدَّ**»[٣]: كقوله تعالى: ﴿أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[٤].

٩ ـ «جاء»، من قولهم: «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ». وهو نادر[٥]، قيل: وأوّل من قالها الخوارج لابن عبّاس حين أرسله عليٌّ إليهم[٦]، وحكاه سيبويه عن بعضهم: «ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ»، بالنصب والرفع، بمعنى: صارت، أي: مَا صَارَتْ حاجتك؟

فالنّصبُ، على أنّ «مَا»: استفهامية، مبتدأ، وفي «جاءت» ضمير يعود إلى «ما»، وأدخل التأنيث على «ما» لأنّها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم «جاءت»، حَاجَتَكَ»: خبرها، والجملة بعد «ما» خبر المبتدأ والتقدير: أيّ حاجةٍ صارت حَاجَتَكَ؟

وإنما صُيِّر «جاء» بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده لأنَّه بمنزلة المَثَل[٧].

ـ وعلى **الرَّفْعُ**، على أنّ «مَا»: خبر «جاءت» قدّم؛ لأنّه اسم استفهام و«حَاجتُك»: اسم جاءت، وجعلوا منه: «**جَاءَ** البُرُّ قَفِيزَيْنِ، وصَاعَيْنِ»؛ أي: صار[٨].

١٠ ـ قَعَدَ، في مثل قولهم: «قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ» ـ وهو نادر[٩] ـ من قولهم: «شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى **قَعَدَتْ** كَأَنَّها حَربةٌ»، أي: صارت كأنّها حربة. «فكأنّها حَرْبَةٌ»: خبر: قعدت[١٠].

---

(١) النهاية في غريب الحديث، ص: ٣/ ٣٤٩، وهو في حديث «الرؤيا». والغَرْب ـ بسكون الراء ـ الدلو العظيمة، فإذا فتحت الراء (الغَرَب) فهو الماءُ السائلُ بين البئر والحوض. وانظر شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٠، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩.

(٢) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٩.

(٣) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣.

(٤) سورة يوسف، ١٢/ ٩٦.

(٥) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، والمقرّب، ص: ١/ ٩٢.

(٦) همع الهوامع، ص: ٢/ ٧٠.

(٧) الكتاب: ١/ ٥٠ ـ ٥١، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٧٧، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١١.

(٨) همع الهوامع، ص: ٢/ ٧٠.

(٩) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣.

(١٠) المقرب لابن عصفور، ص: ١/ ٩٢.

وجعلوا منه: «قَعَدَ لاَ يَسْأَلُ حَاجَةً إِلاَّ قَضَاها»؛ أي: صار، وجعل الزّمخشري قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا﴾[١] منه[٢].

وقال ابنُ مالك: الأصحُّ أن لا يلحق بـ«صار» «آل» ولا «قَعد» مطلقاً[٣]. وقال قوم في الثمانية الأول (آض، عاد، آل، رجع، حار، استحال، تحوّل، ارتدّ) **إنّ المنصوب فيها حال**[٤]، **ووافق عليه ابن مالك في آل، وقعد، كما ذُكر.**

وألحق قوم ـ منهم: الزّمخشري، وأبو البقاء، والجزولي، وابن عصفور ـ بأفعال هذا الباب: «**غدا**» و«**راح**» بمعنى: صار، أو بمعنى: وقع فعله في وقت الغدوّ والرّواح، وجعل من ذلك حديث: «**اغْدُ عَالِماً**»، وحديث: «**تَغْدُو** خِماصاً، **وتَرُوح** بِطَاناً»[٥]، وتقول: غدا زيد ضاحكاً، وراح عبد الله منطلقاً، أي: صار في حال ضحك وانطلاق. ومنع ذلك الجمهور، ومنهم ابن مالك، وقالوا: **المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجد إلاّ نكرة**[٦].

وألحق الفراء بـ«**صار**»: «**أَسْحَرَ**»، و«**أَفْجَرَ**»، و«**أَظْهَرَ**»، ذكرها في كتاب (الحدود)؛ قال أبو حيّان: «ولم يذكر لها شاهداً على ذلك»[٧].

وقال ابن مالك: **الأصحّ ألاَّ يجعل في هذا الباب «غَدَا» و«رَاحَ» ولا «أَسْحَرَ، وأَفْجَرَ، وَأَظْهَرَ»**[٨].

وقال ابن مالك: «**وَنَى، وَرَامَ**» مرادفتا «**زَالَ**»[٩] وهما غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالهما قوله (من الخفيف):

لاَ **يَنِي** الخِبُّ شِيمَةَ الخَبِّ مَادَا م فَلاَ يَحْسِبَنَّهُ ذَا ارْعِوَاءِ[١٠]

---

(١) سورة الإسراء، ١٧/ ٢٢.
(٢) همع الهوامع، ص: ٢/ ٧٠.
(٣) تسهيل الفوائد، ص: ٥٤.
(٤) همع الهوامع، ص: ٢/ ٧٠.
(٥) النهاية في غريب الحديث لابن الجزري، ص: ٢/ ٨٠، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٧٠ـ ٧١، وتسهيل الفوائد، ص: ٥٤، والمقرّب، ص: ١/ ٩٧.
(٦) همع الهوامع، ٢/ ٧١.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧١.
(٨) تسهيل الفوائد، ص: ٥٤.
(٩) المصدر نفسه، ص: ٥٢.
(١٠) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٧، والبيت مجهول القائل.

وكقول الآخر (من الطويل):

إذا رُمْتُ مِمَّن لاَ يَرِيمُ مُتَيَّماً سَلُوّاً فقد أبْعَدْت في رَوْمِكَ المَرْمَى[١]

واحترز بقوله بمعنى «زَالَ» من «وَنَى»، بمعنى «فتر»، و«رام» بمعنى: حاول أو تحوّل[٢].

وقال أبو حيّان: ذكر أصحابُنا أن «وَنَى» زادها بعضُ البغداديين في أفعال هذا الباب؛ **لأنَّ معناها معنى «ما زال»**، نحو: مَا **وَنَى** زيدٌ قَائِماً، وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل، ألا ترى أنّ «ظل زيدٌ قائماً»؛ معناه: «أقام زيد قائماً النهار»، ولم تجعل العرب «أَقَامَ» اسماً ولا خبراً، كما فعلت ذلك بـ «ظلّ»؛ قالوا: والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على أنه حال.

وأما البيتان: فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض، أي: لاَ يَنِي عن شيمة الخِبّ.

والثاني يحتمل الحال لتنكيره[٣].

وقال بعض النحويين: **يدخل في هذا الباب كلّ فعل، له منصوب بعد مرفوع لا بدّ منه**، نحو: «قام زيدٌ كريماً»، و«**ذهب** زيدٌ متحدّثاً»، **فإنْ جعلته تاماً نصبت على الحال**[٤].

كان وأخواتها: أأفعال هي أم حروف؟

أجمع النحاة على فعليّة «كان وأخواتها» إلاّ «ليس»[٥]، هذا ما قال ابن هشام، ولم يزد شيئاً غير تفصيل الكلام في «ليس» كما سيأتي.

والواقع **أَنَّ النحاة قد اختلفوا في دلالتها على الحدث:**

فمنعه قوم:

- منهم المبرّد، الذي قال: «إنّ «كان» في وزن الفعل وتصرّفه، وليست فعلاً

---

(١) همع الهوامع، ص: ٢/٦٨، والبيت مجهول القائل.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/٦٨.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/٦٨.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/٧١.
(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٥.

على الحقيقة. تقول: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، فتخبر بأنّ فعلاً وصل من زيد إلى عمرو. فإذا قلت: كان زيدٌ أَخَاكَ، لم تخبر أنّ زيداً أوصل إلى الأخ شيئاً، ولكن زعمت أنّ زيداً أخوه فيما خلا من الدهر»[١].

- ومنهم ابن السراج الذي قال: إنّ هذه الأفعال تجيءُ عبارة عن الزمان فقط[٢].

- ومنهم الفارسي، وابن جني وابن برهان، والجرجاني والشلوبين[٣].

- وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أَنَّها مشتقّة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقرر أنهم يستعملون الفروع، ولا تكون في الأصول[٤].

- **وذهب قوم إلى أنها تدلّ على الحدث والزمان،** كسائر الأفعال، وهذا الرأي هو المشهور والمتصوَّر[٥]. وبه أخذ ابنُ مالك الذي قال: **وتسمَّى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنّها تدلّ على زمن دون حدث، فالأصحّ، دلالتها عليهما إلا** «ليس»[٦]. وبه أخذ ابن هشام ووصفه بأنه الصحيح[٧]، وقد ردّ أصحاب هذا الرأي على أصحاب الرأيين السابقين قائلين: وردّ بالسماع، قال (من الطويل):

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ[٨]

وحكى أبو زيد مصدر فتىء.

وحكى غيره: «ظللت أفعل كذا ظلولاً»، «وبت أفعل كذا بَيْتُوتَةً». ومن كلام العرب «كَوْنُكَ مُطِيعاً مَعَ الفَقْر خَيْرٌ مِنْ كَوْنِكَ عَاصِياً مَعَ الغِنَى»، ويبنى الأمر، واسم الفاعل منهما ولا يبنيان من الزمان[٩].

فالأفعال الناقصة تدلّ على الزمان والحدث معاً. وقد يكون هذا معنى قول ابن هشام: «أجمعوا على فعليتها إلاّ ليس»، وتكون عبارة ابن هشام مأخوذة عن عبارة ابن

---

(١) المقتضب، ص: ٣/ ٣٣ و٣/ ٩٧، و٣/ ١٨٩.
(٢) الموجز في النحو لأبي بكر السراج، ص: ٣٠.
(٣) همع الهوامع، ص: ٢/ ٧٤.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٤.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٤.
(٦) تسهيل الفوائد، ص: ٥٢ـ ٥٣.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ١٩١.
(٨) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٩، والبيت مجهول القائل.
(٩) همع الهوامع، ص: ٢/ ٧٤.

مالك «فالأصحّ دلالتها عليهما إلاّ ليس» على أساس أنّ الفعل حدث وزمن.

ـ أما «ليس» فقد اختلفوا فيها:

ـ فقال الجمهور ـ بإجماع الكوفيين والبصريين[(١)] ـ بفعليتها مطلقاً، لاتّصال تاء التأنيث الساكنة بها، كقولنا: ليست هندٌ مفلحةً[(٢)]، ولاتّصال ضمائر الرفع البارزة بها، كقولنا: لستَ ولَسْتُ، ولستما، ولَسْتُنَّ ولَيْسَا، وليسوا، ولَيْسَتْ ولَسْنَ[(٣)].

«فليس» فعلٌ لا يتصرف، وزنه: «فَعِلَ» ـ بالكسر ـ ثم التزم تخفيفه، ولم تقدره «فَعَلَ» ـ بالفتح ـ لأنّه لا يخفف، ولا «فَعُلَ» ـ بالضم ـ لأنّه لم يوجد في يائي العين إلا في «هَيُؤَ»، وسُمِعَ «لُسْتُ» ـ بضم اللام ـ فيكون على هذه اللغة كـ «هَيُؤَ»[(٤)]. وإذا ثبتت فعليتها بذلك حكم بها مطلقاً؛ لأنّ الأصل عدم الاشتراك[(٥)]. فهي فعلٌ دالٌ على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو «لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»، وكقول الأعشى (من الطويل):

لَـهُ نَـافـقـلاتٌ مَـا يُـغِـبُّ نـوالُـهـا ... وَلـيـسَ عـطـاءُ الـيـومِ مـانِـعَـهُ غَـدا[(٦)]

ـ وزعم ابن السراج أنّ «لَيْسَ» حرف بمنزلة «مَا»، وتابعه الفارسي في الحلبيات، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير وجماعة[(٧)]، وحجّتهم في ذلك ـ سكون وسطها ـ وبإيلائها الفعل في قولهم «لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ»[(٨)].

وأجيب عن الأول بأنها مخفّفة من «فَعِلَ» كما قالوا في «عِلْم»: عَلِمَ» وأُلزم فيها

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١/ ١٦١ـ ١٦٢.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٢١، وشرح قطر الندى، ص: ٣٦ و٣٧، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٨.

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٨، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١/ ١٦٢.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥ـ ٦، وانظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص: ٩٠، (مخطوطة)، وانظر شرح الشافية لرضي الدين الأسترابادي، ص: ١/ ٧٦، والأشموني، ص: ٣/ ٧٨٥، وانظر المفصّل، ص: ٢٦٩، وشرح المفصّل، ص: ٧/ ١١٢.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥.

(٦) ديوان الأعشى، ص: ١٧٣، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥.

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥، شرح قطر الندى، ص: ٣٦، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥، وشرح شذور الذهب، ص: ٢١.

(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥.

التخفيف لكثرة استعمالها وإنّما لم تقدّره (فَعَلَ)؛ لأنَّ الفتحةَ لا تُخَفَّفُ، ولا (فَعُلَ)؛ لأنه ليس في اليائيّ العين (فَعُلَ) إلاّ (هَيُؤَ)[١].

وأجيب عن الثاني: أنه على إضمار الشأن، فالضمير المقدَّر فاصل بين الفعلين، كما تقول: «كان يقوم أخواك»، وقد رجع الفارسي عن هذا إلى قول الجمهور[٢].

ـ وزعم قوم أنّها فعل إذا أُعملت، وحرف إذا أُهملت، وذلك في لغة بني تميم؛ إذا قرنوا خبرها بـ «إلاّ»، فيقولون: «لَيْسَ الطّيبُ إلاّ المِسْكُ» ـ بالرفع ـ قال أبو عمرو: ليس في الأرض حجازيٌّ إلاّ وهو ينصب، وليس في الأرض تميميّ إلاّ وهو يرفع[٣].

وقد أورد ابن هشام في «مغني اللبيب» أقوال الذين زعموا خروجها عن الفعليّة إلى الحرفيّة، وناقشهم قائلاً:

١ ـ **قيل**: «**قد تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة إلاّ**، نحو «أَتَوْني لَيْسَ زيداً» **والصحيح أَنَّها الناسخة**، وأَنَّ اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجب؛ فلا يليها في اللفظ إلاّ المنصوب، وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو، ذلك أنَّه جاء إلى حمّاد بن سَلَمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «لَيسَ من أصحابي أحدٌ إلاّ ولو شِئتُ لأَخَذْتُ عليهِ، **لَيسَ أبا الدَّرْدَاء**»، فقال سيبويه: **ليس أبو الدرداء**، فصاح به حمّاد: لحنتَ يا سيبويه، إنّما هذا استثناء، فقال سيبويه: «واللَّهِ لأَطْلُبَنَّ علماً لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره»[٤].

٢ ـ **قيل**: **قد «يقترن الخبر بعدها** بـ «إلاّ» نحو «ليسَ الطِّيْبُ إلاّ المِسْكُ» ـ بالرفع ـ فإنّ بني تميم يرفعونه حملاً لها على ما في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهلُ الحجاز (ما) على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاء، فقال: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نِمْت وَأَدْلَجَ الناسُ، ليس في الأرض تميميّ إلاّ وهو يرفع، ولاحجازيّ إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهبا إلى ابن مَهْدي فلقّناه الرفع، فإنّه لا يرفع، وإلى

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٥.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٦.
(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٦، ومغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥.

المنتجع التميميّ فلقّناه النصب فإنّه لا ينصب، فأتياهما وجَهدا بكلّ منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ النَّاسَ.

وخرّج الفارسيّ ذلك على أوجه:

أحدهما: أنّ في «ليس» ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت «إلاّ» على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً.

فقيل: «ليس إلاّ الطيب المسك»، كما قال (من الطويل):

أَلاَ ليس إلاّ مَا قَضَى اللَّهُ كائنٌ وَمَا يَسْتَطِيعُ المرءُ نفعاً ولا ضرّا[1]

وأَجَابَ بَأَنّ «إلاّ» قد توضع في غير موضعها مثل ﴿إن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[2]، وقول الأعشى (من المتقارب):

أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرَارَا[3]

أي: إنْ نَحنُ إلاّ نَظنُّ ظناً، وما اغتره اغتراراً إلاّ الشيب؛ لأَنَّ الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي، لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأَنَّ المصدر في الآية والبيت نوعيٌّ على حذف الصفة؛ أي إلاّ ظنّاً ضعيفاً وإلاّ اغتراراً عظيماً[4].

الثاني: أَنَّ الطّيب اسمها، وأَنَّ خبرها محذوف، أي في الوجود، وأَنَّ المسك بدل من اسمها.

الثالث: أنّه كذلك، ولكن «إلاّ المسك» نعتٌ للاسم؛ لأَنَّ تعريفه تعريفُ الجنس، فهو نكرة معنى؛ أي ليس طيبٌ غيرُ المسك طيباً.

ولأبي نزار الملقّب بملك النحاة توجيهٌ آخرُ، وهو أَنَّ الطيب اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلاّ المِسْكُ أَفْخَرُهُ.

وما تقدم من نقل أبي عمرو أنّ ذلك لغة تميم، يَرُدُّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أَنَّه قدّرها حرفاً، وأَنَّ من ذلك قولهم:

(١) مغني اللبيب، ص: ١/٣٢٦، والبيت مجهول القائل.
(٢) سورة الجاثية، ٤٥/٣٢.
(٣) ديوان الأعشى، ص: ٨١، ومغني اللبيب، ص: ١/٣٢٦.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/٣٢٦.

«لَيْسَ خَلَقَ اللّهُ مِثْلَهُ»، وقوله (من البسيط):

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لو ظفرتُ بِهَا وليسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مبذُولُ[١]

ولا دليل فيهما، لجواز كون «ليس» فيهما شأنيّة.

٣ ـ **أن تدخل على الجملة الفعليّة، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين،** كما مثّلنا، وقد أجبنا عن ذلك.

٤ ـ أن تكون حرفاً عاطفاً، أَثْبَت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة، واستدلّوا بنحو قوله (من الرجز):

أَيْنَ المفَرُّ والإِلَهُ الطَّالِبُ والأَشْرَمُ المغلوبُ ليسَ الغالبُ[٢]

وخُرِّج على أنّ «الغالب» اسمها، والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم، أي: «ليسه الغالب»، كما تقول: «الصديق كأنه زيد»، ثم حذف لاتصاله، ومقتضى كلامه أَنّه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه، وفيه نظر[٣].

٣ ـ حكم «كان وأخواتها» من التصرّف والجمود:

تنقسم «كان وأخواتها» ثلاثة أقسام، وهي:

١ ـ **ما لا يتصرّف أصلاً**: وهو «لَيْسَ» بالاتفاق[٤]، و«دَامَ» على الأصحّ[٥] عند الفرّاء وكثير من المتأخرين[٦].

فـ «**ليس، ودام**» فعلان جامدان[٧]، لكن الأقدمين أثبتوا لِـ «دام» مضارعاً[٨]، وهو: «يَدومُ».

٢ ـ **ما يتصرّف تصرّفاً ناقصاً**، وهو أربعة: **زَالَ، وبَرِحَ، وفَتِيءَ، وانفكّ**، فإنّه

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي، ص: ٢/ ٧٠٤.

(٢) المصدران أنفسهما.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧.

(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٦ و٢/ ٢٦٠، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٨، وتسهيل الفوائد، ص: ٥٣، الإنصاف، ص: ١/ ١٦١، شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٢.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٦ و٢/ ٢٦٠، أوضح المسالك، ص: ١/ ١٦١، والأشموني، ص: ١/ ١١٢.

(٦) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٨.

(٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٦٠، وشرح قطر الندى، ص: ١٨٥.

(٨) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٨.

لم يستعمل منهن أمر، ولا لهنّ مصدر[١].

لكنّها تتصرّف إلى المضارع خاصة، ويستعمل لها اسم فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾[٢].

﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾[٣].

و﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٤].

وكقول الحسين بن مطير (من الطويل):

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ[٥]

وقد أثبت الأقدمون لـ «دَامَ» مضارعاً[٦]، وذكر الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني، عن الأقدمين وقليل من المتأخرين، أنَّ لها مضارعاً، وهو: (يَدُومُ)، فهي متصرفة ـ عندهم ـ تصرّفاً ناقصاً، ذكره في التوضيح وشرحه، قالوا: ولا يرد على القول الصحيح (يدوم، ودم، ودائم، ودوام)؛ لأنّها تصرفات «دوام» التّامة. ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك: «لا أُكَلِّمُكَ ما دُمْتَ عاصياً»، وقولك: «لا أُكَلِّمُكَ ما تَدُومُ عاصياً». بل الصحيح عندي أنَّ لها مصدراً أيضاً، بدليل أنَّهم شرطوا سبق (ما) المصدرية الظرفية عليها. ومن المعلوم أنّ «ما» المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر، وأنّ هذا المصدر مصدرها، وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين (. . . .) فإذا قلت: أحبّك مدة دوامك صالحاً، كان «دوام» مصدر الناقص، و«صالحاً» خبره، مثل أحبّك ما دمت صالحاً، والفرق تحكّم محض[٧].

٣ ـ ما يتصرّف تصرفاً تامّاً؛ هو الباقي: ـ فالمضارع، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[٨]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[٩].

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/٢٣٨، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٧، وشرح الأشموني، ص: ١/١١٢.

(٢) سورة هود، ١١/١١٨.

(٣) سورة طه، ٢٠/٩١.

(٤) سورة يوسف، ١٢/٨٥.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٧، وأوضح المسالك، ص: ١/٢٤٠.

(٦) أوضح المسالك، ص: ١/٢٣٨.

(٧) حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ص: ١/٢٣٠.

(٨) سورة مريم، ١٩/٢٠.

(٩) سورة الإخلاص، ١١٢/٤.

- والأمر، نحو: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠﴾[١].

- والمصدر، كقول الشاعر (من الطويل):

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ[٢]

- واسم الفاعل، كقول الشاعر (من الطويل):

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً ... أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[٣]

وجميعها لا يبنى منها اسم مفعول[٤] **فَأَمَّا قول سيبويه**، رحمه الله، **فهو مَكُونٌ فيه**، كما تقول: **مَضْرُوبٌ**[٥]، فسأل أبو الفتح أبا علي عنه، فقال: **ماَ كلّ دَاءٍ يعالجه الطبيبُ**[٦].

٤ ـ استعمال «كان» وأخواتها تامّة:

قد تستعمل كان وأخواتها ـ باستثناء: فتىء، وزال، وليس ـ تَامّة، إذا استغنت بالمرفوع عن المنصوب[٧]؛ أي إذا اقتصرت على الفاعل حسب تعبير سيبويه[٨]، تقول في:

ـ كَانَ: تكون تامّة عندما تأتي بمعنى: خُلِقَ، حَدَثَ، وَقَعَ، حَصَلَ، حَضَرَ، كَفَلَ، غَزَلَ، وُجِدَ.

١ ـ «قَدْ **كَانَ** عَبْدُ اللَّهِ، «وأنا أعرفه منذ **كان**»؛ أي قَدْ **خُلِقَ**، وأنا أعرفه منذ **خُلِقَ**[٩].

---

(١) سورة الإسراء، ١٧/ ٥٠.
(٢) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٩، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٨، حيث قال (بعلم) بدل (ببذل)، والأشموني، ص: ١/ ١١٢، والبيت مجهول القائل.
(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٧، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٩، والأشموني، ص: ١/ ١١٢، والبيت مجهول القائل.
(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٨.
(٥) الكتاب، ص: ١/ ٤٦.
(٦) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٨.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ١٨٩، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٤ـ ٢٥٥، الجامع الصغير، ص: ٢٦.
(٨) الكتاب، ص: ١/ ٤٦.
(٩) الكتاب، ص: ١/ ٤٦.

٢ ـ «قَدْ كَانَ الأَمْرُ»؛ أي: **وَقَعَ** الأمر[١] أو **حَدَثَ**، ومنه «وما شاء اللَّهُ **كَانَ**»: أي وَقَعَ أو حَدَثَ، ومنه قول مقّاس العائِذِي (من الطويل):

فِدًى لبني ذُهْل بن شَيْبَانَ نَاقتي إذا كانَ يَوْمٌ ذو كواكبَ أَشْهَبُ[٢]

أي أذا **وَقَعَ**[٣] و**حَدَثَ أو شبهه**[٤]، ومنه قول الشاعر (من الوافر):

إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[٥]

يريد: **حدث** الشتاءُ **وجَاءَ**[٦]. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[٧]، **أي أحدث، فيحدث؛ أو أحصل، فيحصل**، وكقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾[٨]، ـ في قراءة من قرأها بالرفع: ﴿إلاّ أن تكونَ تجارةٌ﴾ ـ أي: إلاّ **أن تَقَعَ** تجارةٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٩]، أي: **تقعُ**.

٣ ـ قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[١٠]، أي: إذا **حَصَلَ**[١١]، أو **حَضَرَ** ذو عسرة[١٢].

٤ ـ كَانَ فلانٌ الصبيَّ: **كَفَلَهُ**[١٣].

٥ ـ كَانَ فلانٌ الصوفَ: **غَزَلَهُ**[١٤].

٦ ـ ما كان الرجل ليخون وطنه؛ أي: **ما وُجِدَ**.

---

(١) الكتاب، ص: ١/ ٤٦، والمقتضب، ص: ٤/ ٩٥.

(٢) الكتاب، ص: ١/ ٤٦، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص: ١/ ٥٢٥، الهامش (٣)، شرح المفصل، ص: ٧/ ٩٨، والمقتضب، ص: ٤/ ٩٦.

(٣) الكتاب، ص: ١/ ٤٧.

(٤) السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ص: ١/ ٢٥٣.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٤، همع الهوامع، ص: ٢/ ٨٢، والبيت للربيع بن ضبع الفزاري، وكان من المعمرين.

(٦) المصدران أنفسهما، وهامش شرح شذور الذهب، ص: ١/ ٣٥٤.

(٧) سورة يس، ٣٦/ ٨٢، وسورة النحل، ١٦/ ٤٠.

(٨) سورة البقرة، ٢/ ٢٨٢، وسورة النساء، ٤/ ٢٩.

(٩) سورة المائدة، ٥/ ٧١.

(١٠) سورة البقرة، ٢/ ٢٨٠.

(١١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٤، شرح قطر الندى، ص: ١٨٩.

(١٢) شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥، وحاشية الصّبان على شرح الأشموني، ص: ١/ ٢٣٦.

(١٣) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣.

(١٤) المصادر أنفسها.

ـ **دام**: بمعنى: ثبت، وبقي، وسكن، تقول: دَامَ فلانٌ على الأمر[١]، وكقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾[٢]، أي: ما بقيت[٣].

ـ **أصبح وأمسى**: بمعنى: دخل في الصباح ودخل في المساء؛ أي بمعنى: استيقظوا وناموا[٤]، وكقوله تعالى: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ۝١٧﴾[٥]؛ أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح[٦].

بات فلانٌ بالقوم: بمعنى نزل بهم ليلاً، ومنه قول امرىء القيس (من المتقارب):

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ ... **وباتَ** الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وباتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وخُبِّرْتُهُ عن بَنِي الأَسْوَدِ[٧]

فقد استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تاماً ـ بمعنى نزل ليلاً ـ مكتفياً بفاعله[٨].

ـ **أَضْحَى**: أي دَخَلَ في الضُّحَى[٩]، كقول الشاعر (من الطويل):

وَمِنْ فَعَلاَتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى ... إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيْدُهَا[١٠]

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٤، وتسهيل الفوائد، ص: ٥٣، والكتاب، ص: ١/ ٤٦.
(٢) سورة هود، ١١/ ١٠٧ـ ١٠٨.
(٣) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٤، شرح قطر الندى، ص: ١٨٩، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥.
(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٤، والكتاب، ص: ١/ ٤٦.
(٥) سورة الروم، ٣٠/ ١٧.
(٦) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٤، شرح قطر الندى، ص: ١٨٩، تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥.
(٧) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٤ـ ٢٥٥، وشرح قطر الندى، ص: ١٨٥، وديوان امرىء القيس، ص: ١٨٥، وقد ورد الشطر الثاني من البيت الأول في الديوان «ونام الخليّ ولم ترقد»، والشطر الثاني من البيت الثالث: «وأنبئته عن أبي الأسود».
(٨) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٥، وشرح قطر الندى، ص: ١٨٩، وتسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥.
(٩) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٥، شرح قطر الندى، ص: ١٨٩، تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥.
(١٠) شرح المفصل، ص: ٧/ ٣، شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥، همع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣.

أي بقي جليدها حتى أضحى: أي دخل في الضحى[١].

«**ظَلَّ اليَوْمُ**»: أي دَامَ[٢] أو طال، أو أقام نهاراً[٣]، وزعم المهاباذي: أَنَّ ظَلَّ «لا تستعمل إلاّ ناقصة». قال أبو حيّان: وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو، وأنها تكون تامة[٤].

- **صَارَ**: بمعنى «**رجع**»، نحو: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾[٥]، أي: ترجع[٦]، وبمعنى: «**ضَمَّ**»، نحو قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[٧].

وقد تأتي بمعنى: **قطع**، وقد تأتي بمعنى: **تحوّل إلى**: نحو: «صرت إلى زيد»: تحوّلت إليه[٨].

- **برح**: بمعنى: **ذهب أو ظهر، أو بالمعنيين فُسِّرَ** قولهم: «برح الخفاء»[٩]، وقد تكون بمعنى: **انفصل** وبمعنى: **خلص**[١٠].

- **ونى**: بمعنى: فتر وضعف[١١].

- **رام**: بمعنى: ذهب وفارق[١٢].

- «**اِنْفَكَّ**»: بمعنى: خلص أو انفصل[١٣] نحو: «اِنْفَكَّ الأَسِيْرُ»، أو الخاتم[١٤].

- **أما «فتىء» فقد ألزمها ابنُ هشامٍ النقص**[١٥]، لكن الصّغاني ذكر في «نوادر

---

(١) شرح المفصل، ص: ٧/ ٣، شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥، همع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣.
(٢) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٥، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥.
(٣) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣.
(٤) همع الهوامع، ص: ٢/ ٨٢.
(٥) سورة الشورى، ٤٢/ ٥٣.
(٦) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣.
(٧) سورة البقرة، ٢/ ٢٦٠، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣، شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥.
(٨) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، ابن هشام٢/ ٨٣، شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥.
(٩) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣.
(١٠) شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٥.
(١١) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣.
(١٢) المصدران أنفسهما.
(١٣) تسهيل الفوائد، ص: ٥٣، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣.
(١٤) همع الهوامع، ص: ٢/ ٨٣.
(١٥) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٥، الجامع الصغير، ص: ٢٦، شرح قطر الندى، ص: ١٨٩، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٨٢.

الأعراب» استعمالها تامة نحو: فتئت عن الأمر فتأً: إذا نسيته[١]، وذكر ابن مالك: أنّ «فتَأَ المفتوحة تأتي تامّة بمعنى: «كسر»، أو «أطفأ». حكى الفرّاء: **فَتأْتُهُ** عن الأمر: كَسرتُهُ، وفَتَأْتُ النارَ: أَطْفَأْتُهَا. قال أبو حيّان: وهذا وهم وتصحيف، إنما ذاك بالثاء المثلثة كما في الصحاح والمحكم[٢].

أما «**زال**» فقد أجاز الفارسي في «الحلبيّات» أنّها تأتي تامة قياساً لا سماعاً[٣]، لكن ابن هشام قد ألزمها النقص على مذهب جمهور النحاة[٤].

٥ ـ عمل «كان وأخواتها»

«كَانَ وأخواتها» من نواسخ المبتدأ والخبر، وتسمّى: «الأفعال الناقصة».

والنَّوَاسِخُ: جمع ناسخ، وهو:

ـ **في اللغة**، من النّسخ، بمعنى: الإزالة، يقال: نَسَختِ الشَّمْسُ الظِلَّ، إذا أَزالته[٥]، وقال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿. . . . فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾[٧].

ـ **وفي الاصطلاح**: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر[٨]، وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ **ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر**، وهو: كان وأخواتها، والحروف العاملة عمل ليس.

٢ ـ **ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر**، وهو: إنَّ وأخواتها، و«لا» العاملة عملها.

٣ ـ **ما ينصب المبتدأ والخبر** معاً، وهو: ظنّ وأخواتها[٩].

---

(١) همع الهوامع، ص: ٢/ ٨٢.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٨٢.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٨٢.
(٤) شرح قطر الندى، ص: ١٨٩، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٤، الجامع الصغير، ص: ٢٦.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ١٧٥ـ ١٧٦، وراجع لسان العرب، مادة: (نسخ).
(٦) سورة البقرة، ٢/ ١٠٦.
(٧) سورة الحج، ٢٢/ ٥٢.
(٨) شرح قطر الندى، ص: ١٧٦، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٣.
(٩) شرح قطر الندى، ص: ١٧٦.

تدخل كان وأخواتها على المبتدأ والخبر؛

ـ **فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل**[١]**، ويسمى اسمها حقيقة، وفاعلها مجازاً**[٢].

وقال ابن هشام في مواضع أخر، **فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وفاعلها**[٣].

ـ وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول[٤]، **ويسمّى خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً**[٥].

وقال ابن هشام في مواضع أخر: «**وتنصب الخبر، ويسمّى: خبرها ومفعولها**»[٦].

وتسمى هذه الأفعال نفسها نواسخ؛ لأنها قد نسخت الحكم الثابت قبل دخولها[٧].

ـ **وهذا النسخ بالنسبة إلى الخبر متفق عليه**، ولا خفاء به؛ لأنّه قد انتصب بعد الرفع[٨].

لكن ابن هشام لم يذكر الخلاف ـ بعد الاتفاق على نصبه ـ «عَلاَمَ» ينتصب خبر كان وأخواتها؟

ـ فقد ذهب الكوفيون إلى أَنَّ خبر «كان وأخواتها» **نصب على الحال حقيقة**.

ـ وقال الفراء ـ من الكوفيين ـ: **نصب على أنه شبيه بالحال**.

ـ وقال البصريون: **إنّ نصبه نصب المفعول، أو لأنّه شبيه بالمفعول**[٩].

ـ **أمّا الاسم، فإنه في ظاهر الأمر لم يتغيّر عن الرفع** الذي كان عليه قبل دخولها[١٠].

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣١. (٢) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٤.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ١٧٦، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٣، والجامع الصغير، ص: ٢٦، وانظر تسهيل الفوائد: ، ص: ٥٢.

(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣١.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٤.

(٦) الجامع الصغير، ص: ٢٥، شرح قطر الندى، ص: ١٧٦، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٣، وانظر تسهيل الفوائد، ص: ٥٢.

(٧) شرح قطر الندى، ص: ١٧٥ـ ١٧٦، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٣.

(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٣.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢/ ٨٢١، المسألة ١١٩، وانظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ص: ١/ ٢٢٦، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٦٣ـ ٦٤.

(١٠) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٣.

ـ **وعلى هذا الظاهر بنى أهل الكوفة على عادتهم**، فقالوا: إنّ ذلك الرفع بعينه باقٍ كما كان، لم يتغيّر[١].

وقال أهل البصرة: إنّ هذا رفع غير ذلك، تحدّد بدخول العامل اللفظي، ويدل عليه أمران:

١ ـ إنَّ كلّ فعل يُرْفَعُ، وقد ينصب وقد لا ينصب، فأمّا أن ينصب ولا يرفع، فلا.

٢ ـ اتّصاله بها إذا كان ضميراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّلِمِينَ﴾[٢]، والضمير ـ بالاستقراء ـ إنّما يتصل بعامله[٣].

ـ أمّا الفرّاء، فقد قال: ارتفع الاسم لشبهه بالفاعل، وإنّ الخبر ينتصب لشبهه بالحال، فكان زيد ضاحكاً، مشبه عنده بـ «جاء زيد ضاحكاً»[٤].

وتظهر ثمرة الخلاف في: عَلاَمَ ارتفع الاسم في كان زيدٌ قائماً وعمرو جالساً؟ في اجتهادات النحاة:

ـ فعلى مذهب الكوفيين: لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين.

ـ وعلى المذهب البصري، يجوز؛ لأَنَّ العامل واحد[٥].

ما يعمل منها بشرط وما يعمل بغير شرط:

كان وأخواتها ثلاثة أقسام:

١ ـ **ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط**، وهي ثمانية: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظلّ، بَاتَ، صَارَ وليس[٦]، وذلك نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[٧].

٢ ـ **ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يتقدّم عليه نفي أو شبهه**، وهو النهي والدعاء، وهي أربعة:

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٣، وانظر شرح الأشموني، ص: ١/ ١٩.
(٢) سورة الزخرف، ٤٣/ ٧٦.
(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٤.
(٤) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٤.
(٥) حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ص: ١/ ٢٢٦.
(٦) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٢، شرح قطر الندى، ص: ١٧٧، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٤.
(٧) سورة الفرقان، ٢٥/ ٥٤.

زال ـ ماضي يَزَالُ ـ، بَرِح، فَتِيءَ، وَانْفَكَّ[١]، وهي بمعنى واحد باتفاق النحويين[٢].

مثالها بعد النفي الملفوظ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٤].

ولا فرق إنْ كان النفي بالحرف، أو بالفعل، أو بالاسم.

فالنفي بالحرف، كقول الأعشى (من الخفيف):

لَنْ تَزَالُوا كَذلِكَ ثُمَّ لاَ زِلْـ ـتُ لكم خَالِداً خُلودَ الجِبَالِ[٥]

ـ والنفي بالفعل، كقول الشاعر (من الخفيف):

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى واعتزازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌ قَنُوعِ[٦]

وبالنفي بالاسم، كقول الشاعر (من المديد):

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى كُلُّ وانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ[٧]

ومثالها بعد النفي المقدّر، قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٨] أي: لا تفتأ تذكر يوسف.

وقول امرىء القيس (من الطويل):

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[٩]

أي: لا أبرح.

ومثالها بعد النهي، قول الشاعر (من الخفيف):

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٢، شرح قطر الندى، ص: ١٧٧، وشرح شذور الذهب، ص: ١٨٤، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٩.
(٢) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٥.
(٣) سورة هود، ١١/ ١١٨.
(٤) سورة طه، ٢٠/ ٩١.
(٥) ديوان الأعشى، ص: ٤٩، وشرح شواهد المغني للسيوطي، ص: ٢/ ٦٨٤، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ٦٥.
(٦) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٥، شرح الأشموني، ص: ١/ ١٠٩.
(٧) همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٥.
(٨) سورة يوسف، ١٢/ ٨٥.
(٩) ديوان امرىء القيس، ص: ٣٢، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٣٢.

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ[١]

ومثالها بعد الدعاء قول ذي الرمة (من الطويل):

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[٢]

وقيّد ابن هشام «زال» بماضي «يَزَالُ» احترازاً من:

ـ «زَالَ» ماضي «يَزيل»، فإنه فعلٌ تام متعدٍّ إلى مفعول، ومعناه: مَازَ يَمِيزُ، كقولهم: «زِلْ» ضَأنَكَ عَنْ مَعْزِك»؛ أي: مَيِّزْهُ، أو: «زَالَ زيدٌ ضَأنَهُ من معزِ فلان»؛ أي: مَيَّزَهُ مِنْهُ، ومصدره «الزَّيْلُ».

ـ ومن «زالَ» ماضي «يَزُولُ»، فإنَّه فعل تام قاصر، ومعناه الذهاب والانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[٣]، ومصدره: «الزَّوَالِ»[٤].

والمشهورُ في (فتىء) كسرُ العين، وفيها لغة بالفتح، وثالثة: «أفتأ»، قال في المحكم: «مَا فَتِئْتُ أَفْعَلُ، ومَا فَتَأت أَفْتَأُ فَتْأً، وَفُتُؤاً، وَمَا أَفْتَأْتُ، والأخيرة تميميّة. وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد. وذكر الصّغانِيّ: فَتُؤَ على وزن «ظَرُفَ»، لغة في: فَتِيء[٥].

٣ ـ ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يتقدّم عليه «مَا» المصدرية الظرفية، وهو «دام»[٦]،

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٧]؛ أي: مدة دوامي

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٩، شرح قطر الندى، ص: ١٧٦، وأوضح المسالك، ص: ١/٢٣٤.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٩، وأوضح المسالك، ص: ١/٢٣٥، شرح قطر الندى، ص: ١٧٨.

(٣) سورة فاطر، ٣٥/٤١.

(٤) أوضح المسالك، ص: ١/٢٣٧، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٥.

(٥) همع الهوامع، ص: ٢/٦٧، ولسان العرب، مادة: (فتأ).

(٦) شرح قطر الندى، ص: ١٧٩، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٥، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٨، أوضح المسالك، ص: ١/٢٣٧.

(٧) سورة مريم، ١٩/٣١.

حيّاً، وسميت «ما» هذه:

- مصدرية: لأنَّها تقدّر بالمصدر، وهو الدوام.
- وظرفية؛ لأنَّها تقدّر بالظرف وهو المدة[١].

ومنه: «أصحبْك ما دام زيد صديقك»، وأصله مدة ما دام زيد صديقك، فحذف المضاف وهو المدة، وناب المضاف إليه عنها في النصب على الظرفية، كما ناب المصدر الصريح عن الزمان في قولك: «جئتُكَ صلاةَ العصر»، أي: وقت صلاة العصر؛ وآتيك مقدمَ الحاج، أي: وقت مقدم الحاج[٢]، وقال تعالى: ﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾[٣].

أما إذا قلت: «دَامَ زيدٌ صحيحاً»، كان قولك «صحيحاً» حالاً لا خبراً، وكذلك: «عجبت من ما دام زيد صحيحاً»، لأنّ (ما) هذه مصدرية لا ظرفية، والمعنى: عجبت من دوامه صحيحاً»[٤].

٦ ـ أحكام «كان»

أولاً: ترد «كان» في العربية على ثلاثة أقسام:

١ ـ **ناقصة**: فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[٥]، وتشاركها بقية أخواتها في هذا الحكم.

٢ ـ **تامّة**: فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[٦]، وشاركها في هذا الحكم بقية أخواتها إلاّ ثلاثة أُلزمت النقص، وهي فَتِيءَ، زَالَ، لَيْسَ.

٣ ـ **زائدة**: فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب. وجواز زيادتها شرطان:

أ ـ أنْ تكون بلفظ الماضي.

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/٣٣٦، شرح قطر الندى، ص: ١٧٩ـ ١٨٠، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٥.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٧٦ـ ٣٣٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/٨.

(٣) آل عمران: ٣/ ٧٥، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٣٧، همع الهوامع، ص: ٢/ ٦٥.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٥.

(٥) سورة الفرقان، ٢٥/ ٥٤، وانظر شرح قطر الندى، ص: ١٩١.

(٦) سورة البقرة، ٢/ ٢٨٠، وانظر شرح قطر الندى، ص: ١٩١.

ب ـ أَنْ تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارّاً ومجروراً.

وذلك نحو: مَا ـ كَانَ ـ أَحْسَنَ زَيْداً؛ وأصله: مَا أَحْسَنَ زيداً، فزيدت «كان» بين «ما» وفعل التعجب.

ولا نعني بزيادتها أَنَّها لم تدل على معنى ألبتة، بل أنّها لم يُؤْتَ بها للإسناد[١]، إنّما لتأكيد الكلام[٢].

ـ وقد تكون زيادتها مستحسنة[٣]، كقول الشاعر (من الكامل):

ما ـ كان ـ أسعد من أجابك آخذاً بهداك مجتنباً هوًى وعنادا[٤]

وقال ابن عقيل لم تزد في غيره إلا سماعاً[٥].

ـ كما قد تكون زيادتها مستقبحة، كقول الشاعر (من الوافر):

سَرَاةُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى ـ كَانَ ـ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[٦]

لكنه عدّ هذا النوع من الزيادة «شاذاً» في «أوضحه»[٧].

ـ كما قد تكون زيادتها متوسطة بين الحُسْنِ والقُبْحِ[٨]،

وذلك نحو قولهم: «وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الأَنْمَارِيةُ الكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ ـ كَانَ ـ مِثْلَهُمْ[٩]، حيثُ زيدت بين الفعل ومرفوعه.

ومثله أيضاً في التوسط بين الحسن والقبح (وإنّ من أفضلهم ـ كان ـ زيداً)[١٠].

أما قول الفرزدق (من الوافر):

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ١٩١ـ ١٩٢، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٥، والجامع الصغير، ص: ٢٦.

(٢) المقتضب للمبرد، ص: ٤/ ١١٦.

(٣) الجامع الصغير، ص: ٢٦.

(٤) المصدر نفسه، والشاعر هو: العكوك.

(٥) شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٢٨٩.

(٦) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٧، الجامع الصغير، ص: ٢٦، أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معيّن، انظر شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٢٩١.

(٧) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٧.

(٨) الجامع الصغير، ص: ٢٦.

(٩) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٧، الجامع الصغير، ص: ٢٦، شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٢٨٩، المقتضب، ص: ٤/ ١١٦، شرح المفصل، ص: ٧/ ١٠٠.

(١٠) الجامع الصغير، ص: ٢٦، الكتاب، ص: ٢/ ١٥٣.

فَـكَـيْـفَ إذَا رَأَيْـتَ دِيَـارَ قَـوْمٍ وَجِـيْـرَانٍ لَـنَـا، كَـانُـوا كِـرَامِ[١]

فليست «كَانوا» فيه زائدة، وقد جزم بذلك ابن هشام، وقال: «**ليس من زيادتها لرفعها الضمير خلافاً لسيبويه**»[٢] الذي قال: وقال الخليل: إنّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فَـكَـيْـفَ إِذَا رَأَيْـتَ دِيَـارَ قَـوْمٍ وَجِـيْـرَانٍ لَـنَـا ـ كَـانُـوا ـ كِـرَامِ[٣]

كما علل رفضه لرأي سيبويه في هذا البيت «وجيران لنا، كانوا، كرام» بعد أن أورد الأقوال المختلفة فيه: قال:

ـ على قول سيبويه: إنّ «كانوا» زائدة.

وقول الجمهور: إنّ الزائد لا يعمل شيئاً.

ـ فقيل: الأصل «هم لنا» ثم وصل الضمير بكان الزائدة إصلاحاً للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع إلى جانب الفعل.

ـ وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في «لنا» على أن «لنا» صفة لجيران، ثم وصل لما ذكر.

ـ بل قيل: هو معمول لكان بالحقيقة.

ـ فقيل: على أنها ناقصة و«لنا» الخبر.

ـ وقيل: بل على أنها زائدة، وأنّها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلغى، نحو: زيد ـ ظننت ـ عالم[٤].

فابن هشام يرفض رأي الخليل وسيبويه ومن اتبعهما، كما رفض ذلك المبرد قبله عندما قال: «وتأويل هذا سقوط (كان) على «جيران لنا كرام» في قول النحويين أجمعين.

وهو عندي ـ أي عند المبرد ـ على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك أنّ خبر (كان) (لنا)؛ فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا[٥].

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٨، مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٧، الكتاب، ص: ٢/ ١٥٣.
(٢) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٨.
(٣) الكتاب، ص: ٢/ ١٥٣.
(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣١٧ـ ٣١٨.
(٥) المقتضب، ص: ٤/ ١١٦ـ ١١٧.

أما قول أم عقيل لابنها (من مشطور الرجز):

أَنـتَ ـ تَـكُـونُ ـ مَـاجِـدٌ نَـبِـيـلُ إذا تَـهُـبّ شَـمْـأَلٌ بَـلِـيـلُ[١]

فيُلاحظُ أنّ «تكون» وردت زائدة بلفظ المضارع... فاعتبره ابن هشام من الشاذ[٢].

حذف كان

هذه مسائل مهمة تتعلق بـ «كان» بالنظر إلى الحذف[٣]:

أحدها: حَذْفُها وُجُوباً دون اسمها وخبرها، بعد «أَنْ» المصدرية في كل موضع أُريد فيه تعليل فعل يفعل، وذلك بخمسة شروط، هي:

١ ـ أن تقع صلة لـ «أَنْ».

٢ ـ أن يدخل على «أَنْ» حرف التعليل.

٣ ـ أن تتقدم العلّة المعلول.

٤ ـ أن يحذف الجار.

٥ ـ أن يؤتى بـ «ما»[٤].

وذلك كقولهم: «أمّا أَنتَ مُنطَلقاً اِنطَلَقْتُ».

أصله: **اِنْطَلَقْتُ لأن كنتَ منطلقاً**؛ أي: اِنْطَلَقْتُ «لأَجْلِ انطلاقك»، ثم دخل هذا الكلام تغييرٌ من وجوه:

١ ـ تقديم العلة ـ وهي: «لأن كنتَ منطلقاً ـ على المعلول؛ أي اللام وما بعدها «لأن كنت منطلقاً» على المعلول «انطلقت»؛ لأجل الاهتمام به، أو لقصد الاختصاص، فصار: «لأن كنتَ منطلقاً انطلقتُ».

٢ ـ ثم حذف الجار (اللام العِلّة) اختصاراً، كما يحذف قياساً في (أَنْ)، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾[٥]، أي أَنْ يَطَّوَفَ بهما،

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٥٥، شرح الأشموني، ص: ١/ ٢٩٢، شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٨.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١٨٦.

(٥) سورة البقرة، ٢/ ١٥٨.

٣ ـ ثم حذفت «كان» اختصاراً أيضاً،

٤ ـ ثم انفصل الضمير، وذلك لازم عن حذف «كان»، فصار: «أن أنت»،

٥ ـ ثم زيدت (مَا) وجوباً، وذلك لإرادة التعويض، فصارت: «أن ما أنت»،

٦ ـ ثم أدغمت النون في الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما في كلمتين، فصار «أمّا أنت»[(١)].

ومثله قولك: «أمّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه»[(٢)].

أما الشاهدُ الذي بنى النحاةُ عليه قاعدتهم في حذف «كان» دون اسمها وخبرها، فهو بيت العباس بن مرداس (من البسيط):

أَبَا خُرَاشَةَ أَمّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[(٣)]

وأصل: «أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ»، عند ابن هشام، «لأن كنت ذا نفر»، والذي يتعلق به اللام محذوف، أي: لأن كنت ذا نفر افتخرت عليّ[(٤)].

فـ «**أنت**»: اسم كان المحذوفة،

و«**ذا نفر**»: خبرها، أي أن الأصل: فخرت عليّ لأن كنت ذا نفر.

فابن هشام يأخذ بقول البصريين في هذه المسألة، وقد وصف السيوطي هذا المذهب بقوله: «هذا هو الصحيح في هذه المسألة»[(٥)].

وقد اتفق البصريون والكوفيون على وجوب حذف الفعل في مثل هذا الكلام، لكنهم اختلفوا في المعنى:

قال الكوفيون: إن «أن» ـ المفتوحة ـ شرطيّة، فعلها فقط محذوف، عوّض عنه بـ «ما» وهو «كان»، و«أنت»: اسمها، وأصله، «أن كنت»، فلما حذفت (كان) وعوّض عنها (ما) انفصل الضمير، «وذا نفر»: خبرها، وجملة فإن قومي لم تأكلهم

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ١٩٤، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٦، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٤.

(٢) الكتاب، ص: ١/ ٢٩٣.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ١٩٤، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٦، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٥، والجامع الصغير، ص: ٢٦، وانظر الكتاب، ص: ١/ ٢٩٣.

(٤) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٧، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٥، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٠٥.

(٥) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٠٦.

الضَّبُعُ جواب الشرط[١].

وهذا ما ذكره أبو علي في «البغداديات»[٢]، وأخذ به عبد القادر البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب[٣].

وأما سيبويه فقال ـ كما جاء في البغداديات لأبي علي ـ: سألت الخليل عن قوله: «أمّا أنت منطلقاً أنطلق معك» فرفع، وهو قول أبي عمرو، وحدّثنا به يونس، يريد أنه رفع «أنطلق» ولم يجزمه على أنه جزاء[٤]. فالمذهب البصري، الذي أخذ به ابن هشام، يعتمد على التّعليل، أي: لأن كنت منطلقاً أنطلق معك، كما قال السّيرافي[٥].

وأما ابن جني فقال: فإن قلت: بمَ ارتفع وانتصب «أنت منطلقاً»؟

قيل: بـ «ما»؛ لأنَّها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من النصب، وهذه طريقة أبي علي وجلة أصحابنا من قبله في أَنَّ الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه. ومن ذلك الظرف إذا تعلق (بالمحذوف) فإنه يتضمّن الضمير الذي كان فيه. ويعمل ما كان يعمله: من نصبه الحال والظرف. وعلى ذلك صار قوله: (فاه إلى فيّ) من قوله: «كلَّمْتُهُ فاه إلى فيّ» ضامناً للضمير الذي كان في (جاعلاً) لَمَّا عَاقَبَهُ. والطريق واضحة فيه مُتْلَئِبَّة[٦].

وأما المبرد فقال: «مَا» زائدة لا عوض، فيجوز إظهار كان معها نحو: أمّا كنت منطلقاً انطلقت[٧].

وقال علي بن عبد الرحمٰن: عندي فيه وجه، وهو أن يجعل الفاء جواباً لما دلّ عليه حرف النداء المقدّر في التنبيه والإيقاظ، كأنّه قال: تنبّه وتيقّظ فإنّ قومي لم

---

(١) شرح أبيات المغني للبغدادي، ص: ١/ ١٧٣ـ ١٧٥، شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٢/ ٩٩، وانظر هامش (١) في كتاب سيبويه، ص: ١/ ٢٩٣، حيث ورد تلخيص السيرافي لقول الكوفيين.

(٢) شرح أبيات المغني للبغدادي، ص: ١/ ١٧٣ـ ١٧٥.

(٣) ص: ١/ ١٧٣ وما بعدها.

(٤) شرح أبيات المغني للبغدادي، ص: ١/ ١٧٣، وراجع أيضاً شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٢/ ٩٩.

(٥) راجع هامش رقم واحد في كتاب سيبويه، ص: ١/ ٢٩٣.

(٦) الخصائص، ص: ٢/ ٣٨٠ـ ٣٨١.

(٧) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٠٦.

تأكلهم الضَبُعُ[١].

وقال قوم: إنّ كان المحذوفة تامّة، والمنصوب حال[٢].

ولا يخفى التعليل الممل الذي لجأ إليه ابن هشام ـ والنحاة الموافقون والمخالفون من قبله ومن بعده ـ في هذه المسألة. ولا أتخيل الأعرابي المعتمد على السليقة والذوق قد لجأ إلى مثل هذه التبريرات التي ضخّمت النحو وأبعدته عن الدارسين وحرمت الأجيال لذّة تذوق الدراسات النحوية.

والظاهر أنّ النحاة قد استندوا في هذه القضية إلى العبارة التي وردت في قول العباس بن مرداس «أمّا أنت ذا نفر»، وركّبوا على شاكلتها قولهم: «أمّا أنت منطلقاً انطلقت»، و«أمّا زيد ذاهباً ذهبت معه»، وقول الشاعر (من البسيط):

إمّـا أقـمـت وأمّـا أنـت مُـرْتَـحِـلاً فَـالـلّـهُ يَـكْـلأُ مَـا تَـأْتِـي وَمَـا تَـذَرُ[٣]

و«أمّا أنت برّاً فاقترب».

ويبدو أنّ الذي دفعهم إلى «التأليف والتعليل» الخطأ التصحيفي في قراءة البيت الشعري: فرووا «أنت» بدل (كنت) وهو تصحيف ممكن الوقوع نظراً لتشابه الكلمتين في الشكل وفي الحروف. ويقوي مثل هذا الرأي رواية أبي حنيفة الدينوري في كتاب «النبات»، وابن دريد في الجمهرة[٤]: «أبا خراشة أمّا كنت ذا نفر». وبهذه القراءة يسقط شاهد النحاة حول حذف كان، وتكون «ما» زائدة[٥] ويقوي هذا الرأي ما قاله ابن يعيش حول «أمّا أنت مرتحلاً»، قال: وقد روي (أمّا كنت مرتحلاً)[٦].

ـ فلماذا لم يأخذ النحاة بالرواية الأسهل والأقرب إلى البساطة والخفّة... الأقرب إلى روح العربي وأصالة لغته؟

ـ والاقتراح في هذا المجال يتمثّل بالدعوة لأخذ قراءة أبي حنيفة الدينوري في كتاب «النبات» وابن دريد في الجمهرة، وما ورد في «شرح المفصل»: أمّا كنت؛ فنعفي النحو من تعليل النحاة وتأويلهم... ونعفي أنفسنا والدارسين مشقة متابعة مثل

---

(١) شرح أبيات المغني للبغدادي، ص: ١/ ١٧٤.
(٢) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٠٦.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٤، خزانة الأدب، ص: ٣/ ١٩.
(٤) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص: ٨١.
(٥) شرح أبيات المغني للبغدادي، ص: ١/ ١٧٥.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٢/ ٩٩.

هذا الجدل. . . ونسقط من البحث ما يسمّى «حذف كان، وحذفها دون اسمها وخبرها».

وقلّ الحذف بدون (أنْ) المصدرية[١]، كقول عبيد بن حصين (من الكامل):

أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كَالّذِي   مَنَعَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيْلَ مَمِيْلا[٢]

قال سيبويه: أراد أزمان كان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة[٣].

ثانياً: جواز حذف كان مع اسمها وإبقاء خبرها، وهو الأكثر:

وكثر ذلك بعد «إن» و«لو» الشرطيتين[٤]:

١ ـ مثال ذلك بعد «إن» الشرطية، قولك:

ـ «سر مسرعاً إن راكباً وإن ماشياً»[٥].

ـ «المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ، وَإِنْ خِنْجَراً فَخِنْجَرٌ»؛ أي: إن كان ما قَتَل به سيفاً فالذي يُقتل به سيف، وإن كان ما قَتَل به خنجراً فالذي يُقتل به خنجر[٦].

ـ وقوله ﷺ: «النَّاسَ مَجْزِيّونَ بأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»[٧]، وهو أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب، وفيه وجوه أخر، هي[٨]:

ـ «إنْ خيرٌ فخيراً، وإن شرٌّ فشراً»، أي: إنْ كان في عملهم خيرٌ فيجزون خيراً، وإن كان في عملهم شر فيجزون شراً، وهو أضعف الوجوه.

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٦.

(٢) أوضح المسالك، الشاهد: ٩٨، ص: ١/ ٢٦٦، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب ١/ ٣٠٥، وانظر همع الهوامع، ص: ٢/ ١٠٥.

(٣) الكتاب، ص: ١/ ٣٠٥، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٦.

(٤) شرح قطر الندى، ص: ١٩٥، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٧، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٠، الجامع الصغير، ص: ٢٦، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٢، وانظر همع الهوامع، ص: ٢/ ١٠٢.

(٥) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٠.

(٦) شرح قطر الندى، ص: ١٩٥ـ ١٩٦، والكتاب، ص: ١/ ٢٥٨.

(٧) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٧، حيث ذكر أنه حديث نبوي، وانظر أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٢، والجامع الصغير، ص: ٢٦ـ ٢٧، وشرح قطر الندى، ص: ١٩٥، وانظر الكتاب لسيبويه، ص: ١/ ٢٥٨.

(٨) المصادر أنفسها.

ـ **بنصبهما**؛ أي: «إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً»؛ أي: إن كان عملهم خيراً فهم يجزون خيراً وإن كان عملهم شراً فهم يجزون شرّاً، وهو وجه متوسط.

ـ **برفعهما**؛ أي: «إن خيرٌ فخيرٌ، وإن شرٌّ فشرٌّ»؛ أي: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، وإن كان في عملهم شرّ فجزاؤهم شرّ، وهو وجه متوسط، وقالت ليلى الأخيليّة (من الكامل):

لاَ تَـقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفٍ إِنْ ظَـالـمـاً أبـداً وَإِنْ مَـظْـلـومـا[1]

أي: إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً[2].

وقال النابغة الذبياني (من الكامل):

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِمـاً أبـداً وإنْ مَـظْـلُـومـا[3]

حيث ورد الحذف مع المتكلم، وورد مع الغائب كقول النعمان بن منذر (من البسيط):

قَدْ قِيلَ ذلك إنْ حَقّاً وإنْ كذباً فَمَا اعتذارُك مِنْ قولٍ إذا قيلَ[4]

أي: إن كان حقّاً وإن كان كذباً، واسم كان ضمير يعود إلى ذلك[5].

٢ ـ **ومثال «لو»** قوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد»[6]؛ أي: ولو كان

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ١٩٥، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٠، والجامع الصغير، ص: ٢٧، الكتاب، ص: ١/ ٢٦١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص: ١/ ٣٤٥، وليلى الأخيلية هي بنت عبد الله العامرية، والأخيل جدها الأعلى، شاعرة تهاجب مع النابغة. انظر أيضاً شرح شواهد المغني للسيوطي، ص: ٢/ ٦٤٥. ووردت الأبيات في كتاب الأمالي لأبي علي إسماعيل القاسم القالي البغدادي، مصر: المكتبة التجارية الكبرى (٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٣ م)، ص: ١/ ٢٤٥، حيث قال: «وقرأت على أبي بكر بن دريد لليلى الأخيليّة، وقال لي: كان الأصمعي يرويها لحميد بن ثور الهلالي»، وروي البيت:

لا تـغـزون الـدهـر آل مـطـرّف لا ظـالـمـاً أبـداً ولا مـظـلـومـا

(٢) شرح قطر الندى، ص: ١٩٦، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص: ١/ ٣٤٥.

(٣) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٠، الشاهد: ٩٤، ديوان النابغة، ص: ١٣١، الكتاب، ص: ١/ ٢٦٢ حيث ورد «إن ظالماً فيهم أو مظلوماً».

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٦٣، الشاهد ٩٠، وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي، ص: ١/ ١٨٨، وشرح شواهد المغني للبغدادي، ص: ٢/ ٨، وانظر في الكتاب، ص: ١/ ٢٦٠، وهمع الهوامع للسيوطي، ص: ٢/ ١٠٢.

(٥) شرح شواهد مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، ص: ٢/ ٨.

(٦) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٢، الجامع الصغير، ص: ٢٦، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٧، =

الذي تلتمسه خاتماً من حديد[١]. وكقول الشاعر (من البسيط):

لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ، وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ[٢]

أي: ولو كان الباغي ملكاً[٣].

وتقول: «أَلاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْراً»، كأنّك قلت: ولو كان تمراً،

- و«ائتني بدابّة ولو حماراً»[٤].

- **وجوّز سيبويه الرفع**، أي: «أَلاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْرٌ»، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ[٥].

وقلّ حذف كان مع اسمها - مع بقاء خبرها - بدون (إنْ) و(لو) الشرطيتين، كقول العرب (من مشطور الرجز):

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلائِهَا[٦].

قدره سيبويه: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلاً فإلى إتلائها[٧]؛ فنصب؛ لأنه أراد زماناً، والشول: جمع الناقة الشائل، لم تصلح أن تكون زماناً ولا مكاناً، فيجوز فيها الجرّ بالإضافة إلى (لدُ)، كقولك: جَلَسْتَ مِنْ لَدُ صَلاَةِ العصرِ إلى وقت المغرب، وكقولك: مِنْ لَدُ الحائط إلى مكان كذا، فلمّا أراد الزمان حمل الشَّولَ على شيء يحسن أن يكون زماناً، إذا عَمِلَ في الشّول، ولم يحسن إلا ذا كما لم يحسن اِبتداءُ الأسماء بعد إنْ حتى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء فكذلك هذا، كأنّك قلت: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلاً فإلى إتلائها[٨]، والكون مصدر، والمصادر

= شرح قطر الندى، ص: ١٩٦، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٢، مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٩٦ و٢/ ٧٠٢.

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٨٧، ، شرح قطر الندى، ص: ١٩٧.

(٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٩٧، وشرح قطر الندى، ص: ١٩٧، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٢، شرح شواهد المغني للسيوطي، ص: ٦٥٨، الأشموني، ص: ١/ ١١٩.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ١٦٧.

(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٣، الكتاب، ص: ١/ ٢٦٩.

(٥) الكتاب، ص: ١/ ٢٦٩، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦١.

(٦) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٣، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٤٧١، الكتاب، ص: ١/ ٢٦٤، وابن عقيل، ص: ١/ ٢٩٥، وشرح الأشموني، ص: ١/ ١١٩، وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها، ولم تعرف تتمة البيت، والشطر المذكور يوافق بيتاً من مشطور الرجز.

(٧) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٣، الكتاب، ص: ١/ ٢٦٥.

(٨) الكتاب، ص: ١/ ٢٦٥.

تستعمل في معنى الأزمنة، كقولك: جئتك مقدَم الحاج، وصلاةَ العصر، وخلافةَ المقتدر، على معنى أوقات هذه الأشياء[١] واعتبر ابن عقيل هذا الحذف شاذاً[٢].

ثالثاً: يجوز حذف كان مع خبرها، ويبقى اسمها، وهو ضعيف:

نحو: ألاَ طَعَامَ ولو تمرٌ، أي: ولو يكون عندنا تمرٌ،[٣] ونحو: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌ فشرٌ - برفعهما -؛ أي: إنْ كَانَ في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان في عملهم شرٌ فجزاؤهم شرٌ، فخير الأول: اسم كان المحذوفة مع خبرها[٤].

- وتشترك (ليس) مع (كان) في جواز حذف الخبر، كما قال الشاعر (من الكامل):

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَة مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِي جِوَارَكَ حِيْنَ لَيْسَ مُجِيْرُ[٥]

أي: حين ليس له مجير، فحذف الخبر[٦].

رابعاً: وجوب حذف كان مع معموليها، بعد «إنْ» الشرطية إذا عوّض منها «ما»:

وذلك نحو: «افْعَلْ هَذَا إمّا لاَ»[٧]؛ أي: «إنْ كنت لا تفعل غيره»، فـ(ما) عوض عن (كان) ومعموليها؛ أي: إنّها زائدة، و(لا): نافية للخبر[٨]. فصارت: افْعَل هذا إنْ لا . .»، ثم زيد (ما) بعد (إنْ) لتكون عوضاً، فصارت: (إنْ مَا)، ثم أدغمت النون في الميم بعد قلبها (ميماً)، فصارت «إمّا»، وكقول الراجز:

أَقْرَعَتِ الأرْضُ لَوْ أَنَّ مَا لاَ ... لَوْ أَنَّ نُوقاً لَكِ أَو جِمَالاَ

---

(١) الكتاب، ص: ١/ ٢٦٥، هامش رقم: (٢).
(٢) شرح ابن عقيل، ص: ١/ ٢٩٥.
(٣) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٣ـ ٢٦٤.
(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٦٣، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٢، شرح الأشموني، ص: ١/ ١١٩.
(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٧٠٠، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١١ـ ١٢، ورواه ابن هشام في أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٨٧، الشاهد: ١٠٩، «حين لات مجير»، فارتفاع «مخير» على الابتداء أو على الفاعلية، والتقدير: «حين لات له مجير»، أو يحصل له مجير.
(٦) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٢.
(٧) الجامع الصغير، ص: ٢٧، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٨، الكتاب، ص: ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٠٦.
(٨) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٨.

أو ثَـلَّـةً مِـنْ غَـنْـم إمّـا لاَ[١]

أي: إن كنتَ لا تجد غيرها، و(ما) عوض من (كان). **وهذا الحذف قليل الاستعمال لكثرة الحذف**[٢].

خامساً: حذف كان واسمها وخبرها بلا عوض:

وذلك بعد (إنْ) الشرطيّة، كقول الشاعر (من الرجز):

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يَا سَلْمَى وَإنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً؟ قَالَتْ: وَإنْ[٣]

أي: وَإنْ كَانَ كذلك رضيته[٤]، فقد حذف الشرط والجواب معاً، وبقيت الأداة وحدها، بعد أنْ دلّ عليها دليل، وذلك خاص بالشعر للضرورة[٥].

حذف نون مضارع «كان»

يجوز حذف «نون» يكون بخمسة شروط، هي:

١ ـ أن يكون الفعل بلفظ المضارع،

٢ ـ وأن يكون الفعل مجزوماً بالسكون،

٣ ـ وأن لا يكون موقوفاً عليه،

٤ ـ وأن لا يكون الفعل متصلاً بضمير نصب،

٥ ـ وأن لا يكون الفعل متصلاً بحرف ساكن[٦].

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾﴾[٧].

---

(١) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٠٧، شرح الأشموني، ص: ١/ ١٢٠.

(٢) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٠٧.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٢٤، الشاهد: ١١٣، وهو من شواهد أوضح المسالك، ص: ١/ ١٨، لكنه أورد في أوضحه للاستشهاد على التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، ومن ثمّ سمي غالياً.. ويعلق ابن هشام على هذا القول بقوله: والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف، كما زيدت نون «ضيفن» في الوصل والوقف، وليستا من أنواع التنوين في شيء.

(٤) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٢٤.

(٥) جامع الدروس العربية، ص: ٢/ ٢٠١، حيث يقول «ومنه» تقول: لا تعاشر زيداً، فإنه فاسد الأخلاق، فيجيب الجاهل: إنّي أعاشره وَإن، أي: وَإنْ كان فاسدها».

(٦) شرح قطر الندى، ص: ١٩٢، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٨، الجامع الصغير، ص: ٢٦، وشرح شذور الذهب، ص: ١٨٨.

(٧) سورة مريم، ١٩/ ٢٠.

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾[١].

أصله: يكون، فحذفت الضّمة للجازم، وهو حذف واجب.

وحذفت الواو للساكنين، وهو حذف واجب.

وحذفت النون للتخفيف، وهو حذف جائز[٢].

ولا يجوز الحذف في:

١ ـ قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾[٣]، وفي قوله: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٤]. لانتفاء الجازم[٥].

٢ ـ ولا في قوله تعالى: ﴿ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴿٩﴾﴾[٦].

لأن جزمه بحذف النون[٧].

٣ ـ ولا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٨]، وفي قوله: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٩]؛ لأجل اتّصال الساكن بها[١٠]، فهي مكسورة لأجله، فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة[١١].

ـ وخالف في هذا يونس بن حبيب، شيخ سيبويه، فأجاز الحذف، تمسّكاً بنحو قول الشاعر (من الطويل):

---

(١) سورة النحل، ١٦/ ١٢٠.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ١٩٢.
(٣) سورة الأنعام، ٦/ ١٣٥.
(٤) سورة يونس، ١٠/ ٧٨.
(٥) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٩، وشرح شذور الذهب، ص: ١٨٨.
(٦) سورة يوسف، ١٢/ ٩.
(٧) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٩.
(٨) سورة البينة، ٩٨/ ١.
(٩) سورة النساء، ٤/ ١٣٧.
(١٠) شرح قطر الندى، ص: ١٩٢، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٩، وشرح شذور الذهب، ص: ١٨٨.
(١١) شرح قطر الندى، ص: ١٩٢.

فإن لم تَكُ المِرآةُ أبدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[١]

ـ وحمله جماعة على الضرورة[٢] كقول الشاعر (من الطويل):

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ ... وَلَكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُك ذَا فَضْلِ[٣]

فـ «لك» أصلها: لكن، وحذف النون منها. ولو ذكرت لكانت متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين[٤].

٤ ـ ولا في نحو قوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»[٥]، ولاتّصال الضمير المنصوب بها، والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها[٦].

٥ ـ ولا يجوز في الموقوف عليه[٧]، نصّ على ذلك ابن خروف، وهو حَسَنٌ؛ لأنّ الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت، كقولك: «ولم يعه» فـ (لَمْ يَكُ) بمنزلة (لَمْ يَع) فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه، أَوْلَى من اجتلاب حرفٍ لم يكن، ولا يقال مثله في (لَمْ يَع)؛ لأَنَّ إعادة (الياء) تؤدّي إلى إلغاء الجازم بخلاف (لم يكن)، فإن الجازم اقتضى حذف الضمة، لا حذف النون[٨].

وقد ناقض ابن هشام نفسه عندما قال: تجلب هاء السكت في الفعل المُعَلّ بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم نحو (لَمْ يَغْزُهْ)، أو لأجل البناء نحو (اغْزُهْ)، فيجوز في ذلك هاء السكت... فالهاء في ذلك جائزة لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من (وعى يعي)، فإنك

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٩، والبيت لـ «جنجر بن صخر الأسدي».
(٢) أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٩ـ ٢٧١.
(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٦٩ـ ٢٧١.
(٤) عدة السالك إلى أوضح المسالك، انظر هامش، ص: ١/ ٢٧٢.
(٥) هذا جزء من حديث نبوي يقوله الرسول لعمر بن الخطاب في شأن ابن صياد، كان عمر قد حبسه. وقد روي هذا الحديث في كتاب الفتن، وأشراط الساعة لمسلم، (٢/ ٢٧٤، بولاق)، وكتاب الجهاد للبخاري، ٤/ ٧٠، بولاق، مسند الإمام أحمد، (انظر الحديث رقم: ٦٣٦٠ وما بعده في ٩/ ١٧٢)، أوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٩، شرح قطر الندى، ص: ١٩٢ـ ١٩٣، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٨.
(٦) شرح قطر الندى، ص: ١٩٣، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٦٩، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٨.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ١٩٣.
(٨) شرح قطر الندى، ص: ١٩٣.

تقول: (عه)، قال الناظم: (يعني ابن مالك): وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: (يعه)، وهو مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾[1] و﴿وَمَن تَقِ﴾[2] بترك الهاء[3].

واضح أن ابن هشام ناقض نفسه أولاً، ورفض قول ابن مالك ثانياً، وردّه بإجماع المسلمين ثالثاً.

ثانياً: كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة:

١ ـ لِمَ فُصِلَتْ عن كان وأخواتها؟

كاد وأخواتها أفعال ناقصة، أيضاً، تعمل عمل (كان): فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وإنما أُفرِدَت عن كان «لما يختص به خبرها من أحكام ليست لخبر «كان وأخواتها». ولولا ذلك لم تنفرد بباب على حدة[4].

وتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة[5].

٢ ـ أفعال المقاربة، باعتبار معانيها، أربعة أقسام:

١ ـ ما يدلّ على مقاربة المسمى باسمها للخبر[6]؛ أي ما وضع للدلالة على قرب الخبر[7] ومقاربة الفعل[8]، وهي ثلاثة: كَادَ، وكَرَبَ، وَأَوْشَكَ[9].

وزاد ابن هشام في الجامع الصغير «هَلْهَل»[10].

---

(١) سورة مريم، ١٩/ ٢٠.
(٢) سورة غافر، ٤٠/ ٩.
(٣) أوضح المسالك، ص: ٤/ ٣٤٩.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٩، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٣.
(٥) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠١.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٩.
(٧) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠١.
(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٦.
(٩) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٩، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٦، والجامع الصغير، ص: ٢٨.
(١٠) ص: ٢٨.

وزاد غيره: «أَوْلَى وَأَلَمَّ»[١].

وأشهرها «كاد» وأغربها «أَوْلَى»[٢].

٢ ـ ما يدل على ترجّي المتكلم للخبر[٣]، وهي ثلاثة أيضاً: «عَسَى، حَرى، وَاخْلَوْلَقَ»[٤]. لكنه اعتبرها اثنين فقط في الجامع الصغير، حين قال: «وفعلا الترجّي؛ وهما: عَسَى وَاخْلَوْلَقَ»[٥].

لكنه قال أيضاً في شرح شذور الذهب[٦]: «وَلاَ أعرف من ذكر «حَرَى» من النحويين غير ابن مالك، **وَتَوَهَّمَ أبو حيَّان أنّه وَهِمَ فيها**، وإنَّما هي «حرًى» ـ بالتنوين ـ اسماً لا فعلاً، **وأبو حيّان هو الواهم**، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسَّرَقُسْطِيِّ[٧] وابن طريف[٨]، وأنشدوا عليها شعراً، وهو قول الأعشى (من الخفيف):

إِنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ... فَحَرَى أَنْ يَكُوْنَ ذَاكَ، وَكَانَا[٩]

وقد أورد السّيوطي قول أبي حيّان بالشكل التالي:

---

(١) تسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٥٩، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣١.

(٢) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٢.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٩، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٥، الجامع الصغير، ص: ٢٨.

(٤) المصادر أنفسها.

(٥) شرح شذرات الذهب، ص: ٢٨.

(٦) المصدر نفسه، ص: ٢٦٨.

(٧) هو قاسم بن ثابت بن حزم الكوفي السرقوسطي، عالم الحديث واللغة وأوّل من أدخل كتاب (العين) إلى الأندلس، توفي سنة ٣٠٢، راجع شرح شذور الذهب، ترتيب وتعليق عبد الغني الدقر، هامش ٣، ص: ٣٤٩، أما محقق الهوامع فقال في هامش (١)، ص: ٢/ ١٣٤، وهو «أبو عثمان سعيد بن محمد المعارفي السرقسطي. له كتاب «الأفعال وتصاريفها». ترجمة في كتاب الصلة لابن بشكوال رقم: ٤٧٨.

(٨) هو عبد الملك بن طريف الأندلسي النحوي اللغوي، وله كتاب حسن في الأفعال. توفي في حدود سنة ٤٠٠، ترجمته في شرح شذور الذهب، ترتيب وتعليق عبد الغني الدقر، (هامش: ٤، ص: ٣٤٩)، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣١.

(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٨، وانظر تسهيل الفوائد لابن مالك، ص: ٥٩، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣١ـ ١٣٣.

ـ والبيت نسبه ابن هشام للأعشى، لكني لم أجده في ديوانه الذي حققه وشرحه وعلّق عليه الدكتور محمد محمد حسين.

وزاد ابن مالك (حَرَى) للتّرجّي كقوله: «فَحَرِي أَنْ يَكُوْنَ ذَاكَ وَكَانَا».

قال أبو حيّان: والمحفوظ أنّ حرّى اسم منوّن، لا يثنى ولا يجمع.

قال ثعلب: أنت حريّ من ذلك، أي: حقيق وخليق.

قال ابن قاسم: ولكن ابن مالك ثقة.

قلت: ظاهر كلامهما أَنّه منفرد بذلك. وليس كذلك، فقد سبقه إلى عدها ابن طريف السرقسطي[١].

٣ ـ ما يدل على الإشفاق وله: (عَسَى) خاصة، و(عسى) طمع فيما تهواه، وإشفاق فيما تخشاه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾[٢].

قال ابن بري[٣]: «ويحتمل أَنْ يُقَال تلازم المعنيين؛ لأنّ المترجي للشيء طامع فيه مشفق أن لا يناله»[٤].

وذكر ابن هشام ذلك في شرح اللمحة البدرية دون بقية كتبه.

٤ ـ ما يدل على شروع المسمّى باسمها في خبرها، وهي كثيرة[٥]:

منها: جَعَلَ، وطَفِقَ، وَأَخَذَ، وعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، ذكرها في كلّ كتبه[٦].

ومنها: «هبَّ»، ذكرها في شرح شذور الذهب[٧]، وفي الجامع الصغير[٨].

---

(١) همع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٣ـ ١٣٤.

(٢) سورة البقرة، ٢/ ٢١٦.

(٣) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار أبو محمد المصري النحوي اللغوي، أصله من القدس ولد سنة ٤٩٩ هـ، توفي سنة ٥٨٢ هـ. وهو شيخ أبو موسى الجزولي. رأس ديوان الإنشاء في مصر مدة. من تصانيفه: اللباب في الرد على ابن الخشّاب في رده على الحريري في درة الغواص وحواشي على الصحاح وجواب المسائل العشر. ولم تصل إليه. انظر ترجمته في شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢١٥، هامش رقم (٩)، حيث يحيل إلى عدد من كتب التراجم.

(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٥ ـ ١٦.

(٥) شرح شذور الذهب، ص: ١٨٩، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٣، والجامع الصغير، ص: ٢٨، وأوضح المسالك، ص: ١/ ٢٠١.

(٦) المصادر أنفسها.

(٧) ص: ١٨٩.

(٨) ص: ٢٨.

ومنها: «هَلْهَلَ»، ذكرها في شرح شذور الذهب[١]، وفي شرح اللمحة البدرية[٢].

ومنها: «انْبَرَى»، ذكرها في شرح اللمحة البدرية[٣].

ومنها: «قَامَ»، ذكرها في الجامع الصغير[٤].

و«هَبَّ»، و«هَلْهَلَ» من أغرب أفعال الشروع[٥]، و«طَفِقَ» أشهرها، وهي التي وقعت في التنزيل، وذلك في موضعين[٦]:

أحدهما: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾[٧]، أي: شَرَعَا يَخِيطَانِ ورقةً على أخرى كما تُخْصَفُ النِّعَالُ ليستترا بها، وقرأ أبو السمال العدوي (وَطَفَقَا) ـ بالفتح ـ وهو لُغَة حكاها الأخفش[٨] وفيها لغة ثالثة ـ طبق ـ بباء مكسورة مكان الفاء[٩].

والثاني: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾[١٠] أي: شَرَعَ يمسح بالسيف سُوقَهَا وَأَعْنَاقَهَا مَسْحاً: أي يقطعها قطعاً[١١].

وذكر ابن هشام أن عدد هذه الأفعال هو عدد «كان وأخواتها»، فقال: «فكملت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر، وكما أن الأفعال في باب «كان»، كذلك[١٢]، وقد رأيت بعضهم أنهاها إلى الثلاثين، والكثرة حصلت من جهة أفعال الشروع، فإنّها عشرة بخلاف غيرها[١٣]، فيكون قد عدّ «طَبِق» منها.

---

(١) ص: ١٨٩.
(٢) ص: ٢/ ١٣.
(٣) ص: ٢/ ١٣.
(٤) ص: ٢٨.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ١٩٢.
(٦) المصدر نفسه، ص: ١٩٢.
(٧) سورة الأعراف، ٧/ ٢٢، وسورة طه، ٢٠/ ١٢١.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ١٩٢، وانظر أيضاً همع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٢.
(٩) شرح شذور الذهب، ص: ١٩٢، وانظر أيضاً تسهيل الفوائد، ص: ٥٩، وهمع الهوامع، ص: ٢/ ١٣٢.
(١٠) سورة ص، ٣٨/ ٣٣.
(١١) شرح شذور الذهب، ص: ١٩٢.
(١٢) المصدر نفسه، ص: ١٩٢.
(١٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٣.

٣ ـ عَسَى أفِعْلٌ هي أم حرف؟

ذكر ابن هشام ثلاثة مذاهب:

١ ـ أنّها فعل غير متصرّف مطلقاً، وهو قول الجمهور، وبه أخذ ابن هشام[١]، لاتّصالها:

أ ـ بتاء التأنيث الساكنة، في نحو: «عَسَتْ هِنْدٌ أَنْ تفلح»[٢].

ب ـ وبضمائر الرفع البارزة، نحو: عَسَيَا، وعَسَوا، وعَسَيْنَ، وَعَسَيْتُ[٣].

٢ ـ أنّها حرف مطلقاً، وهو قول الكوفيين[٤]، وابن السراج[٥] وتلميذه أبي علي[٦] وثعلب[٧]، وهي حرف ترجّ بمنزلة (لَعَلَّ)[٨]؛ ولأنها غير متصرفة[٩].

٣ ـ قول سيبويه وهو:

أ ـ أنّها حرف إذا اتصلت بضمير نصب[١٠]، لأنَّ الكاف في «عَسَاكَ» منصوبة[١١].

قال الراجز وهو رؤبة بن العجاج (من الرجز):

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا   يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[١٢]

والدّليل على أنّها منصوبة أنَّكَ إذا عنيتَ نَفْسَك كانت علامتك (نِي)[١٣]؛ لأن

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦٢، شرح قطر الندى، ص: ٣٦ـ ٣٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ٣٦ـ ٣٧، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤، الكتاب، ص: ٣/ ١٥٨.

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤، الكتاب، ص: ٣/ ١٥٨، شرح الكافية، ص: ٢/ ٢٠.

(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦٢، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤.

(٦) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤.

(٧) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦٢.

(٨) شرح قطر الندى، ص: ٣٦.

(٩) شرح الكافية، ص: ٢/ ٣٠٢.

(١٠) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤، مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦٢، الكتاب، ص: ٢/ ٣٧٥.

(١١) الكتاب، ص: ٢/ ٣٧٤.

(١٢) مغني اللبيب، ص: ١/ ٦٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٥، الكتاب، ص: ٢/ ٣٧٥، شرح المفصل، ص: ٧/ ١٢٣، الخصائص، ص: ٢/ ٩٦، المقتضب، ص: ٣/ ٧١، شرح الأشموني، ص: ١/ ١٣٣، الإنصاف، ص: ١/ ٢٢٢.

(١٣) الكتاب، ص: ٢/ ٣٧٥.

هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة[١].

قال عمران بن حطان (من الوافر):

وَلِـي نَـفْـسٌ أَقُـوْلُ لَـهَـا إِذَا مَـا   تُـنَـازِعُـنـي لَـعَـلِّـي أو عَـسَـانِـي[٢]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال (عَسَايَ)، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لَعَلَّ) في هذا الموضع[٣].

ب ـ أنَّها فعل إذا لم تتصل بضمير نصب[٤]، نقل ذلك عنه السيرافي[٥]:

وواضح أنّ ابن هشام قد رَفَضَ رَفْضاً جازماً قول سيبويه وقول الكوفيين، فقالَ: إنّها «فعل مطلقاً، لا حرف مطلقاً، خلافاً لابن السراج وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله: **يَا أَبَتَا علَّكَ أَوْ عَسَاكَا**.

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي[٦].

وقد اختلف النحاة في تخريج الضمير المتصل بـ (عسى)، نحو: «عساكا وعساني».

قال أبو العباس المبرد: «فَأَمّا قول سيبويه: إنّها تعمل في بعض المواضع بمنزلة (لعلّ) مع المضمر فتقول: عَسَاكَا وَعَسَاني، فهو غلط منه؛ لأَنَّ الأَفعال لا تعمل في المضمر إلاّ كما تعمل في المظهر[٧].

فأمّا تقديره عندنا: فهو أن المفعول مقدّم، والفاعل يضمر، كأنه قال: عَسَاكَ الخير أو الشر، وكذلك: عساني الحديث، ولكنه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً على قولهم: «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤساً»[٨].

---

(١) شرح الكافية، ص: ٢/ ٢٠.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٤، الكتاب، ص: ٢/ ٣٧٥، الخصائص، ص: ٣/ ٢٥، شرح المفصل، ص: ٣/ ١٠ و٣/ ١٢ و٣/ ٧٢.

(٣) الكتاب، ص: ٢/ ٣٧٥، المقتضب، ص: ٣/ ٧١.

(٤) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٥، الكتاب، ص: ١٥٨ـ ١٥٩.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦٢، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٥.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ١٦٢، شرح اللمحة البدرية، ص: ١/ ١٤ و٢/ ١٥.

(٧) المقتضب، ص: ١/ ٧١.

(٨) المصدر نفسه، ص: ١/ ٧٢.

٤ ـ ما خالفت «كاد» به «كان»:

يخالف خبر «كاد» خبر «كان» بأمور؛ هي:

١ ـ خبر «كاد» لا يكون إلاّ جملة[١].

وشذّ مجيء خبر «عسى» و«كاد» مفرداً[٢]، كقولهم: عسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً[٣].

وكقول تأبط شراً (من الطويل):

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبَا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ[٤]

أمّا قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[٥] فالخبرُ محذوفٌ؛ أي: يَمْسَحُ مَسْحاً[٦].

لكن ابن هشام قال، في شرح اللمحة البدرية: «وندر مجيء خبر عسى وكاد مفرداً»[٧]، فهل تساوي «شذّ» «ندر» عنده؟

٢ ـ أنَّ تلك الجملة لا تكون إلاّ فعليّة[٨].

وشذّ مجيء الاسمية بعد «جَعَلَ»[٩]، كقول الحماسي (من الوافر):

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[١٠]

لكنه قال في شرح اللمحة البدرية: (ندر) بدل (شذّ)[١١].

---

(١) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٦، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٢، الجامع الصغير، ص: ٢٨، شرح شذور الذهب، ص: ١٨٩ و٢٦٧.

(٢) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٢، الجامع الصغير، ص: ٢٨.

(٣) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٢، الجامع الصغير، ص: ٢٨، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٦، الكتاب، ص: ١/ ٥١ و١/ ١٥٩ و٣/ ١٥٨، وهو من أمثال العرب، وقد تمثلت الزّباء، يضرب لكل من لا يؤمن جانبه، ويخاف من الإتيان بشر. والغوير: تصغير، أو ماء لكلب، وأبؤساً: جمع بؤس أو بأس، وهو العذاب والصعاب، وأصله، أن قوماً كانوا في غار فانهار عليهم فماتوا جميعاً.

(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٢، الجامع الصغير، ص: ٢٨، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٦، الخصائص، ص: ١/ ٣٩١، شرح المفصل، ص: ٧/ ١٣.

(٥) سورة ص، ٣٨/ ٣٣.

(٦) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٤.

(٧) ص: ٢/ ١٦.

(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٦، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٤، الجامع الصغير، ص: ٢٨.

(٩) المصادر أنفسها.

(١٠) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٤، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٧، الجامع الصغير، ص: ٢٨.

(١١) ص: ٢/ ١٦.

٣ ـ أَنَّ تلك الجملة لا يكون فعلها إلاّ مضارعاً[١].

وشذّ مجيئه ماضياً في قول أبي العباس «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إذا لم يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً»[٢]، فتقدير الاستدلال في هذا يخفي ـ كما قال ابن هشام ـ على كثير، ووجه أَنَّ «أَرْسَلَ» هو أَوّل الجملة في الحقيقة؛ لأَنَّ العامل في (إذا) جوابها على القول الصحيح، فجوابها هو أوّل الجملة، وَإِنَّما قُدّمَ عليه معمولاً لأَنَّه شرط، والشّرط له صدر الكلام[٣].

وقال في شرح اللمحة البدرية (ندر) بدل (شَذّ)[٤].

٤ ـ أَنّ ذلك الفعل لا يكون فاعله إلاّ ضميراً عائداً على الاسم[٥]، تقول: «كَادَ زَيْدٌ يَقُوْمُ»، ولا يجوز: «كاد زيد يقوم أبوه»[٦]، فأَمَّا قوله (من البسيط):

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[٧]

ففي «ثوبي» أقوال أوردها ابن هشام؛ وهي:

أ ـ إمّا أنّه شاذ[٨].

ب ـ وإمّا «أنّه مؤول على حذف مضاف»، أي: «وقد جعل ثوبي يثقلني»، ثم حذف المضاف وأقيم الظاهر مقام المضمر[٩].

ج ـ وَإِمّا أَنّه بدل اشتمال من (تاء) جعلت؛ أي: من اسم جعل، لا فاعل يثقلني[١٠]، ومثله في الشّذوذ قول ذي الرمة (من الطويل):

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٣١٠/١، شرح اللمحة البدرية، ص: ١٧/٢، الجامع الصغير، ص: ٢٩.

(٢) المصادر أنفسها، وانظر البخاري، كتاب التفسير «باب الحج»، ص: ٤٦، سورة الشعراء، ٢٦/ ١٦ـ ١٧، «فأتيا فرعون فقولا: أنا رسول رب العالمين، أن أرسل معنا بني إسرائيل».

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٧ـ ١٨.

(٤) ص: ١٧/١.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ص: ١٨/٢، الجامع الصغير، ص: ٢٩، أوضح المسالك، ص: ٣٠٥/١.

(٦) شرح اللمحة البدرية، ص: ١٨/٢.

(٧) المصدر نفسه، ص: ١٨/٢، ومغني اللبيب، ص: ٦٤١/٢، أوضح المسالك، ص: ٣٠٥/١، والمقرب، ص: ١٠١/١.

(٨) شرح اللمحة البدرية، ص: ١٨/٢.

(٩) المصدر نفسه، ص: ١٨/٢.

(١٠) مغني اللبيب، ص: ٦٤١/٢، وأوضح المسالك، ص: ٣٠٨/١.

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ[(١)]

وقد تكون أحجاره بدلاً من اسم كاد[(٢)].

اقتران خبرها بـ «أَن»:

١ ـ **منها ما يجب اقتران خبرها بـ «أَنْ»**، وهو: حَرَى، واخْلَوْلَقَ، نحو: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ»، و«اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ»[(٣)].

٢ ـ **ومنها ما الغالب اقتران خبره بـ «أَنْ»**، وهو: عَسَى، وَأَوْشَكَ[(٤)]:

ـ مثال ذكر «أن»، قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[(٥)]، وقول الشاعر (من الطويل):

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[(٦)]

ـ ومثال التجرّد، وهو قليل، قول الشاعر (من الوافر):

عسَى الكربُ الّذي أَمسَيْتُ فيهِ ... يكون وراءَهُ فَرَجٌ قَريب[(٧)]

وقول أميّة بن أبي الصلت (من المنسرح):

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[(٨)]

٣ ـ **ما يترجح تجرّد خبره من (أَنْ) وهو فعلان**: كَادَ وَكَرَبَ[(٩)]:

ـ مثال التجرد، قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[(١٠)] وقول الشاعر (من الخفيف):

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٧، والجامع الصغير، ص: ٢٩.
(٢) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٨.
(٣) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٠، شرح شذور الذهب، ص: ٢٦٧، الجامع الصغير، ص: ٢٩.
(٤) المصادر أنفسها.
(٥) سورة الإسراء، ١٧/ ٨.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧٠، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١١.
(٧) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٢.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧١، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٣، الكتاب، ص: ٣/ ١٦١، الكامل، ص: ١/ ٤٤.
(٩) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧٢، الجامع الصغير، ص: ٢٩.
(١٠) سورة البقرة، ٢/ ٧١.

كَـرَبَ الـقَـلْـبُ مِـنْ جَـوَاهُ يَـذُوْبُ   حِيْنَ قَالَ الوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ[١]

ـ ومثال الاقتران بها قول الشاعر (من الخفيف):

كَـادَتِ الـنَّـفْـسُ أَنْ تَـفِيْـضَ عَـلَـيْـهِ   مُـذْ ثَـوَى حَـشْـوَ رَيْـطَـةٍ وَبُـرُوْدِ[٢]

ـ وقوله (من الطويل):

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا   وَقَد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[٣]

فـ «تَقَطَّعَ» فعل مضارع، وأصله «تَتَقَطّع»، فحذف إحدى التاءين، ولم يذكر سيبويه في خبر «كَرَبَ» إلاّ التجرّد[٤].

٤ ـ ما يمتنع اقتران خبره بـ «أَنْ»، وهو أفعال الشّرُوع: «طَفِقَ، جَعَلَ، أَخَذَ، عَلِقَ، أَنْشَأَ، هَبَّ، وهَلْهَلَ»[٥]:

قال تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[٦]، وقال الشاعر (من البسيط):

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي   ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[٧]

وقال الشاعر (من الكامل):

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي   وَفِـي الاعْـتِـبَـارِ إِجَابَـةٌ وَسُـؤَالُ[٨]

وقال الشاعر (من البسيط):

أَنْشَأْتُ أُعرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا   لَمَّا تَبَيَّن مَيْنُ الكَاشِحِينَ لَكُمْ[٩]

وقال الشاعر (من الطويل):

هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى   فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا[١٠]

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧٢، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٤.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧٣، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٥.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧٤، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٦، الكامل، ص: ١/ ١٠٩.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧٥، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١٦، الكتاب، ص: ٢/ ٩ ـ ١٥.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧٥، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣١١، الجامع الصغير، ص: ٢٩.
(٦) سورة الأعراف، ٧/ ٢٢، وسورة طه، ٢٠/ ١٣.
(٧) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ١٨، مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٤١، أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٠٥.
(٨) شرح شذور الذهب، ص: ٢٧٥.
(٩) المصدر نفسه، ص: ٢٧٧.
(١٠) المصدر نفسه، ص: ١٩١، ٢٧٧.

وقال الشاعر (من الطويل):

وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ(١)

هل تستغني «عسى واخلولق وأوشك» عن الخبر؟

تختصّ «عَسَى» و«اخْلَوْلَقَ» وَ«أَوْشَكَ» بجواز إسنادِهِنَّ إلى «أَنْ يَفْعَلَ» مستغنى به عن الخبر(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(٣).

وينبني على هذا فرعان(٤):

أحدهما: أنّه إذا تَقَدَّمَ على إحداهنَّ اسمٌ، هو المسند إليه في المعنى، وتأخّرَ عنها «أن» والفعل، نحو «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُوْمُ» جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم، فتكون مسندة إلى «أن» والفعل مستغنًى بهما عن الخبر، وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير، وتكون «أَنْ» والفعل في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع.

فتقول على تقدير الإضمار «هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِح»، و«الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُوْمَا» و«الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُوْمُوا» و«الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ».

وتقول على تقدير الخلوّ من الضمير «عَسَى» في الجميع، وهو الأفصح، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾(٥).

والثاني: أَنَّه إذا ولي إحداهن «أَنْ» والفعل، وتأخّر عنهما اسم، هو المسند إليه في المعنى، نحو «عَسَى أَنْ يَقُوْمَ زَيْدٌ» جاز في ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً من الضمير، فيكون مسنداً إلى ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى «أَنْ» والفعل مستغنًى بهما عن الخبر، وأَنْ يُقَدَّرَ مُتَحَمِّلاً لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعاً بعسى، وتكون «أَنْ» والفعلُ في موضع نصب على الخبرية، ومنع الشّلوبين هذا

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١٩١، ٢٧٧.
(٢) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٢٣.
(٣) سورة البقرة، ٢/ ٢١٦.
(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٢٣.
(٥) سورة الحجرات، ٤٩/ ١١، وانظر أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٢٣.

الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسّط الخبر، وأجازه المبرّد، والسّيرافي، والفارسيّ[١].

ويظهر أثر الاحتمالين، أيضاً، في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على وجه الإضمار «عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ»، و«عَسَى أَنْ يَقُومُوا إخوتك»، «وعَسَى أَنْ يَقُمْنَ نِسْوَتُكَ»، «وعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» بالتأنيث ليس غير[٢]؛ لأَنَّ «الشَّمس» مجازي التأنيث، وكلّ فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازيّ التأنيث وجب تأنيثه»[٣].

وعلى الوجه الآخر تُوَحِّدُ «يقوم» وتؤنث «تطلع» أو تذكّره[٤].

---

(١) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٢٣ـ ٣٢٤.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٢٣.
(٣) عدّة السالك إلى أوضح المسالك، انظر أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٣٤، هامش رقم (١).
(٤) أوضح المسالك، ص: ١/ ٣٢٤.

الفصل التاسع

تأثير الفعل في الفاعل

أولاً: تذكير الفعل وتأنيثه:

يلحقُ الفعلَ الماضيَ والفعلَ المضارعَ علامةُ التأنيثِ إنْ كان فاعلُهُ أو النائب عن الفاعل مؤنّثاً.

أمّا الماضي فتلحقه (تاءُ التأنيث) الساكنة من آخره، نحو: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[1].

وأما المضارع فتلحقه (تاءُ المضارعة) من أوله، نحو: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾[2].

وتأنيث الفعل على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

١ ـ التأنيث الواجب:

يؤنّث الفعل وجوباً في مسألتين:

أ ـ إذا كان الفاعلُ المؤنثُ ضميراً متّصلاً؛ ولا فَرَقَ في ذلك بين حقيقيِّ التأنيث وَمَجَازِيِّهِ؛

فالحقيقيُّ، نحو: «هِنْدٌ قَامَتْ» أو «هِنْدٌ تَقُومَ».

والمجازيُّ، نحو: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» أو تَطْلُعُ[3].

---

(١) سورة يوسف، ١٢/ ٥١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩٠.

(٢) سورة الحج، ٢٢/ ٢، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩٠.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ١٦٩، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩٣، أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٠٨، وشرح قطر الندى، ص: ٢٥٤.

فأَمَّا قول الشاعر زياد الأعجم (من الكامل):

إنَّ السَّمَاحَةَ وَالمَرُوءَةَ ضُمِّنَا ... قَبْراً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الوَاضِحِ[١]

ولم يقل: «ضُمِّنَتَا» فضرورة[٢].

ـ وأَمّا قول الشاعر (من المتقارب):

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[٣]

فقد اضطرب فيه موقف ابن هشام؛ لأَنَّه عدَّه في أوضح المسالك من الجائز، بقوله: «وَيَجُوزُ تَرْكُها في الشِّعر إنْ كان التأنيث مجازياً، كقوله:

ولَا أرضَ أبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وكقوله (من المتقارب):

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا[٤]

وعدّه ابن هشام في مغني اللبيب[٥]، وفي شرح اللمحة البدرية[٦]، مِمَّا «حمل على الضرورة من غير ضرورة[٧]»: وقال: «ولا يجوز في غير ضرورة»: الشَّمْسُ طلع، خلافاً لابن كيسان، واحتج بقوله:

وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَها

قال: وليس بضرورة لتمكّنه من أَنْ يكون «أَبْقَلَتْ إِبْقَالَها» بالنقل.

«وَرُدَّ: «**بأَنَّا لا نُسَلِّمُ أنّ هذا الشاعِرَ مِمَّن لغتُهُ تخفيفُ الهمزة بِنقلٍ أو غيره**»[٨].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١٦٩، الشاهد: ٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١٦٩.

(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩٢، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٠٨، مغني اللبيب، ص: ٧٣١، الشاهد: ١١٩، وص: ٢/ ٧٤٦، الشاهد: ١١٣٤.

(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٠٨ـ ١١٠، (الأشموني، شاهد رقم ٣٦٨).
ورد الشاهد في ديوان الأعشى كالتالي:
فإنْ تعهديني ولي لمةٌ ... فإنّ الحوادثَ ألوَى بها
«**ديوان الأعشى الكبير**»، شرح وتعليق محمد محمد حسين، بيروت: المكتب الشرقي للتوزيع والنشر، القطعة ٢٢، ص: ٢٠٧.

(٥) ص: ٢/ ٧٣١، و٢/ ٧٤٦.

(٦) ص: ٢/ ٢٩٢.

(٧) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٤٦.

(٨) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٣١، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩٢.

ب ـ إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً، متّصلاً، حقيقيّ التأنيث، وهو ما بإزائه من الحيوان ذكر، كـ «امرأة ونعجه وناقة: مفرداً، أو تثنية له، أو جمعاً بالألف والتاء».

فالمفرد؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[١]،

والمثنى؛ كقولك: قامت الهندان،

والجمع؛ كقولك: قامت الهندات[٢].

فأمّا قول لبيد بن ربيعة العامري (من الطويل):

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إلاّ مِنْ رَبِيْعَةَ أَو مُضَرْ؟[٣]

ـ فضرورة، إنْ قُدِّرَ الفعل ماضياً[٤] تُرِكَتْ التاءُ من آخره.

ـ وأَمّا إنْ قُدِّرَ مضارعاً ـ وأصله تَتَمَنَّى، فحذفت إحدى التاءين، كما قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾[٥] ـ فلا ضرورة[٦].

ولا يجوز في ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ اعتباره ماضياً، وإلاّ لقيل: «تَلَظَّتْ»؛ لأنَّ التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متّصلاً[٧].

ووهم ابن مالك فجعله ماضياً.

وأمّا قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[٨] فَإِنَّمَا جاز:

ـ لأجل الفصل بالمفعول،

ـ أو لأنّ الفاعل في الحقيقة (الْ) الموصولة، وهي اسمُ جَمْعٍ؛ فكأنَّه قيل: اللاتِي آمَنَّ.

---

(١) سورة آل عمران، ٣/ ٣٥.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٠، شرح قطر الندى، ص: ٢٥٤، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩٠، أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٠٨.

(٣) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٠، مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٣٠، و٢/ ٧٤٦.

(٤) المصدران أنفسهما.

(٥) سورة الليل، ٩٢/ ١٤.

(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٨٣٠، شرح شذور الذهب، ص: ١٧١.

(٧) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٣٠ و٢/ ٧٤٦.

(٨) سورة الممتحنة، ٦٠/ ١٢.

ـ أو لأنَّ الفاعل اسمُ جَمْعٍ، مَحْذُوفٌ، موصوفٌ بالمؤمنات؛ أي: النِّسوة اللّاتي آمنَّ»[1].

٢ ـ التأنيث الراجح:

يجوز تأنيث الفعل وعدمه في مسألتين، مع كون التأنيث هو الراجح فيهما، وهما:

المسألةُ الأولى: يُرجح التأنيث، مع جواز التذكير، ـ إذا كان الفاعلُ ظاهراً، متّصلاً، مجازيَّ التأنيث، لا فرج له، كقولك: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ» و«طَلَعَ الشَّمْسُ»، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[2]، و﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾[3]، ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴿٩﴾﴾[4]، ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾[5]، ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾[6].

ومن المجازي التأنيث ما كان فاعله اسم جنس، أو اسم جمع، أو جمعاً، لأنهنّ في معنى الجماعة، والجماعةُ مؤنَّثٌ مجازيٌّ، فلذلك:

ـ **جاز التأنيث**، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[7] و﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[8]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[9]، و«أورق الشجر»، و«أورقت الشّجر»، و«قامت الزيود»، و«جاءت الهنود»[10].

ـ **وجاز التذكير**، نحو: «أورق الشجر»، و﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾[11] و﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[12] و«قام الرجل»، و«جاء الهنود»، و«قام النساء».

ـ فالتأنيث في ذلك كلّه على معنى الجماعة،

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١٧١، وأوضح المسالك، ص: ٢/١١٦.
(٢) سورة الأنفال، ٨/ ٣٥.
(٣) سورة النمل، ٢٧/ ٥١.
(٤) سورة القيامة، ٧٥/ ٩.
(٥) سورة يونس، ١٠/ ٥٧.
(٦) سورة الأنعام، ٦/ ١٥٧، وقد وردت هذه الجملة في سورة الأعراف، ٧/ ٧٣، و٨٥، بالتأنيث.
(٧) سورة الشعراء، ٢٦/ ٣٠.
(٨) سورة الشعراء، ٢٦/ ١٠٥.
(٩) سورة يوسف، ١٢/ ٣٠.
(١٠) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٥، وأوضح المسالك، ص: ٢/١١٦.
(١١) سورة الأنعام، ٦/ ٦٦.
(١٢) سورة يوسف، ١٢/ ٣٠.

ـ **والتذكير على معنى الجمع**، وليس لك أنْ تقول: التأنيث في النِّسَاءِ والهُنود حقيقي؛ لأنَّ الحقيقيّ هو الذي لَهُ فَرْجٌ، والفَرْج لآحاد الجمع لا للجمع، وأنت إنّما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد[1].

يقول ابن هشام: إنّ سَلامَة نَظْم الواحد في جَمْعَي التصحيح أَوْجَبَتْ التذكير في نحو «قَامَ الزَّيْدُونَ»، والتأنيث في نحو «قَامَتِ الهِنداتُ». . . خلافاً للكوفيين فيهما، وللفارسيّ في المؤنث، واحتجّوا بنحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[2]، و﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[3]، وقوله (من الكامل):

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا[4]

وأجيب:

ـ بأنّ البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما لفظُ الواحد.

ـ وبأنَّ التذكير في (جاءك) للفصل بالمفعول، أو لأنّ الأصلَ النِّسَاءُ المُؤْمِنَاتُ أو لأنّ «أَلْ» مقدّرة باللاتي، وهي اسم جمع[5]. ومن هذا الباب أيضاً قولهم: «نِعْمَت المرأةُ هِنْدٌ، ونعم المرأة هندٌ».

ـ **فالتأنيث على مقتضى الظاهر**،

ـ **والتذكير على معنى الجنس**؛ لأنَّ المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة معينة، مدحوا الجنس عموماً، خصّوا مَنْ أرادوا مدحه، وكذلك «بئس» بالنسبة إلى الذم، كقولك: «بئس المرأة حمّالة الحطب»، و«بئست المرأة هند».

والتأنيث في كل ذلك أرجح[6].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٤ـ ١٧٥، شرح قطر الندى، ص: ٢٥٤، شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩٠، أوضح المسالك، ص: ٢/١١٦.

(٢) سورة يونس، ١٠/ ٩٠.

(٣) سورة الممتحنة، ٦٠/ ١٢.

(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/١١٦، وراجع المزهر، ص: ١/ ٢١٤، حيث يقول: «كان الأصمعي ينكر تأنيث لفظ زوج، ويجعل ذلك من قبيل النادر، ويجعلها غيره من قبيل القليل لا النادر». راجع أيضاً أصول التفكير النحوي، ص: ٢٦٩ـ ٢٧٠.

(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١١٦ـ ١١٩.

(٦) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٤ـ ١٧٥، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩٠ـ ٢٩١، وشرح قطر الندى، ص: ٢٥٣، وأوضح المسالك، ص: ٢/١١٦، وما بعدها.

المسألة الثانية: ـ يرجح التأنيث، مع جواز التذكير إذا كان الفاعل ظاهراً، حقيقيَّ التأنيث، منفصلاً بغير (إلاّ)، كقولك: «حَضَرَتِ القاضيَ اليومَ امرأةٌ»، و«حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ»، وقامَ اليومَ هِنْدٌ، وقامتِ اليومَ هِنْدٌ.

والتأنيث أكثر[(١)]، وأرجح[(٢)]، وأفصح[(٣)].

وقال ابن هشام إنّ المبرّد يخصّ التذكير بالشعر[(٤)]، كقوله (من البسيط):

إنَّ امْـرأ غَـرَّهُ مِـنـكُـنَّ وَاحِـدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ[(٥)]

وكقول جرير (من الوافر):

لَـقَـدْ وَلَـدَ الأُخَـيْـطِـلَ أُمُّ سُـوءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ[(٦)]

٣ ـ التأنيث المرجوح:

وأمَّا التأنيثُ المرجوحُ ففي مسألةٍ واحدةٍ، وهي أَنْ يكون الفاعل مفصولاً بـ «إلاّ»، كقولك: مَا قَامَ إلاّ هندٌ[(٧)].

وقد اضطرب موقف ابن هشام في هذه المسألة؛

ـ لأنَّه لم يعط رأيه في أوضح المسالك، بل اكتفى بأقوال النحاة بقوله: إنْ كان الفاصل بعد (إلاّ) **فالتأنيث خاص بالشعر، نَصَّ عليه الأخفشُ، وأنشد** على التأنيث (من الرجز):

مَـا بَـرِئَـتْ مِـنْ رِيْـبَـةٍ وَذَمِّ فـي حَـرْبِـنَـا إلاّ بـنـاتُ الـعَـمِّ[(٨)]

وجوّزه ابنُ مالك في النثر، وقرىء: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[(٩)] ـ قرئت

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١١٣.
(٢) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٤، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩١.
(٣) شرح قطر الندى، ص: ١١٣.
(٤) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٤.
(٥) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٤، الشاهد: ٧٩.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١١٢، الشاهد: ٢١٣.
(٧) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٤، وشرح قطر الندى، ص: ٢٥٤، وشرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩١، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١١٣.
(٨) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١١٣ـ ١١٦.
(٩) سورة يس، ٣٦/ ٢٩ وهي بالنصب في القرآن الكريم، وقد قرأها بالرفع «صيحَةٌ» أبو جعفر، ومعاذ ابن الحارث، والأعرج، أوضح المسالك، ص: ٢/ ١١٣.

بالرفع: «صيحةٌ» ـ، ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾[١]، قرئت: «لا تُرى».

بينما يتجه ابنُ هشام، في شرح قطر الندى، إلى منع التأنيث في النثر، بقوله: «وكان الظاهر أن يجوز في نحو «ما قَامَ إلاّ هِندٌ» الوجهان، ويترجح التأنيث، كما في قولك: «حَضَرَ القَاضِيَ امْرأَةٌ»، لكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر، لأَنَّ ما بعد «إلاّ» ليس الفاعل في الحقيقة وإنما يدل فاعل مقدَّر قبل «إلاّ»، وذلك المقدّر هو المستثنى منه، وهو مذكر، فلذلك ذكر العامل، والتقدير: «مَا قَامَ أَحدٌ إلاّ هندٌ»[٢].

ـ ويأخذ ابنُ هشام برأي البصريين المانعين، في شرح اللمحة البدرية، بقوله: «وَإن كان الفاصل «إلاّ» فالحذف واجب، نحو: «ما قام إلاّ هندٌ» وفاقاً للبصريين». فأما قول ذي الرّمة (من الطويل):

طوى النَّحْرُ والأجراز ما في غروضِها وَمَا بَقِيَتْ إلاّ الضُّلُوْعُ الجَرَاشِعُ

فضرورة[٣].

ـ وبينما نرى ابنَ هشامٍ يأخذ بأقوال البصريين في منع التأنيث في النثر، فإنّه يأخذ بجواز التأنيث والتذكير مع كون التأنيث هو الوجه المرجوح في شرح شذور الذهب، بقوله: «وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة، وهي أن يكون الفاعل مفصولاً بـ «إلاّ» كقولك «ما قَامَ إلاّ هِنْدٌ». فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى؛ لأنّ التقدير: مَا قَامَ أَحَدٌ إلاّ هِنْدٌ، فالفَاعل في الحقيقة مذكر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ، كقوله (من الرجز):

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيْبَةٍ وَذَمٍّ فِي حربِنا إلاّ بَنَاتُ العَمِّ

والدّليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٤]، برفع «صيحة»، وقراءة جماعة من السّلف: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾[٥]، ببناء الفعل لما لم يسمّ فاعله، وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق، وزعم الأخفش أنَّ التأنيث لا يجوز إلاّ في الشعر وهو محجوج بما ذكرنا»[٦].

---

(١) سورة الأحقاف، ٤٦/ ٢٥، وفي المصحف «بأصبحوا لا يرى»، أوضح المسالك، ص: ٢/ ١١٣.
(٢) شرح قطر الندى، ص: ٢٥٤.
(٣) شرح اللمحة البدرية، ص: ٢/ ٢٩١.
(٤) سورة يس، ٣٦/ ٢٩.
(٥) سورة الأحقاف، ٤٦/ ٢٥.
(٦) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٦.

ثانياً: تثنية الفعل وجمعه

الفعل لا تلحقه علامةُ تثنية ولا جمع، **في الأمر الغالب**، بل تقول: قَامَ أَخَوَاكَ، وقَامَ إخْوَتُكَ، وَقَامَ نِسْوَتُكَ، كما تقول: قَامَ أَخُوْكَ؛ أي أن الفعل يُوَحَّد مع تثنيته وجمعه، كَمَا يُوَحَّد مع إفراده[١]، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[٢]، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾[٣]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٤]، **هذا هو الأكثر**[٥].

وحكى البصريون عن طيّىء، وبعضُهم عن أزد شَنُوْءَة، وبعضُهم عن بلحارث، نحو: «ضَرَبُونِي قَوْمُك»، و«ضَربنني نِسْوَتُكَ»، و«ضَرَبَاني أَخَوَاكَ»[٦]؛ أي أن من العرب مَنْ يُلْحِقُ علامات التثنية والجمع بالفعل، كما يُلْحِقُ الجميعُ علامةً دالةً على التأنيث به[٧]. كقوله ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللّيلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهارِ»[٨]، وكقول بعض العرب: «أَكَلُوني البَرَاغِيثُ»، وكقوله (من الطويل):

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ[٩]

وكقول أبي فراس (من الكامل المجزوء):

نَتَجَ الرَّبِيْعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ[١٠]

وكقول الآخر (من الطويل):

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٦، شرح قطر الندى، ص: ٢٥٣، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٩٨.
(٢) سورة المائدة، ٥/ ٢٣.
(٣) سورة الفرقان، ٢٥/ ٨.
(٤) سورة يوسف، ١٢/ ٣٠.
(٥) شرح قطر الندى، ص: ٢٥٣.
(٦) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٩٨، وشرح شذور الذهب، ص: ١٧٦ـ ١٧٧، شرح قطر الندى، ص: ٢٥٣، مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٠٤.
(٧) شرح قطر الندى، ص: ٢٥٣، شرح شذور الذهب، ص: ١٧٦ـ ١٧٧.
(٨) مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٠٤، شرح قطر الندى، ص: ٢٥٣، شرح شذور الذهب، ص: ١٧٧. ورد الحديث في البخاري ٢/ ٣١٥، «الملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، فلا حجّة فيه حسب هذه الرواية. انظر: مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٠٤، هامش رقم: (٥).
(٩) مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٠٧، الشاهد: ٦٨، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير، وانظر شرح شذور الذهب، ص: ١٧٧، الشاهد: ٨١، أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٠٦، الشاهد: ٢٠٩.
(١٠) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٠٢، شرح شذور الذهب، ص: ١٧٨.

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّوَاضِرِ[١]

وكقول الآخر (من السريع):

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ[٢]

وكقول الآخر (من المتقارب):

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[٣]

وقد حُمِل على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[٤].

وقد أخذ ابن هشام برأي سيبويه فقال: «والصحيح أَنَّ الألف، والواو، والنون، في ذلك أحرف دلّوا بها على التثنية والجمع، كما دلّ الجميع بالتاء في نحو «قَامَتْ» على التأنيث[٥]، وهو مذهب سيبويه»[٦].

وقيل: هي الألف، والواو، والنون اسم مرفوع على الفاعلية، وما بعدها بدلٌ منها.

وقيل: مبتدأ والجملة خبر مقدم[٧].

ثم درس ابن هشام آيتين قرآنيتين حملتا على هذه اللغة بقوله: «وَقَدْ حَمَل بعضُهُمْ على هذه اللغة: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾[٨]، و﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾[٩]. وَحَمْلُهَا ـ يقول ابن هشام ـ على غير هذه اللغة أولى لضعفها. **وقد جَوَّزَ في «الذين ظلموا» أحد عشر وجهاً**، هي:

١ ـ أن يكون بدلاً من (الواو) في «أسرّوا».

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٩.
(٢) أوضح المسالك، ص: ٢/ ٩٨، والشاهد لعمرو بن ملقط وهو شاعر جاهلي.
(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٠٥، أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٠٠.
(٤) سورة الأنبياء: ٢١/ ٣.
(٥) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٠٥، شرح شذور الذهب، ص: ١٧٦ـ ١٧٧.
(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٠٥.
(٧) المصدر نفسه، ص: ١/ ٤٠٥.
(٨) سورة المائدة، ٥/ ٧١.
(٩) سورة الأنبياء، ٢١/ ١ـ ٣.

٢ و٣ ـ أو مبتدأ خبره: «وأسرّوا»، أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي يقولون: هل هذا؟

٤ ـ وأن يكون خبراً لمحذوف، أي: هم الذين.

٥ ـ أو فاعلاً بـ «أمروا»، و(الواو) علامة كما قدّم.

٦ ـ أو فاعلاً بـ «يقول».

٧ ـ أو بدلاً من (واو) «استمعوه».

٨ ـ أو منصوباً على البدل من مفعول «يأتيهم».

٩ ـ أو منصوباً على إضمار «أذمّ أو أعني».

١٠ ـ أو مجروراً على البدل من «الناس» في «اقترب للناس حسابهم».

١١ ـ أو مجروراً على البدل من (الهاء والميم) في «لاهية قلوبهم»[١].

وأحسن الوجوه فيها إعراب «الذين ظلموا»: مبتدأ، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾: خبراً[٢]. وأمّا الآية الأولى، فإذا قدّرت (الواوان) فيها علامتين، فالعاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب، حينئذٍ، أن تقدّر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين، ويجوزُ كونُ «كثير»: مبتدأ، وما قبله خبراً، وكونه بدلاً من الواو الأُولى، مثل: «اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ»، فالواو الثانية، حينئذٍ، عائدة على متقدم رتبة، ولا يجوز العكس، لأن الأولى، حينئذٍ، لا مُفَسِّرَ لها»[٣].

ثالثاً: بناء الفعل المجهول

إذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ مقامَه المفعولُ به، أو الظرفُ، أو الجار والمجرور، أو المصدر ـ إن لم يكن في الكلام مفعول به ـ، وَجَبَ تغييرُ الفعل:

ـ بضمّ أوّله ماضياً كان أو مضارعاً.

ـ وبكسر ما قبل آخره في الماضي.

ـ وبفتح ما قبل آخره في المضارع.

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٠٥ـ ٤٠٦.

(٢) شرح شذور الذهب، ص: ١٧٩.

(٣) مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٠٦.

وذلك نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ: ضُرِبَ يُضْرَبُ.

وإذا كان الفِعلُ مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزةِ وصل:

- شَارَكَ في الضم ثَانِيه أَوَّلَهُ في مسألة التاء.

- وثَالِثُهُ أَوَّلَهُ في مسألة الهمزة.

تقول: في تعلمت المسألة: تُعُلِمَت المَسْأَلَةُ، بضم التاء والعين، وفي «انطلقت بزيد»: «أُنْطُلِقَ بزيد»، بضم الهمزة والطاء»، قال تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾[1].

وإذا ابتدىء بالفعل قيل: «اضْطُرَّ»، بضم الهمزة والطاء، وقال الهذلي (أبو ذؤيب) (من الكامل):

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوْا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[2]

- وإذا اعتلت عين الماضي - وهو ثلاثي - كَقَالَ وَبَاعَ، أو عين (افتعل) أو (انفعل) جاز لك فيه ثلاث لغات:

- إحداها؛ وهي الفصحى، كسر ما قبل الألف، فتقلب الألف ياء، نحو: بِيْعَ، قِيْلَ.

- الثانية: إشمام الكسر شيئاً من الضّم، تنبيهاً على الأصل، وهي لغة فصيحة أيضاً.

- الثالثة: إخلاص ضمّ أوّله، فيجب قلب الألف واواً؛ فتقول: قُولَ وَبُوْعَ، وهي قليلة[3].

قال الشاعرُ (من الرّجز):

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[4]

وقال (من مشطور الرجز):

---

(١) سورة البقرة، ٢/ ١٧٣.

(٢) شرح قطر الندى، ص: ٢٦٥، الشاهد: ٧٨، أوضح المسالك، ص: ٣/ ١٩٧.

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٢٦٥-٢٦٦، وشرح شذور الذهب، ص: ١٦٠-١٦٤، وأوضح المسالك، ص: ٢/ ١٥٥.

(٤) أوضح المسالك، ص: ٢/ ١٥٥، مغني اللبيب، ص: ١/ ٤٣٨، حيث أورده للاستشهاد على الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي، هنا الجملة المعترضة بين حرف التمني وتوكيده.

حُوكَتْ عَلى نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ   تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ[١]

وهي قليلة، وتُعْزَى لـ «فَقْعَسٍ وَدَبِير»[٢]، وادّعى ابنُ عذرة امتناعَها في «افْتَعَلَ وَانْفَعَلَ»[٣]، والأول قول ابن عصفور، والأَبَّدِيِّ وابن مالك[٤].

وادّعى ابنُ مالك امتناعَ ما أَلْبَسَ من كَسْرٍ، كخِفْتُ وَبِعْتُ، أو ضم، كـ «عُقْتُ»، وأصل المسألة «خَافَنِي زيدٌ» و«بَاعَنِي لِعَمْرٍو» و«عَاقَنِي عَنْ كَذَا»، ثم بَنَيْتَهُنَّ للمفعول، فلو قلت خِفْتُ وَبِعْتُ ـ بالكسر ـ وعُقْتُ ـ بالضم ـ لَتُوُهِّمَ أنهنّ فعلٍ وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهنّ إلاّ الإشمامُ، أو الضم في الأولَيْنِ، والكَسْرُ في الثالث، وأنْ يمتنع الوجه المُلْبس.

وجعلته المغاربةُ مرجوحاً، لا ممنوعاً.

ولم يَلْتَفِتْ سيبويه للإلباس، لحصوله في نحو: مُخْتَار وتُضَارّ[٥].

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعّف، نحو: شُدَّ وَمُدَّ.

والحقُّ قولُ بعض الكوفيين: إنَّ الكسر جائز، وهي لغة بني ضَبَّةَ، وبعض تميم، وقرأ عَلْقَمَةُ: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا۟ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ۖ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ﴾[٦]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾[٧] ـ بالكسر ـ؛ أي: «رِدَّتْ إلينا» و«لَوْ رِدُّوا». وجوّز ابن مالك الإشمام أيضاً[٨]، وقال **المهاباذي**: مَنْ أَشَمَّ في «قِيلَ» و«بِيعَ» أَشَمَّ هنا[٩].

---

(١) أوضح المسالك، ص: ٢/١٥٦.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/١٥٧.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/١٥٧.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/١٥٧.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٢/١٥٧.
(٦) سورة يوسف، ١٢/٦٥.
(٧) سورة الأنعام، ٦/٢٨.
(٨) أوضح المسالك، ص: ٢/١٥٨.
(٩) المصدر نفسه، ص: ٢/١٥٨ .**والمهاباذي** هو: أحمد بن عبد الله المهاباذي، الضرير، نسبةً إلى: «مهاباذ»، وهي قريةٌ بين (قُمّ) و(أصبهان)، وهو تلميذ عبد القاهر الجرجاني، ومن أعلام عصره، وله شرح على كتاب ابن جني «**اللمع**».

الفصل العاشر

حذف الفعل

قد يحذف الفعل لقرينة، مقالية أو حالية. وحذفه على قسمين: جائز وواجب[1].

أولاً: الحذف الجائز:

يحذف الفعل جوازاً في حالات، هي:

١ ـ **يكثر حذف الفعل في جواب الاستفهام**: كقولك: «زَيْدٌ»، جواباً لمن قال: «مَنْ قَامَ؟».

فزيد: فاعل لفعل محذوف، تقديره: «قام»، وإنْ شئت صرّحت به، فقلت: «قَامَ زَيْدٌ».

وكقولك: بَلَى زيدٌ، لمن قال: لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ[2].

وكقولك: «مَنْ ضُرِبَ»؟، فتجيب: «عمرو». فـ«عمرو»: نائب فاعل لفعل محذوف، تقديره: «ضُرِبَ»، وَإِنْ شئت صرّحت بالفعل، فتقول: «ضُرِبَ عمرو»[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[4]؛ أي: «لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ اللَّهُ»[5].

وكقوله تعالى: وإذا قيل لهم ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾، ويُلاحظُ أنّ ابن هشام قد مزج بين آيتين، هما:

﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[6].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١٦٦ـ ١٦٧، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٢ـ ٧٠٣.
(٢) الجامع الصغير، ص: ٤٠ـ ٤١.
(٣) شرح شذور الذهب، ص: ١٦٦.
(٤) سورة العنكبوت، ٢٩/ ٦١.
(٥) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٢.
(٦) سورة النحل، ١٦/ ٣٠.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٢٤﴾[١].

فـ «خيراً» مفعول به لفعل **محذوف**، وإنْ شئت ذكرته، فتقول: أَنْزَلَ رَبُّنا خيراً، فالدليل هنا دليلٌ مقاليٌّ. و«أساطير الأوّلين» مفعول به لفعل محذوف، إن شئت ذكرته، فتقول: «أَنْزَلَ أَسَاطِيرَ الأولين»[٢].

٢ ـ أكثر من ذلك كلّه حذف القول، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[٣]؛ أي يقولون: سَلامٌ عَلَيْكُمْ، فالقول مضمر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ۝١٢﴾[٤]؛ أي: يقولون: رَبَّنَا، ثم تركت[٥].

وقال أبو علي: «حَذْفُ القولِ من حديث البحر، قُلْ ولا حَرَجَ»[٦].

٣ ـ يأتي حذف الفعل جوازاً في غير ذلك[٧]، نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[٨] أي: وأتوا خيراً[٩] فهو هنا منصوب بفعل واجب الإضمار، وهو مذهب الخليل وسيبويه. وقال الكسائي: «يكن الانتهاءُ خيراً»[١٠] أي أنه منصوب على أنه خبر «كان» المضمرة، وهو مذهب الكسائي وأبي عُبيد. وقال الفرّاء: الكلام جملة واحدة، «وخيراً»: نعت لمصدر محذوف، أي: «انتهاء خيراً»[١١]، ومثله قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[١٢]، فـ «خيراً» منصوب من ثلاثة وجوه:

أ ـ أن يكون منصوباً بفعل مقدّر دلّ عليه (آمنوا)؛ لأنّ قوله: (آمنوا) دلّ على إخراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير لهم، فكأنه قال: ائتوا خيراً لكم[١٣]، ومثله قول الشاعر (من الرجز):

---

(١) سورة النحل، ١٦/ ٢٤.
(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٢ـ ٧٠٣، وشرح شذور الذهب، ص: ١٦٦.
(٣) سورة الرعد، ١٣/ ٢٣ـ ٢٤.
(٤) سورة السجدة، ٣٢/ ١٢.
(٥) معاني القرآن، ص: ٢/ ٦٢.
(٦) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٢.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٠٢.
(٨) سورة النساء، ٤/ ١٧١.
(٩) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٢، وراجع البيان في غريب إعراب القرآن، ص: ١/ ٢٧٨.
(١٠) المصدران أنفسهما.
(١١) المصدران أنفسهما.
(١٢) سورة النساء، ٤/ ١٧٠.
(١٣) البيان في غريب إعراب القرآن، ص: ١/ ٢٧٨ـ ٢٧٩.

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[١]

فقيل: وسَقَيْتُها ماءً، **فَحُذِفَ الفعلُ والفاعلُ**، وبقيَ المفعولُ، ولا يجوّز القائلون بهذا الوجه أن تكون الواو لعطف مفردٍ على مفردٍ؛ أي (ماء) على (التبن)؛ لأنَّ علفتُ لا يَصحّ تسليطُهُ على الماء، فالعطف، هنا، هو عطف جملة (علفتها تبناً) على جملة (سَقيتُها ماءً)[٢]. وقيل: لا حذف، بل ضُمِّنَ «عَلَفْتُهَا» معنى أنلتها وأعطيتها. وَأَلْزِمُوا صِحَّةَ نحو: «عَلَفْتُها ماءً بارداً وَتِبْناً»، فالتزموه مُحْتَجِّين بقول طرفة (من الطويل):

أَعَمْرو بنَ هند ما ترى رأي صِرْمَةٍ لها سَبَبٌ تَرْعَى به الماءَ والشَّجرْ[٣]

ولا بُدَّ، هنا، من تضمين الفعل «**ترعى**» معنى: تتناولُ به الماءَ والشجرَ؛ لأن الماءَ لا يُرْعَى ولكن يُسْقَى.

وقالوا: «الحمد لله أهلَ الحمدِ» بـ «إضمار: **أمدح**». وفي التنزيل: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾[٤]، بإضمار «**أَذُمُّ**»، ونظائرهُ كثيرة. وَقَالُوا: «أَمَّا أَنْتَ منطلقاً انطلقتُ»؛ أي: لأَنْ كُنْتَ منطلقاً انطلقت، وقالوا: «لا أُكَلِّمُهُ ما أَنَّ حِرَاءَ مكانَهُ، وما أَنَّ في السَّماءِ نجماً» أي: ما ثَبَتَ، ويروى: «نجمٌ» ـ بالرفع ـ فـ «**أَنَّ**»: فعلٌ ماضٍ بمعنى **عَرَضَ**، وأصله «**عَنَّ**»[٥].

ثانياً: الحذف الواجب:

وضابطه أن يتأخرَ عنه فعلٌ مُفَسِّرٌ له، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣﴾[٦].

ـ **فالسماء**: فاعل بـ «انشقت»، محذوفة، كالسّماءِ، في قوله: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾[٧]، إلاّ أن الفعل هنا مذكور.

ـ و«**الأرضُ**»: نائب عن فاعل «مُدَّتْ» محذوفةً؛

وكلٌّ من الفعلين يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ، فلا يجوز أن يُتَلَفَّظَ به؛ لأنّ المذكورَ عِوَضٌ عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنه[٨].

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ٢٤٠، ومغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٣.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٢٤٠.

(٣) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٣.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٠٣، وانظر سورة المسد، ١١١/ ٤ ـ ٥.

(٥) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٣.

(٦) سورة الانشقاق، ٨٤/ ١ ـ ٣.

(٧) سورة الرحمٰن، ٥٥/ ٣٧.

(٨) شرح شذور الذهب، ص: ١٦٧، مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٤٤ و٢/ ٧٠٢، الجامع الصغير، ص: ٤١.

وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[١].

فـ «أَحَدٌ»: مرفوع بفعل مقدّر، دَلَّ عليه الظاهر، وتقديره: وَإِنْ استجارك أَحَدٌ من المشركين استجارك؛ لأَنَّ (إنْ) أمّ حروف الشرط، فاقتضت الفعل، فوجب تقديره، فارتفع الاسم بعده لأَنَّه فاعل[٢].

وكقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًاۚ﴾[٣].

فـ «امرأة»: ارتفعت بفعل مضمر، يفسره الفعل الظاهر بعدها، وهو إضمار قبل الذكر على شريطه التفسير، وتقديره: وَإِنْ خافت[٤].

وكقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِۚ﴾[٥].

فـ «أَنْتُمْ»: مرفوع بفعل مقدّر، يفسّره «تَمْلِكُونَ»، وتقديره: لو تملكون، فلما حذف الفعل صار الضمير منفصلاً، وهو (أَنْتُم)[٦]، قاله الزّمخشري وأبو البقاء وأهل البيان[٧].

وعن البصريين أَنَّهُ لا يجوزُ (لَوْ زيدٌ قَامَ) إلا في الشعر أو النُّدُور، نحو: «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتني».

وقيل: الأصل «لو كنتم»، فحذفت كان دون اسمها. وقيل: «لو كنتم أنتم»، فحذفا مثل (التَمِسْ ولو خاتماً من حديدٍ) وبقي التوكيد[٨]، وهو: «أنتم».

ومن الوهم ـ عند ابن هشام ـ. في اشتراط الجملة الفعلية في الشرط، أَنْ يقول مَنْ لاَ يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين: إنّ المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ؛

---

(١) سورة التوبة، ٦/٩.

(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٤٤ و٢/ ٧٠٢، والبيان في غريب إعراب القرآن، ص: ٢/ ٣٩٤، مجمع البيان، م/٣، ص: ١٠/ ١٥ ـ ١٦.

(٣) سورة النساء، ١٢٨/٤.

(٤) مجمع البيان، م/٢، ص: ٢٤٩/٥.

(٥) سورة الإسراء، ١٧/ ١٠٠.

(٦) مغني اللبيب، ص: ١/ ٢٩٧، و٢/ ٧٠٢، والبيان في غريب إعراب القرآن، ص: ٢/ ٩٧، ومجمع البيان، م/ ٤، ص: ١٥/ ١٠٢.

(٧) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٧٠٢.

(٨) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٧٠٢.

لأنّه خلافُ قولِ من اعْتُمِدَ عليهم، **وإنّما قاله سهواً**، وأمَّا إذا قال ذلك الأخفشُ، أو كان هذا القول لكوفي، فَلا يُعَدُّ ذلك الإعرابُ خطأً؛ لأنّ هذا مذهبٌ ذهبوا إليه، ولم يقولوه سَهْواً عن قاعدة. نَعَمْ الصوابُ خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أنْ يكون المرفوعُ محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أنْ يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستدلين على جواز ذلك، بنحو قول الزَّبَّاء (من الرجز):

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا[1]

فيمن رفع «مشيها»، وذلك عند الجماعة: مبتدأ، حذف خبره، وبقي معمول الخبر، أي: مَشْيُهَا يكون وئيداً، أو يوجد وئيداً، وَلاَ يكون بدلَ بعض من الضمير المستتر في الظرف، كما كان فيمن جرّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنّه عائد على «ما» الاستفهامية، ومتى أُبْدِلَ اسمٌ من اسم استفهام وَجَبَ اقترانُ البدل بهمزةِ الاستفهامِ، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنّه لاَ ضمير فيه راجع إلى المُبْدَلِ منه[2].

ـ ومن ذلك قول بعضهم في بيت «الكتاب» (من الطويل):

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصّدودَ، وقلّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدُومُ[3]

إنَّ «وصال»: مبتدأ.

والصواب أنَّه فاعل بـ «يدوم» محذوفاً مُفَسَّراً بالمذكور[4].

وقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أنَّ حقّها أنْ يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولاها فعلاً مقدّراً، وأَنْ «وصال» مرتفع بـ «يدوم» محذوفاً مفسراً بالمذكور[5].

وقيل: وجهها أنّه قدّم الفاعل، وردّه ابن السيّد بأَنّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر[6].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٤٣ و٦٤٤، أوضح المسالك، ص: ٢/ ٨٨.

(٢) مغني اللبيب، ص: ٢/ ٦٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٣٩، و٢/ ٦٤٤، والكتاب، ص: ١/ ٣١ و٣/ ١١٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص: ١/ ١٠٤.

(٤) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣٩، و٢/ ٦٤٤، الشاهد: ٩٩١، والكتاب، ص: ١/ ٣١، و٣/ ١١٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص: ١/ ١٠٤.

(٥) مغني اللبيب، ص: ١/ ٣٣١.

(٦) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٣٩.

وقيل: وجهها أنّه أناب الجملة الاسمية عن الفعليّة، كقوله (من الطويل):

وَنُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ إليَّ فهلاّ نفسُ ليلى شفيعُهَا[١]

فالتقدير: فهلاّ كان هو، أي الشأن.

وقيل: التقدير فهلا شفعتْ نفسُ ليلى؛ لأنّ الإضمار من جنس المذكور أقيسُ، وشفيعُها على هذا خبر لمحذوف، أي: هي شفيعها[٢].

- وزعم المبرد أَنَّ «ما» زائدة، و«وصال»: فاعل لا مبتدأ[٣].

- وزعم بعضهم أنّ: «ما»: مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة[٤].

---

(١) مغني اللبيب، ص: ١/ ٧٧، الشاهد: ١١٨ و١/ ١٤٠ الشاهد: ٥٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٤٠.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٣٤٠.

الخاتمة

هذا بحث وضعته عن «الفعل في نحو ابن هشام»، عبد الله بن يوسف الأنصاري، المصري، الشافعي، الحنبلي، المولود في القاهرة سنة ثمانية وسبعمئة هجرية (٧٠٨هـ)، والمتوفى فيها سنة إحدى وستين وسبعمئة هجرية (٧٦١هـ)، والذي عدّه ابن خلدون «أنحى من سيبويه»، لانفراده بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطّلاع المفرط، والاقتدار على التّصرّف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً، مع التّواضع، والبرّ، والشّفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب.

وقد صادقت آثاره المطبوعة جميعها، واستخلصت منها صورة «الفعل»، الذي يشكّل قسماً من أقسام الكلمة الثلاثة، ويلعب دوراً مهماً وأساسياً في بناء الجملة العربية.

وقد جعلت البحث في مقدّمة، وبابين، وخاتمة، وثبت بأسماء المصادر والمراجع وعدد من الفهارس الفنية؛ الآيات القرآنية، الأحاديث النبوية، الشواهد الشعرية، الأعلام والقبائل والأمم.

في المقدمة:

كشفت صلتي بالموضوع، فتكلّمت على سبب اختياري «الفعل»، والطّموح المرتجى منه، وبعض المصاعب التي اعترضتني، وذكرت فضل الذين ساعدوني في بناء الدراسة، وأشرت إلى أهمّ المصادر والمراجع التي اغترفت منها مادة البحث، وأنهيتها بالشكر للِّهِ، ولأساتذتي الذين ساعدوني بملاحظاتهم وإرشاداتهم.

وفي الباب الأول: «منهج ابن هشام» درست إنتاجه، ومنهجه في التعامل مع الشواهد النحوية من خلال موقفه من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، وبالحديث النبوي الشريف، وبالشّعر العربيّ وبالنثر. كما درست موقفه من المدارس النحوية ونحاتها، وأخيراً منهجه في نحو الفعل.

وفي الباب الثاني: «الفعل في نحو ابن هشام» درست تعريف الفعل، وتلابسه بالزمان، وتدرّجه في ماضٍ وحاضرٍ ومضارعٍ، ودرست بناءه وإعرابه، وتصرّفه

وجموده، وتعدّيه ولزومه، ونقصه وتمامه، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته، وجمعه، وبناءه للمجهول، وحذفه.

وأكتفي في خاتمة البحث بذكر بعض النتائج التي توصّلت إليها:

١ ـ في منهج ابن هشام النحوي دلالات قوية على أنّه حاول أن يكون معلماً قبل أن يكون مؤلّفاً؛ فقد قَسَمَ المادة النحوية قَسْماً يساعد الطالب على امتلاكها والإحاطة بها.

٢ ـ درس ابن هشام المادةَ النحويةَ دراسةً تعليمية أيضاً، فَذَكَرَ القاعدة أولاً، ثم أتى لها بمثال. أو بأمثلةٍ توضحها، وأعقب ذلك بشواهد قرآنية، أو بأحاديث نبوية شريفة، أو بأشعار العرب وأقوالهم.

٣ ـ جعل ابنُ هشام القرآن الكريم المصدر الأول لبناء القواعدِ وتصحيحِ الأساليب، فتعرّض للآياتِ القرآنيّة، وجعلها محورَ إعرابٍ، وميدانَ تدريبٍ، ومجالَ تأويلٍ وتخريج، فاحتوى «مغني اللبيب»، مثلاً، ما يقربُ من ألف وتسعمئة وثماني آياتٍ، واحتوى شرح شذور الذهب ستمئة وخمسين آية.

٤ ـ تتفق نظرةُ ابن هشام في الاستدلال بالقراءات القرآنية مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها. وحاول تأويل القراءات التي في ظاهرها خروج على قواعد العربية، وتوجيهها على وجه ترتضيه اللّغة ويقبله النحو، ولم يتجرّأ عليها إلاّ في القليل، فوصفها بالشّذوذ، كما كان يفعل بعض النحاة؛ لأنَّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

٥ ـ جوّز ابنُ هشامِ الاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف، وأكْثَرَ من الاستدلال به، بل جعله شاهداً علىٰ تثبيت بعض القواعد ونفي بعضها الآخر، لكنه في المقابل لم يقبل الاحتجاج بأيّ حديث ما لم تكن هناك شواهد تشهد بصحّته، وتسلم بعدالة روايته.

٦ ـ أكثر ابنُ هشام من الشواهد الشعرية في كتبه، فذكر منها في «**مغني اللبيب**» ثلاثة ومئتين وألفاً، وفي «**أوضح المسالك**» ثلاثة وثمانين وخمسمئة، وفي «**شرح شذور الذهب**» تسعة وثلاثين ومئتين، وفي «**شرح اللمحة البدرية**» واحداً وتسعين ومئة، وفي «**شرح قطر الندى**» خمسين ومئة.

واللافتُ أنَّ ابن هشام قد درس شواهده الشعرية دراسة تاريخيّة أدبية نحوية، فرفض بعض الأبيات النادرة، القابلة للتأويل، والتي لا تبنى عليها القواعد، كما رفض بعض الشواهد التي لا يعرف قائلها، ورفض التأويل إنْ كان غير ضروري.

٧ ـ حدّد ابنُ هشام بعض المصطلحات المتعلّقة بالشواهد وهي «**غالباً**، **وكثيراً**، **ونادراً**، **وقليلاً**، **ومطرداً**؛ لأنَّ **المطرد** لا يتخلّف، **والغالب** أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، **والكثير** دونه، **والقليل** دون الكثير، **والنادر** أقل من القليل».

٨ ـ لم يلتزم ابنُ هشام بمنهج مدرسةٍ نحويّة معيّنة، فلم يأخذ أَخْذاً مطلقاً ونهائياً أقوالَ المدرسة البصريّة أو الكوفيّة، أو البغدادية، أو الموصليّة، أو الأندلسيّة، أو المغربيّة.

٩ ـ اتّبع ابنُ هشام مبدأ لا عصمة لباحث مهما بالغ في الحيطة والحذر؛ لأنَّه ناقض معظم النحاة الذين سبقوه زمنياً، فأخذ بعض آرائهم ورفض بعضها الآخر؛ رفض الخطأ، والغامض، والعويص، من دون أن يلتفت إلى منزلة أحد، أو إلى مدرسته.. فالصواب هدف الباحث، يأخذه أنّى وجده، وتقويم الخطأ هدفه، يقوّمه ولو كان صادراً عن سيبويه.

١٠ ـ بالرّغم من الجهد الذي بذله ابنُ هشام في غربلة التراث النحوي، وتصفيته، وتكريره تكريراً واعياً فإنّه لم يستطع الخروج بـ «الفعل» إلى دائرة دراسيّة تختلف جذرياً عمّا رسم السابقون.

١١ ـ يكشف هذا البحث تطور فهم ابن هشام بعض القضايا النحويّة، فقد تراجع في «**مغني اللبيب**» ـ وهو آخر ما ألف ـ عن تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وأخذ بمذهب الكوفيين الذي يجعل فعل الأمر مضارعاً مجزوماً جزماً دائماً. ويبرز بعض ما انفرد به، كتقسيمه الفعل بحسب المفعول به.

١٢ ـ من مميزات هذا البحث محاولة تقديم مادة «الفعل» المأخوذة من مؤلفات ابن هشام، المعتبرة قمّة التأليف النحوي، في بناء منهجيّ جديد؛ أي بعث التراث النحوي وتحديث أسلوب دراسته.

الفهارس الفنية



فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النّبويّة

فهرس الشواهد الشعرية

الهمزة

حرف الباء

القافية	البحر	الصفحة
يقعُ	البسيط	٢٧٢
مُولعُ	الطويل	٢٧٨
تقنعُ	الكامل	١٥٤
ويمنعوا	الطويل	٤٠٤
الذراعِ	السريع	٢٨٣
بلقعِ	الطويل	٢٢٠
قنوعِ	الخفيف	٣٨٠

حرف الفاء

القافية	البحر	الصفحة
محرفا	الرجز	٦٠
عجافِ	الوافر	٣٢٦
الشفوفِ	الوافر	٢٢٨

حرف القاف

القافية	البحر	الصفحة
تشقى	الطويل	٣٦٠
مِنطيقُ	البسيط	٦٣
أمزقُ	الطويل	٢٤٨
وعاشقُ	ـــــ	٤٣
تزهقُ	الطويل	١٧٢
تَزْهَقُ	الطويل	٤٠٦
مصْدَقِ	الطويل	٣٠٣

القافية	البحر	الصفحة
واغلِ	السريع	٣٦ ـ ٢٠٩
لغليلي	الطويل	٣٣٠
والأملِ	البسيط	٣٣٨
الشملِ	البسيط	٤٠٣ ـ ٤٠٥
من العملِ	الهزج	١١٩
فحوملِ	الطويل	٢٥٢
تؤهلِ	الطويل	٢٤٧

حرف الميم

القافية	البحر	الصفحة
لكمْ	البسيط	٤٠٥
ولمْ	الرجز	١٢٢
إن أمر فهمْ	الرجز	١٧٧
صائما	الرجز	٦٢
تضاما	الوافر	١٥٥
مصرما	الطويل	٢٩٢
وأكرما	الطويل	٢٩١
وقاسما	الرجز	٣٥٥
هضما	الطويل	٢٦٧
المرمى	الطويل	٣٦٦
غنماهُما	الطويل	٣٤٤
محتوما	البسيط	٣٥٥

فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

فهرس الأماكن

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الحاء

حرف الدال

حرف الشين

حرف العين

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب السماوية:

١ ـ القرآن الكريم.

ثانياً: المخطوطات:

٢ ـ ابن مالك (بدر الدين)، «**شرح ألفية ابن مالك**»، (مخطوطة خاصة)، (د. ت)، جاء في أوّلها «دخلت في ملك من لا يملك نفسه الفقير لله أحمد برّي سنة ١٣٠٣هـ».

٣ ـ بعلبكي (رمزي منير)، «**نحو الفعل المضارع في التراكيب الإسنادية**»، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأميركية، في بيروت.

٤ ـ نور الدين (عصام)، «**أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**»، (رسالة ماجستير)، جامعة القدّيس يوسف.

ثالثاً: دوائر المعارف والمعاجم:

٥ ـ الباقي (محمد فؤاد عبد)، «**المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**»، بيروت: شركة خيّاط.

٦ ـ البستاني (فؤاد افرام)، **دائرة المعارف (قاموس لكل فنّ ومطلب)**، بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

٧ ـ أبو البقاء (بن موسى الحسيني)، **الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية)**، دمشق منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي (١٩٧٤م)، إعداد الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري.

٨ ـ **دائرة المعارف الإسلامية**، مصر: دار الشعب.

٩ ـ الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر)، **مختار الصّحاح**، بيروت: دار الفكر ودار القرآن الكريم (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، عني بترتيبه محمود خاطر.

١٠ ـ الرجيلي: (عبد الصاحب عمران)، **أعلام العرب في العلوم والفنون.**

١١ ـ سركيس (يوسف اليان)، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، مصر: مطبعة سركيس (١٣٤٦ هـ ـ ١٨٢٨م).

١٢ ـ الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقرى)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، بيروت: دار الكتب العلمية (١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م).

١٣ ـ ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، بيروت: دار لسان العرب، إعداد وتصنيف يوسف خيّاط ونديم مرعشلي، وتقديم عبد الله العلايلي.

رابعاً: المطبوعات:

١٤ ـ الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر)، **الموازنة بين شعر أبي تمّام والبحتري**، تحقيق السيد أحمد صقر، مصر: دار المعارف (١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١م).

١٥ ـ أبو جناح (صاحب)، مقدمة لـ «**مسائل في إعراب القرآن لابن هشام الأنصاري**» مجلة المورد العراقية، وزارة الإعلام، المجلد الثالث، العدد الثالث (١٩٧٤م ـ ١٣٩٣هـ).

١٦ ـ الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعد بن مسعدة المجاشعي، البلخي، البصري، المتوفى سنة ٢٦٥ هـ، **معاني القرآن**، تحقيق الدكتور فائز فارس، جزءان، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م.

١٧ ـ أبو المكارم (علي، الدكتور)، **أصول التفكير النحوي**، بيروت: دار الثقافة (١٩٧٣م).

١٨ ـ أبو المكارم (علي، الدكتور) **تقويم الفكر النحوي**، بيروت: دار الثقافة (١٩٧٥م).

١٩ ـ الأستراباذي (رضي الدين)، **ـ شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، بيروت: دار الكتب العلمية (١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م)، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٠ ـ الأستراباذي (رضي الدين)، **شرح كافية ابن الحاجب**، بيروت: دار الكتب العلمية (١٩٧٥م) (تصوير).

٢١ ـ الأستراباذي (رضي الدين)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تعليق يوسف حسن عمر، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي.

٢٢ ـ الأشموني، **منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥م).

٢٣ ـ الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، **ديوان الأعشى** بيروت: المكتب الشرقي للنشر، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين.

٢٤ ـ الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان بن عيسى)، **أشعار الشعراء الستة الجاهليين**، بيروت: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى (١٩٧٩م).

٢٥ ـ الأفغاني (سعيد)، **ـ في أصول النحو**، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م).

٢٦ ـ الأفغاني (سعيد)، **في تاريخ النحو**، بيروت: دار الفكر (دون تاريخ).

٢٧ ـ الأمير (محمد، الشيخ)، **حاشية على متن المغني اللبيب**، القاهرة: مطبعة الحلبي (١٣٠٢هـ).

٢٨ ـ امرؤ القيس، **ديوان امرىء القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٩ ـ أنيس (إبراهيم، الدكتور)، **من أسرار اللغة**، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة (١٩٦٦م).

٣٠ ـ أنيس (إبراهيم، الدكتور)، **الأصوات اللغوية**، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة (١٩٦١م).

٣١ ـ أنيس (إبراهيم، الدكتور)، **في اللهجات العربية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة (١٩٧٣م).

٣٢ ـ أنيس (إبراهيم، الدكتور)، **دلالة الألفاظ**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى (١٩٥٨م).

٣٣ ـ أنيس (إبراهيم، الدكتور)، **مستقبل اللغة العربية المشتركة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية بالجامعة العربية (١٩٦٠م).

٣٤ ـ الأنباري (محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن، أبو بكر المتوفى سنة ٣٢٨ هـ).

٣٥ ـ الأنباري (محمد بن القاسم، أبو البركات)، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية.

٣٦ـ الأنباري (محمد بن القاسم، أبو البركات)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، بغداد: مطبعة العاني، الطبعة الأولى (١٩٧٨م).

٣٧ ـ ابن الأنباري (عبد الرحمٰن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد، أبو البركات) المتوفى سنة ٥٧٧ هـ.

٣٨ـ الأنباري (عبد الرحمٰن بن محمد، أبو البركات)، **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: مطبعة الترقي (١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧م).

٣٩ ـ ابن الأنباري (عبد الرحمٰن)، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى (١٩٧٠م).

٤٠ ـ الأنباري (عبد الرحمٰن بن محمد، أبو البركات)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، مصر: دار الكاتب العربي (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م).

٤١ ـ الأنباري (عبد الرحمٰن بن محمد، أبو البركات)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.

٤٢ ـ الأنصاري (زكريا بن محمد)، **مناهج الكافية في حلّ شرح الشافية**، المطبعة العامرة (١٣١٠هـ) (مجموعة الشافية).

٤٣ ـ البحتري، **ديوان البحتري**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مصر: دار المعارف.

٤٤ ـ البرقوقي (عبد الرحمٰن)، **شرح ديوان المتنبي**، بيروت: دار الكتاب العربي.

٤٥ ـ بشر (كمال، الدكتور)، **دراسات في علم اللغة**، مصر: دار المعارف (١٩٦٩م).

٤٦ ـ بشر (كمال الدكتور)، **علم اللغة العام**، القسم الثاني، **الأصوات**، مصر: دار المعارف (١٩٧٠م).

٤٧ ـ البغدادي (عبد القادر)، ـ **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة: دار الكتاب العربي (١٣٨٧هـ ١٩٦٧م).

٤٨ ـ البغدادي (عبد القادر)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى.

٤٩ ـ البغدادي (إسماعيل بن محمد أمين الباشا)، **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إستانبول: مطبعة الحكومة (١٩٥١م).

٥٠ ـ أبو البقاء (عبد الله بن الحسين العسكري)، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق

وتقديم الدكتور محمد خير الحلواني، دمشق: دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية.

٥١ ـ بكر (السيد يعقوب، الدكتور) **نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن**، بيروت: دار النهضة العربية (١٩٧١م)، مراجعة الشيخ فهيم أبو عبيه.

٥٢ ـ ابن تغري بردي الأتابكي (جمال الدين، أبو المحاسن)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩م).

٥٣ ـ تقي الدين الشافعي ابن قاضي شهبة الأسدي، **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق الدكتور محسن غياض، بغداد: مطبعة النجف.

٥٤ ـ أبو تمّام (حبيب بن أوس الطائي)، **ديوان أبي تمّام**، تحقيق محمد عزّام، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية.

٥٥ ـ ثعلب (أحمد بن يحيى، أبو العباس)، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٥٦ ـ الجاحظ (عمرو بن بحر، أبو عثمان)، **البخلاء**، تحقيق وتعليق طه الحاجري، مصر: دار المعارف.

٥٧ـ الجاحظ (عمرو بن بحر، أبو عثمان)، **الحيوان**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي (١٩٣٨ـ ١٣٥٦هـ).

٥٨ ـ الجاربردي (فخر الدين أحمد بن الحسن)، **شرح شافية ابن الحاجب**، المطبعة العامرة (١٣١٠هـ) (مجموعة الشافية).

٥٩ ـ جرير، **ديوان جرير**، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مصر: دار المعارف.

٦٠ ـ ابن الجزري (شمس الدين، محمد بن محمد)، **غاية النهاية في طبقات القرّاء**، عني بنشره ج. براجستراستر وبيرتسل، مصر: مكتبة الخانجي (١٣٥١هـ).

٦١ـ ابن الجزري (شمس الدين، أبو الخير)، **النشر في القراءات العشر**، دمشق: مطبعة الترقي (١٩٤٥م).

٦٢ ـ ابن جماعة (عز الدين محمد بن أحمد)، **حاشية على شرح الجاربردي**، المطبعة العامرة (٣١٠) (مجموعة الشافية).

٦٣ ـ ابن جنّي (عثمان، أبو الفتح)، **التصريف الملوكي**، دمشق: دار المعارف، الطبعة الثانية.

٦٤ ـ ابن جنّي (عثمان، أبو الفتح)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى.

٦٥ ـ ابن جنّي (عثمان، أبو الفتح)، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٩٥٤م).

٦٦ ـ ابن جنّي (عثمان، أبو الفتح)، **المصنف** لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: مكتبة الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤م).

٦٧ ـ الجواري (أحمد عبد الستار)، **نحو الفعل**، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م).

٦٨ ـ ابن الحاجب (جمال الدين، أبو عمرو)، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، **الشافية في التصريف والخط**، قسطنطينة، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ).

٦٩ـ ابن الحاجب (جمال الدين، أبو عمرو)، **الشافية في التصريف والخط**، المطبعة العامرة العثمانية (١٣٣٢هـ).

٧٠ ـ ابن الحاجب (جمال الدين، أبو عمرو)، **الشافية في التصريف والخط**، مصر: مطبعة الحلبي، الطبعة الرابعة (١٣٦٩هـ ـ ١٩٤٩م) (مجموع مهمات المتون).

٧١ ـ ابن الحاجب (جمال الدين، أبو عمرو)، **الشافية في التصريف والخط**، المطبعة البهيّة (١٣٠٤هـ).

٧٢ ـ ابن الحاجب (جمال الدين، أبو عمرو)، **الشافية في التصريف والخط**، (انظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب) لعصام نور الدين، ملحق رقم (١).

٧٣ ـ ابن الحاجب (جمال الدين، أبو عمرو)، **الكافية في النحو**، قسطنطينة: مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ).

٧٤ ـ ابن الحاجب (جمال الدين، أبو عمرو)، **الكافية في النحو**، مطبعة الحلبي، الطبعة الرابعة (١٣٦٩هـ ١٩٤٩م) (مجموع مهمات المتون).

٧٥ ـ ابن الحاجب (جمال الدين، أبو عمرو)، **الكافية في النحو**، المطبعة البهيّة (١٣٠٤هـ).

٧٦ ـ حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، **كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون**، طهران: مكتبة إسماعيليان، الطبعة الثالثة (١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٧م).

٧٧ ـ الحامض (أبو موسى، سليمان بن محمد، المتوفى سنة ٣٠٥ هـ، **ما يذكر وما يُؤَنَّثُ من الإنسان واللباس**، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد: مطبعة الإرشاد (١٩٦٤م).

٧٨ ـ ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد)، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، الهند (١٣٤٩هـ).

٧٩ ـ الحديثي (خديجة، الدكتورة)، **أبو حيّان النحوي**، بغداد: دار النهضة، الطبعة الأولى (١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦م).

٨٠ ـ حسان (تمّام، الدكتور)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مصر: الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٣م).

٨١ ـ حسن (عبّاس)، **النحو الوافي**، مصر: دار المعارف، الطبعة الخامسة.

٨٢ ـ الحصري (ساطع) **اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية(١٩٦٦م).

٨٣ ـ ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق الدكتور عبد العال سالم، بيروت: دار الشروق، الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م).

٨٤ ـ ابن خلدون (عبد الرحمٰن)، **المقدّمة**، بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني (١٩٦٧م).

٨٥ ـ ابن خلدون (عبد الرحمٰن)، **المقدمة**، مصر: مطبعة مصطفى محمد.

٨٦ ـ ابن خلّكان (أبو العباس، شمس الدين أحمد بن أبي بكر)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة (١٩٧٠م).

٨٧ ـ الخوانساري (محمد باقر الموسوي)، **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، تحقيق أسد الله إسماعيليان، إيران: مكتبة إسماعيليان (١٣٩٢هـ).

٨٨ ـ الدتفزي (المولى ملا عبد الله)، **متن بناء الأفعال**، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة (١٣٦٩هـ ـ ١٩٤٩م).

٨٩ ـ الراجحي (عبده، الدكتور)، **دروس في المذاهب النحوية**، بيروت: دار النهضة العربية (١٩٨٠م).

٩٠ ـ الرومي (حسين)، **الدرر الكافية في حل شرح الشافية**، المطبعة العامرة (١٣١٠هـ).

٩١ ـ الزجاجي (عبد الرحمٰن بن إسحاق، أبو القاسم)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق الدكتور مازن المبارك، القاهرة: دار العروبة (١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩م).

٩٢ ـ الزجاجي (عبد الرحمٰن، أبو القاسم)، **الجمل**، نشر وتحقيق وشرح ابن أبي شنب، باريس: مطبعة كلنسكيك، الطبعة الثانية (١٩٥٧م ١٣٧٦ هـ).

٩٣ ـ الزجاجي (عبد الرحمٰن، أبو القاسم)، **مجالس العلماء**، الكويت: (١٩٦١م)، تحقيق عبد السلام محمد هارون.

٩٤ ـ أبو زرعة (عبد الرحمٰن بن محمد بن زنجلة)، **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م).

٩٥ ـ الزركشي، **البرهان في علوم الدين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م).

٩٦ ـ الزّمخشري (محمد بن عمر، أبو القاسم)، **الأنموذج**، قسطنطينة، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ).

٩٧ـ الزّمخشري (محمد بن عمر، أبو القاسم)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بيروت: دار الكتاب العربي.

٩٨ ـ الزّمخشري (محمد بن عمر، أبو القاسم)، **المفصل في علم العربية**، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية.

٩٩ ـ الزوزني (الحسين بن أحمد، أبو عبد الله)، **شرح المعلقات السبع**، بيروت: دار القاموس.

١٠٠ ـ السامرائي (إبراهيم، الدكتور)، **الفعل: زمانه وأبنيته**، بغداد: مطبعة العاني (١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م).

١٠١ ـ السامرائي (فاضل صالح)، **ابن جني النحوي**، بغداد: دار النذير (١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م).

١٠٢ ـ السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين)، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصر: المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى.

١٠٣ ـ ابن السراج (محمد بن، أبو بكر)، **الأصول في النحو**، تحقيق الدكتور

عبد الحسين الفتلي، النجف: مطبعة النعمان (١٩٧٣م).

١٠٤- ابن السراج (محمد بن، أبو بكر)، **الموجز في النحو**، بيروت: مؤسسة بدران (١٩٦٥م)، تحقيق وتقديم الدكتور مصطفى الشويمي والأستاذ بن سالم دامرجي.

١٠٥ - السيد (عبد الرحمٰن)، **مدرسة البصرة**، مصر: دار المعارف، الطبعة الأولى.

١٠٦ - السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق وتقديم الدكتور محمد علي سلطاني، دمشق: دار المأمون للتراث (١٩٧٩م).

١٠٧- السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق الدكتور محمد علي الرّيح، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، مصر مكتبة الكليات الأزهرية، وبيروت: دار الفكر (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).

١٠٨ - السيوطي (جلال الدين)، **الإتقان في علوم القرآن**، بيروت: دار الفكر.

١٠٩ - السيوطي (جلال الدين)، **الأشباه والنظائر في النحو**، حيدر أباد: مطبعة دائرة المعارف، الطبعة الثانية (١٣٥٩هـ).

١١٠ - السيوطي (جلال الدين)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مصر: مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م).

١١١ - السيوطي (جلال الدين)، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، مصر: مطبعة الوطن (١٢٩٩هـ).

١١٢ - السيوطي (جلال الدين)، **شرح شواهد مغني اللبيب**، بيروت: دار مكتبة الحياة.

١١٣ - **السيوطي (جلال الدين)، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها**، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البيجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية.

١١٤ - السيوطي (جلال الدين)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥م).

١١٥ - سيبويه، **الكتاب**، القاهرة:

- الجزء الأول: دار القلم (١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م)، تحقيق عبد السلام محمد هارون.
- الجزء الثاني: دار الكاتب العربي (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م)، تحقيق عبد السلام هارون.

- الجزء الثالث والجزء الرابع: الهيئة العامة للكتاب (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م)، تحقيق عبد السلام محمد هارون.

١١٦ ـ ابن الشجري (أبو السعادات، ضياء الدين)، **الأمالي الشجرية**، حيدر أباد (١٣٤٩هـ).

١١٧ ـ الشوكاني (محمد بن علي) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت: دار المعرفة.

١١٨ ـ الصالح (صبحي، الدكتور)، **دراسات في فقه اللغة**، بيروت: المكتبة الأهلية، الطبعة الثالثة.

١١٩ ـ الصالح (صبحي، الدكتور)، **علوم الحديث ومصطلحه، عرض ودراسة**، بيروت: دار العلم للملايين (١٩٧١م).

١٢٠ ـ الصّبان، **حاشية على شرح الأشموني**، مصر: دار إحياء الكتب العربية.

١٢١ ـ ضيف (شوقي، الدكتور)، **المدارس النحوية**، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة.

١٢٢ ـ طاش كبرى زادة (أحمد بن مصطفى، أبو الخير)، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى (١٣٢٨هـ).

١٢٣ ـ الطبرسي (الفضل بن الحسن، أبو علي)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، بيروت: دار الحياة (١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م).

١٢٤ ـ طحان (ريمون الدكتور)، **الألسنية العربية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٧٢م).

١٢٥ ـ الطنطاوي (محمد)، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، مصر: الطبعة الثانية.

١٢٦ ـ العسكري (أبو هلال)، **الفروق في اللغة**، بيروت: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية (١٩٧٧م).

١٢٧ ـ ابن عقيل (بهاء الدين، عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري)، **شرح ابن عقيل**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م).

١٢٨ ـ ابن عصفور الإشبيلي (علي بن مؤمن)، **ابن عصفور المقرب**، تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، الطبعة الأولى (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م).

١٢٩ ـ ابن عصفور (علي بن مؤمن)، **الممتع في التصريف**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، سوريا: المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م).

١٣٠ ـ علي (أسعد، الدكتور)، **أساسيّات النحو، الوجه الأول، شاعرية القواعد بتحديث الأصول**، دمشق: دار السؤال.

١٣١ـ **علي (أسعد، الدكتور)، قصة القواعد، القسم الأول**، بيروت: دار الرائد العربي (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م).

١٣٢ ـ ابن العماد (عبد الحيّ، أبو الفلاح)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصر: مكتبة القدسي (١٣٥١هـ).

١٣٣ ـ عنترة، **ديوان عنترة**، تحقيق ودراسة محمد مولوي، بيروت: المكتب الإسلامي.

١٣٤ ـ العيني، **شرح شواهد الأشموني**، مصر: دار إحياء الكتب العربية (ضمن حاشية الصّبان).

١٣٥ ـ الغلاييني (مصطفى، الشيخ)، **جامع الدروس العربية**، صيدا: المكتبة العصرية، الطبعة الحادية عشرة (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م).

١٣٦ ـ ابن فارس (أحمد، أبو الحسين)، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب**، تحقيق وتقديم الدكتور مصطفى الشويمي، بيروت: مطبعة بدران (١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م).

١٣٧ ـ الفارسي (أبو علي)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق وتقديم الدكتور حسن شاذلي فرهود، مصر: مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م).

١٣٨ ـ أبو الفداء (عماد الدين، إسماعيل بن علي الشافعي)، **المختصر في أخبار البشر**، مصر: المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ).

١٣٩ ـ أبو فراس الحمداني، **ديوان أبي فراس**، بيروت: دار بيروت ودار صادر (١٣٧٩هـ ١٩٥٩م).

١٤٠ ـ ابن فرحون (برهان الدين بن علي بن محمد اليعمري)، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٢٩هـ).

١٤١ ـ الفرّاء (يحيى بن زياد، أبو زكريا)، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م).

١٤٢ ـ القالي (أبو علي، إسماعيل القاسم البغدادي)، **الأمالي**، مصر: المكتبة التجارية الكبرى (١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٣م).

١٤٣ ـ ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، بيروت: دار صادر (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م).

١٤٤ ـ القلقشندي، **صبح الأعشى**، القاهرة: المطبعة الأميرية (١٣٣١هـ).

١٤٥ ـ كار (نقره)، **شرح شافية ابن الحاجب**، المطبعة العامرة (١٣١٠هـ) (مجموعة الشافية).

١٤٦ ـ كركوش (يوسف)، **رأي في الإعراب**، تقديم الدكتور مهدي المخزومي، النجف: مطبعة الآداب (١٩٥٨م ـ ١٣٧٧هـ).

١٤٧ ـ الكرمياني (إبراهيم بن حسام)، **الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة**، المطبعة العامرة (١٣١٠هـ) (مجموعة الشافية).

١٤٨ ـ اللبدي (محمد سمير نجيب، الدكتور)، **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، الكويت: دار الثقافة، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).

١٤٩ ـ ابن مالك (محمد بن عبد الله الأندلسي)، **ألفية ابن مالك**، مصر: مكتبة الحاج عبد السلام محمد بن شقرون.

١٥٠ ـ ابن مالك (محمد بن عبد الله الأندلسي)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، مصر: دار الكاتب العربي (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م)، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات.

١٥١ ـ ابن مالك (محمد بن عبد الله الأندلسي)، **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ**، بغداد: مطبعة العاني (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م)، تحقيق عدنان عبد الرحمٰن الدوري.

١٥٢ ـ ابن مالك (محمد بن عبد الله الأندلسي)، **لامية الأفعال**، مصر: مطبعة البهيّة (١٣٠٤هـ)، (مجموع مهمات المتون).

١٥٣ ـ ابن مالك (محمد بن عبد الله الأندلسي)، **متن الكافية الشافية في علم العربية**، مصر: مطبعة الهلال (١٩١٤م ـ ١٣٣٢هـ).

١٥٤ ـ مباح (رسمية)، **إسناد الفعل**، بغداد: (١٩٦٥م ـ ١٣٨٤هـ).

١٥٥ ـ المبرد (محمد بن يزيد، أبو عباس)، **المقتضب**، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي (١٣٨٥هـ ـ ١٣٨٦هـ)، أربعة أجزاء.

١٥٦ ـ المتنبي (أحمد بن الحسين)، **ديوان المتنبي**، تقديم الدكتور عبد الوهاب عزّام، بيروت: دار الزهراء (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).

١٥٧ ـ المخزومي (مهدي، الدكتور)، **أعلام في النحو العربي**، بغداد: منشورات دار الجاحظ ووزارة الثقافة والإعلام (١٩٨٠م).

١٥٨ ـ المخزومي (مهدي، الدكتور)، **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، صيدا: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى (١٩٦٤م).

١٥٩ ـ المخزومي (مهدي، الدكتور)، **مدرسة الكوفة ونهجها في دراسة اللغة والنحو**، مصر: مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية (١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨م).

١٦٠ ـ المرزوقي (أحمد بن الحسن، أبو علي)، **شرح ديوان الحماسة**، نشر أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م).

١٦١ ـ ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمٰن، أبو العباس)، **الردّ على النحاة**، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى (١٩٤٧م ـ ١٣٦٦هـ).

١٦٢ ـ المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي)، **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر: مطبعة دار الكتب (١٩٧٠م).

١٦٣ ـ مكرم (عبد العال سالم، الدكتور)، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، مصر: دار المعارف.

١٦٤ـ مكرم (عبد العال سالم، الدكتور)، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، بيروت: دار الشروق، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

١٦٥ ـ نور الدين (عصام، الدكتور)، **أساسيات النحو العربي، تقريب النحو بتحديث شواهده**، (مقالة)، جريدة السفير، الإثنين ٧/ ٣/ ١٩٨٠م، العدد ٢١٢١، الصفحة الثقافية.

١٦٦ ـ نور الدين (عصام، الدكتور)، **محاضرات في النحو العربي للعامين الدراسيين** ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩م، و١٩٧٩ ـ ١٩٨٠م، الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب ـ الفرع الخامس.

١٦٧ ـ ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **الإعراب عن قواعد الأعراب**، تحقيق رشيد عبد الرحمٰن العيدي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى (١٩٧٠م ـ ١٣٩٠هـ).

١٦٨ـ ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **الألغاز**، تحقيق

وترتيب أسعد خضير، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٦م).

١٦٩- ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م).

١٧٠ - ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦).

١٧١- ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **الجامع الصغير في علم النحو**، دمشق: مطبعة الفلاح، الطبعة الأولى، نشر وتحقيق وتعليق محمد شريف سعيد الزيبق.

١٧٢ - ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ترتيب وتعليق وشرح عبد الغني الدقر، دمشق: دار الكتب العربية ودار الكتاب.

١٧٣ - ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، مصر: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٧٤ - ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير**، القاهرة: مطبعة حسن مصطفى (١٢٩٠هـ).

١٧٥ - ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الثانية عشرة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).

١٧٦ - ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، تحقيق ودراسة الدكتور هادي نهر، بغداد: مطبعة الجامعة (١٩٧٧م - ١٣٩٧هـ).

١٧٧ - ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **مسائل في إعراب القرآن**، نشرت في مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، العدد الثالث (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح.

١٧٨ - ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **المسائل السفرية في النحو**، نشرت في مجلة المورد العراقية، المجلد التاسع، العدد الثالث (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.

١٧٩ ـ ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية (١٩٦٩م).

١٨٠ ـ ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد بيروت: دار الكتاب العربي.

١٨١ ـ ولفنسون (إسرائيل، أبو ذؤيب)، **تاريخ اللغات السامية**، مصر: مطبعة الاعتماد، الطبعة الأولى (١٣٤٨ هـ ـ ١٩٢٩م).

١٨٢ ـ اليازجي (ناصيف)، **العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب**، بيروت: دار صادر، ودار بيروت (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦١م).

١٨٣ ـ ابن يعيش (موفق الدين، يعيش بن علي النحوي)، **شرح المفصل**، بيروت: عالم الكتب، والقاهرة: مكتبة المتنبي.

١٨٤ ـ ابن يعيش (موفق الدين، يعيش بن علي النحوي)، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، سوريا: المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م).

185 - BLACHERE Regis, et DEMOMBYNES Gaudefroy GRAMMAIRE DE L'ARABE CLASSIQUE. PARIS: librairie orientale et Américaine, (G. P, Maison neuve), troisième édition, (1978).

186 - FLEISCH, Henri. ETUDE SUR LE VERBE ARABE dans Mélanges. Louis Massignon, publié sous le patronage de l'institut d'études islamiques de l'université de paris et l'institut Francais de Damas 1957. tome 11. p.153 - 181.

187 - JESPERSEN. Otto, THE PHILOSOPHY OF GRAMMAR, (London, 1935).

188- WRIGHT. W, A GRAMMAR OF THE ARABIC LANGUAGE, Translated from the German of caspari and edited with numerous additions and corrections by w. WRIGHT, LL. D. THIRD Editions revised by w. ROBERTSON SMITH and M. J. DE GOEJE. CAMBRIDGE. AT the University press (..1967).

صدر للمؤلف

١ ـ تقديم لكتاب جورجي زيدان: «**تاريخ اللغة العربية**»، بيروت: دار الحداثة، الطبعة الأولى (١٩٨٠م).

٢ ـ «**أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**»، بيروت:

ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م).

ـ دار الفكر اللبناني، الطبعة الثانية (١٩٩٧م).

٣ ـ «**الفعل والزمن**»، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م).

٤ ـ «**المصطلح الصرفي: مميِّزات التذكير والتأنيث**»، بيروت «الشركة العالمية للكتاب ودار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة، سلسلة المكتبة الجامعية (٢٤/ ٢٥)، الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م).

٥ ـ «**ابن هشام الأنصاري: حياته ومنهجه النحوي**»، بيروت: الشركة العالمية للكتاب ودار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة، الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩م).

٦ ـ «**مصطلح التذكير والتأنيث: المذكر والمؤنث الحقيقيان**»، بيروت: الشركة العالمية للكتاب ودار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة، سلسلة المكتبة الجامعية (٢٦)، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م).

٧ ـ «**مصطلح المحايد: المذكر والمؤنث المجازيان**»، بيروت الشركة العالمية ودار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة، سلسلة المكتبة الجامعية (٢٧)، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م).

٨ ـ «**النحو الميسر**»، جزآن، الجماهيرية الليبية: منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١م).

٩ ـ «**علم الأصوات اللغوية: الفونيتيكا**»، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٩٢م).

١٠ ـ «**علم وظائف الأصوات اللغوية: الفونولوجيا**»، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٩٢م).

١١ ـ «**أساسيات النحو**»، سلسلة: دروس في التطبيق النحوي، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٩٣م).

١٢ ـ «**الإعراب والبناء**»، سلسلة: دروس في التطبيق النحوي، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٩٣م).

١٣ ـ «**الفعل: بناؤه وإعرابه**»، سلسلة دروس في التطبيق النحوي، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٩٣م).

١٤ ـ «**تاريخ النحو العربي: المدخل: النشأة والتأسيس**»، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٩٥م).

١٥ ـ «**زكي نجيب الأرسوزي: حياته وآراؤه في السياسة واللغة**»، بيروت: دار الصداقة العربية، الطبعة الأولى (١٩٩٦م).

١٦ ـ «**مقابلات لغوية**»، بيروت: دار الصداقة العربية، الطبعة الأولى (١٩٩٦م).

١٧ ـ «**مقالات ومناقشات في اللغة**، بيروت: دار الصداقة العربية، الطبعة الأولى (١٩٩٦م).

١٨ ـ «**محاضرات في فقه اللغة العربية**»، بيروت: دار الصداقة العربية، الطبعة الأولى (١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م).

١٩ ـ «**معجم نور الدين الوسيط: معجم عربي ـ عربي**» بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (٢٠٠٥م).

٢٠ ـ «**الفعل في نحو ابن هشام الأنصاري**»، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (٢٠٠٦م).

٢١ ـ «**دراسات في اللغة العربية**»، بيروت، دار الكتب العلمية (تحت الطبع ـ سيصدر قريباً).

٢٢ ـ «**قراءات في كتب لغوية**»، بيروت: دار الكتب العلمية (تحت الطبع ـ سيصدر قريباً).

٢٣ ـ «**مقالات في السياسة**»، بيروت، (تحت الطبع).



فهرس المحتويات

الباب الثاني: الفعل في نحو ابن هشام